الحوار العربي . الأوروبي


بسم الله الرحمن الرحيم

الحوار العربى الأوروبى

المجلد الثالث

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٣ الحوار العربى الاوروبى ( )

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المشاركة مع اوروبا مستقبل مصر .. وتحديات الصناعة			
فؤاد ابو زغلة	الاهرام الاقتصادى	٤٠٣	٢٠-١٠-٩٥
الاتحاد الاوروبى يصدر الى العالم العربى			
جابر القرموطى	الحياة	٤١٥	٣١-١٠-٩٥
تقرير للدكتور والى .. حول اجتماعات الجولة الرابعة من مفاوضات "المشاركة" بين مصر واوروبا			
	المساء	٤١٦	٠١-١١-٩٥
المشاركة مع اوروبا هدفها مصلحة الاقتصاد والمواطن المصرى			
مجدى عبيد	العالم اليوم	٤١٥	٠٤-١١-٩٥
هولندا : الورة السادسة لمؤتمر الحوار العربى - الاوروبى			
اسماعيل زاير	الحياة	٤٢٢	٠٦-١١-٩٥
قواعد المنشأ .. والخطر القادم للبحر المتوسط			
	الاهرام اقتصادى	٤٢٣	٠٦-١١-٩٥
الشراكة الاوروبية "فخ" للصناعة المصرية			
نادية امين	العربى	٤٢٧	٠٦-١١-٩٥
حوار عربى - اوروبى من اجل شراكة بين الاجيال المقبلة			
اسماعيل زاير	الحياة	٤٢٨	٠٨-١١-٩٥
عودة الحوار الشراكة الاوربية			
احمد العطار	الاهرام	٤٣١	١٢-١١-٩٥
التوقيع على اتفاق المشاكة بين الاتحاد الاوروبى والمغرب الاسبوع المقبل			
محمد خالد الكيلانى	الاهرام	٤٣٢	١٢-١١-٩٥
حققنا اهم اهدافنا فى مفاوضات الشراكة والصيد البحرى مع الاتحاد الاوروبى			
محمد الشرقى	الحياة	٤٣٣	١٢-١١-٩٥
الاتحاد الاوروبى والمغرب يوقعان الاحرف الاولى			
نور الدين الفريضى	الحياة	٤٣٤	١٢-١١-٩٥
اتفاق الشراكة المغربية - الاوروبية يثير جدلا فى شان مفهوم التنمية الاقتصادية			
محمد الشرقى	الحياة	٤٣٥	١٣-١١-٩٥

مجلد رقم ٣ الحوار العربى الاوروبى (

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
١٧ دولة ناقشت المشاركة العبية - الاوربية			
جمال العليمي	المساء	٥٠١	٩٦-٠٤-٠٩
اضافة مهمة الى فهم العلاقات الاقتصادية الخليجية - الاوروبية			
احمد صالح سلوم	الحياة	٥٠٦	٩٦-٠٤-١٤
العرب فى مؤتمر الشراكة المتوسطية - الاوروبية يفشلون فى تبنى موقف موحد			
اسماعيل الزاير	الحياة	٥٠٧	٩٦-٠٤-١٨
استئناف المفاوضات التجارية بين الاتحاد الاوروبى			
نور الدين الفريضى	الحياة	٥٠٨	٩٦-٠٤-٢٥
هل يكون الفضاء الاوروبى - المتوسطى			
محمد الهشمى الطرودة	الحياة	٥٠٩	٩٦-٠٤-٢٨
المقاولات العربية ومواجهة المشاركة الاوروبية			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٥١٧	٩٦-٠٤-٢٩
المفوضية الاوربية توافق على توصية بدء مفاوضات اتفاق الشراكة مع الجزائر			
نور الدين الفريضى	الحياة	٥٢٦	٩٦-٠٥-٠١
اللجنة الاوروبية تبحث اتفاق المشاركة مع الجزائر			
هشام فهيم	الاهرام	٥٢٧	٩٦-٠٥-٠٣
مباحثات اليوم بالقاهرة للتنسيق العربى			
ايناس نور	الاهرام	٥٢٨	٩٦-٠٥-٠٥
١٥ دولة اوربية فى مؤتمر المشاركة			
	الاهرام المسائى	٥٢٩	٩٦-٠٥-١١
بحث تطوير التعاون المصرفى العربى - الاوروبى			
ماجد عطية	العالم اليوم	٥٣٠	٩٦-٠٥-١٣
الزراعة المصرية تحدد مصير الشراكة مع اوروبا			
نعمان الزيناتى	الاهرام الاقتصادى	٥٣٤	٩٦-٠٥-٢٠
دروس عدوان نيسان على المستوى الاوروبى			
اسماعيل زاير	الحياة	٥٣٩	٩٦-٠٥-٢١
٨٠ الف ايكو مشاركة المفوضية الاوربية فى تمويل مبادرة الاليكترونيات			
مجدى عبيد	العالم اليوم	٥٤٠	٩٦-٠٥-٢٥
التنسيق بين دول المتوسط العربية يضاعف الصادرات لاوروبا			
	مجدى عبيد	٥٤٣	٩٦-٠٥-٢٣
مستقبل .. ما بعد الاتفاقية			
	الاهرام الاقتصادى	٥٤٣	٩٦-٠٥-٢٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المغرب سيفقد ١٨٣ مليون دولار سنويا من عائداته الجمركية			
محمد الشرقي	الحياة	٥٤٦	٣٠-٠٥-٩٦
قيام اتحاد جمركي خليجي يقابله الغاء الاتحاد الاوروبى لضريبة الطاقة			
	الحوادث	٥٤٧	٣٠-٠٥-٩٦
البرلمان الاوروبى يقر اتفاق المشاركة مع المغرب			
	الاهرام	٥٤٩	٠٨-٠٦-٩٦
العلاقات العربية - الاوروبية انتقلت من مرحلة تسليم مفتاح الى المشاركة			
عاطف عبد الله	الاهرام	٥٥٠	١٣-٠٦-٩٦
الاتحاد الاوروبى يعلق على مقال اسرار الشراكة الاوربية			
	الاهرام	٥٥١	١٥-٠٦-٩٦
برامج اوروبية طويلة وقصيرة الاجل لمعالجة تاثيرات المشاركة			
مجدى عبيد	العالم اليوم	٥٥٣	١٥-٠٦-٩٦
الواقع الاوربى وحلم التعاون العربى			
	الاهرام الاقتصادى	٥٥٥	١٧-٠٦-٩٦
التوصل قريبا لاتفاق مع اوروبا			
طارق فتحى	الاهرام	٥٥٧	١٨-٠٦-٩٦
عمرو موسى يفتتح اليوم مؤتمرا عن المشاركة الاوروبية			
	الاهرام	٥٥٨	٢٦-٠٦-٩٦
انتهت حقبة القطب الواحد ونعيش عصر تعدد الاقطاب			
سعيد اللاوندى	الاهرام	٥٥٩	٢٦-٠٦-٩٦
التعاون العربى الاوروبى يزيد من جذب الاستثمارات الاجنبية			
ميرفت عبد العزيز	العالم اليوم	٥٦٣	٢٦-٠٦-٩٦
الدول العربية تنتقد تباطؤ الاوروبيين			
اسماعيل زاير	الحياة	٥٦٦	٢٧-٠٦-٩٦
مصر جاهزة لتوقيع اتفاق المشاركة مع اوروبا فى اكتوبر القادم			
عصام السباعى	الاخبار	٥٦٧	٢٧-٠٦-٩٦
مصر تسعى الى توقيع اتفاقية المشاركة فى اكتوبر			
ياسر صبحى	الاهرام	٥٦٨	٢٧-٠٦-٩٦
جولة ناجحة فى ٤ دول اوروبية لشرح الموقف المصرى			
	الاهرام	٥٦٩	٢٩-٠٦-٩٦
مزايا المصر من اتفاقية المشاركة الاوربية			
	الاهرام الاقتصادى	٥٧١	٠١-٠٧-٩٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر تطلب التزاما اوربيا محددا			
ايناس نور	الاهرام	٥٧٢	٩٦-٠٧-٠١
اهلا .. بالاتحاد الاوروبى			
محمد حسن الالفى	العالم اليوم	٥٧٣	٩٦-٠٧-٠٣
مشاكل المفاوضات بين مصر والاتحاد الاوروبى .. ليست مقلقة			
مجدى عبيد	العالم اليوم	٥٧٤	٩٦-٠٧-٠٣
العرب .. والكبار			
فتحى عبد الفتاح	العالم اليوم	٥٧٥	٩٦-٠٧-٠٣
ازمة امام اتفاق المشاركة المصرية - الاوربية			
سحر ضياء الدين	الوفد	٥٧٦	٩٦-٠٧-٠٥
بنود مشروع اتفاق المشاركة المصرية -الاوربية			
سحر ضياء الدين	الوفد	٥٧٧	٩٦-٠٧-٠٥
قليل من المرونة كثير من المفاوضة !			
عصام رفعت	الاهرام الاقتصادى	٥٧٨	٩٦-٠٧-٠٨
الجولة السابعة من مفاوضات الشراكة			
حسين عبد الهادى	الحياة	٥٨٣	٩٦-٠٧-١٤
منطقة التجارة الحرة بين الدلو العربية فرصة لتوسيع سوق الصادرات المصرية			
اشرف زكى	مصر الفتاة	٥٨٥	٩٦-٠٧-١٥
الملف الزراعى مازال مفتوحا			
	الاهرام الاقتصادى	٥٨٧	٩٦-٠٧-١٥
مفتى للديار المصرية للمشاركة الاوروبية			
	الاهرام الاقتصادى	٥٩١	٩٦-٠٧-١٥
الملف الزراعى على مائدة المفاوضات			
جميل جورج	الاخبار	٥٩٤	٩٦-٠٧-١٦
ندوة حول المشاركة المصرية - الاوروبية			
	الاهرام	٥٩٧	٩٦-٠٧-١٧
مصر تبحث الية لتعويض خسائر اشراكة مع اوروبا			
عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٥٩٩	٩٦-٠٧-٢١
١,٥ مليار دولار حجم الصادرات الزراية لدول الاتحاد الاوربى			
عصام عبد الكريم	الاهرام	٦٠١	٩٦-٠٧-٢٥
ندوة حول المشاركة الاوروبية وتاثيرها			
ايناس نور	الاهرام	٦٠٣	٩٦-٠٧-٢٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : [illegible] ١٩٩٥

المشاركة مع أوروبا.
مستقبل مصر .. وتحديات الصناعة

قدمنا

فى الاسبوع الماضى

الحلقة الاولى لندوة اتفاقية المشاركة

المصرية - الاوروبية والتى شارك فيها وزير الصناعة

مع نخبة من رجال الاقتصاد والاعمال . وقد تناولنا فيها اهم الخطوط

العريضة للاتفاقية وعلى تاثيراتها العامة على الصناعة المحلية . واليوم ونحن نعرض

للجزء الثانى من الندوة فاننا ندخل إلى تفصيلات اكثر ونطرح مشاكل محددة يتخوف منها رجال

الصناعة عند تطبيق اتفاقية المشاركة الاوروبية... تحدث الخبراء عن

شهادات المنشأ ... عن حقوق الملكية الفكرية .عن

المنح والقروض الاوروبية .. وهذه اهم

الاراء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٥

● ١٢ عاما فترة كافية لتطوير الصناعة المصرية



المهندس فؤاد أبو زغلة

الحلقة الثانية

المهندس فؤاد ابو زغلة :

لقد عايشت الصناعة المصرية منذ ان كنت مهندسا وحتى وصلت إلى منصب الوزير ولمست عن قرب مشاكلها وهمومها لذا فانى اتفق مع الراى القائل بان مناقشاتنا لابد وان تتسع لتشمل لا اتفاقية المشاركة فحسب ولكن تحديات الصناعة ككل فى المرحلة القادمة.

وفى هذا المقام اذكر انه خلال زيارة لى لليابان قال لى احد اساتذة الاقتصاد هناك ان اهم عنصر فى النهضة التى شهدتها اليابان كان فى القاعدة العمالية وعندما سألته عن مستوى التعليم فيها قال لى انه تعليم فنى متميز وتدريب على اعلى مستوى وهذا مايجب ان يحدث فى مصر ... التعليم ... التعليم اولا ولابد ان نهتم به اذا كنا نتطلع إلى احداث تنمية تكنولوجية فالتطور التكنولوجى يحدث حتى بمعدلات سريعة للغاية لن نستطيع ملاحقتها الا بمستوى عال من التعليم والتدريب المستمر. وهنا اذكر ايضا انى زرت الصين مؤخرا ورأيت فيها منطقتين صناعيتين تم انشاؤهما منذ ١٥ عاما الاولى بالقرب من كوريا والثانية بالقرب من هونج كونج وتمت تسميتهم High Tec Development Zones

وقد اقيم فيهما عدد كبير من المدارس الفنية والمعاهد التكنولوجية ومنحت هذه المناطق اعفاءات وحوافز للمستثمرين بها. اذا كانت هناك خطة وفكر استثمارى متطور فى ظل نظام شيوعى ونفس الشىء حدث فى ماليزيا حيث تم انفاق ١٢ مليار دولار على مثل هذه المناطق. وفى هذا المجال لابد من الاشارة الى نقطة هامة وهى ان التكنولوجيا المتطورة لا تقضى على العمالة او تقلل فرص تشغيلها على العكس فان ماحدث فى اليابان ان التكنولوجيا خلقت فرصا ومجالات عمل جديدة وولدت صناعات جديدة استوعبت العمالة وفى اطار الحديث عن التكنولوجيا لابد من الاشارة إلى انه قد بدأ مؤخرا تحرك ملموس فى هذا المجال فقد شكلت لجنة وزارية تضم رئيس الوزراء و ٩ وزراء لوضع سياسة تكنولوجيا حديثة واعتقد ان هذه خطوة مهمة فى طريق البحث العلمى والتكنولوجى فى رأيى ان التعليم والتنمية التكنولوجية دوائر متكاملة مع بعضها البعض وبدونها لن يكون هناك امل للتقدم ...

واذا نظرنا الى الصناعة المحلية نجد ان هناك قاعدة رجال الاعمال وهى قاعدة ضخمة تنمو وتتطور بسرعة وقاعدة قطاع الاعمال العام وهى ايضا قاعدة ذات حجم كبير وتضم اقطاب الصناعة فى مصر وهذه لابد من اعادة تأهليها وبسرعة وهنا اشير الى ان الفترة الانتقالية التى حددها مشروع الاتفاقية الاوروبية بـ ١٢ عاما فترة كافية لاحداث التطوير المطلوب لمجابهة مايحدث فى الاسواق العالمية ولكى نستطيع المنافسة سواء من حيث الجودة او السعر. وهذه قضايا هامة سواء باتفاقية مشاركة او بدونها

ولكن من ناحية اخرى فاننا لن نستطيع الانعزال عما يحدث فى



المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٥

العالم على وجه العموم وفى اوروبا على وجه الخصوص وبهذه المناسبة اقول انه لابد لجهاز التفاوض من اخذ النقاط التى اثيرت فيما يتعلق باتفاقية المشاركة فى الاعتبار لتخرج الاتفاقية بالشكل الذى يراعى مصالحنا وظروفنا الاقتصادية

محمد ابو العينين

لقد اتفق الجميع على ان الوقت الحالى هو الوقت المناسب للتحرك نحو مرحلة جديدة وإنى أؤيد هذا الرأى لان المتغيرات الدولية التى ستشهدها الايام القادمة ستختلف اختلافا جذريا عما عهدنا فى الماضى . فالغد سيحمل لنا ميلاد شرق اوسط جديد وسيدشن هذا الميلاد مؤتمر عمان . والحقيقة اننا فى تلك المرحلة الجديدة سيكون علينا ان نرسم الصورة الحقيقية التى يجب ان تكون عليها مصر خلال العشرين او الثلاثين عاما القادمة والتى يجب ان تلعب مصر فيها الدور الريادى وتمسك بزمام القوة والسيطرة فى المنطقة وبعد وضع هذه الرؤية الشاملة لابد ان تكون هناك استراتيجية محددة لتحقيق هذه الاهداف على ان تشمل هذه الاستراتيجية حزمة من الاجراءات والخطوات تشترك فيها كل محافظات مصر وكل اصحاب الفكر فى مصر

وهنا لابد من الاشارة إلى اننا يجب ان ننتبه ايضا إلى ايقاع حركتنا فيجب ان تكون خطواتنا اسرع من خطوات الدول المجاورة لنا خاصة أن السلام سيزيد من انتعاشها وستوجه الاموال التى كانت تنفق فى زمن الحرب على التسلح إلى مجالات اخرى فى زمن السلم كعمليات الاستثمار والتنمية الداخلية فاذا كانت اسرائيل وبعض الدول فى المنطقة تنمو بمعدل ٩٪ سنويا فى زمن الحرب فلنا ان نتصور هذا المعدل فى زمن السلام لذا لابد ان تكون خطوتنا نحو التنمية اسرع من ذلك المعدل .

البعد التسويقى

وعلى جانب اخر تكلم البعض عن تغيرات تشريعية مطلوبة وهذا صحيح فما نريده هو عملية غربلة لكل القوانين القائمة ولكن من ناحية اخرى فانى اعتقد ان من اهم المشكلات الآن القوانين التسويقية السيئة التى تسئ إلى الاستثمار فى مصر . فنجد ان البعض يتغنى بقوانين الاستثمار والمزايا المتاحة فى الدول المجاورة فى حين ان فى مصر افضل المزايا والحوافز الا ان العنصر التسويقى او المناخ التسويقى غير جيد او لنقل ان المناخ السابق قد اساء إلى الصناعة فى مصر ومازال هذا المناخ عالقا فى اذهان البعض فللاسف اننا مازلنا نسمع من بعض المستثمرين فى الخارج عن مشاكل لم يعد لها اثر على الاطلاق فيجب علينا ان ننتبه إلى هذه النقاط ونعمل على خلق مناخ تسويقى جيد وهذا امر لايقل اهمية عن منح مزايا او حوافز للاستثمار . لذا فاننى الح فى المطالبة على الاهتمام بالبعد التسويقى فمصر فى حاجة الى التحرك اعلاميا وتسويقيا على كل المستويات وفى كل الاتجاهات ونحن فى حاجة إلى ان نتعرف على فرص الاستثمار المتاحة فى كل محافظات مصر ونقدمها للعالم بالشكل الذى يجذب اليها رؤوس الاموال ونحن فى حاجة ايضا الى رفع انتاجية السلع التى لنا فيها مزايا نسبية وذات القدرة التنافسية العالية ...

نظرة جديدة للمنتج المصرى

واعود إلى اتفاقية المشاركة فاقول ان مجرد اتجاه اوروبا الى عملية المشاركة دليل على ان النظرة الى المنتج والسلعة المصرية قد تغيرت فالاتفاقية السابقة التى كانت تحدد اطار التعاون بين مصر والمجموعة الاوروبية كانت تنص على ان تعفى السلع المصدرة من مصر إلى المجموعة الاوروبية من الجمارك اما اليوم فالامر يختلف ويبدأ التعامل يكون « الند بالند » . إذا فاننا وفقا لاتفاقية المشاركة لن نأخذ مزايا جديدة بقدر ماسنعطى



المشاركة مع أوروبا ..



محمد أبو العينين

● نشهد ميلاد شرق اوسط جديد
● المزايا والحوافز كافية ... ولكن لابد من مناخ تسويقي جيد

نحن مزايا لدخول السوق المصرى ولكن على الجانب الآخر ستكون هناك مساعدة وتدريب من الجانب الاوروبى للعمالة المصرية بالاضافة الى حوالى ٥ مليارات دولار لمساعدة دول البحر الابيض المتوسط التى ستوقع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبى الا انه يجب الانتباه الى ان هذه المبالغ ليست مقسمة بين الدول المختلفة ولكن ستخصص للمشروعات ايا ان كانت الدولة المتقدمة بها وايا كان عددها لذا سنجد انفسنا امام تحد آخر هو تحديد المشروعات اللازمة لنا خلال الفترة القادمة وتقديمها بالشكل الذى نستطيع به الحصول على التمويل اللازم من الاتحاد الاوروبى وهذا يكون دور وزارة الصناعة وكل القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة .

وقبل ان اختم حديثى عن قضية المشاركة الاوروبية يمكن ان اشير الى انها يمكن أن تكون فرصة لفتح المجال اكثر امام المشروعات المشتركة فيمكن على سبيل المثال جذب رؤوس اموال امريكية للاستثمار فى مصر فى صورة مشروعات مشتركة بهدف التصدير إلى أوروبا وعلى الجانب الآخر يمكن الاستفادة من رؤوس الاموال الاوروبية للاستثمار فى مصر بهدف التصدير إلى اوروبا او الى مناطق اخرى .

وهذا هو طريقنا إلى العالم فدعونا نتكلم بصراحة ان الشركات المصرية مهما استطاعت زيادة صادراتها ولنقل انها استطاعت مضاعفة حجم الصادرات ليصل الى ١٠ مليارات جنيه ...

ماذا يساوى هذا الرقم فى حجم التجارة الدولية فى العالم ليس هذا ما نهدف الى تحقيقه اننا نأمل فى طموحات اكبر من ذلك طموحات تعكس امكانياتنا الحقيقية لذلك نحن فى حاجة الى دفعة ودفعة قوية لتحقيق طموحاتنا .

د . مصطفى السعيد:

عند مناقشة قضية مثل اتفاقية المشاركة الاوربية للتعرف على مصالحنا فيها اعتقد اننا يجب فى البداية ان نحدد اهداف المرحلة القادمة لمصر فما تم فى المرحلة الاولى من

الاصلاح الاقتصادى كان اصلاحا نقديا وماليا ولكن ما نحتاجه اليوم وما يجب ان يكون الهدف الرئيسى لاية سياسة اقتصادية لمصر خلال المرحلة القادمة هو التركيز على التصنيع والتصدير لذا فانه عند دراسة موضع المشاركة الاوروبية يجب ان انظر اليه فى ضوء مدى امكانية تطويع هذه الاتفاقية مع هدفنا فى المرحلة القادمة .

والحكم على الاتفاقية لابد من ان يكون داخل هذا الاطار .

اما المشاركة فى حد ذاتها فهى مسألة لابد ان نسعى اليها وما اعنيه بالمشاركة هنا هو التواجد فى أسواق اكبر ،



التعاون مع مجموعات مختلفة في العالم.. هذه مسائل من حيث المبدأ مرغوب فيها ولكن اول نقطة يجب الانتباه اليها عند التفاوض حول اتفاقية المشاركة الاوروبية هي ان المشاركة تتم بين طرفين ليسا على قدم المساواة.. طرف متقدم صناعيا ولديه الامكانيات وطرف مازال في مراحل التنمية واقل بكثير من الطرف الاوروبي .. هذا يفرض متطلبات اساسية عند الدخول في المفاوضات واذا كان هدفنا من المشاركة هو حماية وتعظيم مصالح الطرفين لابد من اخذ هذه الحقيقة في الاعتبار . ولدينا امثلة .. فاتفاقية التعاون السابقة بين اسرائيل والمجموعة الاوروبية اجازت لاسرائيل التمتع بالاعفاءات الجمركية داخل المجموعة دون ان تجيز لاوروبا اعفاءات مماثلة داخل اسرائيل ونص الاتفاق ان ذلك سيتم بعد فترة زمنية لاحقة . اذن فقد استطاع المفاوض الاسرائيلي اقناع المجموعة الاوروبية ان اختلاف مستوى التنمية يقتضي الا تكون المزايا على قدم المساواة على الاقل في مرحلة معينة من مراحل الاتفاقية.

هذه النقطة في غاية الاهمية عند التفاوض ولها نتائج متعددة فيما يتعلق بتحديد الصناعات التي يمكن ان يكون لها حماية في مرحلة معينة ولها ايضا مدلولها في طبيعة المساعدات المقدمة من الجانب الاوروبي لتنمية القوى البشرية والعمالة والتطوير التكنولوجي .. وما الى ذلك.

هذه الحقيقة الأساسية الى لابد ان نأخذها في الاعتبار عند الحديث عن المشاركة مع قوة اكثر تقدما واكثر تنمية حتى تتحقق المزايا المرجوة من المشاركة لصالح الطرفين اما على المستوى المحلي وحتى تحقق المشاركة الفائدة المرجوة منها يمكن الحديث عن كل الوسائل التي تحدث عنها وطالب بها من سبقوني في الحديث للوصول الى هدفنا النهائي من رفع القدرة التنافسية لصناعاتنا المحلية.

وعند تناول هذه الوسائل فان الحديث عن التشريعات وارد والحديث عن التعليم وارد والحديث عن وجود رؤى واضحة لدى واضع السياسة التصنيعية في مصر وارد ايضا .

والمقصود بالرؤى هنا هو تحديد اماكن التصنيع والصناعات الرائدة التي يمكن التركيز عليها في المرحلة القادمة في إطار من الدراسة لتقسيم العمل والميزة النسبية الموجودة لمصر في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة . وفي هذا المجال اعتقد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣٠ اكتوبر ١٩٩٥

اننا نستطيع انه نتبين على الفور ان صناعة كصناعة الغزل والنسيج بالذات من الممكن ان تكون أساسا جيدا لصناعة مصرية ذات قدرة تنافسية عالية

فهذه الصناعة بدأت تنحسر في اوربا هذا من ناحية ومن ناحية اخرى على مستوى العالم فان ١٥ - ٢٠٪ من ميزانية الاسرة توجه الى الملبس اذا وضعنا هذه الحقائق امامنا نجد اننا بصدد سوق واسعة اذا استطعنا رفع قدرتنا التنافسية في مجال الغزل والنسيج . قد يختلف معي احد ويقول ان هناك صناعة اخرى يمكن ان يكون لنا فيه ميزة نسبية اكبر . المهم ان تكون لنا رؤية واضحة قبل الدخول في المشاركة لندخل في عملية المفاوضات وفي اذهاننا الصناعات التي سنعمل على حمايتها او التركيز عليها وذلك حتى نتمكن من الاستفادة مما يقدمه لنا الاتحاد الاوروبي.

والحقيقة ان الصناعة في مصر لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي فعندما ننظر الى توزيع الموارد في مصر خلال الـ ٢٥ عاما الماضية نجد ان الصناعات تطورت اذا ماقورنت بالسياحة او حتى الزراعة و إستصلاح الاراضي او أي نوع أخر من القطاعات وهذه نقطة ضعف .على الجانب الآخر نجد ان الاستثمار العقاري بدأ في جذب كثير من رجال الصناعة اليه سواء من تحول كلية إليه وترك الصناعة او من اتخذه نشاطا جانبيا .. ولا نستطيع ان نلوم احدا منهم فكل منهم يحاول تعظيم ارباحه ولكن المسئول الرئيسي عن هذا الوضع هو السياسات القائمة والتي جعلت الصناعة تأتي في مؤخرة الاهتمامات سواء بالنسبة للقطاع الخاص او العام.

واعود فاكرر ان المشاركة من حيث المبدأ لاخلاف حولها ولكن لابد ان ناخذ في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية في المرحلة الحالية ولابد ان ناخذ ايضا في الاعتبار - على المستوى المحلي - التطور اللازم للصناعة وتحديد الاولويات بحيث تكون الصناعة هي الاساس ويمكن اتخاذ مانشاء من السبل تبعا لا ضخمالتحقيق هذا الهدف . وفي الحقيقة فانني ارى اننا يجب ان ناخذ قرارا في قضايا اساسية وجوهرية فعلى سبيل المثال لابد ان نحدد موقعنا تجاه الشركات متعددة الجنسية هل هو رفض ام قبول وإذا كان هي الاسس التي ستتم عليها هذه المشاركة . هذه الأسئلة وغيرها كالعلاقة بين قطاع الاعمال العام و القطاع الخاص لابد ان تكون واضحة لكل العاملين في مجال الصناعة ويحضرني هنا في مجال الحديث عن السياسات ان هناك من السياسات مايعطل الطاقات فالكل يتحدث الآن عن تجربة الصين والصين تنمو بدون تخصيصية في حين اننا في مصر نجد ان التخصيصية اصبحت هدفا في حد ذاتها وليس في اطار عملية تصنيع كاملة .فالواقع اليوم ان قطاع الاعمال العام مازال هو القطاع القوي في الصناعة في حين ان القطاع الخاص الصناعي مازال وليدا . اذن لكي نتحول من نظام اقتصادي لعب القطاع العام الدور الاساسي فيه الى نظام يلعب فيه القطاع الخاص الدور الرئيسي ومن اقتصاد تخطيط مركزي الى اقتصاديات السوق هناك عدةاعتبارات لابد من أخذها في الحسبان أولها أنه لابد أن تكون هناك مرحلة انتقالية وهذا ما لاندركه تماما فالبعض يعتقدان ذلك يمكن ان يتم بين يوم وليلة وسنتفق على ان الهدف النهائي ان يقوم النظام على اساس اقتصاديات السوق ولكن لابد ان ندرك اننا ننطلق من نقطة معينة ولكي نصل

الى النقطة الاخرى لابد من مرحلة انتقالية بمقتضيات معينة . واذا اخذنا الصين كمثال نجد انها تفتح مجالا واسعا امام القطاع الخاص ولكن في الوقت نفسه تستمر مساهمات القطاع العام وبعد فترة معينة سينمو القطاع الخاص بمعدلات اكبر من القطاع العام ويتحول الاقتصاد تدريجيا الى نظام سيكون فيه القطاع الخاص هو الرائد بدلا من القطاع العام.

ولكن ما يحدث الآن هو ان عملية التخصيصية اثرت على معدلات الاستثمارات الموجهة الى الصناعة لان هناك كمية معينة من المدخرات سواء كانت محلية او قادمة من الخارج هذه المدخرات اذا تم توجيهها الى شراء اصول واسهم شركات قائمة من خلال عمليات التخصيصية نكون بذلك قد حرمنا الاقتصاد من امكانيات فتح طاقات جديدة للانتاج ولكن اذا ماتم وضع خطة لتطوير قطاع الاعمال العام وزيادة كفاءته وفي الوقت نفسه عمل برنامج تخصيصية طويل المدى تتجه المدخرات الى مجالات جديدة واضافة طاقات جديدة مما سيؤدي في النهاية الى زيادة معدلات الاستثمار ، لن نتحدث هنا عن منطلق ايدلوجي ولكن اذا نظرنا إلى الامور بنظرة عملية برجماتية نجد أنه من المصلحة العامة ان يقوى القطاع في مصر ولابد ان تاخذ الدولة المبادأة في صناعات معينة لايستطيع القطاع الخاص المصري الدخول فيها وفي الوقت نفسه لابد من تشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل الممكنة لكي ينمو ويكون هو الرائد بعد انتهاء المرحلة الانتقالية .

وختاما لابد ان اشير إلى الدور الهام الذي يلعبه الجهاز المصرفي والذي لايزال - للاسف أضعف القطاعات في حركة التنمية وقد اضاع على الاقتصاد القومي مرحلتين ذهبيتين الاولى كانت في الفترة ما بين عام ٧٥ - ١٩٨٥



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥

د . مصطفى السعيد

● الاستثمار العقارى جذب رجال الصناعة
● التخصيصية ليست هدفا فى حد ذاتها
● الجهاز المصرفى ... اهدر فرصا كثيرة

حيث دخلت الاقتصاد القومى تدفقات مالية ضخمة من الخارج سواء فى صورة تحويلات للعاملين فى الخارج او فى صورة قروض واعانات اجنبية او كذلك فى صورة زيادة مواردنا من البترول وغيره ولكن بسبب الجهاز المصرفى تم تحويل الاقتصاد الى « ترانزيت» بحيث يتلقى الجهاز التدفقات ويعطيها على الفور لافراد يستوردون سلعاً من الخارج ولم يتم استخدام هذه التدفقات فى خلق طاقات انتاجية وتكرر نفس الشيء فى السنوات الاخيرة فبعد الاصلاح الاقتصادى ونتيجة لرفع سعر الفائدة بالنسبة للجنيه المصرى مقارنة بالنقد الاجنبى واستقرار سعر الصرف تحول من الخارج الى داخل مصر مبالغ هائلة ادت الى تراكم احتياطى لدى البنك المركزى وصل الى ١٧ و ١٨ مليار دولار.

هذه المبالغ التى تم تحويلها الى الداخل لاتمثل تيارا متجددا او مستمرا وإنما انتقلت من الخارج الى الداخل فى فترة ما فبدلا من الاستفادة بها فى قطاع الصناعة وجهت الى الاستثمار العقارى وبدأت المضاربات فيه.

فى الواقع لابد ان ندرك حركة وحقائق الاقتصاد للاستفادة من الموارد المتاحة لدينا ولابد من الاجابة على اسئلة جوهرية كثيرة حتى يمكن زيادة القدرة التنافسية لصناعاتنا . فاذا نجحنا فى رسم السياسات التى تمكننا من زيادة حركة التصنيع بكفاءة واذا استطعنا مراعاة اختلاف المستويات بيننا وبين الطرف الاوروبى والتوصل الى صيغة ملائمة لهذا الاختلاف فيمكن ان تكون اتفاقية المشاركة ذات فائدة لنا



د . وجيه الدكرورى

● مخاوف الصناع : شهادات المنشأ ... والملكية الفكرية .. والتصنيع الزراعى ...

لقد عايشت هموم الصناعة ... لفترة طويلة والحقيقة هذه أول مرة نشعر فيها بمشاركة جادة بين كل من قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص فيما يتعلق باتفاقية اقتصادية وهذا ... جيد وأستطيع القول أنه بصفة عامة إذا كانت ... المشاركة ستؤدى إلى تحريك قضايا الصناعة المصرية فأهلاً بها . أما إذا تحدثنا عن بنود الاتفاقية ذاتها فسيكون هناك أربع قضايا أساسية يجب الإنتباه إليها أولها المساعدات المالية والتى تتميز بوضع خاص فى هذه الاتفاقية وترتبط بمعايير محددة فالمساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبى لدول الموقعة لاتفاقية المشاركة معها ليست مقسمة بين تلك الدول وإنما سيتم تقسيمها بناء على المشروعات المقدمة من كل دولة لذا فإننا نطالب بالربط بين حجم المساعدات المالية التى تقدم لمصر وبين حجم الأعباء التى تترتب على تطبيق الاتفاقية ويمكن عند المفاوضات اقتراح إضافة عنصر الحجم السكانى ودرجة النمو

الأقتصادى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى كمعايير أساسية عند تحديد وتوزيع نصيب كل دولة من المساعدات وفى هذا المجال أشير إلى ضرورة التوصل إلى صيغة جديدة لأسلوب أستخدام المساعدات فى أطار الأتفاقية لتحقيق أقصى أستفادة مباشرة خاصة بعد ثبوت عدم جدوى الأساليب السابقة والتى استهلكت أكثر من ٧٥٪ من حجم المساعدات فى أجور الخبراء الأجانب.



م. على السواح :

● المهم ... فى رأس المال كيفية الادارة وليس الملكية

أما القضية الثانية التى أود الإشارة إليها هى الملكية الفكرية والتى ستؤثر تأثيراً كبيراً على قطاعات كثيرة فى الصناعة وخاصة صناعة الأدوية فقد حددت الأتفاقية الفترة الانتقالية لتطبيق قواعد الملكية الفكرية بثلاث سنوات وبشرط تطبيق أقصى المعايير خلافاً لما جاء باتفاقية الجات لذا فقد رأى اتحاد الصناعات ضرورة أن تتمشى قواعد الملكية الفكرية مع ما جاء باتفاقية الجات وبنفس شروطها نظراً لأن سرعة تطبيق معايير الملكية الفكرية على الصناعة المصرية سوف يؤثر سلباً على الصناعات القائمة والتى تحتاج إلى فترة زمنية لتوفيق أوضاعها.

والقضية الثالثة هى الخاصة بشهادات المنشأ وقد رأينا فى اتحاد الصناعات أن نقترح رفض المادة السادسة عشرة من مشروع أتفاقية المشاركة والخاصة بمنع رد الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها للمواد المستوردة من خارج الاتحاد الأوروبى أو مصر لأن ذلك يلغى تماماً كافة المميزات المترتبة على تحرير التجارة للسلع المصرية.

أما القضية الرابعة التى رأينا فى اتحاد الصناعات أنها على قدر كبير من الأهمية فهى ما يتعلق بالتصنيع الزراعى وهنا نرى أنه يجب التأكيد على ضرورة التحرير الكامل للزراعة لأن آثار عدم التحرير سوف تمتد إلى مجال التصنيع الزراعى وهو مجال صناعة حديثة ذات مستقبل تصديرى لذلك يجب على الأقل عدم اخضاع المكونات الزراعية الداخلة فيها لأجزاءات [illegible] سوم التعويضية وهى الرسوم التى أقترحها الاتحاد الأوروبى فى مشروع الاتفاقية [illegible] لسمك والأرز [illegible] القدرة التنافسية [illegible]



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥

د . ابراهيم فوزى

• مستقبل مصر مرتبط بالصناع ذوى الطموحات للانطلاق عالميا .



السفير
جمال الدين البيومى

• المرحلة الحالية هى مرحلة المزايا المتبادلة

أود فى ختام هذه الندوة أن أعود إلى حديث الدكتور مصطفى السعيد وأنا اتفق معه أن القطاع العام ليس قاصراً على الدول الاشتراكية ولكنه موجود أيضاً فى دول

راسمالية لأن القضية الأساسية ليست ملكية رأس المال تكون للحكومة أو للأفراد وإنما القضية هى كيفية إدارة هذا المال؟

فالقطاع العام يمكن أن يتقدم وأن ينمو ويعمل بكفاءة ولكن المهم أن يدار رأس المال بالطريقة الاقتصادية السليمة ـ أتفق

مع الدكتور مصطفى السعيد أيضاً فيما قاله عن الفترة الانتقالية للوصول إلى مرحلة اقتصاد السوق ولابد أن ننتبه إليها حتى نقلل الأعباء التى سيتحملها البعض خلال هذه الفترة.

والحقيقة أن الحديث عن المشاركة الأوروبية يدفعنى إلى التساؤل لماذا لا نفيق إلى مصلحتنا إلا إذا كان هناك خطر يهددنا؟ الا توجد خطة للنهوض الصناعى فى مصر بصرف النظر عن وجود مشاركة أو لا؟ الا توجد خطة لتحرير الصناعة من القيود التى تكبلها بصرف النظر أيضاً عن الاتفاقيات الدولية؟

السفير جمال الدين البيومى

أقر فى البداية أننى استمتعت واستفدت بكافة الآراء التى طرحت خلال هذه الندوة وأقر أيضاً أن المخاوف التى قيلت هنا هى مخاوف شرعية سنأخذها فى الاعتبار عند التفاوض. ومن النقاط الهامة التى طرحت هنا ما تحدث عنه

الدكتور مصطفى السعيد من عدم تكافؤ طرفى الاتفاقية. أود أن أشير هنا إلى أن اتفاق ١٩٧٧ الذى نظم العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الأوروبية آنذاك كان يتضمن مزايا فى اتجاه واحد وكذلك الأمر بالنسبة للدول التى وقعت مثل هذه الاتفاقيات مع المجموعة الأوروبية كإسرائيل وهى المثال الذى أشار إليه الدكتور مصطفى كانت هذه الدول تأخذ مزايا ولا تعطى فى مقابلها شيئا. أما الوضع الجديد وفى ظل الجات أصبح هذا الطريق ذو الاتجاه الواحد مرفوضا وأصبحت المزايا التجارية متبادلة ولكن مع ذلك نجد أنه فى مشروع اتفاقية المشاركة فإن المزايا التجارية لصادرات مصر فى السوق الأوروبية سنحصل عليها فور تنفيذ الاتفاقية هذه الميزة لن تتدرج على وارداتنا من المنتجات الأوروبية إلا بعد فترة انتقالية. هذا الأمر قد يقلل بعض الشىء من نقطة عدم التوازن أو عدم التكافؤ بين الطرفين التى تحدث عنها الدكتور مصطفى من ناحية أخرى نجد أن الاتحاد الأوروبى رصد ٤,٦ مليار دولار كمنح بهدف إعادة تأهيل بناء صناعات الدول التى ستدخل معه فى اتفاقيات مشاركة اضافة إلى ٥ مليار دولار

فى شكل قروض ولكن كما ذكر الحاضرون فإن تقسيم هذه المبالغ سيتم على أساس المشروعات المقدمة واعتقد أننا لابد أن نكون قادرين على تحديد احتياجاتنا وقادرين على أن نحسن استخدام المنح المقدمة إلينا. وعلى جانب اخر فقد ترك الجانب الأوروبى للجانب المصرى تحديد برنامج لإقامة بنية أساسية للبحث العلمى وكذلك تحديد برنامج التعاون الثقافى والتدريب.

وكذلك طالب الجانب المصرى بوضع نص لحماية العمالة المصرية فى أوروبا وسيتم التفاوض عليه.

فى النهاية أقول أننى لست مؤيداً أو معارضاً لاتفاقية المشاركة إنما أنا كالقاضى سيبقى حكماً محايداً.

عصام رفعت:

نشكر حضراتكم جميعاً على الحضور وعلى الإدلاء بهذه الآراء القيمة وسنترك الكلمة الختامية لوزير الصناعة الدكتور إبراهيم فوزى للتعليق على ما استمعنا إليه من آراء.

دكتور إبراهيم فوزى:

سأبدأ حديثى عن الخطوط العريضة لمستقبل الصناعة فى مصر فأنا أعتقد أن مستقبل مصر مرتبط بالصناع الذين تتوفر لديهم خطط استراتيجية وطموح للإنطلاق خارج مصر أما الذين يكتفون بالسوق المحلى قد يكونوا فى النهاية ذوى تأثير سلبى على مستقبل مصر والصناعة فيها. هذه هى الزاوية التى يجب أن ننظر إلى اتفاقية المشاركة من خلالها. أما التفصيلات الأخرى كمشاكل شهادات المنشأ أو غيرها فإنى أدعو صناع مصر إلى اللجوء إلى الحلول العملية بمعنى أن يدرس كل صانع مدى أمكانية دخول منتجه إلى السوق الأوروبى وإذا وجد هناك عوائق بسبب شهادات المنشأ فليخبرنا بها وبمدى تأثره بنظام شهادات المنشأ الوارد فى الاتفاقية حتى يمكن الوصول إلى حل عملى بدون الدخول فى خلافات وآراء نظرية

أما قضية المنح والقروض المقدمة من الاتحاد الأوروبى فإنى أتصور أننا نستطيع بمفردنا أو بمساعدة بعض الخبراء الأجانب وضع برامج ومشروعات للتنمية ومن خلالها سنتمكن من الحصول على نصيب من القروض والمساعدات المقدمة من الجانب الأوروبى أما إذا عجزنا عن ذلك فلا يصح أن أفرض عجزى على الجهات الأخرى وأطالب بحجز المبالغ المتاحة لى حتى أتمكن من تحديد احتياجاتى. لابد أن تكون لى رؤية محددة لما نود توجيه هذه المنح إليه.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥

ثم أصل إلى قضية الملكية الفكرية وانى مقدر مدى تأثيرها على الصناعة المحلية ولكنها واقع قائم سواء دخلنا فى اتفاقية مشاركة مع أوروبا أو لم ندخل. وكما ذكرت من قبل فإنه بالنسبة لمشكلة المنتجات والصناعات الزراعية يمكننا التفاوض عليها ويمكننا أيضاً الأستفادة من المبدأ الأوروبى لحماية منتجاتهم الزراعية لحماية بعض القطاعات الصناعية المصرية

فى النهاية أقول هناك أمثلة ونماذج كثيرة لرجال صناعة إستطاعوا تخطى حدود السوق المحلية والوصول الى الأسواق العالمية وتدعيم أوضاعهم فيها وهذا هو



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاركون فى الندوة

● د/ ابراهيم فوزى
وزير الصناعة

● مهندس/ فؤاد ابو زغلة
وزير الصناعة الاسبق

● د/ مصطفى السعيد
وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب

● السفير جمال الدين البيومى
مساعد وزير الخارجية

● د/ امين مبارك
رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

● د/ سمير طوبار
رئيس لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بالحزب الوطنى

● المهندس اسماعيل صبرى
رئيس غرفة الصناعات الغذائية

● مهندس/ ممدوح ثابت مكى
وكيل اتحاد الصناعات.

● د/ احمد ابو العينين
رئيس جمعية مستثمرى مدينة ٦ اكتوبر

● محمد ابو العينين
رئيس مجلس ادارة شركة سيراميكا كليوباترة

● المهندس على السواح
رئيس غرفة الصناعات الهندسية

● د / هانى رزق
رئيس مجلس ادارة شركة ميلكى لاند

● شفيق البغدادى
رئيس مجلس ادارة شركة فريش فوود

● د/ وجيه الدكرورى
مستشار رئيس اتحاد الصناعات

ادار الندوة

عصام رفعت

رئيس التحرير

أعدت ورقة الحوار والندوة للنشر

شهيرة الرافعى

تصوير

صلاح ابراهيم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ تموز ١٩٩٥

الاتحاد الاوروبي يصدر الى العالم العربي منتجات زراعية وغذائية بـ ١٢,٥ بليون دولار



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٥

□ القاهرة -
من جابر القرموطي:

■ **بلغ حجم صادرات دول الاتحاد الاوروبي من المنتجات الزراعية والغذائية الى الدول العربية ٤.٨٢ بليون ايكو (نحو ١٢.٥ بليون دولار) عام ١٩٩٣.**

وشكلت تلك الصادرات ١٢ في المئة من اجمالي الصادرات السلعية الاوروبية.

وحصلت الجزائر على ٢٧ في المئة من تلك الصادرات وتسعة في المئة لمصر وثمانية في المئة للامارات وسبعة في المئة لليبيا.

وجاء في تقرير صدر اخيرا عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية تحت عنوان «واقع وآفاق التعاون العربي الاوروبي» ان صادرات الدول العربية من المنتجات الغذائية الى دول الاتحاد الاوروبي تتعرض الى قيود عدة تتزايد كلما تحقق فائض في السلع الغذائية الاوروبية، وتتمثل تلك القيود اساسا في ان اتفاقات التعاون الثنائي بين العرب واوروبا لا تشمل ميزة الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية.

وتخضع الصادرات العربية من المنتجات الغذائية الى اوروبا الى قيود هي: التحديدات الكمية والزمنية والسعر المرجعي، او ما يسمى ببند الانقاذ المتعلق بحق المجموعة الاوروبية في فرض تراخيص الاستيراد على الصادرات الزراعية والصناعية التي تعيق نمو اي منتجات في احدى الدول الاعضاء فيها.

واوضح التقرير ان مؤشرات التبادل التجاري تظهر انخفاضا في حصة الاتحاد الاوروبي من التجارة الخارجية الى الدول العربية، علما ان الصادرات العربية الى السوق الاوروبي انخفضت من ٩١.٣ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٤٢.٦ بليون دولار عام ١٩٩٠ في مقابل انخفاض الواردات العربية من دول المجموعة الاوروبية من ٤٩.٦ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٧.٣ بليون دولار عام ١٩٩٠.

وشكلت صادرات السوق الاوروبية الى الدول العربية ما نسبته تسعة في المئة فقط من اجمالي صادراتها عام ١٩٩٠ في مقابل ١٩.٢ في المئة عام ١٩٨٠.

وارجع التقرير هذا الانخفاض الذي يعتبر الاول من نوعه بين الجانبين العربي والاوروبي الى تدهور اسعار النفط الخام وسياسة تنويع الواردات النفطية التي تنتهجها الدول الاوروبية.

وكشف التقرير ان الصادرات الصناعية العربية الى اوروبا حققت تطورا من ٢ في المئة عام ١٩٧٧ الى ١٦ في المئة عام ١٩٩٠ فيما استمرت حصة الصادرات العربية من المنتجات الزراعية من اجمالي الصادرات العربية الى اوروبا عند نسبة ٣.١ في المئة عام ١٩٩٢ في مقابل ٣.٥ في المئة عام ١٩٩٠. وقدرت هذه الصادرات بـ ١.١٢٨ بليون ايكو (نحو ١.٣٦٥ بليون دولار).

وتعتبر المغرب وتونس ومصر من اهم الدول المصدرة الى السوق الاوروبية وتشكل نسب صادراتها مجتمعة ٩٩ في المئة بواقع ٥٨ في المئة للمغرب و٢٢ في المئة لتونس و١٩ في المئة لمصر.

وتتجه ٣٧ في المئة من تلك الصادرات الى فرنسا و١٩ في المئة الى ايطاليا و١٨ في المئة الى اسبانيا وتسعة في المئة الى المانيا، وثمانية في المئة الى بريطانيا. فيما تتجه خمسة في المئة من الصادرات العربية الى هولندا وثلاثة في المئة الى بلجيكا و٢ في المئة الى اليونان.

واشار التقرير الى ان اجمالي مساهمات منتجات الغذاء من اجمالي الصادرات السلعية في العالم العربي بلغ ١١ في المئة في لبنان و١٣ في المئة في سورية و٢٤ في المئة في مصر والاردن و١٥ في المئة في تونس و٢٨ في المئة في المغرب.

تقرير للدكتور والى..حول اجتماعات الجولة الرابعة من مفاوضات «المشاركة» بين مصر وأوروبا

تلقى د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وإستصلاح الأراضى تقريرا من د. سعد نصار المستشار الفنى لوزارة الزراعة والمشرف على الشئون الاقتصادية .

حول زيارته لبروكسل للمشاركة فى إجتماعات الجولة الرابعة من مفاوضات المشاركة فى التنمية بين مصر والاتحاد الاوربى التى رأس الوفد المصرى فيها السفير محمد جمال الدين البيومى مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة وضم الوفد ممثلين للتنمية الادارية وشئون البيئة والمالية والعدل والثقافة والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والبحث العلمى بالاضافة إلى وزارة الزراعة . رأس الجانب الاوربى (M R . Erhard Rhein) مدير إدارة الشرق الأوسط والبحر المتوسط باللجنة الاوربية وضم خبراء مناظرين للخبراء المصريين فى القطاعات المختلفة فى اللجنة الاوربية .



المصدر : المســــــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٥

د. يوسف والى

هذه هى المزايا الممنوحة لمنتجاتنا فى أسواق المجموعة الأوروبية

● عقد الوفدان المصرى والاوربى خمسة إجتماعات عامة تم خلالها ولأول مرة قراءة ومناقشة مواد مسودة إتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الاوربى والتى قدمها الجانب الاوربى إلى الجانب المصرى فى مايو ١٩٩٥ والتى تتضمن ٨٩ مادة موزعة على ٨ أبواب تغطى الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشاركة والأسس التى يبنى عليها الحوار السياسى وغير ذلك من بنود الاتفاقية كما تتضمن مسودة الاتفاق ٤ إعلانات ، ٤ بروتوكولات ، ٤ ملاحق . وتغطى تلك المواد قضايا الصناعة ، والزراعة ، والمنتجات الزراعية المصنعة ، والخدمات ، والمواصفات ومقاييس الجودة والمطابقة ، وقواعد المنشأ ، وحركة رءوس الأموال ، والتعاون الاقتصادى ، والمنافسة ، والتعاون الجمركى ، والتعاون المالى ، والتعاون الثقافى ، والتعاون الاجتماعى ، والملكية الفكرية والبحث العلمى ونقل التكنولوجيا بالاضافة إلى الجوانب المؤسسية .

كما تم عقد إجتماعات فنية فرعية بين الخبراء المصريين والخبراء المناظرين فى اللجنة الاوربية فى المجالات المختلفة (الزراعة - الصناعة - المواصفات ومقاييس الجودة والمطابقة - الجمارك - التعاون الثقافى - التعاون الاجتماعى - البحث العلمى ونقل التكنولوجيا - حقوق الملكية الفكرية) . وقد قدم الجانب المصرى فى هذه الاجتماعات بعض أوراق العمل والمقترحات فى مجالات الزراعة والتعاون الثقافى والبحث العلمى ونقل التكنولوجيا .

- وقد برزت المناقشات التالية :

١ - يستهدف إتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الاوربى الانتقال من الشكل السابق للتعاون والذى بدأ فى عام ١٩٧٧ ولمدة ٢٠ عاما تنتهى فى ١٩٩٧ والذى يأخذ شكل دول مانحة Donors ودولة مستقبلة أو متلقية للمعونة Recipients إلى شركاء حقيقيين فى التنمية وتحقيق منافع متبادلة Mutual Benefits وتوسيع وتقوية مجالات التعاون بين مصر والاتحاد الاوربى سواء فى شكل العون الفنى والتكنولوجى وتنمية الموارد البشرية وتدريبها وبناء القرارات وتاهيل وتطوير وتحديث المصانع والمعونة المالية والاستثمار الخاص المباشر فى الزراعة والصناعة وغيرها والوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الاوربى خلال ١٢ - ١٥ سنة .

٢ - ركز الجانب المصرى على ألا تقل بطبيعة الحال الميزات الممنوحة لمصر فى إتفاق المشاركة فى التنمية بين مصر والاتحاد الاوربى الجارى التفاوض بشأنه عن تلك الميزات الممنوحة للدول الأخرى فى الاقليم وعن تلك الميزات الممنوحة لمصر فى إطار إتفاقية الجات الجديدة (منظمة التجارة الدولية) وعن تلك الميزات الممنوحة لمصر فى إطار البروتوكول الجارى حاليا بين مصر والاتحاد الاوربى (١٩٧٧ - ١٩٩٧) . ومن الجدير بالذكر . أن تونس قد وقعت على إتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوربى كما ان اسرائيل قد وقعت بالأحرف الاولى والمغرب فى طريقها إلى التوقيع كما بدأت الاردن فى المفاوضات ومنتظر المفاوضات قريبا مع لبنان وسوريا .

٣ - وقد اتضح من خلال القراءة المشتركة لمسودة إتفاق المشاركة فى التنمية بين مصر والاتحاد الاوربى ومناقشتها أنه يمكن الموافقة من حيث المبدأ على حوالى ٦٠٪ من مجموع مواد الاتفاق (مع إعتبار تلك المواقف مواقف مبدئية والاحتفاظ بحق مراجعة تلك المواقف وفقا لتقدم سير المفاوضات وإعتبار الاتفاق النهائى كل لايتجزأ) وأن هناك حوالى ٢٠٪ من تلك المواد تحتاج إلى قرارات سياسية وحوالى ٢٠٪ من المواد تحتاج إلى مزيد من المشاورات والمناقشات والتفاوض .

٤ - أكد الجانب المصرى ضرورة تضمين الاتفاق ما ينص على الحفاظ على حقوق العاملين المصريين فى دول الاتحاد الاوربى فيما يتعلق بالاجور والمعاشات والعلاج والتعويضات والتحويلات وحقوق ذويهم .

٥ - يرى الجانب الاوربى أنه كلما أسرع الجانبان فى عقد اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية وعدم الانتظار وفقا للمدد المسموح بها فى إتفاقية الجات الجديدة (١٠ سنوات) فان ذلك


المصدر : المســـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٥

يساعد على تشجيع الاستثمارات الأجنبية فى مصر .

٦ ـ تتضمن مسودة الاتفاق التعاون فى مجالات الخصخصة والاصلاح الاقتصادى ودعم الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ومكافحة الجريمة المنظمة بما فيها الارهاب وتشجيع المنافسة والقضاء على الاحتكار والمضاربة .

ـ وبالنسبة لقطاع الزراعة فيمكن إيضاح أهم مادار بخصوصه من مناقشات فيما يلى :

١ ـ يرغب الجانب الاوربى فى أن تقتصر منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الاوربى على السلع الصناعية دون السلع الزراعية نظرا لان دول الاتحاد الاوربى مازالت تطبق السياسة الزراعية Common Agricultural Policy (CAP) والتى تتبنى سياسة حمائية بالنسبة لقطاع الزراعة . وأوضح الجانب الاوربى أن التحرير الكامل لتجارة السلع الزراعية يتطلب إدخال العديد من السياسات الزراعية فى دول الاتحاد الاوربى وهى غير مهيأة حاليا لادخالها فى إطار الحماية التى تتبعها بالنسبة للانتاج الزراعى . فى حين يرغب الجانب المصرى فى أن تشمل منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الاوربى السلع الزراعية أيضا نظرا لان مصر لديها ميزة نسبية فى إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية التصديرية خاصة محاصيل الخضر والفاكهة والتى يصل إنتاجنا السنوى منها حاليا حوالى ١٨ مليون طن (١٢ مليون طن خضر ، ٦ ملايين طن فاكهة) ويغطى إحتياجات الاستهلاك المحلى ويسمح بفائض كبير للتصدير . كما وان إستراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات والتى أعدتها وزارة الزراعة بالاشتراك مع البنك الدولى وعدد من المنظمات الدولية وعرضت فى نادى باريس فى يناير ١٩٩٤ تركز على تشجيع التصدير للمحاصيل التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وإعتبار التصدير عاملا مهماً فى تحقيق الامن الغذائى القومى . كما أوضحت العديد من الدراسات أن هناك إمكانيات كبيرة لمضاعفة الصادرات الزراعية المصرية . ومن الجدير بالذكر أن صادرات مصر من البطاطس هذا العام بلغت حوالى ٤٣٠ ألف طن بالمقارنة بصادرات مصر من البطاطس فى العام الماضى والتى بلغت ١٧٥ الف طن فقط .

● كما يرغب الجانب الاوربى فى أن يعامل المكون الزراعى فى السلع الزراعية المصنعة (والتى يدخل فى تصنيعها القمح أو الأرز أو السكر أو منتجات الألبان) معاملة السلع الزراعية فى عدم شمول منطقة التجارة الحرة له وفرض ضريبة إستيراد عليه تعادل الفرق بين السعر المدعم للزراع فى دول الاتحاد الاوربى والسعر العالمى حينما يكون السعر العالمى أقل من السعر المدعم فى حين يتمسك الجانب المصرى فى أن تعامل السلع الزراعية المصنعة (بما فيها المكون الزراعى) معاملة السلع الصناعية وتطبيق منطقة التجارة الحرة عليها .

● ورغم ذلك فإن الجانب الاوربى يوافق من حيث المبدأ على تحرير تجارة السلع الزراعية بين مصر والاتحاد الاوربى ولكن بصورة واضحة . كما أبدى الجانب الاوربى استعداده من الآن لتقديم تسهيلات لقطاع الزراعة فى مصر عن طريق زيادة الحصص التصديرية الزراعية المصرية المعفية من الجمارك وتوسيع مواسمها وإضافة سلع زراعية جديدة وتخفيض التعريفات الجمركية على الكميات المصدرة أكثر من الحصص وداخل المواسم وعلى الكميات المصدرة خارج المواسم

● كما أبدى الجانب الاوربى استعداده لتقديم العون الفنى والتكنولوجى والمالى لقطاع الزراعة فى مصر بالاضافة إلى الاستثمار الخاص المباشر خاصة فى ضوء ما سبق ذكره من أن قطاع الزراعة فى مصر قد حقق نجاحا ملموسا فى إدارة وتنفيذ البروتوكول الحالى للتعاون بين مصر والاتحاد الاوربى وذلك فى المجال الزراعى . هذا بالاضافة إلى أن إستراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات تحدد بوضوح الاهداف والمحددات والآليات وإحتياجات القطاع الزراعى المصرى من الجانب الاوربى فى مجالات التعاون الفنى والتكنولوجى بالاضافة إلى المعونة المالية والاستثمار الخاص المباشر .

٦ ـ طالب الجانب المصرى بالغاء النص فى البروتوكول الحالى والخاص بفرض ضريبة تصدير Levy من قبل الحكومة على الأرز المصرى المصدر إلى دول الاتحاد الاوربى نظرا لأن ذلك يقف حائلا دون تصدير الأرز المصرى المصدر إلى دول الاتحاد الاوربى كما أنه يخالف قواعد إتفاقية الجات الجديدة .

ـ فى نهاية الاجتماعات تم الاتفاق على عقد إجتماع فى بروكسل فى يناير ١٩٩٦ يتم فيه إستعراض قوائم أو بروتوكولات السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة والسلع الصناعية الخاصة بالجانبين المصرى والاوربى ثم يتلو ذلك إجتماع يتم فيه إستعراض أوجه التعاون الثقافى والتعاون الاجتماعى والتعاون فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا بين مصر والاتحاد الاوربى .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٥

مدير إدارة المشاركة الأوروبية بالخارجية المصرية

المشاركة مع أوروبا هدفها مصلحة الإقتصاد والمواطن المصرى

■ أجرى الحوار - مجدى عبيد: ■

القاهرة.. بروكسل.. برشلونة.. محطات لعواصم ثلاث تشهد اراضيها سلسلة متعاقبة من المفاوضات المكثفة تدور حول المشاركة المصرية - الأوروبية ورغم أن المفاوضات المقرر عقدها فى القاهرة وبروكسل تتناول بشكل مباشر علاقات المشاركة بين الجانبين المصرى الأوروبى، ورغم أن قمة برشلونة القادمة تختص ببحث الإطار الأكثر اتساعا وشمولا للسياسة الأوروبية المتوسطية، فإن الخيط الجامع بين هذه المفاوضات التى تعقد على فترات زمنية متقاربة، هو الدور المنوط بالدبلوماسية المصرية أن تلعبه سواء على صعيد العلاقات الثنائية مع الاتحاد الاوروبى أو على صعيد الإطار الأكثر شمولا وهو السياسة الأوروبية - المتوسطية.

لقد شهدت القاهرة وصول 6 بعثات فنية ارسلها الاتحاد الاوروبى لشرح الجوانب المختلفة لاتفاقية المشاركة المعروضة على مصر ومن المتوقع أن يتلو هذه البعثات انعقاد الجولة الرابعة لمفاوضات المشاركة المصرية - الأوروبية فى بروكسل فى أكتوبر القادم ثم يعقبها فى الشهر التالى عليه انعقاد مؤتمر قمة برشلونة، أى أنه لاتوجد فواصل زمنية بين تلك الأحداث المهمة، وهو مايعني أن السياسة الخارجية المصرية تجتاز مرحلة دقيقة من التحضير والاعداد الجيد للمواقف ووجهات النظر حيال قضية المشاركة مع أوروبا ومايتفرع منها من مسائل متعددة.

التقت «العالم اليوم» بالسفير جمال بيومي مدير إدارة المشاركة الأوروبية بالخارجية المصرية، لكى تستوضح منه نوعية القضايا والمسائل التى ستكون محلا للنقاش فى جولات التفاوض هذه، ولكى تستجلى وجهات نظر الدبلوماسية المصرية تجاه هذه المسائل التى من المتوقع ألا تشكل فحسب مستقبل الاقتصاد المصرى، بل كذلك مستقبل المنطقة بأسرها ودار الحوار على النحو التالى.

○ ماهى طبيعة البعثات التي يرسلها الاتحاد الأوروبى إلى مصر بشكل متوال خلال هذه الأيام؟ وماهي نوعية المسائل التى ستكون محلا للمناقشة؟ وماهى وجهات نظر السياسة الخارجية المصرية؟

■ لقد مر أكثر من عام ونصف عام تركز النقاش خلالها علي الفكرة فى حد ذاتها ثم انتقلنا إلى طرح الاسئلة واستغرق ذلك ثلاث جولات من المباحثات مع الجانب الأوروبى، اشترك فيها ممثلون عن جميع القطاعات المصرية المعنية بنواحى الاتفاق ثم عندما وصلنا فى يوليو الماضى وحتى سبتمبر الحالى من الاقتراب من مرحلة التساؤل والاستفسار اتخذ القرار السياسى على أعلى مستوى فى مصر بالدخول فى تفاوض حقيقي للتوصل إلى اتفاق بمايلائم المصالح المصرية والمصلحة القومية من المنظور الشامل وعلى هذا تقرر انشاء لجنة عليا على المستوى الوزارى برئاسة رئيس الوزراء وعضوية 19 وزيرا مختصا بمختلف جوانب الاتفاقية بالاضافة إلى محافظ البنك المركزى ويقوم وزير الخارجية بدور مقرر هذه اللجنة وتختص هذه اللجنة باعطاء الخطوط العامة والارشادية لمايتم التفاوض عليه وقبوله، وتنبثق عن هذه اللجنة لجنة أخرى وهى اللجنة التنفيذية، وتتكون من ممثلين شخصيين لـ 19 وزيرا وممثل عن محافظ البنك المركزى ينسق أعمال هذه اللجنة، مساعد وزير الخارجية المختص بموضوع التفاوض مع الجانب الأوروبى.

وعند بحث الجوانب المختلفة للاتفاق المطروح، رأينا أنه يشمل موضوعات على درجة عالية من التخصص، ولكى لاتفلت الفرصة فى بحث جميع هذه الجوانب بحثا جيدا، قسمناها إلى 13 موضوعا على أساسها تم تشكيل 13 مجموعة عمل تختص كل مجموعة بدراسة موضوع معين دراسة عميقة مبنية على البحث والتمحيص لكى تصل إلى نتيجة للمكاسب والالتزامات المفروضة علينا، وقد خلصت هذه اللجان إلى أن هناك 6 موضوعات بحاجة إلى

مزيد من البحث والتمحيص فى وجود الجانب الاوروبى، لذلك طلبنا من الجانب الاوروبى ايفاد 6 بعثات فنية وهى من المتوقع أن تصل تباعا ابتداء من غد الاربعاء وهى تغطى موضوعات شديدة التخصص، وتحتاج إلى دراسة عميقة ومتانية وهادئة لتبين أوجه

المعروض علينا من مزايا ومن اعباء وتتمثل هده الموضوعات فى التالى:

1 ـ قواعد المنافسة

2 ـ قواعد المنشأ والاساليب الجمركية المتبعة فى الاتفاق المعروض

3 ـ المواصفات وكيفية ملاءمة المواصفات المصرية لكى ترتفع إلى مستوى المواصفات العالمية وتغطى ماتطلبه أوروبا من مواصفات

4 ـ والتجارة فى المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة

5 ـ موضوع تطوير وإعادة هيكلة الصناعة المصرية

○ هل من المتوقع بعد انتهاء مرحلة طرح الاسئلة والاستفسارات على البعثات الفنية الأوروبية أن يتبلور موقفا مصريا ازاء الاتفاق المعروض خلال انعقاد الجولة الرابعة للمفاوضات فى أكتوبر القادم ببروكسل؟

■ مازال أمامنا وقت ومراحل عديدة ونحن الان فى مرحلة بناء المعرفة بالاتفاق المعروض فى شكل اسئلة واستفسارات وطلب بحوث فنية عميقة التخصص، وهى مرحلة الاعداد للتفاوض، أما التفاوض الفعلى، بمعنى صياغة هى متفق عليها، لم يبدأ بعد ويمكن القول إننا نهدف فى الجولة القادمة فى بروكسل فى أكتوبر القادم أن نبدأ القراءة المشتركة الأولى لمشروع الاتفاق المعروض، وبالطبع هذا الاتفاق قرأه الجانب المصرى عدة مرات ولكن بعد استكمال جميع الاستفسارات واستجلاء جميع نواحى الغموض، سيكون علينا فى الجولة القادمة أن نبدأ القراءة الأولى للنص الأوروبى ومن الممكن تصور أن تكون هناك ردود افعال مبدئية فى بعض النقاط، ومن الممكن أن تكون هناك فترة صمت بالنسبة لبعض الموضوعات تحتاج إلى مزيد من الدراسة، وهناك بعض الموضوعات ربما يكون هناك رد فعل فورى بالايجاب أو بالرفض لأنها واضحة لنا، وكون الجانب المصرى إزاءها رأيا واضحا من الممكن أن نقول إننا لن نغير فيه كثيرا.

○ إلى أى حد سيؤثر تباين واختلاف وجهات نظر رجال الأعمال المصريين تجاه الاتفاقية على سير العملية التفاوضية؟

■ بالطبع كل قانون تصدره الدولة لابد أن يكون له مستفيدون وفئات متضررة وكل اتفاق يتم توقيعه بين دولة وأخرى يكون هدفه الاساسى تحقيق مصلحة عامة لكل من الطرفين

ودعنى اتكلم عن الجانب المصرى لابد أن يكون الهدف هو تحقيق مصلحة عامة للاقتصاد المصرى والمواطن المصرى العادى، ولكن فى التطبيق لابد أن يكون هناك فئات من المنتجين ستستفيد من الاتفاقية، وهى فئة المنتجين القادرين على انتاج سلع تستطيع أن تنافس السلع الأوروبية سواء فى السوق الأوروبى أو فى السوق المصرى، والمفهوم أن هناك صانعا كان يستفيد من قفل السوق المصرية أمام الواردات الأجنبية ويستفيد من الجمارك المبالغ فيه لقيم صناعة قائمة على الحماية الكاملة، وبالطبع هذا فى اطلاقه ليس فى الصالح العام للمستهلكين الذين يمولون ارتفاع سعر هذه السلع، أى أن هناك فئة مستفيدة وفئة قد تضار واجبنا على مستوى الدولة أن نوازن بين حجم الاستفادة وحجم العبء فالنتيجة واضحة، ولكن واجبنا ايضا أن نجد الوسيلة لتخفيف الاعباء على من سيتضرر بأن نساعده مثلا على الانتقال إلى صناعة أخرى أو ينتج بكفاءة أكبر، وكل هذا المفروض أن يراعيه الاتفاق، ويوفر له الذراع

المالية، وهو تعاون اقتصادى ومساعدات مالية حددتها أوروبا بمبلغ يصل إلى 10 مليارات دولار نصفها على الأقل فى صورة منح تقدم بالكامل للنهوض بالقطاع الصناعي والتعليم والتدريب، وجميع القطاعات الانتاجية التى هى بحاجة إلى مساعدة لإعادة تأهيلها لتقف على قدميها على اسس اقتصادية وليس على اسس حمائية، اذن وجود مصالح مختلفة أمر وارد ويجب أن نتحسب له وأن نقلل المخاطر ونعظم الفوائد.

○ ماذا عن برنامج هيكلة الصناعة المصرية الذى تردد أن الاتحاد الأوروبى طلب من الحكومة المصرية تحديد عناصره؟

■ يمكن القول بأننا فى مرحلة وصف الوضع القائم فى الصناعة، أى نحن فى مرحلة تشخيص فإذا قلنا مثلا الصادرات الصناعية المصرية، فماذا نقصد بذلك؟ وماهى مكونات الصناعة المصرية؟ وماهى أهم صادراتها؟ ثم نحلل هذه الصناعات ونستكشف ماهى الصناعة القادرة على المنافسة، وتلك غير القادرة وماهى الصناعة التى تعتبر صغيرة وناشئة؟ أى أننا فى مرحلة توصيف وتشخيص المزايا والاعباء فى هذا القطاع ثم نضع قائمة بالصناعات التى لانخشى أن تدخل المنافسة وماهى الصناعات التى ننصح باستمرار مظلة الحماية عليها لمدة 5 سنوات أخرى، وماهى الصناعات التى ننصح بأن تستمر الحماية لها لمدة 10 أو 15 سنة، وماهى الصناعات التى لن نسمح بأن تنافس على الاطلاق مثل الصناعات الاستراتيجية التى من الممكن أن نطلب بأن لاتكون محل منافسة.

○ هل انقضاء اتفاقية 1977 بين مصر والاتحاد الأوروبي يشكل عنصرا ضاغطا فى الاسراع بتوقيع اتفاق آخر؟

■ دعني اقول بصفة عامة، بانه لاتوجد عناصر ضغط ولاينبغى أن تكون لأنه وضع تعاقدى بين مجموعة اصدقاء، فنحن نتعامل مع طرف صديق لمصر، وطرف يقدر اهمية هذا البلد، ويعتبر اتفاق 1977 ارضية ننطلق منها وارضية تجعلنا نطمئن بأننا لاننطلق من فراغ لدينا اتفاق قائم فعلا، والفكرة انه انتهى ونحن بصدد صياغة اتفاق جديد، هو اننا نتجه لتعميق هذه العلاقة ولكل طرفى علاقة يهدفان بعد نجاح مرحلة تنظيمية معينة، ان ياملا فى مرحلة أوسع واشمل للعلاقات خصوصا ان الاتفاق القديم كان اتفاقا بين مانح ومتلقيا، واتفاق كان يجعل الطرف الأوروبى يقدم مزايا لمصر، دون أن يطلب من مصر تقديم مزايا للجانب الأوروبى، والواقع أن هذه الفلسفة اصبحت تتعارض مع اتفاقيات الطرفين الموقعة فى إطار الجات ايضا فى الحقيقة نحن نأمل أن تنتقل مصر من مرحلة المتلقى للمساعدات إلى الشريك، وهذه صياغة كريمة لشكل العلاقات التى نهدف إليها، ورغم انتهاء اتفاق 1977 إلا انه طوال فترة التفاوض هناك فترة انتقالية يظل حجم المساعدات التى تتلقاها مصر مستمر وربما اكبر تشجيعا لها على الاقدام على الخطوة الجديدة التى سوف توفر تمويلا يصل مابين 4 إلى 10 اضعاف التمويل الذى كان يتيحه الأتفاق القديم.

○ **ماهى الافكار المصرية التى من المتوقع طرحها خلال انعقاد مؤتمر برشلونة؟**

■ تبحث السياسة المتوسطية فى إطار علاقة أوروبية مع دول المتوسط وهى سياسة طرحها الجانب الأوروبى وقبلها الجانب المتوسطى وسيتم اصدار اعلان سياسى عنها فى برشلونة، ومن الناحية الاقتصادية نحن ننظر إلى السوق الأوروبية باعتبارها سوقا غنية تستحق كل تفكير من أجل شبناء علاقة خقيدة معها، ومن أجل فتح اسواقها للصادرات المصرية، ايضا من ناحية التعاون السياسى للفهم المشترك لمشاكل منطقتنا، وايضا لمافيه صالح أوروبا حيث إنها تعتبر الشرق الأوسط هو الجناح الجنوبى للأمن الأوروبى، تنسيق السياسات فى مجالات الاقتصاد والتعليم ومكافحة الارهاب والثقافة والملكية الفكرية هو بلاشك هدف عظيم لابد أن يسفر عنه تحقيق مصالح الجانبين وشعوب المنطقتين الساعية إلى عقد اتفاقيات كاتفاق المشاركة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٥

هولندا: الدورة السادسة لمؤتمر الحوار العربي - الاوروبي

□ لاهاي - من اسماعيل زاير:

■ افتتح في العاصمة الهولندية لاهاي امس برعاية رئيس محكمة العدل الدولية القاضي الجزائري محمد بجاوي وممثلين عن الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي والجامعة العربية ومندوبين عن عدد من بلدان منطقة الشرق الاوسط اعمال الدورة السادسة لمؤتمر الحوار العربي - الاوروبي للتعاون والتبادل الاكاديمي والتربوي بين اوروبا والشرق الاوسط. ويتوقع ان تخرج اربع لجان عمل في جلساتها التي تستمر حتى يوم غد الاثنين، بمجموعة من التوصيات والمشاريع العملية لتوضع امام انظار مندوبي مؤتمر الشراكة الاوروبية - المتوسطية الذي سينعقد في السابع والعشرين والثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري في برشلونة وستحضره ١٢ دولة متوسطية ودول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة.

ويلاحظ ان المبادرة الراهنة استحوذت على اهتمام جاد من قبل الدوائر الاوروبية بسبب تغطيتها الجوانب العملية في عملية الحوار التي تناولت مشكلات التعليم والتبادل التكنولوجي وطرق تطوير واصلاح النظم التربوية في الشرق الاوسط بما يسمح بتلافي القصور الكبير من دول الجنوب في اللحاق بالعالم المتقدم، ولسد الفجوة العلمية والعملية بين مستويات واهداف العمل الاكاديمي وتحويرها لتلبي حاجات التطور الجديدة.

ويمثل الاتحاد الاوروبي خيريت هيكينس مدير العلاقات الخارجية ومن البنك الدولي ستيفن هاينيمين مدير قسم الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية اما منظمة اليونسكو فيمثلها الدكتور عدنان بدران الامين العام المساعد للمنظمة.

وياتي عمل الدورة الحالية التي تنظمها مؤسسة «لطيفة رباني» للحوار العربي - الاوروبي، وهي مؤسسة غير حكومية، ليتمم عمل دورة سابقة عقدت في السابع من ايار (مايو) الماضي بإشراف منظمة اليونسكو وبالتعاون مع الاتحاد الاوروبي والحكومة الهولندية.

ملف

عندما طرحنا اتفاقية المشاركة الاوروبية للنقاش من خلال ندوتنا المنشورة على مدى الاسبوعين الماضيين كنا نعلم اننا بصدد قضية هامة .. قضية تمس اوجها متعددة من حياتنا الاقتصادية داخلياً وخارجياً. وكنا نعلم ايضاً ان الاتفاقية تثير حولها بعض المخاوف خاصة فى الاوساط الصناعية.

اتفاقية المشاركة الأوروبية .. مالها وماعليها (١)

فيما يتعلق بانعكاسات منطقة التجارة الحرة المزمع انشاؤها بين مصر والاتحاد الاوروبى طبقاً لاتفاقية المشاركة. ولأن بالفعل انشاء مثل هذه المنطقة الحرة امر لابد من استبيان ابعاده المختلفة وتأثيراته على كافة الاطراف...

ولأن اتفاقية المشاركة الاوروبية تحوى الكثير من النقاط بخلاف التجارة الحرة بين الطرفين

ولأن الاتجاه السائد فى دول جنوب البحر المتوسط.وهى الدول المخاطبة بهذه الاتفاقية .هو الاتجاه لقبولها..

لكل هذه الاعتبارات رأينا ضرورة توسيع دائرة النقاش لنتعرف على كافة الاراء المطروحة حولها.. ولنتوصل مع صانع ومتخذ القرار إلى افضل الصيغ المناسبة لواقعنا وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية فى علاقاتنا المستقبلية مع واحد من اهم التكتلات العالمية.. الاتحاد الاوروبى.

قواعد المنشأ .. والخطر القادم للبحر المتوسط

نبدا هذا الاسبوع برؤية غرفة صناعات مواد البناء والتى تشير فيها إلى انه من صالحنا الدخول فى اتفاقية المشاركة حيث سبقتنا اليها دول فى المنطقة كتونس واسرائيل ومن المنتظر انضمام دول اخرى اليها وبالتالى فان عدم انضمام مصر اليها سيجعلها منعزلة بينما تكون الدول المشاركة فيها جزءا من اوروبا وبها منطقة تجارية حرة وضمن تكتل اقتصادى كبير يخدم التسويق الخارجى لمنتجاتها والالغاء المتبادل للتعريفة الجمركية سيعطى المنتجات المصرية فرصة أفضل بأسواق أوروبا خاصة اذا ما أمكن أن يتضمن الاتفاق تقديم الجانب الأوروبى المساعدات الفنية للمصانع المصرية لاحداث التطوير المطلوب للمنتجات المصرية لتساير المواصفات السائدة بأوروبا وأن تساعد فى تقديم برامج للتدريب وتطوير مراقبة الجودة وانشاء مراكز للاختبارات وتقديم المعونة فى أعمال التسويق والتدريب عليها وأن تقوم الحكومة المصرية بتوظيف

تنويه

سقط سهواً فى الجزء الثانى من ندوة المشاركة الاوروبية وتحديات الصناعة ان المقارنة بين قواعد المنشأ فى كل من اتفاقية المشاركة والنافتا وجولة اورجواى من اعداد

وائل حامد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

المهندس سمير علام

عدم الانضمام لاتفاقية المشاركة سيؤدى إلى العزلة فى المنطقة

اتفاقيات النفاذ للاسواق العالمية تتطلب اولا اصلاحات داخلية

شهادات المنشأ.. هل تقف عائقا امام الصادرات المصرية

المساعدات المالية التى تحصل عليها كنتيجة الانفاق على المشاركة من أوروبا فى زيادة القدرات التنافسية للمصانع المصرية مع المنتجات الاوروبية والتى يمكن اجراء بحوث حولها بمعرفة خبراء مصريين وأجانب لتحديد الكيفية والسبل التى تمكن من ذلك.

ولكن من ناحية اخرى ترى غرفة صناعات مواد البناء انه يجب ان يتم الاتفاق مع الجانب الأوروبى على عدم التشدد فى تطبيق المعايير والمواصفات والقواعد المقررة على الصادرات المصرية فى العشر سنوات الأولى على الأقل وذلك حتى لا يؤدى التشدد فى التطبيق الى وجود حائل بين الصناعة المصرية وبين الاستقرار فى الأسواق الاوروبية بل يؤدى التشدد الى حماية مقنعة وسبيل لعدم التكافؤ والمنافسة. يراعى ايضا المطالبة بتخفيض الحد الادنى من المكون المحلى للحصول على الاعفاءات الجمركية حتى لا تشكل عنصرا حمائيا يمنع من التصدير الى الأسواق الاوروبية مع وضع الخطط اللازمة لتوفير مستلزمات الانتاج للصناعة المصرية عن طريق التصنيع المحلى لزيادة نسبة المكون المحلى.

ومع الاتجاه إلى قبول الانضمام إلى اتفاقية المشاركة الاوروبية فان المهندس سمير علام - رئيس غرفة صناعات مواد البنا. يشير إلى اربع نقاط يجب التعمق فى دراستها والتوصل مع الجانب الاوروبى إلى افضل الصيغ حولها وكذلك هناك بعض الخطوات المحلية التى يجب إتخاذها قبل الدخول فى اتفاقية المشاركة.. وهذه النقاط هى

- المنشأ
- البيئة
- العمالة
- المواصفات القياسية.

فيما يتعلق بالمنشأ يرى المهندس سمير علام انه لابد أن نراجع محليا اسس حساب نسبة المكون المحلى وهل تكون على أساس عددى أو كمى أو قيمه على أن يدخل عنصر العمالة والتغليف فى حساب التكاليف.

- بالنسبة للصناعات المصرية التى تكون حاصلة على شهادة الأيزو ومستوفاه شروط نسبة المكون المحلى (المنشأ) فانه عند تصديرها يحق للمصنع المصرى تقديمها باعتبارها (انتاج دول المشاركة الأوروبية) وهو أمر قد يوفر ميزة تصديرية نسبية.

- اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية الخاصة بالبيئة فلابد قبل التوقيع على الاتفاقية التعرف بوضوح على أعباء الالتزام بشروط المحافظة على البيئة وتطويع الصناعات المختلفة لشروطها. بحيث يتم تدارك الموقف منذ البداية وحتى لا يفاجأ الصانع المصرى بعدم السماح بدخول منتجاته الى

دول الجماعه الاوروبية بحجة استخدامه أساليب ضاره بالبيئة.

- والنقطة الثالثة الخاصة بالعمالة يرى رئيس مجلس ادارة غرفة صناعات مواد البناء انه حتى الآن تعتبر العمالة الفنية رخيصه بالمقارنة بالعمالة الاوروبية، ولكن حيث أن مصر من الدول الموقعة والمصدقة على كافة الاتفاقيات الدولية المنظمة للعمل والعمالة وتحرص على تطبيق اللوائح الخاصة بتشغيل وحماية الصبية فانه لامجال للحديث عن سعر العمالة بمصر فى ظل وجود نظام نراقبه الدولة لتأهيل وعمل الصبية من المقترح فى هذا الصدد اطلاق حرية العمالة بين دول اتفاقية المشاركة مع مراعاة اللوائح المنظمة لذلك والتى ترى كل دولة وضعها فى ضوء احتياجاتها وظروفها.

● واخيرا فان المواصفات القياسية تعتبر عنصرا حاكما رئيسيا فى مواجهة المنافسة غير المشروعة للمنتجات الوافده وكذا سياسة الاغراق السلعى بالمنتجات الهابطة من حيث الجوده والسعر وهو أمر له حساسيته الخاصه فى سوق كالسوق المصرى حيث تعتبر القدرة الشرائية منخفضة. وأى اتفاق للنفاذ الى الأسواق العالمية ما لم يسانده اصلاح داخلى مع تهيئة المناخ الجيد للانتاج فى مصر وتطوير ودعم الصناعة المصرية لن نستطيع الدخول فى المشاركة

كما ان ارتفاع الطاقة التى تستخدم لدينا عن أسعارها العالمية وهى تشكل نسبة ٢٥٪ من اجمالى التكلفة مما سيؤدى الى ارتفاع أسعار البيع للمنتجات المصرية

وبصفة عامة يرى المهندس سمير علام ان اهم العوائق التى يمكن ان تعترض دخول السلع المصرية الى السوق الاوروبية هى شهادات المنشأ والتى يصفها بأنها الخطر القادم فى البحر المتوسط

ويقول انه فيما يتعلق بمفهوم قواعد المنشأ، فان عالمية الأسواق والتخصص وتقسيم العمل قد أدت الى انتشار ظاهرة تصنيع مكونات المنتج الواحد فى أكثر من قاعدة انتاجية وأكثر من دولة حيث لم يعد الانتاج حبيس الحدود الاقليمية لدولة واحدة كما أن التوسع فى تكوين التكتلات الاقتصادية التى تمنح مزايا تجارية تفضيلية للدول الأعضاء فيها قد أدى الى ضرورة وضع قواعد تحدد على أساسها جنسية المنتج والمنشأة بما يسمح لهذه التكتلات بحماية أسواقها عن الاختراق ونفاذ منتجات التكتلات الأخرى اليها مع الاستفادة والتمتع بالمعاملة التفضيلية المتبادلة التى أرست قواعدها اتفاقية الجات وتعمل على تنفيذها منظمة التجارة العالمية. وان المبدأ الرئيسى الذى يستند اليه مفهوم قواعد المنشأ هو أن تنسب جنسية المنتج الى الدولة التى تم فيها ادخال تحويل وتغيير جوهرى على المكون أو المنتج، ويقاس هذا التحول بعدة معايير يتم تطبيقها على حدة أو مجتمعة، كما يتم التفاوض بشأنها بين الدول وفقا لكل حالة على حدة وذلك على أساس القواعد الخمس التالية: -

● ينبغي في حالة المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الزراعية المصنعة أن يتم الحصول على هذه المنتجات أو بعض مكوناتها بالكامل في الحالتين من دولة المنشأ وهو ما ينطبق أيضا في حالة البترول الخام.

● تغيير البند الجمركي المبنى على التعريفة الجمركية المنسقه بالنسبة لمنتج معين.

● اجراء عملية تصنيعية محددة.

● اشتراط زيادة القيمة المضافه المحلية عن نسبة معينه من القيمة الاجمالية للمنتج النهائي.

● اشتراط زيادة قيمة المواد المحليه المستخدمة في التصنيع عن نسبة معينه.

وفي هذا الشأن تجدر الاشارة الى أنه قد تم تصميم هذه القواعد المقترحة من الطرف الأوربي على نحو يضمن بالدرجة الأولى حماية السوق الأوروبية من اختراق السلع الواردة اليها من أطراف أخرى لا يشملها اتفاق المشاركة موضوع النقاش، وبالتالي لم تأخذ هذه القواعد في الاعتبار خصائص الحماية المطلوبة للسوق المصرية واغفلت بالكامل معطيات الوضع في مصر ومبدأ تبادلية المعاملة، فضلا عن أن الطريقة التي يتم بها تحديث القواعد بالتنسيق مع الدول الجارى التفاوض معها بشأن انضمامها للاتحاد الاوروبي وعلى رأسها مجموعة دول أوروبا الشرقية، تفرض على مصر نمطا وقالبا متحجرا لطبيعة المعاملات والعلاقات التجارية، ويتحتم علينا التواؤم معها بغض النظر عن تبعاته وتكلفته علينا وآثاره على صناعاتنا.

هذا بالرغم من أن اتفاقية الجات قد أوصت فيما يتعلق بقواعد المنشأ بتطبيق معيار ايجابي يتعلق بوضع حد أدنى للقيمة المحلية المضافة، في حين أن الاتفاق المعد بواسطة الجانب الأوروبي يستند على معيار سلبي حيث يضع حدا أقصى لقيمة المكونات التي تنتمي لمنشأ خارجي كنسبة من اجمالي تكلفه المنتج النهائي.

ويرى المهندس سمير علام، أن المعيار الذى وضعه الاتحاد الاوروبي لقواعد المنشأ في الاتفاق المعروض على مصر هو في حقيقة الأمر معيار تم تفصيله لتعظيم استفادة الجانب الأوروبي من الاتفاق، ضاربا عرض الحائط بالمبادىء الأولية لمفاهيم المصالح المتبادلة بين أطراف اى اتفاق، حيث يسلب مصر على سبيل المثال من ميزة النسبية التي تتمتع بها في مجال تكلفة العمالة، وذلك عند تطبيق معايير قواعد المنشأ على نحو ما هي مقترحه من الجانب الأوروبي، حيث ربط قيمة المكونات التي تنتمي لمنشأ خارجي، بمعنى التي يتم الحصول عليها من مصدر خارج مصر فيما يتعلق بالسلع المصنعة محليا، بنسبة معينة من اجمالي تكلفة المنتج النهائي مما يعني أنه كلما قلت تكلفة المنتج النهائي قلت قيمة المكونات التي يمكن الحصول عليها من الخارج.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٥

خميس يحذر من «الفك المفترس»:

الشراكة الأوروبية «فخ» للصناعة المصرية

كشف محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن اتفاق الشراكة الأوربية لا يحمل لمصر المزايا التي تحصل عليها الآن في اطار علاقتها بدول الاتحاد الأوروبي. وكان «خميس» قد اعد دراسة تفصيلية لبنود الاتفاق الذي سيدخل مرحلة المفاوضات على مستوى القطاعات خلال شهر ديسمبر المقبل في بروكسل..



فريد خميس

أوضح خميس في دراسته أن جميع المنتجات الصناعية المصرية تتمتع الآن بحرية مطلقة في دخول الاسواق الأوروبية بدون تعريفة جمركية وأضاف خميس أن مصر تتمتع بميزة نسبية في مجال الصناعات الزراعية المصدرة للسوق الأوروبية المعروفة ...

تقرير: نادية أمين

...وصف خميس المعيار الأوروبي المعروف «بقواعد المنشأ» بالفك المفترس لأنه معيار تم تفصيله لتحقيق أقصى فائدة للجانب الأوروبي دون أدنى مراعاة لمفاهيم المصالح المتبادلة بين طرفي الشراكة.

وأوضح خميس أن الاتفاق يحرم مصر من الميزة النسبية التي تتمتع بها في مجال تكلفة العمالة.

ومن أخطر القواعد التي وضعها الجانب الأوروبي هي اشتراط «قواعد المنشأ» أن تكون كل مكونات السلع مصرية ولا يكون بها أي مكون أجنبي حتى تتمتع بمزايا الدخول للسوق الأوروبية والمعروف أن العديد من السلع المصرية تحتوى على مكونات أجنبية مما يحرمها من العديد من المزايا.

ودعا خميس في دراسته الى ضرورة التوصل لاتفاق معقول للخفض التدريجي للحماية الجمركية في مصر واضاف يجب أن يقدر الطرف الأوروبي اننا عندما نفتح أسواقنا لانتاجهم الصناعي دون حدود أو جمارك فاننا نتنازل عن حماية صناعتنا في وقت وهي أحوج ماتكون للحماية والرعاية وحذر خميس من النظر للأتفاق على أساس أنه الجسر الذي سيربط مصر بأوروبا حيث الرفاهية وقال خميس مع قناعتنا بأهمية البعد الاستراتيجي للاتفاق إلا أن ذلك لاينبغي أن تتراجع الأبعاد الاقتصادية للاتفاق لأنه يتعلق بالأساس بمستقبل صناعتنا وزراعتنا وأنشطتنا الخدمية



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٥

على هامش المؤتمر الدولي للتعاون الاكاديمي والتربوي في لاهاي

حوار عربي - أوروبي من أجل شراكة بين الأجيال المقبلة

لاهاي - من اسماعيل زاير:

■ مع انفتاح المجتمع العربي على التحولات الجديدة في العالم برزت حاجات مستجدة انما ملحة لاعادة النظر بالبنية التحتية العربية على المستوى الاجتماعي والثقافي والتعليمي بما يسمح بدمج المنطقة ضمن الحركة العامة للمجتمعات المعاصرة. انما الواضح ان المتطلبات العاجلة للجماعات الانسانية التي لها مصلحة بتحقيق هذا الاندماج لا تزال ابعد ما تكون عن المساهمة في العملية الجديدة، ناهيك عن انها ليست واعية ولا قادرة على استيعاب المعطيات والشروط اللازمة لعملية الانخراط وليست لديها الوسائل او الامكانات المادية للقيام بذلك. والى جانب ذلك يبدو ان الشركاء الاوروبيين لا تختلف حالهم عنا، اذ يظهر ان مؤسساتها المركزية لا تمتلك اكثر من الكلمات والافكار تقدمها لمحدثتنا.

هذا الاستخلاص لا مهرب منه عند النظر في الوثائق المهمة التي تحاول اربع لجان عمل متخصصة في ابحاث التبادل التربوي والتعليمي متابعتها وصولاً لرسم برنامج يمهد اساسا سليما لحوار بين دول الشرق الاوسط والقارة الاوروبية للمرة الثانية هذا العام. وكانت اعمال المؤتمر الاول للحوار بين الاقليمين الذي عقد في لاهاي في السابع والثامن من شهر ايار (مايو) الماضي نجحت بالكاد في فتح ثغرة تتسلل منها ملامح الصورة الجديدة للعلاقات مع اوروبا المعاصرة على حساب الواقع المثقل بالعزائم الذي تعمقت جذوره في مجتمعنا العربي.

ولعل افضل دلالة على الغياب العربي هو ان تقوم مؤسسة غير حكومية مثل «مؤسسة لطفية رباني» للحوار العربي - الاوروبي ومقرها لاهاي بالمبادرة والتصدي لطرح الملف في مواجهة الاتحاد الاوروبي بدلا من ان تقوم بهذه المهمة الجهات الرسمية العربية او اي منظمة اقليمية عربية كالجامعة العربية او التجمعات الشبيهة بذلك. ولمناسبة انعقاد الدورة الثانية من مؤتمر الحوار المخصص للتعاون بين اوروبا والشرق الاوسط في مجال التعليم في لاهاي يومي الخامس والسادس من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري نطرح هنا ملامح الصورة الواقعية للتنمية الثقافية والتربوية في عالمنا العربي مقارنة مع المقاييس الدولية والاقليمية. كما نلقي نظرة على الموقف الاوروبي من عملية تطوير النظام التربوي العربي والاشتراطات التي يراها لازمة لبناء شراكة بين المنطقتين.

الوضع الاكاديمي في العالم العربي

لا تختلف صورة العلم العربي في المجال الاكاديمي بوجه عام عن مثيلاتها في الجوانب السياسية والانثروبولوجية، فالمسافة ما بين الحاجات الواقعية للمجتمع والتوجهات الفعلية للادارات العربية بعيدة عن التطابق. ولعل افضل صورة لهذا الخلل الشاسع في مجال التعليم والبحث العلمي ما تقوله وثائق منظمة اليونسكو. وكانت معطيات اليونسكو التي طرحها الدكتور عدنان بدران اوضحت ان على دول الجنوب ان تعالج على نحو ملح عجزها عن استيعاب وادماج التكنولوجيا الحديثة إذا ما أرادت ان تحقق طموحاتها في ادراك الحدود الدنيا من التوازن التنموي. وشخص التقرير مشكلات نقص الكفاية والعجز عن خلق ظروف صحية داخل المجتمعات بما في ذلك شروط العدالة والمساواة والتكافؤ في الفرص كملامح في البنية المعيقة للانتقال الى مستوى مقبول من النجاعة.

واعتبر الدكتور بدران الأمين العام المساعد لليونسكو ان على دول المنطقة ان تواجه التحدي المطروح امامها بتجاوز الأساليب التقليدية في التعليم في عالم فائق التغير يتطلب وسائل واساليب جديدة في التعليم تتخذ ملامحها ليس عبر الشروط والوقائع الاقتصادية والقيم والأجواء الجيو - سياسية ولكن ايضا في مواجهة بيئة التقنيات الفضائية وهندسة الجينات وتقنيات المعلوماتية.

وفي المعطيات اشار تقرير الدكتور بدران الى ان العدد الكلي للطلبة العرب في جميع المستويات بلغ مليونين و٣٦٨ الفا يدرس منهم ٢٠٢ الف خارج المنطقة العربية نصفهم فقط في الدراسات العليا (الدكتوراه). ويشكل الدارسون في



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٩

الدول الاوروبية ٣٦.٧ في المئة منهم وحوالى ١١ في المئة في الولايات المتحدة و٨ في المئة في روسيا واوروبا الشرقية.

وعند النظر الى الطلبة الدارسين في اوروبا نجد ان غالبية المسجلين لدى اليونسكو يدرسون في فرنسا (٧٦.٥ في المئة) اي ٧٤ الف طالب بسبب عاملي اللغة والكلفة. ولكن الملاحظ هنا ان فرنسا تحتسب كل الطلبة من اصل شمال افريقي اجانب، كما ان الغالبية المطلقة من هؤلاء لا تعود الى المنطقة بل تبقى وتستقر في القارة الاوروبية.

اما في مجال الهيئة التدريسية فنجد صورة اخرى اذ يبلغ عدد الاساتذة الجامعيين ٨٥ الفا منهم ٩٤٠٠ من الاجانب او مواطني دولة عربية اخرى (حوالى ١١ في المئة). إلا ان عدد الاساتذة الاوروبيين يبلغ في العالم العربي ٥٠٠ استاذ والاميركيين مثلهم، فيما يبلغ عدد الاساتذة العرب الذين يدرسون في الجامعات الاوروبية اكبر بكثير من هذا الرقم.

في مجال مقارنة معدلات الامية في بضع دول نجد ان نسبتها تصل الى نصف السكان في الجزائر وهي تقارب نسبتهم في مصر. فيما تصل النسبة الى حوالى ٥٣ في المئة في تونس وحوالى ٢٠ في المئة في الأردن. ومقارنة مع اسرائيل تبدو النسب العربية كبيرة بكل المقاييس.

تعد نسبة ٨ في المئة من الدخل القومي كتخصيصات للتعليم نسبة مقبولة كحد ادنى في الدول المتقدمة وهي تعادل وفقا للحساب الاقتصادي ٢٠ في المئة من الميزانية العامة للبلد. طبعا الحديث عن دول العالم الثالث يفترض ان تتضاعف التخصيصات المالية لملاقاة الشروط العالمية. بهذا الصدد نجد ان معدل انفاق الدول النامية على التعليم لا يتجاوز اكثر من ٥.٥ في المئة للفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٨. ولكن الدراسة التي قدمها مندوب اليونسكو تشير الى أسوأ من ذلك لأن نسبة الانفاق الى مستوى الدخل القومي تتفاوت قيمتها الحقيقية حسب الأوضاع الاقتصادية وطبقا لمشكلات التنمية، وفي مقدمة العوامل المؤثرة سلبا بهذا المجال مقدار المديونية الخارجية. ففي خلال العام ١٩٩٠ زادت مديونية العالم الثالث الى حوالى ١٣٤١ بليون دولار اميركي، اي ما يعادل نصف معدل الدخل القومي، مع ان العالم النامي كان دفع ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٨ ٨٣٠ بليون دولار كفائدة للديون، وهو ما يزيد اصلا عن المقادير التي تم اقتراضها بالأساس.

والى ذلك تاثر الانفاق على التعليم والبنية الاكاديمية والتقنية بالنزاعات والحروب التي ادت الى زيادة الانفاق العسكري. ففي منطقة الشرق الأوسط يتضح ان اسرائيل انفقت العام ١٩٩٣ على تسليحها ضعفي ما انفقته على التعليم والصحة العامة وهو ما يعادل النسبة نفسها في حالة سورية. فيما بلغت النسب في حالة الاردن ١٥٠ في المئة ومصر وتونس ٨٠ في المئة.

في احصاءات اليونسكو تقف اليابان في مقدمة دول العالم من زاوية عدد العلماء والمهندسين بالنسبة الى السكان، وتبلغ النسبة هنا ٤.٧ عالم لكل الف مواطن. والمثير ان الدولة التي تلي اليابان في المجال ذاته ليست سوى اسرائيل، إذ يبلغ المعدل ٤.٤ لكل الف تليها الولايات المتحدة بـ ٣.٨. فيما يبلغ المعدل في دول المجموعة الاوروبية ١.٩ عالم لكل الف مواطن، وللصين ٠.٤ فقط. وتقبع دول المجموعة العربية في اخر القائمة بمعدل عالم او مهندس لكل عشرة الاف مواطن. وتبدو الهوة شاسعة من اول نظرة إلا ان الواجب يقتضي على الباحثين العرب استقصاء مصادر قوة النموذج الاسرائيلي في مجال البحث العلمي على نحو دقيق. لا سيما وأن اسرائيل تستحوذ على قدر كبير من المساعدات والبرامج البحثية المتصلة بالشرق الاوسط من خلال علاقاتها المنظمة والمدروسة مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

ومن الملاحظ غياب الجانب العربي والعالمثالثي في برامج البحث العلمي والتبادل التقني مقارنة مع الدولة الصهيونية التي تعطي لهذه الجوانب قسطا اساسيا من نشاطها الدبلوماسي.

ان التدقيق الحدي في شروط اسرائيل التفضيلية في المجال الدولي الغربي والاميركي خصوصا وسع الهوة الفاصلة بيننا وبين الدول العربية على نحو غير منصف، خصوصا ان التخصصات العلمية الدقيقة تحتاج الى أكثر من المال والرغبات. ونلاحظ في اسرائيل انها تكاد تحصل من الاتحاد الأوروبي على حقوق اكثر حتى من بعض دول الاتحاد كاسبانيا والبرتغال واليونان. كما انها تحصل على معونات ومنح خارجية مما يجعل حالتها ليست قياسية او طبيعية كما في الدول الاخرى. فعلى سبيل المثال تبلغ حصة كل فرد اسرائيلي من المعونات الاميركية لوحدها حوالى ١٢٠٠ دولار سنويا. وهذه المبالغ صبت في الخزينة الاسرائيلية منذ الستينات واستمرت في التدفق مدة ثلاثة عقود ولا تزال.

الا ان القصور العربي لا ينبغي ان يعلق على الشماعة الاسرائيلية كما في الماضي انما ينبغي الاعتراف بالتقصير الجسيم للادارات العربية في مجال تامين العلاقات والمناخات الصحية الملائمة لتطور القاعدة العلمية لبلداننا.

الموقف الأوروبي

نحو أرضية جديدة للشراكة

فيما تبحث اوروبا عن شراكة مع دول الشرق الاوسط على أسس جديدة، يبدو النقاش الدائر في بعض الأحيان وكأنه حوار طرشان. ثمة مقتربات مستجدة ولها نفحة تاريخية انما تتجاور في التطبيق مع أخرى مجانبة تستند على الكليشيهات المعروفة عن المنطقة لم ينجح الاتحاد الأوروبي في تجاوزها على رغم النوايا الحسنة. وفي المقابل تعد اوروبا مسيرتها للشراكة مع الدول العربية (فاسرائيل شريك قديم) وليس في جعبتها، وفقا لخبرت هيغيس المدير العام في دائرة العلاقات الخارجية في الاتحاد الاوروبي، سوى بعض الأفكار والتصورات العامة.

ومع ان هذا الاعتراف مفيد جدا كمنطلق لمصارحة طال افتقادها، إلا ان الأفكار التي يطرحها هيغيس تبدو ابعد وأعمق من نوازع مستهلكي الكليشيهات القديمة. فالمشكل الحقيقي الكامن خلف ذلك هو طريقة التعاطي مع عالم مختلف بمقاييس تقليدية. ثمة نقد شديد للبروقراطية العربية وسوء الادارة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٥

وانعدام التناسب ما بين الجوانب المتباينة من عملية التعليم. غير ان المسؤول الاوروبي الرفيع يبدو منصفا في اشارته الى الدور الذي يتعين ان يلعبه القطاع الخاص في الميدان التربوي.

وبالنسبة الى عالمنا العربي تبدو هذه الاطروحة ابعد ما يكون عن بيئة القطاعات الخاصة العربية بما تشكله من حالة اقتصادية ذات ربحية عالية وسريعة انما دون التزامات اجتماعية. ولعل طرح مثل هذه التأكيدات الغربية عن ضرورة ان يتحمل الراسمالي العربي دوره في تنمية الطاقات والموارد الوطنية ينعكس على الادارات العربية التي رسمت صورة قاصرة عن العمليات الاجتماعية مما حول القطاع الخاص الى عنصر من عناصر الخراب الشامل اتاح له ان يفتك بضحيته مستعينا ومتذرعا بالنتائج السلبية للقطاع العام العربي الذي لم يتمكن من معالجة المشكلات التنموية العربية.

ومن المجالات التي يرى هبغينس للقطاع الخاص دورا اساسيا فيها تولي مسؤولية انشاء مراكز للادارة الوسيطة والتدريب المهني والتقني، فيما يتعين ان يشارك القطاع العام في مجالات التخطيط والتمويل.

ولكن الأطروحة الجوهرية لممثل الاتحاد الاوروبي تكمن في التركيز على التعليم الأساسي كاهم محور يجب توجيه الاستثمارات اليه وايلاء اصلاحه اقصى اهتمام. وهو هنا لا يشير الى المنطقة العربية فحسب بل يعتبر ان التعليم الأساسي حاجة وطنية لا غنى عنها لكل دولة وهي من مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى.

ويقترح المسؤول الأوروبي في النهاية جملة من المقترحات توجه العملية التعليمية نحو تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، منها تاسيس مركز اقليمي للتدريب في الشرق الأوسط وادماج المؤسسات البنكية في تمويل البنى التحتية للمؤسسات التعليمية، وانشاء سلسلة من مراكز التدريب المشتركة بين بلدان الجنوب والبلدان الاوروبية ترتبط بمطالب المؤسسات الاقتصادية المحلية. وتخصيص الاموال اللازمة لاصلاح مؤسسات التعليم العام.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

نقطة البداية

عودة الحوار حول الشراكة الأوروبية

الشراكة المقترحة بين مصر والاتحاد الاوروبى.. احد اهم الموضوعات المطروحة على الساحة الاقتصادية، وخلال فترة قريبة ماضية كانت مثار اهتمام وجدل كبير في العديد من القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعة المصرية.

فهناك اراء مؤيدة لها بشدة وعلى النقيض فهناك من يعارضها وبشدة ايضا. كما توجد اراء توافق على الشراكة المقترحة ولكن بتحفظات وشروط محددة.

ولكن مع مرور الوقت اخذت اضواء الاهتمام بهذه القضية تخبو وتتضاءل.. حتى كاد الكلام ينقطع او يختفي تماما بشأنها. وقد يكون من اسباب ذلك وجود قضايا اقتصادية اخرى جذبت الاضواء والاهتمام حولها.

وبالطبع فان الاهتمام بكافة القضايا الاقتصادية امر ضرورى ولكن لايجب ان يكون ذلك الاهتمام على حساب قضية مهمة كالشراكة المقترحة بين مصر واوروبا.

فهذه القضية تعني بصفة اساسية انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر ودول الاتحاد الاوروبى يتم فيها تبادل السلع المنتجة بين الجانبين بدون تعريفة جمركية. وهو امر يحتاج مناقشات وحوار تفصيلي للتباحث بشأنه ويشمل ذلك كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الصناعة المصرية بكافة مجالاتها لتوضيح احتياجاتها ومطالبها وارائها في هذا الشأن.وهناك دول كثيرة حققت تطورا كبيرا في مجال الشراكة بينها وبين دول الاتحاد الاوروبى.. منها من وقع بالفعل هذه الاتفاقيات، وهناك دول اخرى مازالت على طريق التفاوض.. وان كانت بدرجات متفاوته في مراحل التفاوض، فالبعض على وشك التوقيع على اتفاقيات الشراكة، والبعض الآخر مازالت هناك اختلافات في الراى بينه وبين الاتحاد الاوربى ومن الامور المهمة دراسة تجارب الاخرين في هذا المجال.. حتى يمكن ان نستفيد بالمزايا ونتجنب السلبيات خاصة وان مؤتمر برشلونة الذى ستشارك فيه دول الاتحاد الاوروبى وعدد كبير من دول البحر المتوسط سيعقد في اواخر هذا الشهر. وستكون قضية الشراكة من الموضوعات المهمة المطروحة للحوارفيه.

يجب ان نستفيد من عامل الوقت الى اقصى حد ممكن. فالشراكة المقترحة بين مصر واوروبا قضية اساسية ومهمة. وعلينا ان نبذل اقصى الجهد للاستعداد لها وتحديد تصور شامل لكيفية التعامل معها.

احمد العطار



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٥

التوقيع على اتفاق المشاركة بين الاتحاد الاوروبى والمغرب الاسبوع المقبل

٤٥٥ مليون دولار مساعدات من اوروبا للحكومة المغربية

الرباط - من محمد خالد الكيلاني: اعلن فانيير سولانا وزير خارجية اسبانيا انه سيتم خلال الاسبوع القادم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية الشراكة بين المجموعة الاوروبية، والمغرب، كما يتم فى الوقت نفسه التوقيع على اتفاقية الصيد التى تم التوصل اليها الشهر الماضى بين الجانبين.

وكان وزراء خارجية الاتحاد الاوروبى قد وافقوا مساء امس الاولى على اتفاقية الشراكة بعد عامين من المفاوضات الشاقة بين المغرب والاتحاد الاوروبي.

وتقوم اتفاقية الشراكة - التى تعتبر بمثابة إطار للعلاقات المستقبلية بين المغرب، والاتحاد الاوروبى - على اربعة محاور: الحوار السياسي، والتعاون الاقتصادى، والتكنولوجى والعلمي، والتعاون المالي، وانشاء منطقة للتبادل الحر بين الجانبين.

وسيتم عقب توقيع الاتفاقية التفاوض بين الطرفين حول المساعدات المالية التى سيقدمها الاتحاد الاوروبى للمغرب، والتى ينتظر ان تصل إلى ٤٤٥ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الاولى.

وستدخل اتفاقية الصيد حيز التنفيذ اعتبارا من اول الشهر المقبل، وتحدد كميات الاسماك التى يسمح للاسطولين الاسباني، والبرتغالى بصيدها من المياه المغربية.

جدير بالذكر ان اتفاق الشراكة الاوروبى المغربى هو الثالث من نوعه الذى تقوم اوروبا بتوقيعه مع دول من حوض البحر المتوسط بعد الاتفاقين اللذين تم توقيعهما مع كل من اسرائيل وتونس. ومن المنتظر ان يقوم الاتحاد الاوروبى بتوقيع اتفاق مماثل مع مصر خلال الفترة المقبلة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر

وزير الزراعة المغربي لـ الحياة :

حقننا أهم اهدافنا في مفاوضات الشراكة والصيد البحري مع الاتحاد الاوروبي

□ الرباط ـ من محمد الشرقي:

■ قال السيد حسن ابو ايوب وزير الزراعة المغربي لـ «الحياة» ان المغرب حقق أهم الأهداف التي كان يسعى اليها في مفاوضات الشراكة والصيد البحري مع الاتحاد الاوروبي على رغم الصعوبات التي رافقت تلك المفاوضات.

واشار ان بلاده ستحصل على تعويضات وتمويلات اوروبية تقدر بنحو ١٦٠٠ مليون دولار لاتفاق الصيد وبليون دولار لاتفاق الشراكة. واعتبر ان الرباط عززت مواقعها التجارية في السوق الأوروبية بالنسبة الى مختلف السلع خصوصا الزراعية التي ستصدر بكميات اضافية، وفي ظروف مسهلة. كما توقع مضاعفة حجم الاستثمارات الأوروبية في المغرب خلال السنوات المقبلة. واشار رداً على سؤال حول المديونية، ان المغرب طرح موضوع ديونه ضمن مفاوضات الشراكة بالنسبة الى الديون الحكومية (نادي باريس)، لكن الدول الخمس عشرة ليس لها تصور موحد لمعالجة مشكلة الديون ومن المنتظر ان يتناول مؤتمر التعاون المتوسطي في برشلونة نهاية الشهر الجاري موضوع ديون دول جنوب المتوسط.

واعتبر ان النية الأوروبية تتجه نحو تخفيف عبء التسديد وانعكاساته على الموازنة.

وتشكل القروض الأوروبية نحو ٤٠ في المئة من اجمالي ديون المغرب الخارجية. وكان ابو ايوب الذي رأس مفاوضات الشراكة في بروكسيل يتحدث في ندوة صحافية في الرباط مساء اول امس بحضور السيد مصطفى الساهل وزير الصيد البحري وادريس العلوي المدغري وزير الاتصال وذلك بمناسبة التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الصيد البحري والشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي في بروكسيل مطلع الاسبوع الجاري.

واعتبرت الحكومة المغربية اتفاق الصيد البحري والشراكة الاقتصادية الأهم من نوعها مع الاتحاد الأوروبي منذ توقيع الاتفاق الأول عام ١٩٦٩. ويقوم اتفاق الشراكة على اربعة محاور هي:

١ ـ انشاء منطقة حرة للتجارة قبل سنة ٢٠٠٩ وتقليص تدريجي للرسوم الجمركية.

٢ ـ تعاون سياسي وتنسيق أمني.

٣ ـ تعاون مالي وتقني وعلمي.

٤ ـ حوار حضاري واجتماعي في اطار دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

وسيحصل المغرب ابتداءا من سنة ١٩٩٦ على دعم مالي اوروبي مباشر يبلغ ٢٥٠ مليون دولار سنويا في اطار برنامج «ميدا» الذي رصد له الاتحاد الأوروبي حاليا خمسة بلايين وحدة نقدية لحساب الدول الاثني عشر المتوسطية. ولم توقع على الشراكة حتى الآن سوى تونس واسرائيل والمغرب.

ووصف مصطفى الساهل وزير الصيد البحري اتفاق الصيد بانه ايجابي للمغرب لأنه اخر اتفاق مع الاتحاد الأوروبي يتوجب عليه اعادة هيكلة قطاع الصيد والبحث عن مصائد بديلة. وقال ان المغرب سيضاعف مراقبته لنشاط السفن الأوروبية في مياهه من خلال استعمال الوسائل التكنولوجية ومنها المراقبة بالأقمار الصناعية، وسيكون هناك نوع من التعاون مع بريطانيا العظمى في هذا المجال. ويسعى المغرب لجر الأسطول الأوروبي الى تقليص الكميات المصطادة بنسب تصل الى ٤٠ في المئة على ان تسحب تلك البواخر نهائيا سنة ١٩٩٩. ويحصل المغرب من هذا الاتفاق على تعويض سنوي يصل الى ١٥٠ مليون دولار.

ومن جهتها اعتبرت جمعيات الصيد الاسبانية ان الاتفاق يخدم مصالح المغرب، وواصلت امس مضايقتها للشاحنات المغربية التي تعبر الموانئ الاندلسية. وحل امس وزير الخارجية الاسباني في زيارة الى الرباط قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» انها تتعلق بموضوع الصيد ورغبة الحكومة الاسبانية في السماح لصياديها بمعاودة نشاطهم في المياه المغربية قبل الموعد الرسمي لتنفيذ الاتفاق المقرر مطلع الشهر المقبل. وتقول مصادر اسبانية ان مدريد تتخوف على مؤتمر برشلونة من احتجاجات قد تقدم عليها جمعيات الصيادين الاسبان عشية المؤتمر اذا لم يسمح لها باستئناف نشاطها في المغرب قريبا.



المصدر : النشرة اللبنانية

التاريخ : ٣ / ١١ / ١٩٩٥

الاتحاد الأوروبي والمغرب يوقعان بالأحرف الأولى اتفاق الشراكة الاقتصادية - السياسية

□ بروكسل
من نورالدين الفريضي:

■ وقع الاتحاد الاوروبي والمغرب بالاحرف الاولى اتفاق الشراكة الاقتصادية - السياسية الذي سيدمج المغرب في الحيز الاوروبي المتوسطي. واعربت المفوضية الاوروبية عن ارتياحها إلى توقيع الاتفاق قبل اسبوعين من انعقاد مؤتمر برشلونة.

ويعتبر الاتفاق المغربي الثالث بعد الاتفاق مع تونس وإسرائيل الذي سيتم توقيعه الاثنين المقبل في بروكسيل في حضور رئيس الوزراء الاسرائيلي المكلف شمعون بيريز.

ولم يخف مسؤول العلاقات مع المغرب العربي اريك فاندرلندن ارتياحه الى توقيع الاتفاق مع المغرب. وقال إنه «يعطي زخماً سياسياً كبيراً لسياسة الشراكة المتوسطية».

وستشارك في مؤتمر برشلونة، الذي سيصادق على اقامة «مجال للسلم والاستقرار والتبادل التجاري الحر» دول الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ والدول العربية المطلة على الحوض المتوسطي باستثناء ليبيا وتركيا وإسرائيل وقبرص ومالطا. وستتمتع موريتانيا بصفة «الضيف الخاص» الذي يلقي كلمته في برشلونة من دون حق التوقيع على المعاهدة. كما ستحضره جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي من دون حق الكلمة أو المصادقة على معاهدة برشلونة.

ويولي الاوروبيون أهمية خاصة لمشاركة كل من لبنان وسورية في المؤتمر المتوسطي - الاوروبي لأن البلدين يقاطعان بانتظام الاجتماعات المتعددة الأطراف التي تبحث في التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط قبل احلال السلام في المنطقة.

ويتضمن اتفاق الشراكة مع المغرب الذي تم توقيعه ليل الخميس الجمعة في بروكسيل أربعة محاور.

ويقضي اتفاق الشراكة تنظيم هياكل الحوار السياسي على المستويات الوزارية والبرلمانية واللقاءات بين الخبراء الاقتصاديين، كما ينظم سير العلاقات التجارية نحو التبادل التجاري الحر بعد ١٢ سنة سيتم خلالها إلغاء الرسوم المغربية أمام الصادرات الصناعية الأوروبية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرباط توقعه بالأحرف الأولى غداً

اتفاق الشراكة المغربية ـ الأوروبية يثير جدلاً في شأن مفهوم التنمية الاقتصادية

□ الرباط ـ من محمد الشرقي:

■ يوقع المغرب بالأحرف الأولى غداً الثلثاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي تم التوصل اليه الشهر الماضي في بروكسيل في ختام عامين من المفاوضات الشاقة والصعبة، ليصبح بذلك ثاني بلد عربي بعد تونس يوقع الاتفاق وثالث دولة متوسطية بعد اسرائيل.

وينتظر ان يشكل موضوع اتفاق الشراكة جدلاً سياسياً واقتصادياً في المغرب بمناسبة عرض مشروع الاتفاق على البرلمان للمصادقة عليه. وكانت منظمات عدة طلبت ان يرتبط اتفاق الشراكة الذي ترغب فيه اوروبا لاسباب أمنية وسياسية متعلقة بمشاكل الهجرة السرية والاصولية والمخدرات، بتقديم «تصور شامل للتنمية على غرار تجربة النافتا بين أميركا الشمالية والمكسيك».

وعبر حسن ابو ايوب وزير الزراعة ورئيس الوفد المغربي عن ارتياح الحكومة المغربية الى تذليل العقبات الأخيرة التي كانت تحول دون التوصل الى الاتفاق قبل انعقاد قمة برشلونة في ٢٧ الشهر الجاري التي سيتم خلالها توقيع اتفاقي الشراكة والصيد البحري.

وكانت المانيا وهولندا عرقلتا التوصل الى الاتفاق الذي كان وشيكاً في نهاية الشهر الماضي حسب ما سبق ان نشرته «الحياة» بالدعوة الى التشدد بخفض الصادرات المغربية من الزهور والبندورة.

وقال رئيس «اتحاد المقاولات المغربية» عبدالرحمن الحجحوجي في اتصال مع «الحياة» ان المغرب قدم تنازلات وتضحيات للتوصل الى اتفاق للشراكة مع الطرف الأوروبي، وأن على الاتحاد الاوروبي اعتبار الشراكة صيغة للاندماج الاقتصادي والتجاري ووسيلة لنقل التكنولوجيا الى جنوب البحر الأبيض المتوسط تقتضي تخصيص الامكانات الضرورية لانجازها.

وعبر مانويل مارين نائب رئيس اللجنة الأوروبية عن تفاؤل واضح في انجاح قمة برشلونة بعد التوصل الى صيغة مرنة للشراكة مع المغرب الذي اعتبره دولة مهمة في جنوب المتوسط، وان الشراكة اختيار استراتيجي للطرفين المغربي والأوروبي، وان فوائد الاتفاق ستظهر على المدى المتوسط.

وينص اتفاق الشراكة الذي سيعلن عن تفاصيله خلال قمة برشلونة على اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين المغرب والاتحاد الاوروبي قبل السنة ٢٠٠٩ تبدأ بتقليص تدريجي للرسوم الجمركية التي سيتم الغاؤها تدريجاً قبل هذا التاريخ. وكان المغرب يرغب في ادراج الملف الزراعي وملف المهاجرين ضمن الاتفاق، لكن الأوساط الأوروبية اعتبرت ان الزراعة تشكل موضوعاً مستقلاً يحتاج مزيداً من الوقت، في حين ارجئ موضوع المهاجرين الى قمة برشلونة بعد ان قبل بعض الدول الاوروبية حذف فقرة كانت تدعو الرباط الى ترحيل رعاياها في الاتحاد الأوروبي الذين لا يمتلكون اقامات قانونية.

وكانت البرتغال اعربت عن مخاوفها من تحرير صادرات السردين المغربية الى دول الاتحاد ابتداء من عام ١٩٩٨، كما تحفظت ايطاليا على تحرير صادرات البرتقال المغربية. اما فرنسا فربما كانت لاسباب سياسية ومعها اسبانيا التي ترأس الاتحاد وترغب في عودة بواخرها للصيد في المياه المغربية، من أكثر الدول المتوسطية حماسة لهذا الاتفاق. وحسب مصادر مغربية فإن الأسطول الاوروبي سيعود للصيد ابتداء من الشهر المقبل على ان تلتزم البواخر الأوروبية تقليص الكميات المصطادة بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٤٠ في المئة في مقابل ان يكون الاتفاق هو الأخير من نوعه، وأن تقوم البواخر الأوروبية (عددها ٧٠٠ باخرة) بالبحث عن مياه بديلة بعد انقضاء اربع سنوات وهي المدة المحددة في اتفاق الصيد البحري.

ويسمح اتفاق الشراكة بتصدير نحو ١٥٠ الف طن من البندورة المغربية سنوياً، في حين تم تثبيت حصة الصادرات من الورود عند خمسة آلاف طن عام ١٩٩٨. وعلق وزير الزراعة الاسباني لويز اتيينسا على الاتفاق بقوله انه «اتفاق متوازن ويسمح بانفتاح اقتصادي لضفتي المتوسط». وسيحصل المغرب على تعويضات مالية من الاتحاد الأوروبي تبلغ ١٢٥ مليون وحدة نقدية سنوياً بالنسبة الى اتفاق الصيد البحري، ولم يتم تحديد قيمة الدعم الخاص باتفاق الشراكة الذي تقول المصادر المغربية انه سيتضاعف، وكان البروتوكول المالي السابق حدد سقف الدعم بنحو ١٢٨ مليون وحدة نقدية.

وقدم الاتحاد الأوروبي للمغرب خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة زهاء ٢.٥ بليون دولار شملت المساعدات والهبات التي نصت عليها اتفاقات التعاون المالي السابقة، بينما بلغ حجم الاستثمار الاوروبي في المغرب خلال السنوات الخمس الماضية ١.٢ بليون دولار من أصل ٢ بليون شكلت مجموع



الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة نفسها.

وتقول مراجع اقتصادية مستقلة ان المغرب سيواجه فترة تأقلم صعبة لتأهيل شركاته لمواجهة المنافسة الأوروبية واقتصاد السوق الحرة. وفي حين تبدي الشركات الصناعية مخاوف من غزو الأسواق المحلية السلع الأوروبية، تبدي الشركات العاملة في النسيج مخاوف مشابهة بالنسبة الى صادراتها بعد تطبيق اتفاق «الغات» ودخول المنتوجات الآسيوية المنافسة الى السوق الأوروبية. وتشكل الصادرات النسيجية والجلدية والملابس الجاهزة نصف الصادرات المغربية في اوروبا في حين تتقاسم الصادرات الزراعية والمعلبات والاسماك والمنتوجات الاولية النصف الآخر.

وتقول دراسة لمركز الدراسات المغربي حول اتفاق الشراكة ان ثلاثاً من أصل أربع شركات للملابس تصدر الى السوق الأوروبية، كما ان ٥٠ في المئة من شركات النسيج تعمل لحساب أسواق الاتحاد، وتعمل واحدة من أصل ١٥ شركة للصناعات المعدنية والحديدية في اتجاه اوروبا، وتشمل النسبة تسعة في المئة من شركات الصناعات الميكانيكية، و١٠ في المئة الصناعات الكيماوية و٢٠ في المئة الصناعات الغذائية، وتركز هذه الشركات في صورة خاصة على الأسواق الفرنسية بنسبة ٥٢ في المئة. وتشير الى ان الارتباط بين الاقتصاد المغربي والأوروبي يبلغ ٦٠ في المئة من حجم المبادلات ويتجاوز التجارة والتعاون الاقتصادي الى مشكل المديونية حيث ان قيمة القروض الأوروبية الحكومية للمغرب تقدر بـ ٧.٩ بليون دولار من أصل ١٠.٦ بليون دولار مستحقة لحساب نادي باريس للديون الحكومية. ونتيجة ذلك يسدد المغرب سنوياً نحو ١.٤ بليون دولار من الفوائد لدول الاتحاد الأوروبي في حين لا يتجاوز مجموع الموارد المالية المتأتية من دول الاتحاد نحو المغرب مبلغ ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، منها ١١٠ مليون استثمارات مباشرة، و١٥٠ مليون مستحقات الصيد البحري، والباقي مساعدات او قروض ميسرة.

وتقول الدراسة ان المغرب يدفع سنوياً بليون دولار أميركي الى الاتحاد الأوروبي اكثر مما يحصل عليه، وهو ما يطرح تساؤلات حول قيمة الدعم المالي الوارد في اتفاق الشراكة والذي سيبلغ بالنسبة الى جميع دول المتوسط خمسة بلايين ايكو على مدى خمس سنوات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٥

رئيس وفد مصر في مفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية:

4 أشباح تواجه المنتج المصرى فى أوروبا

إزالة الحواجز الجمركية ستتم تدريجيا خلال 12 عاما

□ الاسكندرية: سعيد غزلان:



السفير جمال بيومى



د. شريف دلاور:

أبدى بعض رجال الاعمال تخوفهم من اتفاق الشراكة الأوروبية وتأثيره على المنتجات المصرية بينما ايد البعض الآخر تطبيق الاتفاقية لما لها من آثار ايجابية على المنتج المصرى والارتقاء بجودته.

جاء ذلك خلال المناقشات التى دارت فى ندوة الشراكة الأوروبية التى عقدتها جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية وشهدها السفير جمال بيومي رئيس الوفد المصرى فى مفاوضات الشراكة والمهندس شريف دلاور عضو مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

وفى البداية تحدث المهندس شريف دلاورعن مميزات الشراكة الأوروبية قائلا:

انها توجه استراتيجي بالدرجة الأولى فى ظل النظام العالمي الجديد بعد انهيار الكتلة الشرقية علاوة على ما يمثله التعاون مع أوروبا من الوجهة الاستراتيجية الاقليمية نتيجة لاعادة رسم خريطة المنطقة العربية بعد اتفاقيات السلام التى تمت تحت الوصاية الامريكية.

وناشد شريف دلاور رجال

الاعمال المصريين الوقوف الى جانب فريق المعارضين قبل الحكم على اتفاق الشراكة بشكل عام مشيرا الى أنه لا يمكن ان نتحدث عن التصدير للاسواق العالمية دون الارتقاء بالصناعة الوطنية من خلال الاساليب التكنولوجية الحربية حيث لا يوجد خيار امامنا سوى الاندماج بصورة او باخرى مع اشكال التكتلات الاقتصادية فى عالمنا الجديد. وقال السفير جمال بيومى رئيس الوفد المصرى فى مفاوضات الشراكة بين مصر والاتحاد الأوربى : إن مصر قطعت خطوات كبيرة نحو التحرير الاقتصادى واتجاهنا للمشاركة الاوروبية التى تمثل 40٪ من تجارة مصر الخارجية يشير الى الاستفادة الواضحة التى تعود على الجانب المصرى من ورائها.

واكد السفير جمال بيومى أن العرض الأوربى جيد وهم بحاجة الى دور مصر فى المنطقة حيث تعتبر مصر الجناح الجنوبى للأمن الأوربى ونحن فى مصر بحاجة الى أوروبا وخاصة فى التجارب السياسية والاقتصادية والتى تدعم مسيرة السلام بالشرق الأوسط . وترتبط مصر بالاتحاد الأوروبى باتفاق التعاون منذ عام 1997 والذى منح المنتجات المصرية حق الدخول للسوق الأوروبى بدون رسوم جمركية والتيسير لعدد من الصادرات من المنتجات الزراعية فى شكل حصص ومواسم تصديرية كما تم فى اطار الاتفاق قيام الجانب الأوروبى بتقديم مساعدات اقتصادية فى صورة بروتوكولات مالية بلغت 661 مليون ايكو فى شكل منح و7939 مليون إيكو فى شكل قروض.

وفى إطار هذا الإتفاق كان هناك عدد من الأحكام التى تنظم دخول منتجات كل من الطرفين لسوق الطرف الاخر منها قواعد المنشأ التى تضمنها إتفاق عام 1977 بالاضافة إلى المواصفات التى وضعها كل منهما لتحكم دخول اية سلعه لاسواقة «وهى ليست جزءا من الإتفاق بل تخضع القوانين المحلية لكل طرف وطالبت مصر الاتحاد الأوروبى بزيادة دوره فى المنطقة وتطوير علاقاته بدولها وتم تكثيف ذلك مع دخول الاتحاد الأوربى فى مفاوضات مع إسرائيل ودول المغرب العربى للتوصل إلى اتفاقيات جديدة محل اتفاقيات التعاون التى كانت قائمة حرصاً على الا يستقر وضع غير متوازن فى سياسة الاتحاد الأوربى تجاه المنطقة يضع دول المغرب العربى واسرائيل فى موقع أكثر تفضيلا بالمقارنة بمصر.

وأشار جمال بيومى الى أن المشاركة ماهى الا صيغة جديدة للعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية لتطويرها وتحقيق النمو الذاتى لها حيث إن أوروبا أكبر وأنجح تجمع اقتصادى فى العالم والشريك التجارى الأول لمصر وتتعدى تجارتنا معه 40٪ من تجارة مصر الخارجية فى حين أن تجارة مصر لأوروبا لاتتعدى 0,4 ٪ بجانب المساعدات لمصر وهذه الخطوة من المشاركة ليست الاولى ولن تكون الاخيرة على طريق تحديث الاقتصاد المصرى .

وما تهدف مصر لتحقيقه من خلال المشاركة أولاً ضمان سوق كبير وغنى للصادرات وتوفير درجة أعلى من المنافسة فى السوق الداخلى بإعتباره حافزا لزيادة كفاءة الإنتاج سعراً وجودة إلى جانب زيادة الدعم الأوربى لمصر وجذب الاستثمار.

واستطرد السفير جمال بيومي .. أن هناك اتفاقاً مع المجموعة الأوروبية على دخول جميع السلع المصرية بدون جمارك للأسواق الأوروبية خلال نهاية 12 عاماً بنسبة متفاوتة كل عام أى تنخفض حتى تصل إلى الاعفاء فى نهاية المدة

وقد رفضت أوروبا شراء المنتجات الزراعية بحجة أن أوروبا لها مصالح مشتركة مع المزارعين حيث يتم خصم ضريبة على المزارع فى أوروبا بنسبة 1,7٪ ويتم عن طريقها تدعيم المزارع.

وقال جمال بيومى هناك أربعة أشباح لترويج التجارة المصرية والمنتجات بالسوق الاوروبية وهى

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٤ / ١ يناير ١٩٩٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهادات المنشأ والمواصفات التي تنقسم لقسمين مواصفات اجبارية والخاصة بصحة المستهلك وسلامته.

والثالث هو المنافسة وهو مراعاة القواعدأو الشبح الرابع ما يسمى بالملكية الفكرية وحمايتها.

وعلى الجانب الأخر هناك مميزات منها منح مقدارها 4.7 مليار وحدة نقد أوروبية خلال 3 سنوات.

الاثنتا عشرة دولة المتوسطية ومصر تستطيع الحصول على ثلث المبلغ ومبلغ مماثل قروض لدعم الصناعة المصرية وإنشاء بنية أساسية للبحث العلمي لخدمة الصناعة ويسمح للدعم للمشروعات التى تخدم رجال الأعمال. وأشار السفير جمال بيومى إلى الهجوم على الاتفاق الخاص بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية الأوربية والتى سوف يتم بحثها حتى لا تضار السلع الزراعية المصرية. وعن ازالة الحواجز الجمركية قال جمال بيومي : نحن نعيد إنشاء منطقة حرة وإقامتها وبالتالى ستزال الحواجز الجمركية وهو على مدى 12 عاماً وهذا فى صالحنا حيث بدأ الأوروبيون التجارة فيما بينهم بـ 40٪ تجارة بينية ووصلوا الأن الى 70٪ أى سوف يرتفع حجم صادراتنا.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٥

وزير الدولة الاماراتي لشؤون المال والصناعة :

لا جدوى من الحوار مع دول الاتحاد الأوروبي

□ ابو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ أكد احمد حميد الطاير وزير الدولة لشؤون المال والصناعة في دولة الامارات ان الحوار مع دول الاتحاد الاوروبي الخاص باتفاق التجارة الحرة اصبح غير ذي جدوى، بعدما استبعدت دول الاتحاد النفط من الحوار واقتصرت على ادراج السلع والمنتجات الاوروبية.

وقال ان لجنة التعاون الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي ستعقد اجتماعاً غداً في مقر الامانة العامة للمجلس لتقويم الحوار مع الجانب الاوروبي في ضوء الاجتماعات الاخيرة بين الجانبين في مسقط. واضاف الطاير الذي سيرأس وفد الامارات الى اجتماعي لجنتي التعاون المالي والصناعي اللذين سيعقدان غداً في الرياض، ان لجنة التعاون المالي ستبحث بدورها في موضوع التعرفة الجمركية لدول المجلس وتعد تقريراً بذلك لتقديمه الى قمة مسقط في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) المقبل.

وذكر ان لجنة التعاون الصناعي ستبحث في مشروع نظام موحد لاستثمار رأس المال الاجنبي في الدول الاعضاء واصدار التراخيص الصناعية. واضاف ان اللجنة ستبحث أيضاً في القواعد الخاصة بتشجيع المشاريع المشتركة بين الدول الاعضاء، اضافة الى موضوع تمويل الصادرات الصناعية وضمانها والقانون الاسترشادي للتنظيم الصناعي في دول المجلس.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفد من رجال الاعمال السوريين زار بريطانيا

سورية تطمح الى شراكة مع الاتحاد الأوروبي

لندن - من معن مخول:

■ قام وفد من رجال الاعمال السوريين بجولة اوروبية شملت باريس ولندن وبون.

ضم الوفد ٣٠ شخصا، بينهم السيد صائب نحاس عضو مجلس ادارة اتحاد غرف التجارة السورية ورئيس جمعية مكاتب السياحة والسفر في سورية.

وفي لقاء اجرته معه «الحياة» اول من امس اثناء وجوده في العاصمة البريطانية شرح نحاس أسباب الجولة الاوروبية وعرض الاهداف المتوخاة منها قائلا ان «الهدف من الزيارة اطلاع رجال الاعمال والمسؤولين في اوروبا على اخر تطورات الاقتصاد السوري ودرجة الانفتاح الذي وصل اليها ومحاولة اقناع المسؤولين في مؤسسات الضمان المصرفي (E.C.G.D) بضرورة التعامل مع القطاع الخاص في بلادنا باستقلالية عن علاقته مع القطاع العام، وذلك بهدف مساعدة الشركات الخاصة المتوسطة والصغيرة على تنمية مواردها وتمكينها من انشاء شركات مشتركة مع هذه الدول، خصوصا تلك التي تعتمد استخدام المواد الاولية المتوافرة في سورية. لان ذلك سيؤدي الى خلق قيمة مضافة على السلع يكون عائدها على الاقتصاد الوطني كبيرا، فضلا عن تشجيع الصادرات نحو دول الاتحاد الاوروبي. ولتحقيق ذلك كان لا بد من اطلاع رجال الأعمال الاوروبيين على قوانين الاستثمار المستحدثة في سورية خصوصا القانون الرقم ١٠.

واضاف: «شكلت تركيبة الوفد السوري بحيث تغطي مختلف الفاعليات الاقتصادية. فنحن نبحث بتبني اوضاعنا مستقبلا مع اوروبا الموحدة. كما تطمح سورية الى الوصول الى اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي شبيه بالذي وقعته تونس مع دوله التي اصبحت تولي منطقتنا اهتماما كبيرا بسبب القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية الضاربة في القدم اضافة الى المصالح المشتركة وضرورة زيادة التعاون بيننا».

وأفاد: «اجتمعنا مع مؤسسة كوميت البريطانية المهتمة بشؤون الشرق الاوسط. وبحثنا معها في موضوع انشاء الشركات المشتركة والصناعات الزراعية وقضايا السياحة. وقد وافقت كوميت على ارسال وفد الى سورية الاسبوع المقبل متخصص بأعمال الشركات الزراعية والتصنيع الزراعي. والكل يعلم ان سورية وصلت الى حال الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية. ونحن نصدر الى بريطانيا التي تقدم تسهيلات بالنسبة الى الزراعات الطازجة عن طريق شركة غدق».

وعن العلاقات اللبنانية - السورية في المجال الاقتصادي، قال نحاس ان «هناك مجلسا لرجال الاعمال اللبنانيين والسوريين يتألف من ٢٤ عضوا أسس بمبادرة من الحكومتين ودعمهما. وفي ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي عقدت ندوة في بيروت برعاية الرئيس الحريري، وتقرر ان تجتمع مجددا في دمشق في ٢٥ الشهر الجاري. اما الندوة الثانية للعلاقات الاقتصادية السورية - اللبنانية فستعقد في دمشق يومي ١٣ و١٤ كانون الثاني ١٩٩٦. ويسعى المجلس الى درس المعوقات الاقتصادية بين البلدين وكذلك درس التكامل الاقتصادي بينهما. ونأمل ان يكون التكامل الاقتصادي السوري اللبناني نواة لسوق مشتركة كان يجب ان تقوم منذ زمن».

العرب والعالم
بين صدام الثقافات وحوار الثقافات

عبد الله عبد الدائم

عضو مجلس أمناء
مركز دراسات الوحدة العربية.

مدخل

لم تكن نهاية الحرب الباردة، كما يدّعي الكاتب الأمريكي فوكوياما (Fukuyama) ونظائره، «**نهاية التاريخ**» (وهو تعبير استخدمه هيغل من قبل)، بل يتضح يوماً بعد يوم أنها كانت «**بدايته**». لقد كانت بداية «تيه» جديد، كادت تضلّ فيه الإنسانية طريقها وتفقد ضوابطها، بل كادت تتنكب الطريق المؤدية إلى عالم تتنامى فيه الإنسانية ويسعى من أجل بناء كيان عالمي هدفه الإنسان واحترامه وتحقيق المزيد من سعادته. والشر لم يذهب من العالم بعد ذهاب «الشيطان»، كما ادّعت وتدّعي الولايات المتحدة، بل استشرى، واشتد عوده، وعمّت بلواه.

أولاً: العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي

لقد سادت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، كما نعلم جميعاً، حال من البُحران والضياع و«فقدان الوزن» والفوضى، لعلها كانت طبيعية في البداية. فنهاية الحرب الباردة قلبت قواعد اللعبة السياسية التي سادت بعد عام ١٩٤٥، وجعلت أسس النظام الغربي بمختلف وجوهها، تلك الأسس التي بُنيت من منطلق محاربة الشيطان الأكبر، في حال من الضياع والعطالة، في انتظار توليد المهمات الجديدة التي ينبغي عليها أن تضطلع بها. غير أن هذا الضياع لم يؤدّ إلى البحث عن مخرج منه جادّ، مخرج يعمل على تثبيت القيم الإنسانية، قيم الحق والحرية والعدالة والمساواة، التي كان الاتحاد السوفياتي متهماً بالتنكر لها، بل أدى، على العكس من ذلك، إلى الانزلاق تدريجياً، عن عمدٍ غالباً وعن غير عمد أحياناً، نحو ولادة أبالسة شديدة البأس، أبالسة القوة والسيطرة وعبادة المال. وكان النظام الرأسمالي قد كشف، بعد زوال الاتحاد السوفياتي، عن أسوأ وجوهه، بل كانه اعتبر زوال الاتحاد السوفياتي فرصة ومبرراً للعودة إلى أشد أشكاله تطرفاً وأكثرها ضراوة وعنفاً في محاربة القيم الإنسانية. وبعد أن كان الكثيرون يتوقعون، قبل زوال الاتحاد السوفياتي، مزيداً من التقارب بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي من أجل توليد نظام يكاد يكون مؤلفاً بينهما، أدى الأمر، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى ما يشبه نسيان الغرب، والنظام الرأسمالي معه، كل دروس التجربة السابقة وما توحي به من ضرورة



البحث عن نظام عالمي موفور، يحقق ما عجز الإنسان عن تحقيقه عبر العصور، نعني الجمع بين العدالة بمعانيها كلها وبين الحرية بآفاقها وأبعادها كلها. وهذا ما عنيناه عندما قلنا منذ مطلع هذا البحث إن نهاية الحرب الباردة تمثل «بداية» للتاريخ لا «نهاية». فلقد زعم القائلون بنهاية التاريخ بعد انتهاء الحرب الباردة أن زوال الاتحاد السوفياتي يؤدي سهواً رهواً إلى سيطرة القيم الإنسانية التي جهد الإنسان إلى بنائها عبر التاريخ، وعلى رأسها قيم الحرية وما يتحلق حولها، وأن العالم لم يعد في حاجة إلى المزيد من تطوير هذه القيم أو إلى توليد قيم إنسانية جديدة محدثة، وأن الايديولوجيا الإنسانية المأمولة قد تحققت ولم يعد هنالك مجال لأي بحث أيديولوجي، وأن كل مطلب إنساني قد تم في أحسن العوالم الممكنة. غير أن مسيرة العالم، على نحو ما تطورت بعد نهاية الحرب الباردة، كذّبت مثل هذه الأقوال والآمال، وبيّنت أن معركة البحث عن نظام عالمي إنساني حقاً لا بد من أن تنطلق حادة جادّة، بعد أن نسي العالم تجاربه السابقة أو تناساها، وبعد أن قاده النجاح إلى الانطلاق نحو توليد عالم أبعد ما يكون عن القيم الإنسانية الحقة، عالم يسوده الصراع في كل ميدان: في ميدان المال والاقتصاد، وفي ميدان العلم والتقانة (التكنولوجيا)، وفي ميدان الدين والمعتقد، وفي ميدان الثقافة، وسوى تلك من الميادين؛ عالم قائم، بوجيز العبارة، على التصارع بين القوى، بدلاً من أن يقوم على توازن قوامه العدل والحق والقانون.

ثانياً: الواقع العالمي اليائس

أدى هذا الواقع العالمي المتصارع، الظالم نفسه وسواه، إلى شعور لدى أبناء البشر، يكاد يكون شاملاً، قوامه اليأس الذي يحاول البحث عن مخرج فلا يجده. وقد لا نغلو إذا قلنا إن ما يشكو منه أبناء العالم اليوم هو «غياب الحضور»، على حد تعبير الفيلسوف الألماني هيدغر، أي غياب أي «مؤشر» يشير إلى المخرج الذي يقود العالم إلى الانطلاق نحو بناء عالم إنساني جدير بهذا الوصف.

ومن المهم أن نذكر أن هذا العالم الممعن في الضلال، بسبب «غياب الحضور» هذا، تصيب آثاره الشريرة شعوب العالم جميعها، من متقدمة ونامية، ومن مهيمنة وخاضعة، ومن غنية وفقيرة، ولكن بأشكال متباينة. وهذه الآثار الشريرة تنذر بالمزيد، بل لعلها تنذر بما يشبه الانتحار الجماعي، إن لم يتحقق «حضور» إنساني جديد. فهنالك الصراعات بين الدول المتقدمة نفسها، بشتى صورها، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وهنالك الحرب السافرة أو المستترة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وهنالك الصراعات الإثنية والعرقية والدينية في مختلف بقاع العالم. وهنالك داخل الدول المتقدمة صراعات لا حصر لها تكاد تفتتها وتمزقها: بين العروق والإثنيات والقوميات والأديان، وبين الفقراء والأغنياء، وبين ذوي الجاه والمهمّشين والمعزولين والمهملين، وبين الشيوخ والشبان، وبين أبناء البلاد والمهاجرين إليها... الخ. وهي كلها صراعات تأخذ طابعاً حاداً ومرعباً لم تعرفه من قبل. وهنالك الصراعات في ما بين الدول المتقدمة نفسها، على مختلف أشكالها، وهي صراعات تنبئ بتمزقات كبرى في كيان العالم المتقدم وسواه. وهنالك منازع الهيمنة والسيطرة والشوفينية والعداء التي تشتد ضراوة، والتي تزيد العداء والكراهية بين الدول وبين بني البشر وتجعل الإنسان «ذئباً على أخيه الإنسان»، على حد تعبير هوبس.

ومن أجل الخروج من هذا المنحدر، تتبدى في الأفق العالمي منحدرات أخطر، على رأسها منحدران: منحدر العداء للقومية ومنحدر العداء للإسلام.

ثالثاً: العداء للقومية

أما العداء للقومية، فظاهره فيه الرحمة وباطنه فيه الضلال. وهو ينطلق في الأصل من منطلق سليم، قوامه رفض بعض التجارب القومية الماضية والحاضرة التي شوهت معنى الرابطة القومية، حين جعلت منها رديفاً للتعصب والشوفينية وكراهية الشعوب الأخرى ومعاداتها، بل السيطرة عليها أحياناً، أو التي جعلت منها عامل تفتيت وتمزيق بدلاً من أن تكون عامل جمع وتوحيد. غير أن هذا العداء «يلقي بالطفل مع ماء الحمّام»، على حد تعبير المثل الفرنسي. فلئن حملت بعض الدعوات القومية وبعض ممارساتها في الماضي معنى العدوان والغلبة والتفوق على سواها، فهذا لا يعني أن مثل هذه المعاني من صلب الفكرة القومية وجوهرها. وقد أصبح بدهياً اليوم أن الدعوات القومية، ولا سيما في بلدان العالم الثالث والبلدان التي خضعت للاستعمار، تعني شيئاً واحداً هو الاستقلال القومي والبناء الحضاري المنبثق من هويات الشعوب وخصائصها المميزة في تفاعلها مع الحضارة العالمية. كما أصبح بدهياً أن الدعوة القومية دعوة إنسانية، بل هي الدعوة الإنسانية الحقة، وأنها تنطلق من تفاعل الحضارات بمقوماتها الذاتية المتباينة من أجل إغناء الحضارة العالمية، ومن أجل بناء عالم إنساني مكوّن من قوميات متآخية متعاونة. على أن المجال ههنا لا يتسع للحديث عن الفكرة القومية والرد على التهم المتزايدة التي توجّه إليها اليوم. وقد قيل وكتب في هذا كثير الكثير. وحسبنا أن نقول **إن زوال القوميات ليس هو العلاج المرجو لبناء عالم إنساني متآزر، بل العكس هو الصحيح**. هذا فضلاً عن أن زوال القوميات وامّحاء الروح القومية أمرٌ غير ممكن. وقد كشف الكثير من الدراسات التي ظهرت في السنوات الأخيرة عن أن الايديولوجيا القومية هي الايديولوجيا الوحيدة التي استطاعت أن تصمد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. من هنا فالمطلوب هو البحث عن صيغة جديدة متطورة «للقومية» في إطار البحث عن عالم إنساني أفضل، تجعل من استمساك الشعوب بهويتها الثقافية أداة إغناء للثقافة العالمية، وتجعل من تباين الثقافات منطلقاً لحوار خصيب بدلاً من أن يكون مصدراً للنزاع والعدوان. وسنتحدث عن هذه الصيغة الجديدة لاحقاً.

رابعاً: معاداة الإسلام

أما المنحدر الثاني الذي ينحدر إليه العالم المتقدم ظناً منه أنه يجد فيه المخرج المرجو للنظام العالمي، كما ذكرنا، فهو منحدر **معاداة الإسلام**. وهذا المنحدر هو الأخطر والأدهى. بل إنه، بالإضافة إلى معاداة المبدأ القومي، يكشف عن الأعماق الحقيقية للأزمة العالمية والضياع العالمي. إنه يبين، كما سنرى في ما بعد، **أن جوهر تلك الأزمة وذلك الضياع جوهر ذو منشأ ثقافي** قبل أن يكون ذا منشأ اقتصادي أو ايديولوجي.

فالثقافة الغربية، كما نعلم، محمّلة منذ القدم بأوهام كثيرة تجعل من الإسلام عدواً تاريخياً وتقليدياً للغرب. ومن الخطأ اعتبار هذه الأوهام ذات مصدر ديني فحسب. فلقد أضيفت إلى العامل الديني على مر الأيام عوامل سياسية واقتصادية زادت في أثر هذا العامل الديني، بل شوهته وجعلته يتخذ شكل «**خرافة**» ضخمة وفعّالة، تقرّ في أعماق الوعي الغربي، وتنبثق كالحمم كلما توافر ما يحرّكها ومن يحرّكها.

وقد وجدت هذه «الخرافة» فرصتها الذهبية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، من خلال البحث عن «**شيطان**» **جديد** لا بد منه، يحل محل الشيطان القديم التي ترك وراءه «فراغاً عدوانياً» لا مناص من ردمه. وكلنا يعلم أن «الذات» تجد نفسها عن طريق «الآخر». وبحث



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : يناير ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغرب عن «آخر» يواجهه ويقاومه ويشعر بذاته من خلال الصدام معه والارتطام به، كان واضحاً منذ الأيام الأولى لسقوط جدار الارتطام القديم. ونحن نعلم، والعالم يعلم، أن الإسلام مثّل في نظر الغرب، منذ قرون عديدة، دور «الآخر» (ذلك «الآخر» الذي يقول عنه جان پول سارتر «إنه الجحيم»)، سواء لدى الكنيسة أو لدى أبناء النهضة الأوروبية ابتداء من القرن السادس عشر، أو لدى الكثير من المستشرقين، أو لدى فلاسفة التاريخ، وذلك من خلال فكرة «المركزية الأوروبية» التي اعتبرت الغرب محور العالم ومصيره المأمول.

وهكذا وجد العالم المتقدم، من جديد، في العالم الإسلامي، البديلَ العدواني للاتحاد السوفياتي، وبدأت «الخرافة» القديمة بالانبثاق والظهور، وبدأت عمليات «النسج الخرافي» تلفّ الإسلام، لا لتظهره على أنه «الآخر» فحسب، بل لتظهره على أنه «الوجه المناقض» للتقدم، والإرث المعادي لمسيرة الحضارة.

ونقول عابرين إن هذه النظرة الغربية «الكارهة» للإسلام وللثقافة العربية الإسلامية، بسبب توالد هذا النسج الخرافي وتكاثره خلال قرون طويلة، كان من الممكن أن تتغير وأن تتحول مع الزمن إلى نظرة «إيجابية» واقعية، لولا الجهد الموصول الذي بذلته الصهيونية العالمية من أجل تشويه هذه الصورة دوماً وأبداً، ومن أجل «تسميم» الأجواء بين الغرب وبين العرب والمسلمين. على أن هذا «التشويه» الذي قامت به الصهيونية منذ نيف وقرن مهّد له «الكيد» العريق القديم الذي كادته اليهودية ضد الإسلام منذ نشأته وفي العصور التالية (ولا سيما في الأندلس).

ولا حاجة إلى القول إن موقف الغرب المعلن أو المضمر هذا تجاه الإسلام منذ البداية، قد ولّد بدوره في العالم الإسلامي ردود فعل طبيعية حيناً، ومُغالية حيناً آخر، بحيث أدت عمليات الفعل ورد الفعل المتراكمة والمتعاظمة إلى أن يصدّق الغرب مزاعمه الأصلية ويؤمن بصحة تخيّره شيطانه، وإلى أن تتكاثر في العالم الإسلامي، من جانب آخر، الأعمال العدوانية تجاه الغرب، وهكذا دواليك.

ولن نخوض في تفاصيل هذه المعركة المصطنعة بين الغرب وبين الإسلام، فمعالمها واضحة ونتائجها تأتينا كل يوم بنبأ. وحسبنا أن نعود فنذكّر، تأكيداً لخطورة المعركة، بأنها تقوم لدى الغرب انطلاقاً من مصدرين محمّلين بأخطر عوامل الانفجار: نعني العداوة التاريخية للإسلام التي اتخذت، كما ذكرنا، شكل «الخرافة» الولود المحمّلة بالعوامل الدينية والسياسية والاقتصادية وسواها، ثم الحاجة إلى إحلال «شيطان» قديم جديد مكان الشيطان المفقود. كذلك لا بد من أن نذكر، تأكيداً لخطورة المعركة كذلك، أنها تنطلق في العالم الإسلامي من مصدرين خطيرين متفجرين كذلك: إدراك الارتباط العريق بين الغرب واستعمار الشعوب وما يلحق بذلك من تطويح بالحق والعدالة، ومن إفقار للعالم الثالث والحيلولة بينه وبين التقدم، ومن محاربة للإسلام بوجه خاص، ثم العدوان المستمر على العالم الإسلامي، قبل الاستعمار وأيام الاستعمار وبعده، ذلك العدوان الذي يمثله على نحو صارخ دعم الغرب المستمر للصهيونية وإسرائيل. وإدراك منابع هذه المعركة التي يشتد أوارها بين الغرب والإسلام من شأنه أن يكشف عما سوف يتعرض له كلاهما لا محالة من سوء ومن كوارث ضخمة إذا لم تعمل الإنسانية جاهدة مجتمعة ـ من خلال الجهد الثقافي بوجه خاص، كما سنبين ـ من أجل إزالة فتيل هذه القنبلة. وهو يكشف، على أية حال، عن ضلال هذا المنحدر الذي انحدر إليه الغرب ظاناً أن فيه خلاصه.

خامساً: مشكلة النظام العالمي مشكلة ذات منشأ ثقافي

هذا كله يقودنا إلى صلب المسألة وقلب مشكلة النظام العالمي. فالمشكلة العالمية الحالية، كما قلنا ونقول، ذات منشأ ثقافي أولاً وقبل كل شيء. ومن الخطأ اعتبار الصراعات العالمية القائمة، والتي سوف تقوم، صراعات ايديولوجية او اقتصادية بالدرجة الأولى. والانقسامات العالمية المقبلة، كما تدل تباشيرها، سوف تكون، أولاً وقبل كل شيء، صراعات ثقافية المصدر، إن لم تعمل الإنسانية منذ اليوم على اجتنابها. و «تصادم الحضارات» هو الذي سوف يسود السياسة العالمية، على حد تعبير هانتينغتون (S. Huntington) (في مقال له في مجلة فورن أفيرز (Foreign Affairs) صيف عام ١٩٩٣)، إن هي تابعت مسيرتها الحالية وأمعنت في الدروب التي انتهجتها حتى الآن. وقد ورد في ذلك المقال المهم، الذي ناخذ عليه مع ذلك مآخذ كثيرة، نص جدير بأن ننقله كاملاً. يقول الكاتب (وهو مدير لمعهد جون إيلين (John N. Elin) للدراسات الاستراتيجية في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة): «إن شعور الانتماء إلى حضارة معينة سوف يكون له شأن متزايد في المستقبل، وسوف يصوغ العالمَ إلى حد كبير التفاعلُ بين حضارات ست أو سبع هي الحضارات الآتية: الحضارات الغربية، والحضارة الكونفوشيوسية، والحضارة اليابانية، والحضارة الإسلامية، والحضارة السلافية ـ الأورثوذكسية، والحضارة اللاتينية ـ الأمريكية، وربما الحضارة الافريقية. والصراعات المهمة القادمة سوف تقوم على طول الخطوط الثقافية التي تفصل بين هذه الحضارات».

ولا يعنينا هنا ما لقيه ذلك المقال من نقد وتجريح ومن اتهام بتبسيط الأمور. كما أنه لا يعنينا الآن أن نبين حدوده وثغراته في نظرنا. والذي يعنينا منه أمران: **أولهما** أن نذكر أن النتيجة الأساسية التي أراد أن يخلص إليها هي دعوة العالم، ولا سيما الغرب، إلى **مقاومة «الهجمة الإسلامية»**، على حد تعبيره، وأنه عزز بذلك مواقف كثير من الكتاب الشوفينيين في الولايات المتحدة وفي أوروبا، وأيد مزاعمهم التي **ترى في الإسلام «العدو الشامل والكامل» للغرب**.

والأمر الثاني الذي يعنينا من هذا المقال هو أن ما جاء فيه حول صراع الحضارات (أياً كانت تلك الحضارات) نبوءة سوف تصدق في أغلب الظن إذا تابع العالم مسيرته الحالية، ولم يستخلص من صراع الحضارات الذي بدت بوادره الدروسَ اللازمة لتحويل هذا الصراع إلى حوار بين الحضارات. والكارثة، كارثة الصراع بين الحضارات، لا بد واقعة إذا ظل العالم على عناده، وظل يمشي مشيته القديمة التقليدية، كأن شيئاً لم يكن. أوَلَم يردّ بعض خصوم هانتينغتون على أقواله بطرح مقولات أدهى وأمر، تحمل معها معالم غطرسة الأقوياء، كقول بعضهم إن الذي سوف يسود في المستقبل هو حضارة واحدة ووحيدة، هي الحضارة الرأسمالية الغربية، وإن الصراعات القادمة لن تكون سوى حروب أهلية من طراز جديد؟ ويضيف هؤلاء، أن الحضارة العالمية الشاملة التي سوف تبزغ لن يكون فيها صراع بين القوميات أو بين الحضارات، بل صراعات ناجمة عن عدم المساواة (فقط) تزداد شدة وحدّة بين المبعدين والمقربين، وبين المهملين وأسياد العالم الجدد!

ومثل هذا الدور المرضي إلى منطق سيطرة الغرب على المعمورة وسيادته إياها، هو، في نظرنا، مقتل الحضارة العالمية، وأخطر ما تتعرض له في مسيرتها نحو المستقبل.

سادساً: مخاطر الدعوة إلى ثقافة عالمية وحيدة

الحق، إن الدعوة إلى ثقافة عالمية واحدة ووحيدة، هي ثقافة الغرب، بل ثقافة اكثر دول الغرب قوة، نعني الولايات المتحدة، هي مسألة المسائل في أزمة النظام العالمي ومستقبله. ولطالما

استنكر المفكرون في العالم الثالث بوجه خاص، بل في العالم المتقدم أيضاً ولا سيما في أوروبا، الدعوة إلى **هيمنة الثقافة الأمريكية** وطراز الحياة الأمريكي على العالم، مبينين ما في ذلك من اغتيال للعقول والنفوس، ومعاداة بالتالي لمبادئ الحرية، ومتحدثين بوجه خاص عن **مخاطر** «تسطيح» **الثقافة العالمية** وصياغتها على نمط واحد وشاكلة واحدة، بدلاً من إغنائها بأنماط الثقافات المختلفة. وقد أنكر هؤلاء المفكرون في ما أنكروا أن تكون في العالم ثقافة نموذجية واحدة، تعتبر قدوة لسواها، ويترجب على الثقافات الأخرى أن تلهث للّحاق بها، مخافة أن تصبح متخلفة.

ولعل ما نشهد كل يوم أمام أعيننا من تجريح الغرب للإسلام وثقافته، أبلغ دليل على مخاطر هذا المنزع الثقافي الداعي إلى ثقافة عالمية وحيدة الوجه واللسان. بل لعل أهم ما يكشف عن تهافت هذه الدعوة ما نجده في الثقافة الغربية، وفي الثقافة الأمريكية بوجه خاص، من آفات وعلل نفسية وخلقية واجتماعية تكاد تودي بتضامن المجتمع فيها وتحطم وحدته وتهيئه للتفكك والانحلال.

سابعاً: تفاعل الثقافات هو المخرج

لا يعني هذا أننا نقول بتفوق ثقافة على ثقافة. **فالثقافات كطباع الأفراد لا تصدق عليها** أحكام القيم. ولكل منها سماته وملامحه التي تجعل الفرد يفقد ذاته إن هو فقدها. ولكل منها عطاؤه المتفرد للإنسانية. وهذا العطاء يشتد خصوبة وغنى بمقدار ما يعبّر عن الأصالة الثقافية لكل أمة. وتقدُّم الإنسان نحو مزيد من الإنسانية لن يكون إلا بتفاعل حصاد الثقافات العالمية المختلفة، وتبادل التجارب الفكرية في ما بينها، وإخصاب بعضها بعضَها الآخر.

وغنيّ عن البيان أن مثل هذا التفاعل بين الثقافات العالمية ينبغي أن يؤدي في النهاية إلى تقارب عملي قوامه وضع مجموعة من «**الثوابت العالمية الثقافية**» التي ينبغي أن تعمل الثقافات جميعها على احترامها وتعميق جذورها. وتوليد مثل هذه الثوابت وقبولها أمرٌ ممكن إذا هو تمّ عن طريق الحوار الحقيقي، وحلّ محل فرض «ثوابت» ثقافة معينة أو بلد معين على العالم كله، والادعاء بأنها هي وحدها «الثوابت العالمية».

ثامناً: الدوائر الثقافية الثلاث

الحق إن الواقع العالمي يحدثنا حديثاً واضحاً لا لبس فيه ولا تعقيد، عن أن ثقافة أي بلد من البلدان أو أية أمة من الأمم تضمّ دوائر ثلاثاً متداخلة: **الدائرة الأولى هي دائرة «الثقافات المحلية»** التي لا تخلو من تنوع هو مصدر للغنى والخصب. **والدائرة الثانية هي دائرة «ثقافة الأمة»** أو «الدولة» المعنية بكاملها، وتضم أنماط السلوك المادي والمعنوي الخاصة السائدة لدى أمة من الأمم والتي تميّزها من سواها. **والدائرة الثالثة هي دائرة «الثقافة العالمية»** التي تتفاعل مع الثقافة القومية وتغنيها وتمنحها القدرة على الحياة عن طريق تجديدها.

والتقدم العلمي التقاني، وثورة المعلومات والاتصال بوجه خاص، وانقلاب العالم إلى قرية واحدة، تؤدي كلها من دون شك إلى اتساع الدائرة الثالثة، دائرة الثقافة العالمية. غير أنه من المهم أن نذكر أن **من مصلحة العالم أن يحول دون استلاب هذه الثقافة العالمية للثقافات القومية وخصوصيتها**، وأن يجتنب ولادة ثقافات هجينة، أو ثقافات تابعة، تذوب في الثقافة العالمية وتفقد مقوماتها الذاتية التي تقوى وحدها على أن تضمن استمرار عطائها الثقافي الفذّ للإنسانية.



وقد يبدو من قبيل الآمال، لا من قبيل الواقع، التمييز بين تفاعل الثقافة القومية مع الثقافة العالمية تفاعلاً يخصب كلتيهما، وبين ذوبان الثقافة القومية في الثقافة العالمية وامّحاء معالمها الخاصة. غير أن مثل هذا التفاعل الخصيب ممكن دوماً في الواقع إذا انعقد العزم عليه، وإذا ما انطلق العالم في طريق الحوار الصادق النزيه.

تاسعاً: شروط الحوار بين الثقافات

الحق إننا حين ندعو إلى الحوار الثقافي بين الحضارات، نضمر وراء ذلك ضرورة انطلاق هذا الحوار من منطلقين أساسيين:

أولهما هو النزاهة الفكرية والثقافية، تلك النزاهة التي ينبغي أن تتوافر لدى المفكرين (ولدى السياسيين بدفع من المفكرين)، والتي تُقبل على الحوار بين الثقافات من دون ما أفكار مبيّتة، ومن دون ما أغراض خفية، ومن دون ما مكر أو غيلة.

وثانيهما (وهو يرتبط بأولهما إلى حد ما) العمل أولاً وقبل كل شيء، من قبل جميع الفرقاء، على «**إزالة آثار العدوان الثقافي**»، إن صح التعبير. ويعني ذلك، في ما يعني، تطهير ثقافة كل أمة مما فيها من تزوير للحقائق المتصلة بثقافة الشعوب الأخرى، وما فيها بالتالي من إثارة للأحقاد بين الثقافات. ويصدق هذا بوجه خاص على الثقافة الغربية وما فيها من تزييف لتاريخ الثقافات الأخرى، ومن تحليل محرّف لأفكارها وأنظارها الماضية والحاضرة، على نحو ما نجد بوجه خاص في موقف هذه الثقافة الغربية من الثقافة العربية الإسلامية.

على أن الأمر لا يقتصر على تصحيح المواقف السلبية التي تقفها الثقافات بعضها من بعض، بل هو يستلزم فوق هذا **خطوات إيجابية** تكشف فيها كل ثقافة كشفاً مخلصاً خلواً من العقد عما تحمله من حصاد الثقافات الأخرى، وعما لهذه الثقافات في الماضي والحاضر من دور في تكوينها وتطويرها. فالثقافة الغربية، مثلاً، مدعوّة إلى إبراز دور الثقافة العربية الإسلامية في تقدمها وفي انطلاق الحضارة العلمية التجريبية الحديثة، بل حتى إلى بيان دور بلاد الشرق في ظهور المسيحية وفي احتضان المسيح الذي تكلم بالآرامية، ولم يتكلم باليونانية أو اللاتينية، فضلاً عن تمجيد القرآن الكريم للمسيح، وعن احتضان الدولة العربية الإسلامية للمسيحية والدائنين بها (وبسواها من الديانات)، وقد كتب أكثرهم باللغة السريانية. بل لا بد لهذه الثقافة الغربية من أن تشير بصدق وأمانة إلى مجتمع العدالة والمساواة الذي شاده العرب في الأندلس، وما تمّ فيه من تمازج ثقافي، بل سكاني فريد، اختلط فيه القوطي بالعربي واللاتيني بالبربري، وأدى إلى ولادة مركّب ثقافي فذ. وفي مقابل ذلك، لا بدّ للثقافة العربية الإسلامية من أن تشير بدورها إلى الثقافة اليونانية واللاتينية التي اقتبست منها الكثير، ولا سيما في عصورها الذهبية. ولا بد لها من أن تعي بعمق ما في الثقافة الغربية الحديثة من مقومات الحضارة العلمية التقانية، ومن روح الخلق والإبداع، ومن قدرة على تسخير الكون للإنسان، ومن عطاء كبير لا ينكر للإنسانية جمعاء في كثير من الميادين.

عاشراً: الغرب يبحث عن «كبش فداء»

جملة القول إن «حوار الثقافات، لا «صراع الثقافات»، هو المخرج. والعالم اليوم ينزلق في منزلق خطير حين يحاول أن يبحث، أمام تكاثر المخاطر العالمية وتعاظم المشكلات الداخلية في البلدان المتقدمة نفسها، عن «**كبش فداء**» يرد إليه مآسيه وبلواه، بل يحاول أن يجعل منه «**إبليساً**» عن طريق جهد عاجل وسريع يقوم به لتزوير الحقائق. ومثل هذا الموقف يؤدي إلى



ردود فعل من أولى نتائجها أن يتحول الإبليس المتّهِم إلى متّهَم، وأن يتعامل مع المتهم بالتالي تعامله مع «إبليس» قديم جديد.

إن اتهام أمة أو شعب من خلال ثقافته، والازراء بهذه الثقافة والنظر إليها على أنها مصدر الشرور، طعنة قاسية لا بد من أن تردّ عليها تلك الثقافة رداً صادراً من الأعماق والأحشاء. ومحاولة بناء المجتمع الإنساني العالمي الجديد على أنقاض ثقافات الشعوب مُرْكب غير مجدٍ وغير ممكن، ولن يؤدي إلا إلى تأجيج بؤر الصراع العالمي. ولا بد من أن يقرّ في أذهان المفكرين في العالم المتقدم أن الثقافات الأخرى ضرورية له، وأن يذكروا قولة جان بول سارتر الشهيرة «الآخر ضروري لوجودي».

حادي عشر: نتائج أساسية

من خلال هذه المنطلقات التي أتينا على الحديث عنها بإيجاز، يمكننا أن نخلص إلى النتائج الآتية:

١ ـ جوهر **الضلال العالمي هو الضلال الثقافي**، وسبيل حل مشكلات العالم ينبغي أن يتم بالدرجة الأولى عن طريق معالجة مشكلة «الثقافات» المختلفة في العالم، وذلك باللجوء إلى الحوار الإيجابي، بدلاً من الصراع أو الاتهام أو الإزراء.

٢ ـ **الإطار الذي ينبغي أن يتم من خلاله حوار الثقافات هو الإطار القومي**، ويستلزم هذا تحديد المقصود من هذا الإطار في المرحلة الحالية من حياة العالم. وهذا التحديد قد يلخصه قول الرئيس الفرنسي السابق ميتران في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، وذلك في حديثه عن الوحدة الأوروبية: «إن أوروبا الثقافات [التي يدعو إليها] هي أوروبا الدول ـ القومية ضد القوميات [أي ضد النزعات القومية المتعصبة]». وقد قال ذلك في معرض تأكيده ضرورة «أن يحتل البعد الثقافي المكانة اللائقة به في البنيان الأوروبي».

والحق إن المشكلة المطروحة أمام العالم، في بداية القرن الحادي والعشرين، كما يقول ميتران نفسه (في حديث له قبل يومين من نهاية ولايته مع فرانسوا بيداريدا (François Bedarida) الاختصاصي بالتاريخ الحديث، نشرته جريدة **لو موند** (*Le Monde*) في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٥) هي **التوفيق بين نزعتين تسودان العالم اليوم**. فهنالك نزعة قوية نحو الوحدة، نحو تكوين تكتلات كبيرة بين الدول، كما نجد في تجربة بناء الوحدة (أو الاتحاد أو الكونفدرالية) الأوروبية، بل كما نجد في محاولات التوحد بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، أو كما نجد في منظمة دول جنوبي شرقي آسيا، أو في منظمة الدول الافريقية، أو في جامعة الدول العربية. وهنالك في الوقت نفسه نزوع معاكس يدفع الأقليات الإثنية أو الدينية إلى المطالبة بالسيادة والاستقلال، بل بالانفصال أحياناً. ولا شك في أن ذيوع مثل هذه النزعات المجزِّئة المفتِّتة من شأنه أن يحيي من جديد عالم القرون الوسطى. **والتأليف بين هذين المنزعين**، كما يضيف ميتران أيضاً، **هو المهمة التي ينبغي أن يضطلع بها** العالم على تخوم القرن القادم الجديد. وهذا التأليف يتم، في نظره، عن طريق **الاتجاه نحو المجتمعات الكبرى**، على أن تكون في صلب هذه التجمعات تدابير واضحة وملموسة من أجل حماية الأقليات، بحيث تشعر هذه الأقليات بالطمأنينة وتؤكد ذاتها ووجودها.

وهكذا ينبغي أن يزول الخلط بين الدعوة إلى الوحدة بين الدول، وبين ذيوع العصبية والشقاق والمعاداة للشعوب الأخرى. **فالوحدة القومية**، بين أبناء شعب واحد أو بين أبناء ثقافة واحدة، أو بين دول متقاربة أو تريد أن تتقارب، **مطلب لا بد من تشجيعه في عالمنا**، وهو



المصدر : المستقبل العربي
التاريخ : يناير ١٩٩٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البديل بين نقيضين **النزعة العالمية**، من جانب، التي تنكر الكيانات الذاتية والتي تدّعي أنها نزعة إنسانية والتي تنادي بسفح الحدود بين الدول انطلاقاً من مبدأ الحرية في زعمها، تلك الحرية التي تعني عندها في معظم الأحيان «حرية السوق» الاقتصادية وحدها. ثم **النزعة القومية الشوفينية** المتعصبة، ولا سيما حين تلبس لبوس الأقليات الإثنية أو الدينية أو الطائفية، التي لا تعني في نهاية الأمر سوى الحرب والعدوان، وهي التي يشير إليها ميتران أيضاً حين يقول إن مثل هذه النزعة القومية (المتعصبة) تعني الحرب، كما ورد في خطابه أيضاً أمام البرلمان الأوروبي.

ومن الجدير أن نذكر عابرين أن اشتداد أوار بعض النزعات القومية (المتعصبة منها وغير المتعصبة) بعد زوال الاتحاد السوفياتي، كان بمثابة رد فعل ضد المخاطر الجديدة التي تتعرض لها أمم وبلدان كثيرة، حين تجد نفسها «مكشوفة» أمام مخاطر عدوان الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، وحين تلجأ بالتالي، بضرب من رد الفعل الغريزي، إلى ذاتها وجلدتها لتحتمي بها من العدوان والاغتيال.

كذلك من المهم أن نذكر أن ما تنادي به الدولة العظمى ـ نعني الولايات المتحدة ـ من «عولمة» في شتى جوانب الحياة، ومن انفتاح اقتصادي كامل بين الدول، هو في معناه العميق شكل متقدم من أشكال «**الهيمنة القومية**» وعَود إلى «القومية المتعصبة» تريد من ورائه السيطرة على العالم باسم نزعة عالمية زائفة.

٣ ـ في إطار الحوار بين الثقافات، ينبغي أن يكون للحوار الإسلامي الغربي شأن خاص، لأسباب نعرفها جميعاً ولا حاجة إلى تكرارها. وحسبنا أن نذكر منها (إذا تركنا الجوانب الثقافية جانباً) أن الإسلام هو الجار الجغرافي لأوروبا، وأن عدد المسلمين فيها يتجاوز عشرة ملايين نسمة، وأن عدد المسلمين في العالم سوف يصل إلى ملياري نسمة عام ٢٠٢٥، منهم ستمئة مليون في البلدان العربية. وهذا الحوار، كما قلنا ونقول، ينبغي أن ينطلق من القيم الإنسانية التي أكدتها شرعة حقوق الإنسان، والتي أكدتها منطلقات الإسلام الأساسية قبل ذلك، كما أكدتها مبادئ المسيحية الأولى، والتي تلتقي في خاتمة المطاف مع القيم الإنسانية التي تريّثت عندها سائر الديانات الكبرى والفلسفات الكبرى والثقافات الكبرى في العالم.

وقد يكون من المفيد أن نذكر في هذا المجال أن **اليهودية أيضاً ثقافة**، قبل أن تكون أي شيء آخر، وأنها لم تفسد إلا عندما زيفت الثقافة وسخرتها لأغراض اقتصادية وسياسية. وهذا ما أكده كبير فلاسفة الكيان الصهيوني، نعني ييشايوها ليبوفيتس (Yeshayuha Leibovitz) (الذي توفي في شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٤)، في ندوات له جمعت في كتاب شهير عنوانه **الشعب والأرض والدولة**. وقد أكد هذا الفيلسوف ذو المنازع الصهيونية والدينية، أن **اليهودية ليست «أرضاً»** ولم تكن أرضاً في يوم من الأيام، وأن الشعب اليهودي كان دوماً شعباً في المنفى، كما **أنها ليست «دولة»** ولم تكن دولة يوماً ما في التاريخ، **وإنما هي** وعي وارتباط بالثقافة الذاتية اليهودية وبقيمها، **تلك القيم التي ترفض أن يكون من حقها أن تسيطر على شعب آخر، أو أن تسيطر على المنطقة**.

وفي هذا المثال الأخير تأكيد لقولنا إن المشكلة العالمية والمشكلات العالمية في كل مكان مشكلات ذات منشأ ثقافي بالدرجة الأولى، وإن الحل يكمن في الثقافة النزيهة المبرأة من تشويه السياسة وتزييفها، والمدركة للروابط الثقافية التي قامت وتقوم بين بلدان العالم وبين ديانات العالم وبين شعوب العالم، والرافضة عدوان ثقافة على أخرى، فضلاً عن سيطرة شعب على آخر.



ولمناسبة مرور نحو مئة سنة على المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد في عام ١٨٩٧، والذي جسّد تيودور هرتزل خلاله حلم اليهود القديم بإنشاء «وطن قومي»، وذلك في كتابه الشهير الدولة اليهودية، نقول مذكّرين إن ما قدمه الغرب للصهيونية الناشئة من عون موصول لا مثيل له في التاريخ من أجل إقامة ذلك الوطن ودعمه وتوفير الغلبة الدائمة له، على حساب تشريد ملايين العرب من ديارهم، ومن خلال آلام ومآسي يندى لها جبين الإنسانية، ومعارك دامية وعنيفة لم تخمد نارها حتى اليوم، نقول إن ما قدمه الغرب جرح مقيم في قلوب العرب والمسلمين، وسبب أساسي من أسباب العداء بين الإسلام والغرب، لم يحاول الغرب حتى اليوم تقديم أي علاج صادق له. ولا ندري كيف يستطيع الغرب أن يبرئ نفسه من العداء للعرب والمسلمين، وأن يتّهم هؤلاء على العكس بالعداء المبيّت له، بعد دعمه السافر والجائر للصهيونية الذي امتد طوال قرن كامل وما يزال مستمراً؟ ولا شك في أن الأسباب العميقة لموقف الغرب هذا أسباب ثقافية أولاً - بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة - ترجع إلى العداوة التاريخية التي يحملها الغرب للثقافة العربية الإسلامية، وإلى خوفه من انبعاثها من جديد.

ومما يلفت النظر أن الغرب في الماضي والحاضر يدرك شأن الإسلام وحجمه ودوره عندما يتحدث عن مخاطره عليه، ويتغاضى عن هذا الشأن عندما يتحدث عن ثقافته وحضارته وعطائه الإيجابي ودوره المرجو. من هنا كان من اللازب، كما قلنا ونقول، أن يتم عن طريق الحوار الثقافي النزيه، القضاء على الأفكار المبيتة التي يحملها الغرب عن الإسلام، وابتعاد هذا الغرب عن موقفه الانتقائي المغرض قديماً وحديثاً، نعني انتقاء الأحداث والأفكار انتقاء يؤكد نظرته العدائية للإسلام. وهل ينجو تاريخ أية أمة وحاضرها، وهل ينجو تاريخ الأمم الغربية نفسها قبل غيرها، من صفحات سوداء، ومن تجربة وخطأ، ومن ضلال وانحراف؟ ولكن الذي يكوّن حضارة أية أمة لم يكن يوماً من الأيام تلك البقع المظلمة التي لم تنجُ منها حضارة أية أمة من الأمم، بل المبادئ الإيجابية الكبرى التي سادت حياتها ووجهتها في خاتمة المطاف. وقد بحث الغرب طويلاً وما يزال يبحث جاهداً عما في التراث العربي الإسلامي من نقائص وأخطاء يعمل على تضخيمها، وعما في الواقع العربي والواقع الإسلامي من تخلف، وهو أول المسؤولين عنه، وقلما حاول البحث عن الاتجاهات الكبرى الرائعة للحضارة العربية الإسلامية، وعما في الواقع العربي اليوم من منابع العطاء الحضاري، ومن حرص على القيم الإنسانية الحقة.

ثاني عشر: القومية العربية والصراع الثقافي العالمي

بعد تفتح المشاعر القومية في شرق أوروبا الذي أعقب سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، ظن القوم أن هذه الظاهرة سوف تقتصر على بلدان أوروبا الشرقية التي «جمّدت» الشيوعية فيها الشعور القومي خلال عقود عدة. غير أن الواقع ما لبث أن كشف عن يقظة للقوميات في شتى أنحاء العالم، بحيث يصح القول إن انبعاث المشاعر القومية لا يوفر أية قارة.

ولا شك في أن هذا الانبعاث القومي يأخذ أشكالاً عديدة تختلف من أمة إلى أمة ومن بلد إلى بلد وهذا ما يكشف عنه ويحلله الكتاب الذي أشرف على إعداده الكاتب الفرنسي جاك روبنك (Jacques Rupnik) وجعل له عنوان تمزق القوميات (وقد نشرته دار النشر «سوي» (Seuil) في باريس عام ١٩٩٣).

وفي وسعنا أن نفسر هذا البزوغ الجديد للقوميات بعوامل عدة، تفترق أو تجتمع تبعاً للبلدان المختلفة. فهنالك أحياناً الرغبة في العود إلى الماضي والأوبة إلى الذات بعد تيه طويل مفروض. وهناك غالباً البحث الشاق عن مستقبل مشرق، عن طريق عملية إنضاج عميقة ووعي



قومي متجدد. وهنالك، كما سبق أن قلنا، محاولة الاحتماء - بعد سقوط الاتحاد السوفياتي - بالهوية الذاتية والاستمساك بالعروة الوثقى التي تجمع أبناء امة واحدة، من أجل اجتناب مخاطر الهيمنة الغربية والتسلط الغربي. وهنالك، كما قلنا، هذه العوامل كلها أو بعضها.

وليس قصدنا أن نحلل المشاعر القومية التي انبثقت في مختلف بلدان العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، بل همنا هو أن نتحدث عن القومية العربية وسط زحام المشكلات القومية والمشكلات العالمية.

ولا بد من أن نؤكد مرة أخرى - دفعاً لأي لبس - **الطابع الإنساني للقومية العربية منذ نشأتها**. فلقد كان منطلقها دوماً تحرير الإنسان العربي عن طريق ارتباطه بأمته والعمل لها، وتوفير المناخ اللازم لتفتح طاقات الجماهير العربية الغفيرة التي طمسها الجهل والفقر والمرض. كما كانت منذ بدايتها تعتبر القومية العربية جزءاً من عالم يتكون من قوميات متآخية، لا عدوان بينها، ولا يدّعي أي منها الغلبة على سواه، أو انه مركّب حضاري عالمي فيه زيادة عما في أجزائه المكونة إياه. وكانت المسلّمة الأساسية التي انطلقت منها هي أن الإنسان العربي - شأنه شأن أي إنسان - لا يُخصب ولا يبدع إلا من خلال إدراكه ذاته أولاً، وتشبعه بهواء أمته وتربتها، ومن خلال عمله لمستقبل أمته ولمستقبل الإنسانية بالتالي.

ولا شك في أن **القومية العربية تواجه اليوم واقعاً جديداً**. فالاتحاد السوفياتي، الذي كان يحقق للدول النامية إجمالاً بعض الحماية والطمأنينة، قد زال. وقد كان من بين فضائل وجود الاتحاد السوفياتي - بالإضافة إلى حماية العالم الثالث - الحيلولة بين الغرب وبين أن يكشف على نحو سافر عن صراعه الثقافي العريق، المضمر والظاهر، ضد العروبة والإسلام، بل كثيراً ما كانت محاربة الاتحاد السوفياتي تحمل دول الغرب على اجتذاب الإسلام إلى جانبها في المعركة التي أرادتها مشتركة ضد العدو «الملحد».

وقد رافق سقوط الاتحاد السوفياتي **انهيار التضامن العربي**، ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية. وقوى هذا الانهيار تصميم الغرب وتصميم الدولة العظمى على جعل الكيان العربي كياناً تابعاً وخاضعاً ومستغلاً، بعد أن سقطت عنه الحماية، وغدا في العراء.

وانتشرت في الوقت نفسه **حملات عنيفة في العالم على «القومية»** ومخاطرها، وظن الكثيرون في العالم وفي البلدان العربية أن عصر القوميات قد زال، بل ظهرت صيحات من بعض الكتّاب العرب «تنعى» القومية العربية.

غير أن تطور الأحداث في العالم وفي البلدان العربية، بعد فترة من انتهاء الحرب الباردة، ما لبث حتى وضع الأمور في نصابها من جديد. فالحركات القومية في العالم لم تمت، بل انبثقت من جديد، كما ذكرنا. والايديولوجيا القومية، كما ذكر كثير من كتّاب الغرب، هي الايديولوجيا الوحيدة التي بقيت بعد موت الاتحاد السوفياتي. والحاجة إليها تشتد يوماً بعد يوم في مختلف بقاع العالم.

وحرب الخليج - أياً كانت أسبابها وأخطاؤها - حملت يوماً بعد يوم في نفوس أبناء الأمة العربية معنى العدوان المهين والمقصود على الأمة العربية جمعاء، وجعلت الحاجة إلى «الحِمى القومي» أشد من ذي قبل، بل بينت أن **البديل من التعاون العربي والتضامن العربي قد يكون الاحتراب بين الأخوة والجيران**، كما تدل تجارب التاريخ في كل زمان ومكان. فالأخوّة والجوار كثيراً ما يولّدان أقسى ضروب الخصام، إن لم يتم توثيق التعاون وتعميقه وإحكامه وفق أسس متفق عليها، رائدها العدل والمساواة والعمل لهدف مشترك. أما الاحتراب فخطر



ولود متئم. ولنا مما جرى في الولايات المتحدة يوم كانت مجزأة إلى ثلاث عشرة ولاية، ومما جرى في أوروبا القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، أفصح الشواهد.

ثم فُرضت **مفاوضات السلام مع «الكيان الصهيوني»** على حين غرّة في أسوأ الأحوال التي تمر بها الأمة العربية، الأمر الذي جعل معظم أبناء هذه الأمة يخشون أن تكون بداية لنهاية الوجود العربي المتضامن، فضلاً عن الموحد، بل بداية لاحتضار الحضارة العربية والكيان العربي واحلول نظام شرق أوسطي جديد محله بقيادة إسرائيل ومَن وراءها.

ولقد كشف التاريخ دوماً أن الأمة العربية تلجأ، في مراحل الخطر المحدق والعدوان القتّال عليها من قبل الغرب، إلى أعمق ما في وجودها، نعني الثقافة العربية الإسلامية. ولقد فعلت ذلك في مواجهة الحملات الصليبية، ولا سيما منذ أيام صلاح الدين، وفعلت ذلك في مواجهة الحملات الإيبيرية، وفي مواجهة الحملة الفرنسية على بلدان المغرب العربي، وفي مواجهة العدوان الثلاثي على مصر، وفي سائر حركات المقاومة الشاملة للغزو الاستعماري الغربي. فهي تدرك، بفطرتها وغريزتها، أن العدوان عليها كان وما يزال عدواناً على ثقافتها العربية الإسلامية قبل أي شيء آخر، وأن هدفه هو محو هذه الثقافة، وأن سبيل مقاومته بالتالي هو مزيد من الاستمساك بها وتعبئة الجماهير حولها.

وبديهي أنه من غير الممكن في خضم مثل هذه التعبئة للثقافة العربية الإسلامية ضد مؤامرات الغرب الجديدة، أن تأخذ هذه المقاومة دوماً شكلاً عقلانياً، وأن تكون مبرأة من الغلو والتعصب والعنف أحياناً، ولا سيما عندما تكون موجهة ضد الغرب وضد الصهيونية.

من هنا فإن مثل هذا الوضع غير ممكن التغلب عليه بمجرد اتهام المقاومة العربية الإسلامية بالعنف، ولا بد، كما قيل ويقال، من إزالة أسباب العنف. **ولا سبيل إلى إنهاء العنف والعداء بوجه عام إلا عن طريق الحوار الثقافي الصادق بين الثقافة الغربية والثقافة** العربية الإسلامية. ولقد كان هذا محور بحثنا كله.

ثالث عشر: الثقافة العربية الإسلامية والغرب

من البديهي أن نقول إن الأمة العربية ليست معادية بطبعها للغرب. والثقافة العربية الإسلامية قدّمت الدليل دوماً في تاريخها القديم والحديث على أنها ليست معادية لأية ثقافة أخرى، وأنها تحترم سائر الثقافات، وأنها أفضل ثقافة تحقّق في تاريخها **تمازُج الثقافات**، وأن جوهرها الإسلامي قوامه العفو والتسامح والمحبة والرحمة.

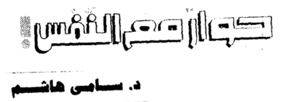
ولا يجدي اليوم أن نعود إلى التاريخ لنقدم الشواهد على عداء الغرب للثقافة العربية الإسلامية منذ القديم، ولنذكّر بأنه كان البادئ دوماً بالعدوان. فالتاريخ، على شأنه، ينبغي ألا يكون وحده الهادي والمرشد في العلاقات بين الأمم، وحقائق التاريخ لا يجوز أن تُتخذ ذريعة لتعطيل الحاضر والمستقبل. **وقياس الحاضر والمستقبل على الماضي مَرْكَب لا يخلو من** ضلال. والذي يعني الأمة العربية، وراء هذا كله، هو مستقبل العالم، ومستقبلها من خلال مستقبل العالم. وإنقاذ المستقبل العالمي من الأخطار التي تحدق به وجرّه من الهاوية التي ينحدر إليها مطلب ينبغي أن تلتقي حوله ثقافات العالم جميعها. ولقد كانت الثقافة العربية الإسلامية، ولا بد من أن تبقى، دافعاً أساسياً يدفع إلى بناء عالم يسوده الحق والمساواة، ويقوم على الالتحام بين مطلبين إنسانيين كبيرين يؤدي الفصل بينهما دوماً إلى الانحراف والضلال والمآسي، نعني الحرية والعدالة مجتمعتين.



ولئن كان الحوار بين ثقافة الغرب والثقافة العربية الإسلامية عملاً متبادلاً ومستمراً يقوم فيه كل من الثقافتين بالخطوات اللازمة من جانبه، وتقوم فيه الثقافة الغربية بوجه خاص بإزالة آثار العدوان، كما ذكرنا، فإن نجاح هذا الحوار يتطلب **جهداً جاداً وموصولاً من الثقافة العربية الإسلامية من أجل تجديد ذاتها** وتحديث مضمونها. فهذه الثقافة على نحو ما هي ذائعة اليوم لدى الكثرة الكاثرة من أبناء الأمة العربية، ثقافة محمَّلة بما تركته عهود الانحطاط الطويلة من مفاهيم متخلفة ومن معوقات نفسية واجتماعية تحول دون التقدم: من مثل التواكل (وهو غير التوكل) والتفسير السحري للأشياء، وسيطرة الشكل والمظهر على المضمون والجوهر في شتى جوانب السلوك، وتعطيل دور المرأة، وسيادة التسلط والقسر، والإحجام عن المهنة والحرفة أحياناً، وسوى تلك من أنماط السلوك الذائعة في أي مجتمع متخلف، والتي ينكرها جوهر الثقافة العربية الإسلامية. وفي مقابل ذلك، تحمل هذه الثقافة في أصولها وروحها قيماً إيجابية كثيرة من شأنها أن تكون منطلقاً للتقدم والتحديث في كل مكان، وعلى رأسها: تقديس العلم، وتقديس العمل، والتكافل الاجتماعي، وتكريم الإنسان، وتسخير الكون، والنظر العقلي، وغير ذلك كثير، فضلاً عن العدالة والمساواة والتراحم. كما أنها تحمل في صلبها مقومات تجديدها وتطويرها تبعاً للزمان والمكان. وقد استطاعت هذه الثقافة عبر العصور أن تستوعب سواها من الثقافات وأن تتفاعل معها تفاعلاً خصيباً يغنيها من دون أن يفقدها قوامها وجوهرها. وهي اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى التفاعل مع الثقافة الغربية، من دون ما وجل أو خوف من الابتلاع. **وخيرٌ ألف مرة أن يجدد هذه الثقافة أبناؤها من خلال ذاتها، من أن يؤدي جمودها إلى تجاوز الزمن إياها**، أو إلى غزو الثقافة الغربية إياها غزواً قسرياً لا يبقي منها ولا يذر، بعد أن فقدت قوامها وقدرتها على المقاومة بالتالي، بسبب تحجرها واختناقها بأيدي أبنائها.

وهذا لا يعني أن تكون الثقافة الغربية هي القدوة والمثال، بل يعني أن تعمل الثقافة العربية الإسلامية، من خلال منطلقاتها ومن خلال تجددها بالتفاعل مع الغرب وسواه، على تجديد ذاتها، وعلى تجديد الثقافة الغربية نفسها. وهذا هو في الواقع معنى الحوار بين الثقافات. ولعل مجرد بناء ثقافة عربية إسلامية مبدعة متطورة جديرة بأن تحتذى، خطوة كبرى في طريق تصحيح مسار الثقافة الغربية وسواها، وفي طريق تجديدها وتوجيهها شطر بناء عالم مفصَّل على قدّ حاجات الإنسان أنّى كان، محقق لسعادته وللمزيد من تفتح كيانه الإنساني. فالثقافة العربية الإسلامية حين يتم بناؤها بناءً أصيلاً وحديثاً لا بد من أن تكون بالضرورة ثقافة إنسانية تجعل من احترام الإنسان وإغناء حياته هدفها الأكبر. ومن أجل بناء مثل هذه الثقافة ينبغي أن يعمل أبناؤها وأن يقوم الحوار بينها وبين الثقافات الأخرى !!





د. سامى هاشم

دعوة عاجلة للاستثمار فى الخليج العربى

«تعالوا عندنا لتستثمروا» وعلى مدى ثلاثة ايام حاول ممثلو دول مجلس التعاون الخليجي ان يقنعوا المستثمرين فى الاتحاد الاوروبى بشتى الطرق كى يذهبوا ويستثمروا اموالهم فى مناطقهم، وقد تم ذلك بمناسبة المؤتمر الثالث حول العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين، وكانت مسقط عاصمة سلطنة عمان قد استقبلت بهذه المناسبة ما يقرب من اربعمائة رجل من رجال الاعمال العرب والاوروبيين، مع وفد رسمى من ممثلى دول الاتحاد الاوروبى يرأسه انطونى نيلسون وزير الدولة البريطانى للتجارة.

وكان اهم ما يشغل مسئولى دول مجلس التعاون الخليجى هو اعادة توازن الميزان التجارى مع الاتحاد الاوروبى، فبالرغم من صادرات البترول تصاعد العجز ووصل إلى 9.4 مليار دولار عام 1994.

واذا لم نحسب سوى البضائع يصل إلى 14 مليار دولار واذا جنبنا الخدمات فيصل اجمالى الصادرات الاوروبية إلى 22 مليار دولار.

وفضلا عن ذلك فإن مشروع الاتحاد الاوروبى الخاص بفرض ضرائب اقتصادية على الطاقة التى قد تصل إلى عشرة دولارات للبرميل فى عام 2000 فإن ذلك سيكون مبعث قلق شديد لدول الخليج التى تصدر 40٪ من بترولها إلى اوروبا، الا ان المستر انطونى نيلسون الذى اهتم بالدفاع عن صورة بلاده فى المنطقة قد اعترض بشدة على هذا المشروع مما اثار استياء الدبلوماسيين الاوروبيين الذين حضروا مؤتمر مسقط.

ولكى يصلح مجلس التعاون الخليجى من خلل التوازن التجارى بين المنطقتين، اصبح لا يعتمد كثيرا على صادراته تجاه الاتحاد الاوروبى وركز على تنمية الانشطة الصناعية فى المنطقة، كى يحد من حجم الواردات، والاسلوب الذى تنوى السلطات اتباعه هو تشجيع اقامة شركات مشتركة مع شركات اجنبية لكن يبدو انها غير مستعدة لرفع العراقيل التى تحد من الاستثمارات الخارجية وبالفعل فإن المؤسسات الاجنبية ليس لها وجود قانونى الا من خلال ممثليها المحليين.

وجدير بالذكر ان بعض رجال اعمال دول الخليج يمثلون عدة عشرات من الشركات.. ومما يضاعف من اهمية اختيار عميل جيد، انه يتعين الا تساهم الشركات الاجنبية الا بقدر ضئيل من رأسمال الشركات المشتركة، ومع ذلك فقد ابرز اعضاء دول التعاون الخليجي في محاولة لجذب المستثمرين مزايا البنية التي اقاموها بارباح البترول والنظام الضريبي المتميز الذي سوف تتمتع به الشركات لكنهم مازالوا لا يستطيعون التفاخر بأن لديهم سوقا موحدة!.

وجدير بالذكر ان دول التعاون الخليجي الست وقادتها الذين يواجهون خلافات حول التعريفات، لم يتوصلوا حتى الآن إلى الأتفاق على وضع اتحاد جمركي وهو المتوقع اقامته رسميا في العام 1998. وتتركز نقطة الخلافات الرئيسية حول قائمة المنتجات التي ستخضع للضرائب على الواردات ام لا.. علما بأن مشروع الاتحاد الجمركي ترجع بداية التفكير في اقامته إلى عام 1983 وكما اكد الشيخ فاهم القاسمي السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي امكانية قيام سوق مشتركة للدول الخليجية منذ عامين من توحيد التعريفات الجمركية.. فضلا عن ان التعريفة الموحدة على المنتجات المستوردة من الخارج، تعتبر عنصرا اساسيا لابرام اتفاقية التبادل الحر بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي الذي يرى ان التعريفات المستوردة سوف تصرف المستثمرين الاجانب.

ان دول مجلس التعاون الخليجي تحاول جاهدة ان تعيد توازن موازين تجارتها وعلى الاتحاد الاوروبي ان يبرهن هو ايضا عن استعداده للتوصل إلى حل لهذه المشكلة وان كان الاتحاد الاوروبي يعتقد ان العجز التجاري لدول مجلس التعاون سببه خفض سعر البترول وهبوط سعر الدولار تجاه العملات الاوروبية ولا يوجد حتى الآن مجال لاتخاذ اجراءات اخرى الا بفتح السوقين تدريجيا وبصورة متبادلة.

تونس تؤهل أربعة آلاف مصنع استعداداً للشراكة مع الاتحاد الأوروبي

□ تونس -
من سميرة الصدفي:

■ تشمل خطة تنفذها تونس خلال السنة الجارية لتأهيل المؤسسات الصناعية المحلية ٤ آلاف مصنع ستخضع لعملية تحديث شاملة لمجابهة المنافسة التي ستتعرض لها من المؤسسات الأوروبية المشابهة بعد تنفيذ اتفاق الشراكة وحرية المبادلات الذي توصلت اليه تونس والاتحاد الأوروبي الصيف الماضي.

وتجري حالياً عملية كشف شاملة على المصانع والمؤسسات المحلية للتأكد من قابليتها للتأهيل وتحديث جهازها الانتاجي وطاقمها الاداري والتسويقي.

ويشترط في المؤسسات المرشحة للاستفادة من خطة التأهيل ان يكون وضعها المالي سليماً وان تقدم نموذجاً لخطة التأهيل الخاصة بها التي تعتزم تنفيذها.

وتتعهد المؤسسات المعنية تمويل قسم من خطة التأهيل، فيما تقوم المصارف بتامين القسم الآخر بعد اجازة خطة التأهيل، وتتولى الدولة تقديم مساعدة تقدر بعشرة في المئة من قيمة الاستثمار المطلوب.

وقدرت كلفة خطة تأهيل الصناعة المحلية ببليونين وأربع مئة وخمسين مليون دينار (٢،٥ بليون دولار). وتتولى الاشراف على تنفيذ الخطة لجنة مؤلفة من ممثلي اتحاد الصناعيين والتجار وإتحاد نقابات العمال والقطاع المصرفي.

وفي اطار التمهيد لدخول اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي مرحلة التنفيذ اعتباراً من السنة الجارية، استكملت تونس تحرير ٩١ في المئة من تجارتها الخارجية أواخر العام الماضي. ورات مصادر في وزارة التجارة أن تحرير المستوردات وخفض الرسوم الجمركية لم يؤثرا سلباً في تطور الصناعة المحلية.

واستدلت على ذلك بأن المواد المصنعة شكلت ٨٠ في المئة من الصادرات الاجمالية، فيما تراجعت حصة النفط ومشتقاته من ٢٥ في المئة من الصادرات عام ١٩٩٤ الى ٨،٥ في المئة أواخر العام الماضي.

وافادت احصاءات رسمية أمس ان عدد المؤسسات الصناعية المصدرة في تونس ارتفع الى ٨٧٥ مؤسسة بينها ٤٧٧ مؤسسة اجنبية أتاحت انشاء ٨٢ الف فرصة عمل بينها ٤٨ الف فرصة عمل امنتها المؤسسات الاجنبية.

وتستأثر المصانع الفرنسية والالمانية بالمرتبة الأولى بين المؤسسات الاجنبية العاملة في تونس.

وكانت تونس وقعت أواخر الشهر الماضي ثلاثة بروتوكولات مالية مع فرنسا ستخصص للمساعدة على انشاء مشاريع تنموية وتمويل خطط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتضاف هذه المساعدة الى المساعدات التي يقدمها لتونس الصندوق الفرنسي للتنمية والتي تقدر بـ ٤٥٠ مليون فرنك والقروض الخاصة بالصناعات الغذائية والتي تقدر بـ ٢٠٠ مليون فرنك.

وكانت فرنسا اعلنت خلال زيارة الرئيس جاك شيراك لتونس الخريف الماضي انها تعتزم منح مساعدة لتونس تبلغ قيمتها الاجمالية ١،١ بليون فرنك.

على صعيد آخر افادت احصاءات رسمية نشرت في تونس أمس ان الصادرات ارتفعت في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الماضي بنسبة زادت على ١٠ في المئة فيما ارتفعت المستوردات بنسبة ١٣ في المئة.

وسعيا لتنشيط التصدير تعتزم تونس شراء سفينتيْ شحن كبيرتين. واتفقت اخيراً «الشركة التونسية للملاحة» ومجموعة المانية متخصصة ببناء السفن على انشاء سفينتين بكلفة اجمالية تقدّر بـ ١٤٩ مليون دولار. وستتسلم تونس السفينة الأولى في حزيران (يونيو) ١٩٩٧ والثانية في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه. وخصصت تونس ٧٥ مليون دولار ايضاً لتحديث قطاع الشحن والترصيف في الموانئ البحرية في اطار خطة لتأهيل البنية الأساسية للنقل البحري سيستكمل تنفيذها قبل سنة ٢٠١٢، أي قبل استكمال انشاء منطقة التبادل الحر بين تونس وبلدان الاتحاد الأوروبي.

ويذكر ان الاتحاد ارسل خبراء الى تونس لتقدير حاجاتها من الاستثمارات من اجل تنفيذ خطة تأهيل البنية الأساسية والنسيج الصناعي المحلي. وقدر الخبراء حجم الاستثمارات اللازمة بـ ٢٤٠ مليون إيكو (نحو ٢٩٠ مليون دولار).

ويعتزم الاتحاد تأمين هذا المبلغ على دفعات خلال السنة الجارية والسنة المقبلة، لكن بعد اجراء محادثات مع المسؤولين الاقتصاديين التونسيين لتحديد أولويات صرف المساعدات.

وفي هذا الاطار اتفقت تونس والاتحاد على انشاء مركز للأعمال باستثمارات قيمتها ٢٠ مليون ايكو (نحو ٢٤ مليون دولار) سيكون في مثابة مكتب دراسات يتولى التدقيق في خطط التأهيل التي يضعها اصحاب المؤسسات الصناعية والخدمية.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٩ يناير ١٩٩٦

العلاقات العربية - الألمانية: نحو محاولة لكسر الجمود السابق

□ بون - من نعمان محمود بابان:

■ يفرض تناول موضوع العلاقات الألمانية - العربية تقديم لمحة تاريخية مختصرة عن تطور العلاقات الأوروبية - العربية خصوصاً بعد ان بدات تلك العلاقات تاخذ في السنوات الأخيرة بعداً جديداً وتحديداً عندما بدات بلدان الاتحاد الاوروبي في وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع البلدان العربية الواقعة في منطقة البحر المتوسط. لا شك ستلعب المانيا دوراً قيادياً مهماً في صوغ اسس وأبعاد هذه الاستراتيجية الجديدة، بعد ان تحررت سياستها الخارجية من القيود التي كانت تشل حرية حركتها في السابق.

تميزت الحقب الماضية بكثافة التعامل بين البلدان الواقعة في جنوب القارة الأوروبية (فرنسا، اليونان، ايطاليا، وفرنسا) مع البلدان العربية الواقعة في حوض البحر المتوسط، ومنطقة الخليج العربي، في حين اقتصرت علاقات البلدان الاوروبية الشمالية على التبادل التجاري، الأمر الذي خلق بدوره بعض الصعوبات امام وضع سياسة اوروبية موحدة تجاه البلدان العربية بسبب الاختلافات القائمة في وجهات النظر بين البلدان الاوروبية الشمالية والبلدان الأوروبية الجنوبية.

كان للموقع الجغرافي لعدد من البلدان العربية على الممر المائي الاستراتيجي الذي يقود الى منابع النفط العربية، سبب مهم في احتدام الصراعات بين القوى الأوروبية الكبرى، وفي الوقت نفسه ساهم ظهور الاتحاد السوفياتي على مسرح الاحداث في احتدام الصراعات التي كانت قائمة بين القوى الاوروبية الكبرى من اجل الاحتفاظ بمناطق نفوذها في المنطقة العربية، واخذ هذا الصراع طابعاً ايديولوجياً احياناً ولم ينته، الا بعد نهاية الحرب الباردة.

قام الاتحاد الاوروبي اخيراً بطرح تصورات بشان علاقاته المستقبلية مع البلدان العربية الواقعة في منطقة البحر المتوسط حول عدد من المسائل ذات المنفعة المتبادلة لمناقشتها خلال اللقاءات المقبلة بين الجانبين وبذل جهود مشتركة لازالة النزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة، مع تكثيف العلاقات بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتجارية. ولم تلعب المانيا دوراً يذكر في الصراعات التي شهدتها المنطقة العربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية. ولم تبد المانيا من جانبها ايضاً اهتماماً كبيرا باحداث المنطقة العربية السياسية، بل وجهت كامل اهتمامها الى تدعيم علاقتها التجارية والاقتصادية فقط. لكن احداث هذه المنطقة ساهمت في زيادة تعقيد الموقف الالماني.

حاولت المانيا بعد نهاية الحرب الباردة وتوحيد شطري البلاد التعويض عن النقص الذي شهدته علاقاتها السياسية مع العالم العربي وانحيازها في معظم الاحيان الى جانب اسرائيل وهو الموقف الذي اعتبرته البلدان العربية معادياً تجاهها عن طريق خلق توازن في علاقاتها مع الجانبين العربي والاسرائيلي. وكان هدف هذه السياسة في الدرجة الأولى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية، خصوصاً وانها تعتمد على النفط العربي كمصدر رئيسي للطاقة (٦٠ في المئة من استهلاكها) محاولة في الوقت نفسه الخروج الى العلانية أكثر من السابق في دعمها للحقوق العربية كما حدث عندما وجه وزير خارجيتها السابق هانز غينشر نداءه الشهير الى اسرائيل امام الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالباً اياها الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، مؤكداً ان بلاده تنطلق في موقفها من المعاناة الذي يعيشه ١٨ مليون مواطن الماني حرموا اذ ذاك من حقهم في تقرير مصيرهم في شرق ألماني ومن أثر التقسيم الذي يعانيه كل الشعب الألماني.

وبقيت علاقات المانيا تتحرك طوال تلك الفترة وفقاً للمحاور الثلاثة المعروفة في تعاطيها مع البلدان العربية: التزامها تجاه اسرائيل بسبب الجرائم التي ارتكبها النازيون ضد اليهود، محاولة عزل النظام الشيوعي في شرق المانيا دولياً، الرغبة في توثيق علاقاتها التجارية وايجاد موضع قدم لها في الاسواق العربية. وابدى الجانب العربي خلال تلك الفترة وفي مناسبات عديدة خيبة أمله من الموقف الالماني عموماً في ما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي، لانه كان يرى في المانيا الشريك الاوروبي الذي يمكنه التحدث اليه واعتبره الحليف التقليدي للعرب الذي لم تكن له علاقة كولونيالية بالمنطقة العربية ولم يشارك بشكل مباشر في تاسيس الدولة اليهودية على التراب الفلسطيني.

شهدت العلاقات الالمانية - العربية نوعاً من الفتور خلال السنوات الأولى من التسعينات، بعد حرب الخليج الثانية، بسبب توجه اهتمامات المانيا نحو بلدان وسط وشرق اوروبا التي بدات تحولات اقتصادية وسياسية واسعة الامر الذي فتح ابواب اسواق ضخمة للرساميل الالمانية وسلعها بسبب قرب هذه البلدان من المانيا الى ظروف عدم الاستقرار التي تتميز بها أوضاع المنطقة العربية.



لذلك لا تزال التجارة تمثل الطابع البارز للعلاقات الاقتصادية الالمانية - العربية. واكد هذه الحقيقة وزير الخارجية الالماني كلاوس كنكل، اثناء زيارته الاخيرة للقاهرة في شهر اذار (مارس) الماضي مشيراً الى انه جاء «كممثل للاقتصاد الالماني وبهدف تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين». الى ذلك اصيبت العلاقات العربية - الالمانية بشيء من الفتور ايضاً بعد فشل المانيا ومعها بلدان الاتحاد الاوروبي في تحقيق اي نجاح عبر مبادرتهم السلمية لايجاد حل للنزاع القائم في منطقة الشرق الاوسط.

لكن المانيا عادت للتحرك بسرعة عندما بدات الثمار الاولى لمبادرة السلام الاميركية تتساقط على اطراف النزاع. باعلان دعمها الكامل لعملية السلام واستقبلت للمرة الاولى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية استقبالاً رسمياً ورفعت مستوى تمثيل المنظمة في بون الى درجة مفوضية، وقدمت مساعدات مالية سريعة الى منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، وتحملت تكاليف اصدار اول جوازات سفر فلسطينية. واخيراً قام المستشار الالماني هيلموت كول، بزيارة مقر السلطة الفلسطينية الجديد، خلال زيارته الاخيرة الى اسرائيل في الوقت الذي لعبت فيه المانيا دوراً بارزاً في اعداد البيان الذي صدر عن مؤتمر قمة بلدان الاتحاد الاوروبي الذي انعقد في مدينة اسن الالمانية في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، الذي حدد مجالات التعاون مع البلدان العربية ضمن اطار «الحوار العربي - الاوروبي». كذلك ساهمت في الاعداد للمؤتمر الدولي الذي عقدته بلدان الاتحاد الاوروبي مع بلدان حوض البحر المتوسط الذي انعقد في الشهر الماضي في برشلونة في اسبانيا لمناقشة مشروع «اوروبا والشرق» المطروح على المؤتمر، والهادف الى اعادة صوغ العلاقات الاوروبية مع بلدان منطقة الشرق الاوسط.



اجتماع وزراء خارجية الجانبين فى أبريل المقبل

3 معوقات أمام المفاوضات الأوروبية الخليجية

□ القاهرة ـ يوسف هلال:

يعقد خلال شهر أبريل القادم اجتماع مشترك لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبى فى لوكسمبورج بهدف التوصل لاتفاق نحو إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين.

وعلمت «العالم اليوم» أنه تم إعداد تقرير شامل حول واقع ومستقبل العلاقات الخليجية الأوروبية سيعرض على الاجتماع الوزارى القادم ويركز على ضرورة إحداث تحول فى العلاقات الخليجية الأوروبية من خلال الدخول فى شراكة اقتصادية شاملة تغطى جميع الجوانب من طاقة واستثمار وتدريب وتكنولوجيا فى إطار من التكافؤ والمصالح المتوازنة.

وقد سجل حجم التبادل التجارى بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المجموعة الاوروبية خلال العام الماضى نحو 37 مليار دولار حيث يميل الميزان التجارى لصالح الجانب الاوروبى بفارق كبير منذ عشر سنوات متواصلة.

ويؤكد تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن المفاوضات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المجموعة الاوروبية لم تحقق نتائج حاسمة منذ 11 عاماً.

كما يذكر التقرير ان جولات المفاوضات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المجموعة الأوروبية اتسمت بالعمومية مما جعل دول مجلس التعاون تدعو إلى تغيير طريقة التفاوض بالتركيز على المجالات ذات الأولوية كل على حدة وتخصيص جولة تفاوضية لكل منها.

ويذكر تقرير الأمين العام أن هناك ثلاثة عوامل كانت وراء عرقلة تقدم المفاوضات بين دول مجلس التعاون ودول المجموعة الأوروبية حتى الآن فى مجال إقامة منطقة تجارة حرة ومن أهم هذه العوامل قرار الاتحاد باستبعاد المنتجات البتروكيماوية من تبادل الإعفاءات بين الجانبين بحجة أنها منتجات حساسة.

كما أن فرض الضرائب بشكل متزايد على المنتجات البترولية أدى إلى إعاقة المفاوضات. حيث تصل نسبة هذه الضرائب إلى ثلثى سعر المستهلك النهائى بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد لفرض ضريبة الكربون كنسبة على كل برميل نفط حماية للبيئة وإن كان لم يتخذ قرار نهائى جماعى ملزم حتى الان وترك الأمر مؤقتا لكل دولة على حدة فى تطبيق هذه الضريبة ومن بين الدول التى طبقتها الدنمارك.

ومن أهم المعوقات التى تواجه تقدم المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى عدم توصل دول مجلس التعاون الخليجي حتى الان إلى اتفاق بشأن توحيد التعريفة الجمركية أو الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركى مما يعوق التفاوض على الخفض المتبادل المتدرج للرسوم الجمركية.



اجتماعات اوروبية - متوسطية لبحث التعاون الاقتصادي

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ اكد رئيس المفوضية الاوروبية جاك سانتير ان اولويات الرئاسة الايطالية للاتحاد الاوروبي تتركز حول تقوية فرص الانسجام الاقتصادي الذي يفترضه الاتحاد النقدي، وحول انطلاق اشغال مؤتمر الحكومات الاوروبية الذي سيراجع طيلة سنتين معاهدة ماستريخت تحسباً للتوسع المستقبلي وما يستوجبه ذلك من امكانات مالية واعادة نظر في صلاحيات المؤسسات المشتركة وأهمية كل من البلدان الاعضاء فيها.

ورأى سانتير في حديثه الى النواب الاوروبيين في ستراسبورغ ان «الغموض السياسي السائد في ايطاليا لم يحل دون وضع حكومة رئيس الوزراء لمبرتو ديني برنامج الرئاسة الايطالية للاتحاد الاوروبي». إلا أن مراقبين أوروبيين يتوقعون ان تكون الرئاسة الايطالية «روتينية» لأسباب تتعلق بضعف الحكومة الايطالية على الصعيد الداخلي ولكون موعد تسلمها رئاسة الاتحاد حال دون انفجار أزمة سياسية داخلية وتنظيم انتخابات عامة جديدة.

وتلي ايطاليا الرئاسة الاسبانية التي سجلت في رصيدها، على الصعيد الداخلي، اتفاق الزعماء الأوروبيين في قمة مدريد حول تسمية العملة الواحدة «يورو» وعلى الصعيد الخارجي انعقاد مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ في برشلونة والذي كان الأول من نوعه في تاريخ العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط.

ومن المقرر ان تعقد الرئاسة الايطالية سلسلة من الاجتماعات بين البلدان الأوروبية وبلدان جنوب شرق الحوض المتوسط على مستويات الخبراء والوزراء، في مجالات البيئة والمياه والطاقة بهدف تنفيذ برامج الشراكة معها. وتسعى ايطاليا لوضع بصماتها في برنامج الشراكة مع جيران الضفة المقابلة، ويتوقع أن تترأس اجتماعاً على مستوى وزراء الخارجية في شهر حزيران (يونيو) المقبل للتوقف عند نتائج تنفيذ برنامج مؤتمر برشلونة.

وفي هذا السياق انهى الوفد المفاوض المصري امس في بروكسيل الجولة الرابعة من مفاوضات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وقال مصدر مسؤول ان الخبراء لم يتمكنوا بعد من حل مسائل فنية تتعلق بالتنافسية والملكية الفكرية.

وعلى صعيد عربي آخر ينتظر ان يكون الاجتماع الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، في شهر نيسان (ابريل) المقبل في لوكسمبورغ، حاسماً بالنسبة لمستقبل التبادل التجاري الحر، وكسر الجمود الذي كبل المفاوضات خلال الأعوام الأربعة الماضية. ورأى مصدر خليجي ان توصية القمة الخليجية في مسقط باستئناف المفاوضات التجارية مع الجانب الأوروبي «دليل اهتمام دول الخليج العربية بتعميق علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والارتقاء بها الى المستوى الاستراتيجي الذي تستحقه لجهة الثروة النفطية والموقع الاقتصادي - السياسي الاستراتيجي لدول مجلس التعاون».

ويتوقع ان تستأنف المفاوضات الخليجية - الأوروبية بعد نهاية شهر رمضان المقبل. وتشير وثيقة احالتها المفوضية الأوروبية، الشهر الماضي، الى مجلس وزراء الخارجية، الى ضرورة «تفعيل» العلاقات بين الاتحاد ومجلس التعاون الخليجي، من خلال التوصية الى «تعزيز الحوار السياسي وتكثيف التعاون الاقتصادي واقتراح حلول لكسر جمود مفاوضات التبادل التجاري الحر واستحداث آليات جديدة للتعاون خصوصاً في المجالات العلمية والثقافية لدفع الطرفين نحو مزيد من التفاهم».

وعقب مصدر أوروبي مسؤول ان الرغبة السياسية واضحة، في وثيقة المفوضية، واكد على اهمية العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي التي لا تشملها استراتيجية الشراكة الأوروبية - المتوسطية. لكن التقارب مع دول المتوسط لن يكون على حساب دول الخليج العربية. ويستدرك المصدر نفسه منوهاً باهمية تقدم الجانب الخليجي في الاجتماعات المقبلة «بمقترحات منسجمة» لملاقاة الأفكار الأوروبية.

من جهة أخرى ينتظر ان يتخلل الرئاسة الايطالية اجتماع القمة الأولى بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرقي آسيا في بروكسيل -

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ٢١ يناير ١٩٩٦

فرنسا تساند الاسراع في المحادثات مع الجزائر

الرئاسة الايطالية للاتحاد الأوروبي تشدد على أهمية التعاون مع العرب

□ بروكسيل – من نور الدين الفريضي:

■ يتضمن برنامج الرئاسة الايطالية للاتحاد الاوروبي سلسلة حوارات قطاعية مع دول الجنوب ستعقد في الاشهر المقبلة وقد تساعد في توثيق التعاون مع الدول العربية.

واكدت وزيرة الخارجية الايطالية مساء الاثنين في بروكسيل على اهمية استكمال مفاوضات الشراكة الجارية مع الدول العربية المتوسطية ومنها السلطة الوطنية الفلسطينية التي أوصى المجلس الوزاري المفوضية بتقديم اقتراحات لإبرام اتفاق التعاون معها، يوازي من الناحية السياسية الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل من دول جنوب شرقي الحوض المتوسطي.

وعلى الصعيد الأوروبي، تثقل المتاعب النقدية للاتحاد الذي تزيد من حدتها البطالة في كثافة الشكوك حول تحقيقه كاهل الرئاسة الايطالية خلال النصف الأول من السنة وتضاعفها اشكالات مراجعة معاهدة ماستريخت. وستبدأ أعمال المراجعة خلال اجتماع القمة الاستثنائية الذي سيعقد في نهاية اذار (مارس) المقبل في تورينو.

واكدت وزيرة الخارجية الايطالية رئيسة المجلس سوزانا انيالي تصميم بلادها على تنفيذ خطة الشراكة الأوروبية – المتوسطية التي تم وضعها في مؤتمر برشلونة.

وقالت انيالي خلال ترؤسها المجلس الوزاري الاوروبي في بروكسيل «إن مؤتمر برشلونة وضع أسس التعاون الشامل بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب الحوض في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية». وابرزت اهمية المتابعة العملية لبرامج الشراكة.

وخصص الاتحاد الاوروبي ٤.٦ بليون ايكو لتقديمها في شكل هبات للمساعدة على تحديث اقتصادات دول الجنوب وتحضيرها لمواجهة تحديات التبادل التجاري الحر في حدود السنة ٢٠١٠.

ويمثل جيل الاتفاقات الثنائية الجديدة هيكل الشراكة الأوروبية – المتوسطية. وعقب وزير الخارجية الفرنسي هيرفي دي شاريت بأن اليات تنفيذ الشراكة الاوروبية – المتوسطية تتوافر اليوم وما على الاطراف المعنية سوى وضع روزنامة ومبادرات التطبيق.

واشارت الوزيرة الايطالية إلى اهمية استكمال المفاوضات الجارية مع كل من مصر والاردن ولبنان. ودعت إلى «اعطاء دفعة جديدة» للعلاقات مع كل من سورية والجزائر، البلدين الوحيدين الذين لم يبدأ بعد مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حتى وإن كانت الجزائر تقدمت على سورية لجهة انعقاد ثلاث جولات من المحادثات الاستطلاعية بين الخبراء الجزائريين والأوروبيين.

وذكرت رئيسة المجلس الوزاري أن المفوضية ستستكمل المحادثات مع الخبراء الجزائريين في اذار المقبل.

ويتوقع ان تكون الجولة الرابعة والاخيرة قبل أن تقدم المفوضية إلى المجلس الوزاري توصية رسمية لبدء مفاوضات اتفاق الشراكة مع الجزائر.

وتساند فرنسا فكرة الاسراع في المحادثات، ثم في مفاوضات الشراكة مع الجزائر.

وفي اتجاه سورية، ستقوم الترويكا الأوروبية بزيارة إلى دمشق في غضون فبراير (شباط) لتشجيع مفاوضات السلام من ناحية، والنظر من ناحية اخرى في امكانات البحث في افاق الشراكة بين الاتحاد وسورية على غرار ما تحقق مع الدول المتوسطية الأخرى.

وفي مبادرة اقتصادية ذات مغزى سياسي، ذكرت وزير الخارجية الايطالية رئيسة المجلس انها طلبت من المفوضية تقديم اقتراحات في شان ابرام اتفاق للتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقال مصدر ديبلوماسي لـ «الحياة» إن الواقع السياسي الذي افرزته الانتخابات العامة في مناطق الحكم الذاتي «تملي التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس الشراكة».

وستقدم المفوضية في غضون شباط المقبل اقتراحات في شان إبرام اتفاق خاص مع السلطة الفلسطينية «لم تحدد بعد تسميته».

وطلب المجلس الوزاري من المفوضية النظر في استخدام المساعدات المالية لتيسير شروط قروض الانماء التي سيقدمها البنك الأوروبي للاستثمار.

وعلى الصعيد التجاري، قد يحصل المزارعون الفلسطينيون على تسهيلات أوسع لزيادة صادراتهم إلى السوق الأوروبية. وعقب ديبلوماسي ايطالي بان التسهيلات التي ستعرض على مجلس الوزراء تبدو عاجلة لجهة المصاعب الاقتصادية الضخمة التي تتضاعف بفعل تكرر اغلاق السوق الإسرائيلية امام العمالة والمنتجات الفلسطينية.



المصدر :

التاريخ : فبراير ١٩٩٦

القروي : الشراكة مع الاتحادي الأوروبي تعزز اندماج تونس في الاقتصاد الدولي

□ تونس -
من سميرة الصدفي:

■ أكد رئيس الوزراء التونسي حامد القروي ان تونس قطعت خطوات كبيرة نحو الاندماج في الاقتصاد الدولي وانها تعتزم تكريس هذا الخيار من خلال اتفاق الشراكة الذي توصلت اليه مع الاتحاد الأوروبي.

وقدر في كلمة القاها أول من امس في «المنتدى الاقتصادي الدولي» في دافوس (في سويسرا) نسبة النمو التي حققتها تونس في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٥ بـ ٢,٤ في المئة سنوياً، فيما قدر متوسط نمو حجم الصادرات في الفترة نفسها بـ ٨,٨ في المئة. وخصص «منتدى دافوس الاقتصادي» الذي يجتمع مرة كل سنة بمشاركة مسؤولين اقتصاديين وسياسيين دورة هذا العام التي انهت اعمالها امس لموضوع «عولمة الاقتصاد»، واختار تونس ضيف شرف للدورة.

وأفاد القروي ان تونس تعتزم الاندماج في مسار العولمة بعدما استعادت توازنها وطورت امكاناتها الاقتصادية الأعوام الأخيرة، واستدل على ذلك بانخراطها في «الغات» منذ العام ١٩٩٠ وابرامها اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الصيف الماضي. واوضح ان عجز الموازنة تراجع الى ٧,٢ في المئة من الناتج الوطني الخام فيما تراجعت نسبة خدمة الدين الخارجي الى ١٨ في المئة من العائدات.

وأضاف ان الظروف المعيشية تحسنت بعدما اثبت الاحصاء السكاني الأخير ارتفاع نسبة الفئات المتوسطة الى ٦٠ في المئة من العدد الاجمالي للسكان وتراجع نسبة الفقر من ١١ في المئة الى ٧,٦ في المئة.

على صعيد اخر توقعت دراسة أعدها فريق من الخبراء في وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي التونسية ان يحقق الاقتصاد المحلي زيادة في الانتاج تراوح بين ٢ واربعة في المئة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مرحلة التنفيذ مطلع السنة الجارية. واشار الخبراء في الدراسة التي حصلت «الحياة» على نسخة منها الى زيادة في حجم الصادرات بنسبة تتراوح بين ثلاثة وخمسة في المئة ما سيؤدي الى زيادة موازنة في فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

وافادت الدراسة ان ابرام اتفاق الشراكة بالاضافة الى الحوافز التي تضمنها قانون الاستثمار الجديد ساعد على ارتفاع نيات الاستثمار في النصف الثاني من العام الماضي التي زادت قياساً الى الفترة نفسها من العام ١٩٩٤ من ١٢٨ مليون دينار (١٤٠ مليون دولار) الى ٢٦٦ مليون دينار (٢٨٠ مليون دولار).

واشارت الدراسة الى ان تونس بدات مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي اخيراً لتحديد حجم التعاون المالي لسنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧. وتوقعت حصول تونس على هبات من الاتحاد الأوروبي قيمتها ٣٠٦ ملايين دينار اي بمتوسط ١٥٣ مليون دينار في السنة في مقابل متوسط لم يتجاوز ٤٠ مليون دينار خلال السنوات الماضية.

وتعتزم تونس تخصيص ١٢٠ مليون دينار من الهبات الأوروبية لمتابعة تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، فيما ستخصص ٧٢ مليون دينار لتعزيز قدرات المؤسسات الصناعية المحلية على المنافسة استعداداً لاستحقاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و٣٠ مليون دينار لتطوير قطاع التأهيل والتدريب المهني و٢٥ مليون دينار لإعداد دراسات فنية.

من جهة اخرى توقعت نشرة «موسي» المتخصصة بالتجارة الدولية ان يؤدي تنفيذ اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي اعتباراً من السنة الجارية الى زيادة فرص التصدير وتعزيز النسيج الصناعي المحلي.

وأكدت ان تونس من البلدان الأكثر انفتاحاً على الاستثمارات الخارجية مشيرة الى ان ذلك سيؤدي الى المزيد من التحرير الاقتصادي.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٦

اجتماع لبناني - أوروبي في بروكسيل للبحث في اتفاق الشراكة

□ بيروت - «الحياة»:

■ يعقد في بروكسيل اجتماع لبناني - اوروبي الشهر المقبل لاستكمال البحث في اتفاق الشراكة بين الطرفين.

واعلن القائم باعمال الاتحاد الاوروبي في بيروت هارولد كول الذي اجتمع، والسفير الايطالي كارلو كاليا، مع الامين العام للخارجية السفير ظافر الحسن «اجرينا مراجعة للمفاوضات التي كانت بدات بين لبنان والاتحاد الاوروبي بين الرابع والخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي لوضع اتفاق شراكة جديد. وتدرس اللجان التقنية التي شكلت مشروع الاتفاق وسجلنا تقدماً».

واوضح «ان الهدف من اجتماع بروكسيل المقبل، الاستمرار في البحث في مشروع الاتفاق على امل التوقيع عليه في نهاية حزيران المقبل».

على صعيد آخر، تلقى وزير الخارجية فارس بويز امس تقريراً من السفير اللبناني لدى المانيا سليم ثابت عن العلاقات بين البلدين، وتبلغ فيه ان اللبناني صفوان عيد «لا زال موقوفاً في معتقل لوبيك بتهمة تفجير المبنى السكني للاجئين الذي ادى الى مقتل عشرة اشخاص بينهم لبناني». وزار قنصل لبنان في بون قزحيا خوري، الموقوف في سجنه للاطمئنان عليه، ثم المستنطق للاطلاع على التحقيقات الجارية وهي حتى الان تثبت براءته.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٦

النفط الخام يمثل القسط الاكبر من الصادرات

المفوض الأوروبي يبحث في دمشق في خطة الشراكة المتوسطية مع سورية

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ تتفاعل الجهات الأوروبية بإيجاب مع رغبة سورية الاندماج في خطة الشراكة الاوروبية المتوسطية التي سيبحث فيها المفوض الاوروبي مانويل مارين مع المسؤولين في دمشق يومي ١٧ و١٨ اذار (مارس) المقبل.

وأكد مصدر مسؤول لـ «الحياة» ان الاتفاق المزمع توقيعه مع سورية يكمل نسيج الاتفاقات الثنائية التي أبرمت مع كل من تونس والمغرب واسرائيل وتلك التي يجري التفاوض في شانها مع كل من الاردن ولبنان ومصر من اجل اقامة الحيز الأوروبى المتوسطي للتبادل التجاري الحر.

وكانت سورية طلبت بشكل رسمي، خلال زيارة الترويكا الاوروبية والتي تركزت بشكل خاص حول مساهمة الاتحاد الاوروبي في دفع مفاوضات السلام، بدء المحادثات الاستطلاعية كمرحلة اولى قبل بدء مفاوضات التبادل التجاري الحر.

ونقل مصدر مطلع عن السفير الاسرائيلي في بروكسيل تشجيع الاتحاد الأوروبى على ابرام اتفاق الشراكة مع سورية لانه يمهد ميادين التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط الذي تسعى اسرائيل الى دخول مؤسساتها الصناعية الى اسواقه.

وتنوي سورية التي ساهمت في الخريف الماضي في مؤتمر الشراكة الاوروبية المتوسطية في برشلونة الاستفادة من «سخاء» الاتحاد الأوروبي ومساعدات الـ ٤,٦٨٥ بليون ايكو (٦,١ بليون دولار) التي قررها الاتحاد لتمويل برامج تحديث اقتصادات شركائه في جنوب شرق حوض المتوسط.

وتقتضي شروط الحصول على المساعدات الأوروبية ابرام اتفاق الشراكة والتقدم في خطة الاصلاحات الهيكلية وإعداد برامج انمائية تستجيب لخطة التبادل التجاري الحر. ويرى خبراء ان الاقتصاد السوري يبدو اليوم انه يعاني من تضخم القطاع العام وترسبات الاقتصاد المسير طوال العقود الماضية ويشبهون صعاب تحريره بالمشاكل التي تعترض مسار تحرير القطاع العام في الجزائر.

وتذكر مصادر المفوضية ان النفط الخام يمثل القسط الأكبر من الصادرات السورية نحو السوق الاوروبية بينما تتميز الصناعات التحويلية بتاخرها لأسباب ضعفها الهيكلي وضعف استخدام طاقة الانتاج المتوافرة.

ولا تغفل عن المصادر نفسها جهود التحرير التي بذلتها سورية في الأعوام القليلة الماضية وخصوصاً مجالات تحرير الأسعار وتوحيد أسعار الصرف وتشجيع اقامة المؤسسات المشتركة مع اطراف خارجية.

وتحتاج سورية لدعم أوروبي على الصعيدين المالي والفني لتحديث اقتصادها بما يساعدها على جذب الاستثمارات الأوروبية. ويلاحظ ان مستوى المساعدات الاوروبية للفرد الواحد هي ادنى من مستوياتها بالنسبة لبقية دول الحوض المتوسطي.

لبنان

من جهة اخرى ينتظر ان تستانف مفاوضات الشراكة بين لبنان والمفوضية الاوروبية في نهاية الشهر المقبل في بروكسيل. وقال مصدر مسؤول لـ «الحياة» ان الجولة الأولى حققت تقدماً مهماً نحو شرح فوائد اتفاق الشراكة الذي يامل الجانب الاوروبي التوصل الى توقيعه في غضون هذه السنة.

وحدد الجانبان في الجولة الاولى القطاعات الصناعية اللبنانية التي ستحظى خلال المرحلة الانتقالية باجراءات الدعم والحماية من المنافسة الأوروبية قبل بلوغ مرحلة التبادل التجاري الحر في سنة ٢٠١٠. وتؤدي اجراءات الغاء الرسوم الجمركية خلال المرحلة الانتقالية الى تقلص عائدات الخزانة اللبنانية. وكان الجانبان بدا من جهة اخرى محادثات الدعم المالي الذي سيقدمه الاتحاد الاوروبي الى لبنان خلال السنوات الثلاث المقبلة. وذكر مصدر في مفوضية بروكسيل ان حجم المبلغ لم يقرر بعد لكنه سيتناسب مع حاجات وطاقة الاستيعاب في لبنان. وستتجه المعونات الأوروبية بشكل اولي لدعم اصلاح الادارة العامة على الصعيدين المركزي والمحلي وكذلك وضع الاطار القانوني لدعم القطاع الخاص.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٦

ورقة عمل تحذر من تزايد العجز التجاري الخليجي مع الاتحاد الأوروبي

□ جدة - «الحياة»:

■ حذرت ورقة عمل قدمتها الامانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي من خطورة تعاظم الفجوة في الميزان التجاري بين المجموعتين الخليجية والأوروبية.

وأشارت الى إن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الوحيد الذي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي عجزاً متواصلاً معه منذ ٨ أعوام.

وأوضحت ان الميزان التجاري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي مع دول الاتحاد الأوروبي ظل سلبياً منذ عام ١٩٨٣ وأنه وصل الى أرقام وصفتها الورقة بأنها «تدعو للقلق خلال التسعينات». وأشارت الى ان قيمة العجز بلغت ١٠ بلايين دولار عام ١٩٩٣ بعدما كان الميزان التجاري سجل فائضاً بمقدار ٣٥,١ بليون دولار عام ١٩٨١.

وأكدت الورقة ان المتوسط السنوي لحجم العجز في الميزان التجاري بين الطرفين في الاعوام الـ ١٢ الماضية بلغ ٢٦,٦ في المئة.

ودعت الورقة دول الاتحاد الأوروبي الى ازالة «العراقيل» التي تحد من تدفق الصادرات الخليجية اليها. ووصفت نظام «الأفضليات» الذي استحدثته دول الاتحاد في كانون الأول (ديسمبر) الماضي بأنه «أكثر تحاملاً على بعض الصادرات الخليجية»، مشيرة الى انه تم توزيع السلع الى أربع مجموعات وفقاً لحساسيتها، أي وفقاً لمنافستها او تأثيرها على السلع الأوروبية المماثلة. وقالت انه «كلما زادت حساسية السلعة قلت معاملتها التفضيلية والعكس صحيح».

وانتقدت الورقة ايضاً شروط التبادل التجاري التي وصفتها بـ «المنحازة» ضد الدول المصدرة للسلع الأولية خصوصاً تلك التي تعتمد صادراتها على سلعة واحدة او عدد قليل من السلع.

وقالت ان ذلك «ينطبق على دول مجلس التعاون الخليجي لاعتمادها الاكبر على النفط الذي تمتعت أسعاره بفترات ازدهار قصيرة الأمد، فيما واجهت فترة كساد طويلة الأمد آخرها الفترة الحالية. وأشارت الى ان دول مجلس التعاون تعتمد على السوق العالمية في سد معظم احتياجاتها من السلع المصنعة «مما يجعلها عرضة لآثار الاتجاهات التصاعدية لأسعار هذه الواردات».

ونقلت الورقة شكوى المستوردين الخليجيين من ارتفاع الأسعار التي يدفعونها للسلع الأوروبية بالمقارنة مع أسعار السلع المماثلة في الأسواق الأخرى «لأسباب التمركز الجغرافي للواردات الخليجية وعدم مرونة الطلب على السلع المستوردة خصوصاً الوسيطة والرأسمالية نظراً لضرورتها لعمليات التنمية».

وأضافت الورقة الى ذلك السمة «الاحتكارية» للأسواق العالمية بالنسبة لعدد كبير من السلع، نتيجة سيطرة الشركات المتعددة الجنسية التي تمكن المنتجين والمصدرين من التمييز في الأسعار.

إلا ان بعض أسباب التمييز السعري غير العادل ضد المستوردين الخليجيين «وفق دراسة اعدها مجلس الغرف التجارية» يعود الى عدم خبرة المستوردين الخليجيين في العقود التجارية وعدم توافر المعلومات عن الأسواق الخارجية.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ ١٩٩٦

الإتحاد الاوروبى يتطلع للحصول على أعلى سعر لصادراته من الشعير للدول العربية

باريس -رويتر. قال مسئولون باحدى الدول الاعضاء

بالاتحاد الاوروبى ان الاتحاد مستعد لتصدير شعيره الى المملكة العربية السعودية لكنه ما زال مصرا على البيع بسعر مرتفع.

وقال التجار انه من المتوقع ان تطرح المملكة العربية السعودية اكبر مستورد لشعير العلف لقطعانها الضخمة من الماشية مناقصة فى ٢٤ فبراير لاستيراد نحو ٨٠٠ الف طن من الشعير للشحن فى شهرى مارس وابريل .

وقدر بعض التجار احتياجات المملكة الاستيرادية حتى نهاية يونيو ١٩٩٦ بنحو ٥ر١ مليون طن.

وقال مسئول اذا وافقت الرياض على الشراء بسعرنا أى ما يزيد على ٢٠٠ دولار للطن تسليم ظهر السفينة فاننا مستعدون لتوريد الشعير.

وادى الجفاف الذى تعرضت له استراليا مؤخرا وتقلص المساحات المزروعة فى الولايات المتحدة الى ان اصبح الاتحاد الاوروبى المورد الرئيسى الوحيد الى الاسواق العالمية.

غير ان الاتحاد الاوروبى اوضح ايضا انه فى ظل مواجهة ندرة المخزون فى دوله فانه عازم على الحصول على سعر مرتفع لشعيره وسيفضل استخدام الامدادات المتاحة فى مخازنه للتدخل الموجودة اساسا فى المانيا.

وقال مسئول فى احدى الدول الاعضاء بالاتحاد ان الاتحاد الاوروبى يستطيع بسهولة توريد ٥ر١ مليون طن شعير من المخازن الالمانية ان كان السعوديون مستعدين لدفع الثمن.



المصدر: الحياة اللندنية

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ: ١ فبراير ١٩٩٦

بعد استراتيجية استيعاب اوروبا الشرقية وتنفيذ خطة الشراكة المتوسطية:

اوروبا تقترح صياغة منظور جديد لمستقبل التعاون مع "مجلس التعاون"

(١ من ٢)

□ بروكسل - من نور الدين الفريضي:

■ بعد الانتهاء من وضع استراتيجية استيعاب اوروبا الشرقية وتنفيذ خطة الشراكة الاوروبية المتوسطية سيقترح الاتحاد الاوروبي على مجلس التعاون الخليجي الخروج من الجدل العقيم في شأن ضريبة الكربون والطاقة وصياغة منظور جديد لمستقبل التعاون الاقتصادي والسياسي بينهما يستند الى حجم واردات الطاقة ووفرتها في باطن ارض دول الخليج العربية.

ويدرك الاوروبيون ان انعدام دور الاتحاد الاوروبي في ضمان امن الخليج اضاع فرصاً مهمة بالنسبة لمؤسساتهم الصناعية ذهبت لفائدة المؤسسات الاميركية.

ووافق المجلس الوزاري الاوروبي في نهاية الشهر الماضي على مقترحات عرضتها المفوضية الاوروبية من اجل تفعيل الحوار السياسي وكسر جمود مفاوضات التبادل التجاري الحر.

وتستوحي المقترحات من طروحات الشراكة الاوروبية المتوسطية مع فارق مهم يتصل بالدور الاستراتيجي الذي تضطلع به دول الخليج العربية في الحاضر والمستقبل في تزويد السوق العالمية بالنفط ومشتقاته.

هذا المقال يعرض تعثر العلاقات بين الجانبين في الاعوام القليلة الماضية على رغم ما افرزته حرب الخليج من حساسية عالمية لاستقرار المنطقة، والتهميش الذي شهدته العلاقات بين مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي الذي اتجهت جهوده نحو وسط اوروبا وشرقها من دون اغفال النظر جنوب الحوض المتوسطي وننشر اليوم الحلقة الاولى منه.

اتفاق ١٩٨٨ والعثرات الاولى

وقع الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي في ١٩٨٨ اتفاقاً للتعاون بعد مباحثات انطلقت مباشرة في إثر تأسيس مجلس التعاون في ١٩٨١ وبعد مفاوضات دامت اربعة اعوام.

وتعكس استجابة المجموعة الاوروبية في حينه اقتناع البلدان الاعضاء بالأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج التي كانت تجتاز محنتها الاولى خلال الحرب العراقية - الايرانية. ويشمل الاتفاق الجوانب التقليدية (التعاون الاقتصادي والفني) والتي تضمنتها اتفاقات المجموعة مع الاطراف الخارجية لكنه خلا من كل مضمون يعكس الأهمية الاستراتيجية لمجلس التعاون الذي يعد الشريك الرئيسي لكل من اوروبا والولايات المتحدة في المنطقة. واوصى اتفاق ١٩٨٨ ببدء مفاوضات التبادل التجاري الحر التي انطلقت في نهاية ١٩٩٠ في ظل التغيرات السياسية الكبيرة التي هزت منطقة الخليج والشرق الأوسط بعد اقدام النظام العراقي على غزو الكويت البلد العربي المجاور وعضو مجلس التعاون الخليجي الذي كان ازر العراق في حربه ضد ايران. لكن المفاوضات ما ان انطلقت حتى تعثرت بسبب الاختلافات الكبيرة التي فرقت الجانبين بسبب مشروع ضريبة الكربون والطاقة الذي كانت المفوضية الاوروبية قدمته في ربيع ١٩٩١، لوضع ضرائب على مصادر الطاقة الاحفورية (الفحم الحجري والنفط والغاز) وكذلك على الطاقة النووية لغرض خفض انبعاثات غازات ثاني اوكسيد الكربون.

ودعت المفوضية البلدان الاعضاء الى استصدار ضرائب متفاوتة تصل بشكل تدرجي الى ١٠ دولارات لبرميل النفط الخام و١٤ دولاراً لما يعادله من الفحم الحجري واربعة دولارات للغاز الطبيعي والمعدل الذي يقرر في شأن الطاقة النووية التي وان كانت منتجاتها خالية من ثاني اوكسيد الكربون، فهي تساهم، في نظر اصحاب المشروع، في ارتفاع درجات حرارة المناخ.

وتستند المفوضية الى دراسات علمية تتهم غازات ثاني اوكسيد الكربون، ضمن غازات ملوثة اخرى، في احداث ثغرة في طبقة الاوزون التي تحمي الكون من اشعة الشمس الحارقة.

واعتبر المشروع الاوروبي مساهمة المجموعة في مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢ مهماً لكن تنفيذ المشروع ارتبط بشروط تكاد تكون مستحيلة التحقيق اذ ان الاجماع عليه لم يتحقق بعد بين الدول الاعضاء، ويعني، في مقترحات المفوضية، إعفاء المؤسسات التي تقبل فرض ضريبة الكربون من ضرائب اخرى. لكن المؤسسات الصناعية المعنية رفضت المشروع ورأت فيه خطة مبيتة تهدف الى زيادة الضرائب وجهداً عديم الفائدة بالنسبة للبيئة، واخيراً التزام الولايات المتحدة وكندا واليابان فرض ضرائب الطاقة وهذا لم يتحقق حتى في ظل ادارة الرئيس بيل كلينتون.

ولهذه الاسباب تعطل المشروع حتى صيغ مرة ثانية العام الماضي بشكل مرن غير ملزم يقترح على البلدان الاعضاء الاجماع على صيغة تخلص الدول التي ترغب في فرض الضريبة من قيود الدول المتحفظة على ذلك وفي مقدمها بريطانيا.

ولا تزال الأخيرة ترفض بشكل قطعي الموافقة على مشروع ضريبة الكربون، والطاقة لأسباب لا صلة لها بمشاكل البيئة انما لمعارضتها المبدئية صيغة استصدار الضرائب على صعيد اوروبي. اذ تخشى بريطانيا ان يكون الاجماع حول الضريبة سابقة تمهد لزيادة صلاحيات المفوضية خاصة في مجال لا يخلو من حساسية مثل مجال الجباية على حساب السلطات الشرعية في الدول الاوروبية.

الفريق التفاوضي الخليجي كان يعلم بكل الاختلافات التي تشق صفوف الدول الاوروبية حول ضريبة الكربون والطاقة وهو أكد بانتظام ان مشروعها يتنافى وروح العلاقات بين المجموعتين لأن زيادة الضرائب على المحروقات ربما ادت الى خفض

الاستهلاك وبالتالي خفض واردات النفط الخليجي وتقليص عوائدها. وابرز الفريق العربي في كل المناسبات مسالة اثقال النفط بالضرائب في البلدان المستوردة التي تتراوح نسبتها بين ٧٠ في ايطاليا و٩٠ في المئة في الدنمارك من اجمالي السعر الذي يدفعه المستهلك.

ونتيجة للجدل حول ضريبة الكربون والطاقة، لم تحرز المفاوضات اي تقدم طوال ١٩٩٠/١٩٩١ وتمنى مجلس التعاون الخليجي، في ظل موجة التعاطف الدولي مع اعضائه، على المجموعة الاوروبية مراجعة مقترحاتها التفاوضية فقدمت المفوضية توصية ثانية تقتضي اجراءات متعددة لازالة الحواجز الجمركية وكذلك ترتيبات انتقالية لحماية الصناعات الناشئة في منطقة الخليج من ناحية والقطاعات الكيماوية الحساسة في السوق الاوروبية من ناحية اخرى.

لكن الجانب الخليجي لم يرد على المفوضية وطلب في شهر نيسان (ابريل) ١٩٩٣ ان تتركز المفاوضات على القطاعات الاولية وبشكل خاص قطاع الطاقة، وقدم في شانها مقترحات تهدف الى احتواء الموقف الاوروبي ازاء ضريبة الكربون والطاقة. وتميز المقترح الخليجي بعرض «معادلة» يعد بمقتضاها مجلس التعاون الخليجي ضمان تزود اوروبا بالنفط في مقابل تحفظ حكومات دول المجموعة عن زيادة الضرائب على المحروقات.

وتعقيباً على جمود المفاوضات، يرى ديبلوماسيون في بروكسيل، ان العلاقات الخليجية الاوروبية في الأعوام القليلة الماضية كانت تفتقد الحماس والرغبة السياسية لتوسيع افاق التعاون، فدول الخليج العربية كانت منهمكة في ترتيب الاوضاع الاقتصادية والأمنية التي خلفتها ازمة الخليج الثانية، كما لم تتوصل الى توحيد التعرفة الجمركية، وربما لم تكن مجمعة في ما بينها على هدف اقامة التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الاوروبي.

ومن ناحيته كان الجانب الاوروبي يركز على اولويات تعاونه مع بلدان وسط اوروبا وشرقها ومنطقة البحر الابيض المتوسط علاوة على ضغط مارسه اللوبي البتروكيماوي الاوروبي لتعطيل افاق التبادل التجاري الحر مع مجلس التعاون الخليجي.

وهكذا راوحت المفاوضات التجارية في مكانها فيما ظلت النتائج العملية لاتفاق التعاون لعام ١٩٨٨ محدوده واقتصرت على مجال الجمارك وبدء التعاون في ١٩٩٥ في مجال الضوابط الفنية والحوار بين الخبراء في مجال الطاقة والتقرير المشترك الذي قدموه حول الطاقة والبيئة في ١٩٩٤. وهذا اكد ان منتجات الطاقة تمثل في الحاضر والمستقبل عصب العلاقات بين المجموعتين لكنه لم يحل جدل ضريبة الكربون والطاقة، ولم تعد الى اي خطوة عملية، باستثناء وعي الطرفين أهمية العلاقة بين الطاقة والبيئة.

واقتصر التعاون في مجال البيئة على انشاء ملاذ بحري لحماية الحياة الفطرية ومنطقة طبيعية في جبيل في المملكة العربية السعودية.

وعقد الصناعيون مؤتمرات في غرناطة (١٩٩٠) والدوحة (١٩٩٢) ومسقط (١٩٩٥)، مثلت خير مواقع للقاء بين رجال الاعمال والاستثمارات لكنها لم تثمر بعد افكاراً عملية او مشاريع على ارض الواقع.

واكدت دورة مسقط حساسية رجال الاعمال الخليجيين لمشاكل ضريبة الكربون والطاقة وانتقاداتهم تزايد العجز التجاري على حسابهم وإلغاء المفوضية الاوروبية في ١٩٩٤ امتيازات جمركية كانت تتمتع بها بعض الصادرات البتروكيماوية الخليجية وفق نظام الافضليات المعممة، وهو نظام وضعته المجموعة الاوروبية منذ عقد الستينيات لتشجيع صادرات الدول النامية نحو السوق الاوروبية من خلال اعفاء صادراتها الصناعية من الرسوم عند دخولها سوق المجموعة.

وفي حين اعتبر الجانب الخليجي الغاء الامتيازات مخلاً بروح التبادل التجاري الحر الذي يبقى هدفاً مشتركاً، يذكر الجانب الاوروبي ان الامتيازات قُدِمت من جانب واحد وان أوان مراجعة توزعها وفق معايير صنفت دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الدول النامية التي حققت تقدماً صناعياً يتمتع الفرد فيها بدخل مرتفع يفوق دخل الفرد في العديد من الدول الاوروبية. واستهدفت اجراءات الالغاء بشكل خاص الدول الصناعية الجديدة لأن صناعاتها حققت معدلات مرتفعة اصبحت تهدد تنافسية منتجات الصناعات الاوروبية داخل السوق الاوروبية نفسها.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الجدل الذي فجرته ضريبة الكربون والطاقة والجمود الذي احاط بمفاوضات التبادل التجاري الحر، ورفض المجموعة «معادلة النفط في مقابل ضرائب ادنى» التي اقترحها مجلس التعاون الخليجي، تواصلت في الظرف الذي شهدت فيه السوق العالمية تغيرات كبيرة من خلال انهاء مفاوضات تحرير التجارة الدولية في اذار (مارس) ١٩٩٤ انهمكت فيه البلدان الاوروبية على الصعيد الداخلي بوحدة السوق (نهاية ١٩٩٢) ووضع معاهدة الاتحاد الاوروبي (ماستريخت) حيز التنفيذ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣) وتمهيد مراحل تحقيق الاتحاد النقدي المقرر في ١٩٩٩.

وعلى الصعيد الخارجي واجه الاتحاد الاوروبي في مطلع التسعينات حرب البلقان ومصاعب عجزه السياسي والامني عن فرض الحل السلمي في البوسنة والهرسك حتى خرجت الادارة الاميركية من موقع التفرج ودفعها الكونغرس الى التدخل على المستوى الديبلوماسي برعاية اتفاق دايتون وعسكرياً بارسال ٢٠ الف جندي (ثلث القوات الدولية) لفرض تنفيذ الحل السلمي.

لكن الاخفاق في البلقان لا يقلل اهمية الابعاد الشمالية وتحديد موعد استصدار العملة الواحدة «يورو» في ١٩٩٩، وتهيئة استراتيجية استيعاب بلدان وسط وشرق اوروبا من جهة، وعقد مؤتمر الشراكة الاوروبية المتوسطية في نهاية تشرين الثاني ١٩٩٥ في برشلونة من جهة اخرى. وجمعت بلدان الاتحاد الـ ١٥ وبلدان جنوب شرق الحوض المتوسطي الـ ١٢ على التقدم بشكل تدرجي نحو اقامة حيز مشترك للسلم والاستقرار، ومنطقة التبادل التجاري الحر في ٢٠١٠.

في غضون ذلك كانت العلاقات الخليجية الاوروبية تسير بوتيرتها التقليدية وخلت من كل نفس جديد. ولعل احساس المسؤولين بخطر تهميشها كان الدافع لاتفاق الترويكا الوزارية في اجتماعها الاستثنائي في ٢٠ تموز (يوليو) في غرناطة حول تشكيل فريق لتشخيص العوائق التي حالت دون تقدم المفوضات التجارية، ورفع مقترحات الى المجلس الوزاري الذي سيعقد يومي ٢٢ و٢٣ نيسان (ابريل) المقبل في لوكسمبورغ.

وفي انتظار موعد الربيع، وافق المجلس الوزاري على تحليل المفوضية الاوروبية في شان الترابط الاوروبي الخليجي في مجال الطاقة الذي يمثل القاعدة الأساسية لنمو التعاون الخليجي الاوروبي وفتح مجالات الحوار السياسي حول قضايا السلام والأمن في الشرق الاوسط والخليج.



للبحوث والتدريب والمعلومات

الأهرام

٢ فبراير ١٩٩٦

عمرو موسى يفتتحه فى مارس القادم:

مؤتمر بالقاهرة لمناقشة مستقبل التجارة بين مصر واوروبا

عائشة عبدالغفار

يفتتح السيد عمرو موسى وزير الخارجية يوم ٥ مارس القادم مؤتمر «الفرص التجارية المتاحة لمصر من خلال السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبى واتفاق المشاركة وقواعد منظمة التجارة العالمية».

ويهدف المؤتمر الذى تستضيفه القاهرة على مدى ٣ ايام الى دراسة اثر عقد اتفاق المشاركة على فرص التجارة المصرية الخارجية.

ويقول السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية ان تمويل ايطاليا لهذا المؤتمر ليس مصادفة وانما يأتى فى اطار رئاسة ايطاليا للاتحاد الاوروبى فى الستة شهور الاولى من عام ١٩٩٦ وبالتالى فان ايطاليا اختارت واحدة من اهم الدول المتوسطية وهى مصر للدعوة لمجموعة من الخبراء الاوروبيين ليأتوا الى مصر للتحدث حول الموضوعات المختلفة المطروحة فى اطار المشاركة الاوروبية المتوسطية. وقال السيد مساعد وزير الخارجية نحن الان نتفاوض حول قلب اتفاق المشاركة وهو اننا سنقيم منطقة تجارة حرة بمعنى لاجمارك على السلع فى مصر ولاجمارك على السلع المصرية فى اوروبا ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادى بين مصر والاوروبيين فاوروبا تعطى لمصر ميزة ان صادرات مصر سوف تعفى من الجمارك فور توقيع الاتفاق فى حين ان الواردات المصرية من اوروبا لن تعفى قبل فترة انتقالية أى ١٢ سنة.

ويشير السفير جمال بيومى الى الجزء الثانى من الاتفاق بقوله انه خلال الفترة الانتقالية التى تمتد الى ١٢ سنة ونحن نطلب من الطرف الاوروبى ان يدعم الصناعة المصرية بمعنى ان يعيد تأهيلها فى برنامج يشارك فى وضعه الان الجانبان لاعادة تأهيل الصناعة المصرية. والصناعات التى تنتج بدون كفاءة يجب ان تقف على قدميها وتنتج بكفاءة لتوفير التكنولوجيا المناسبة والحلول الفنية لكل صناعة قامت على اساس الانتاج للسوق الداخلية فقط لان التوجه الان واضح والرئيس مبارك ذكره فى اكثر من مناسبة وهو ان ننتج بهدف التصدير الان وستقوم الصناعات على اساس الانتاج بهدف التصدير. والكفاءة الانتاجية تعتبر هدف التصدير. والجزء الثالث من الاتفاق هو الدعم المالى. ولقد خصص الاوربيون ٦ مليارات دولار من المنح و٦ مليارات دولار من القروض لدعم هذه البرامج فى الدول المتوسطية وواضح لنا ان هذه المبالغ غير كافية وسنطالب بالمزيد ولكى نطالب بالمزيد يتوقف ذلك على كفاءات الانجاز والتنفيذ وكيفية الاستفادة من التمويل المعروض.. ونحن امام تحدى رفع قدرتنا على حسن استخدام التمويل المتاح.. ورفع قدرات عنصر الادارة لنستطيع ان ندير الاستفادة من هذه المنح والقروض.

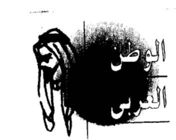
وفلسفة الاتفاق هى ان تنقلب مصر من دولة متلقية للمساعدات الى شريكة وان تنقلب مصر من دولة اقتصادها يدار على اساس الانتاج للاستهلاك المحلى الى دولة يدار على اساس الانتاج للتصدير وستصبح مصر اذن قاعدة للانتاج تلقائيا لان أى مستثمر فى العالم سيجد من مصلحته ان يأتى الى مصر. يناقش المؤتمر ايضا فكرة اقامة سوق اوروبية متوسطية بصفة عامة فى هذا المؤتمر وجلسة «اخرى» ايضا سوف تتناول حماية الملكية الفكرية وكما اوضحت فان ملكيتنا الفكرية والثقافية والفنية معتدى عليها كما ان الفيلم المصرى دائما والكتاب المصرى ايضا يتم تزويره ويباع فى اسواق خارجية دون ان يستفيد صاحبه بالعائد الحقيقى وان انضمام مصر الى اتفاقية تحمى الملكية الفكرية واسمها «اتفاقية الاستخدمات التجارية للملكية الفكرية وحماية حقوق الملكية الفكرية» جعلتها تحظى باحترام كبير لان مصر اكدت للجانب الاوروبى ان القضاء والتشريع المصرى يحترم الملكية الفكرية قبل ان تنشأ اتفاقية حماية الملكية الفكرية فى الاستغلال التجارى



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : / ١٩٩٦



قمة «الأطلنطى» وانعكاساتها على المصالح العربية

تحتل قضية التعاون مع امريكا واوروبا مكانا كبيرا فى السياسة العربية، نتيجة التطورات التى نجمت عن انتهاء الحرب الباردة، وقيام التحالف غير المسبوق لتطبيق احكام الشرعية الدولية . ومن هذه الزاوية فإن تطور العلاقات الأمريكية الأوروبية فى حد ذاته امر يهم الدول العربية، فامريكا شريكة فى إنهاء النزاع التاريخى بين العرب واسرائيل وشريكة فى قيادة مسيرة التعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الأوسط . واوروبا هى الشريكة التجارية الأولى والساعية لإقامة «تحالف اقتصادى» يسمح لدول المنطقة العربية بالمنافسة مع التكتلات الاقتصادية الكبرى .

وقد شهدت العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية أخيرا تطورا مهما تمثل فى توقيع وثيقتين فى مدريد يوم ٣ ديسمبر الماضى : الأولى هى «أجندة» عبر الاطلنطى وتحمل المبادىء والمعايير التى تسعى الأطراف لتعميمها على مختلف بقاع العالم، والثانية هى خطة العمل وتحمل مجالات واتجاهات سياسية محددة . وقد وقع الوثيقتين بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وفيليب جونزاليس رئيس وزراء أسبانيا التى كان لها دور الرئاسة للاتحاد الأوروبى عند عقد قمة الاطلنطى.

وقد استرعت القمة انتباه المراقبين فى المنطقة العربية، لأن الأجندة الجديدة للتحالف عبر الأطلنطى وبرنامج العمل الملحق بها تضمنا موضوعات تتصل مباشرة بعملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط واخرى تنعكس بشكل غير مباشر على المصالح والسياسات العربية . وفى الحالين كانت هناك افكار تتطلب استثمارها عربيا لتحقيق الأهداف التى تسعى إليها الجامعة العربية، وكانت هناك ايضا ـ رغم الجوانب الإيجابية فى الاتفاق الأمريكى الأوروبى ـ أوجه تباين وتنافس تستدعى درء سلبياتها على المصالح العربية . كذلك بدا أن هناك خلافات فى نقط التركيز بين سياسات الاطلنطى، ولكنها ليست خلافات استراتيجية، لأن الذى يحكم التحالف عبر الاطلنطى هو الفكر الموحد والمصالح الاقتصادية المشتركة . ولم يكن الخلاف واضحا فى الأجندة وإنما يمكن قراءته بين السطور .

ومن الموضوعات المتصلة مباشرة بالتسوية السلمية فى الشرق الأوسط : دعم الحكم الذاتى الفلسطينى والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، وتيسير دخول منتجات الضفة الغربية وغزة الى الأسواق الأوروبية الأمريكية . وجاءت هذه النقطة موضحة لتحول إيجابى، فقد كان دخول المنتجات فى الماضى مقصورا على الأسواق الأوروبية .

كما تضمنت الموضوعات ذات الصلة المباشرة : تشجيع اتفاقات التجارة الحرة بين مصر والأردن واسرائيل والفلسطينيين، ودعم الجهود الإقليمية لإقامة شبكات طرق وكهرباء وغاز وغير ذلك من بنية اساسية لتشجيع التجارة الإقليمية والاستثمارات . وهذه الموضوعات حيوية جدا للدول العربية، فمصر والأردن وفلسطين فى حاجة الى تمتع منتجاتها بمزايا تفضيلية فى الأسواق الأمريكية والأوروبية . كما ان دعم الجهود الإقليمية فى مجال البنية الأساسية يعنى تبنى الأفكار المصرية التى طرحت فى القمة الاقتصادية الأولى التى عقدت فى الدار البيضاء لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكانت مصر قد اقترحت مشروعا تزيد تكلفته على خمسة مليارات ونصف المليار دولار لبناء شبكة طرق تربط بين الشرق الأوسط وأوروبا . ثم تضمنت الموضوعات : تشجيع الأطراف الإقليمية لتنفيذ نتائج قمة عمان الاقتصادية التى عقدت فى العام الماضى، ومواصلة الجهود للتوصل الى سلام بين اسرائيل ولبنان وسوريا ، وتكثيف العمل على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل .

وتضمنت الأجندة الجديدة وبرنامج العمل الملحق بها موضوعات، ينعكس بعضها بطريق غير مباشر على المصالح العربية، وهى : مساندة مؤتمر البحيرات. التعاون فى إصلاح القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ـ تقوية سكرتارية الأمم المتحدة وزيادة الشفافية فى أعمالها ـ تكثيف العمل فى البعد الإنسانى لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى ـ مكافحة الجريمة المسلحة والإرهاب وتهريب المخدرات ـ الحد من الهجرة غير الشرعية ـ تكثيف التعاون لزيادة اعضاء معاهدة منع الانتشار النووى ودعمها ـ التعاون فى مراجعة اتفاقية ١٩٧٢ للأسلحة البيولوجية بهدف زيادة فاعليتها ومواجهة انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ـ مواصلة الجهود لإنشاء نظام جديد يضبط تصدير وتجارة الأسلحة ـ صياغة استراتيجية مشتركة للأمن الغذائى فى عدد مختار من البلدان ـ التعاون فى إطار مبادرة القرن الأفريقى ـ تبادل المعلومات حول اتجاهات اللجوء السياسى وجوانب الإصلاح فى النظم المتصلة به .

وباستعراض الموضوعات بنوعيها يتضح لنا أن الدول العربية مدعوة لمراجعة سياساتها فى ضوء التحولات التى ظهرت فى السياسات الأمريكية الأوروبية والأولويات الجديدة فيها وإزالة الغموض الذى يكتنف بعضها . وقد شملت خطة العمل قضايا كانت تعتبر فى الماضى من الشئون الداخلية ثم اصبحت الآن من قضايا العمل الدولى المشروعة مثل : العمل فى البعد الانسانى الذى يطغى على أعمال منظمة الأمن والتعاون الأوروبى، وهو يتصل بالثقافة والسياحة وحقوق الانسان ومشكلات الأقليات وسيادة القانون وفصل السلطات .

والدافع الملح الى مراجعة السياسات هو ما بدا من تنافس يعكس رغبة اوروبية فى الخروج من الهيمنة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعى الذى كان يجمع أوروبا الغربية والولايات المتحدة وأطرافا امريكية اخرى فى معسكر واحد شديد التنسيق .

وليس الهدف هنا هو إثارة خلافات بين الأطراف الأمريكية الأوروبية يمكن استثمارها كما كان الحال فى عهد ثنائية الأقطاب، إذ لاتوجد خلافات استراتيجية باستثناء التحفظ الذى تضعه بعض دول الاتحاد الأوروبى ـ وخاصة فرنسا ـ على توسيع حلف الأطلنطى شرقا بحيث يضم بولندا ورومانيا والمجر ودول البلطيق . وسبب التحفظ هو سرعة ايقاع التحرك الأمريكى فى هذا المجال، امام مقاومة روسيا لهذا المشروع الاستراتيجى بشكل يهدد مرة أخرى بعودة الحرب الباردة .

والمقصود بالمراجعة هو دعم الاتجاهات الإيجابية الجديدة، التى ظهرت فى قمة الأطلنطى، واستثمار



التنافس فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط بما يحقق مردودا أكبر فى مصالحنا الأمنية والاقتصادية والسياسية .

وقبل توضيح أوجه التوافق والتباين فى العلاقات الأمريكية الأوروبية يتعين توضيح الإيجابيات فى الأجندة الجديدة عبر الأطلنطى، لأن الكثير منها يتطلب من الدول العربية ترجمتها الى برامج عمل ومقترحات محددة قابلة للتنفيذ فى يسر وتوقيتات ملائمة او طلبات ومناورات تتفادى ماقد تتضمنه بعض الأفكار من سلبيات . فإذا ماأخذنا على سبيل المثال مسالة فتح الباب امام المنتجات الفلسطينية لدخول الأسواق الأمريكية فإن ذلك يحتاج من الفلسطينيين الى مواءمة منتجاتهم بما يتفق مع الإحتياجات الأمريكية . وإذا مانظرنا الى ماتضمنه برنامج العمل الأمريكى الأوروبى من العمل على تشجيع اتفاقات التجارة الحرة بين مصر والأردن واسرائيل والفلسطينيين وتشجيع الاستثمارات، فإن ذلك يتطلب عملا متصلا من الأطراف العربية لكسب التشجيع بمختلف جوانبه المادية والادبية المعنوية والتنظيمية القانونية، بما يحقق الفائدة القصوى لمجموعة الأسرة العربية كلها .

وحتى إذا مانظرنا الى الموضوعات التى تنعكس بطريق غير مباشر على المصالح والسياسات العربية نجد ان الإيجابيات فيها كثيرة ايضا، ومنها على سبيل المثال مكافحة الجريمة المسلحة والإرهاب، وهى مسالة تشغل الدول العربية وأطراف الأطلنطى بدرجة تكاد تكون متساوية فى ظل التطورات الأخيرة. ومما له دلالة خاصة ان البرلمان الأوروبى أوصى فى قرار اتخذه يوم الجمعة الماضى حكومات دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة بمراجعة الإطار القانونى الذى يخول لأية دولة حماية وعدم تسليم الأشخاص المتهمين باعمال ارهابية والمطلوبين من اية دولة فى الاتحاد . كما طالب البرلمان بتكثيف وتنسيق التعاون بين دول الاتحاد الأوروبى لمحاصرة الإرهاب والتوصل الى صياغة قانونية متقاربة تضع حدا للوضع الحالى الذى يعرقل احيانا تسليم المتهمين بقضايا ارهابية .

ويحمل هذا الأمر مؤشرات بتغيرات جوهرية فى السياسات الأمريكية الأوروبية تجاه إصلاح النظم المتعلقة بمكافحة الإرهاب واعتباره جريمة منظمة . وفتح الباب أمام تعديلات فى القوانين المتعلقة باللجوء السياسى وتعزيز وسائل محاربة المخدرات . ووسائل الحد من الهجرة غير الشرعية ومثل هذه التحولات تتطلب من الدول العربية سرعة التقدم بمشروعات لتعديل القوانين السائدة او على الأقل تقديم افكار توضح لهم اراء الأسرة العربية بما يؤمن المصالح العربية .

وإذا ما انتقلنا الى التنافس الأمريكى الأوروبى - وهو لم يكن ظاهرا فى الأجندة وإنما نستشعره من ثناياها - لوجدناه يتمثل بديهيا فى السعى المشروع للفوز بعقود التعمير والتشغيل الاقتصادى فى منطقة الخليج بالإضافة الى التنافس فى مشروعات التعاون الاقتصادى الإقليمى. وطبقا لما نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية المتخصصة فى القضايا الاقتصادية فإن التنافس بين اطراف التحالف الأطلنطى يرجع الى أن الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة ترغب فى تامين الأسواق لمنتجاتها، واشارت فى هذا الصدد الى مقولة السفير الأمريكى فى اسرائيل : انه فى عهد الحرب الباردة كانت الدول تظهر صداقتها للولايات المتحدة بكونها ضد الشيوعية، وكان من تعطيه حق استخدام الموانىء اهم ممن تعطيه حق توسيعها، أما الآن فإن العكس هو الصحيح . وبالنسبة للمنهاج الأوروبى فإن النظرة للشرق الأوسط اختلفت هى الأخرى - طبقا للمقال، حيث ان التهديد المتصاعد لما اسمته الصحيفة الأمريكية «بالاصولية الاسلامية» والعدد الكبير للمهاجرين من شمال أفريقيا الى أوروبا قد اجبر الدول الأوروبية على وضع حدودها الجنوبية على قائمة اولوياتها .

اما أوجه التباين فهى معروفة وتاكد وجود بعضها من عدم ظهورها فى الاجندة وبرنامج العمل، وكان من الاحداث التى كشفتها زيارة الرئيس الفرنسى جاك شيراك الاخيرة لواشنطن . وكانت اهم حدث بعد توقيع وثيقتى مدريد . لان محادثاته فى العاصمة الامريكية عكست النقاط التى لم يظهر لها اثر فى الاجندة بمعنى انه بحث المسائل الخلافية بما فيها درجة توسيع حلف الاطلنطى شرقا فى اوروبا . والمرجح ان هذه المحادثات شملت ايضا مسالة الهوية الجديدة لاتحاد اوروبا الغربية. فالاتحاد الذى يعد الذراع العسكرية لاتحاد اوروبا منظمة انشئت عام ١٩٤٨ وتقوم بوضع استراتيجية امن ودفاع لاوروبا بعيدة عن الوجود الامريكى، وتميل فرنسا ودول اخرى فى اوروبا الى اعادة إحياء هذا الاتحاد ووضع كيان مستقل له ليصبح ذراعا اوروبية خالصة.

ومن اوجه التباين رفض فرنسا التماشى مع السياسة الامريكية الهادفة لعزل العراق اقتصاديا، وكان ذلك واضحا فى الاتصالات التى تجرى بين بغداد وباريس رغم استمرار الحظر الاقتصادى الدولى المفروض على العراق من جانب الامم المتحدة بناء على ضغوط امريكية محسوبة. كما يظهر التباين فى بعض المنطلقات والمواقف، ومنها ان التعاطف الامريكى مع اسرائيل اقوى واكثر تجانسا واستمرارية واتساعا من التعاطف الاوروبى.

وكان منها كذلك ان اوروبا نظمت مؤتمر «المشاركة بين دول البحر المتوسط» الذى عقد فى برشلونة فى نوفمبر الماضى بدون دعوة الولايات المتحدة، ولو بصفة مراقب، وذلك ردا فيما يبدو على انفراد امريكا (حتى الآن) بقيادة عمليات التسوية السياسية لازمة الشرق الاوسط مما تعتبره اوروبا تهميشا لدورها، وقد تباهت اوروبا بانها استطاعت ان تجمع بين سوريا ولبنان واسرائيل فى مؤتمر واحد، كما أن اوروبا عملت على الاستفادة من توجه المنطقة نحو التكامل فعرضت عليها اقامة تحالف اقتصادى يسمح لها بالمنافسة مع دول التكتلات الاقتصادية الاخرى، وذلك بالاضافة الى ان القدرات الاقتصادية الاوروبية كانت وراء التجمع الدولى للمانحين لتمويل السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفى ضوء ما اظهرته اجندة عبر الاطلنطى وبرنامج العمل الملحق بها من ايجابيات وتباين وغموض متعمد فى السياسات، فإن الامر يتطلب فى التحليل السياسى اضافة بند جديد الى جدول اعمال مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده الجديد فى مارس المقبل، وهذا البند هو «دراسة نتائج القمة الاطلنطية الاخيرة» وانعكاساتها على المصالح العربية، مع الترحيب بما تضمنته من اتجاهات جديدة تتسم بالايجابية. وتبدو السياسة العربية المنسقة امرا مهما من اجل توظيف الايجابيات بما يخدم الاهداف العربية، وتفعيل دور الجامعة العربية لإزالة السلبيات - إن وجدت - لفكرة الشرق الاوسطية على النظام العربى الاقليمى.

ويمكن للدول العربية ان تكشف مجتمعة وبشكل فردى الغموض الذى اكتنف بعض الموضوعات ذات المساس غير المباشر بالمصالح العربية، مما يوحى بوجود خلافات اوروبية - امريكية بشان بعضها، وهناك قضايا كثيرة تتطلب استطلاع خفاياها، مثل : ماهى مبادرة القرن الافريقى؟! وماهى معايير وضع استراتيجية مشتركة للأمن الغذائى فى عدد مختار من الدول الافريقية؟

كذلك يمكن للاسرة العربية على المستويات الجماعية والفردية ان تستفسر عن السبب فى خلو وثيقتى الاطلنطى من اية اشارة الى السياسات الامنية والدفاعية، فلم تذكر الاجندة مواقف محددة بشان منع الانتشار

بقلم :

أحمد نافع

النووى، وانما كانت هناك اشارة الى الرغبة فى ادخال اطراف جديدة فى الاتفاق على «تكثيف التعاون لزيادة اعضاء معاهدة منع الانتشار النووى ودعمها». وورود هذا البند بمثل هذا الغموض يستدعى التركيز عليه وجعله ضمن جدول اعمال الدول العربية فى لقاءاتها مع الاطراف الامريكية والاوروبية، فاذا ما كانت هذه الاطراف لا تجد داعيا لانضمام اسرائيل الى معاهدة منع الانتشار النووى حاليا، فان الدول العربية مدعوة الى ترجمة هذا الخط السياسى الى عمل تنفيذى ومطالبة دول الاطلنطى بالضغط على اسرائيل لتعديل مواقفها».

وفى قدرة الدول العربية عمل الكثير، فالمناخ الدولى ملائم ومساحة التحرك امامها كافية خاصة انها لا تريد الحد من التعاون مع مختلف الشركاء مدركة ان مصلحتها التى تتماشى ايضا مع المصالح الامريكية - الاوروبية تكمن فى الحرص على ان تكون نفس المجالات متاحة لاطراف الاطلنطى بنفس القدر وفى مختلف المشروعات التى تهم الجانبين. والامر المهم فى هذا الصدد هو ان تتوصل مجموعة الاسرة العربية الى خطط مستمرة لجعل المشاركة الاطلنطية بطرفيها اوفر عطاء واكثر تفهما.



الهدف النهائي إقامة أكبر حيّز اقتصادي في العالم

دول مجلس التعاون خامس اهم شركاء اوروبا تجاريا واقطار الاتحاد اكبر مستثمر في المنطقة الخليجية

(٢ من ٢)

□ بروكسيل - من نور الدين الفريضي:

■ بعد الانتهاء من وضع استراتيجية استيعاب اوروبا الشرقية وتنفيذ خطة الشراكة الاوروبية المتوسطية سيقترح الاتحاد الاوروبي على مجلس التعاون الخليجي الخروج من الجدل العقيم في شأن ضريبة الكربون والطاقة وصياغة منظور جديد لمستقبل التعاون الاقتصادي والسياسي بينهما يستند الى حجم واردات الطاقة ووفرتها في باطن ارض دول الخليج العربية.

ويدرك الاوروبيون ان انعدام دور الاتحاد الاوروبي في ضمان امن الخليج اضاع فرصاً مهمة بالنسبة لمؤسساتهم الصناعية ذهبت لفائدة المؤسسات الاميركية.

ووافق المجلس الوزاري الاوروبي في نهاية الشهر الماضي على مقترحات عرضتها المفوضية الاوروبي من اجل تفعيل الحوار السياسي وكسر جمود مفاوضات التبادل التجاري الحر.

وتستوحي المقترحات من طروحات الشراكة الاوروبية المتوسطية مع فارق مهم يتصل بالدور الاستراتيجي الذي تضطلع به دول الخليج العربية في الحاضر والمستقبل في تزويد السوق العالمية بالنفط ومشتقاته.

هذا المقال يعرض تعثر العلاقات في الاعوام القليلة الماضية على رغم ما افرزته حرب الخليج من حساسية عالمية لاستقرار المنطقة، والتهميش الذي شهدته العلاقات بين مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي الذي اتجهت جهوده نحو وسط اوروبا وشرقها من دون اغفال النظرة جنوب الحوض البحر المتوسطي وننشر اليوم الحلقة الثانية منه:

تعدّ السوق الخليجية على رغم محدودية عدد سكانها (٢١ مليون نسمة) السوق الخامسة لصادرات الاتحاد الاوروبي قبل الصين وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق، وبعد الولايات المتحدة واليابان ووسط اوروبا وشرقها وجنوب شرقي اسيا.

وبلغت قيمة المبادلات ٣٠ بليون ايكو في ١٩٩٤ منها ١٩,٣ بليون قيمة الصادرات الاوروبية في مقابل ١١ بليون قيمة الواردات من مجلس التعاون الخليجي.

ويعود رصيد الميزان التجاري الى حد كبير، حسب المصادر الاوروبية، الى تدني اسعار النفط من ناحية وانخفاض قيمة صرف الدولار من ناحية اخرى.

ويمثل النفط عصب العلاقات الخليجية - الاوروبية، اذ يمثل ٧٠ في المئة من صادرات مجلس التعاون الخليجي الى السوق الاوروبية التي تستوعب من ناحية اخرى قسطاً كبيراً من البتروكيماويات المصنّعة في المنطقة.

وتغطي واردات النفط من دول الخليج العربية نسبة ٢١ في المئة من واردات النفط الخام الاوروبية و١١ في المئة بالنسبة للسوق الاميركية و٢٥,٧ في المئة بالنسبة لليابان و١٩,١ في المئة بالنسبة للبلدان الآسيوية الاخرى



باستثناء اليابان والصين.

ويتوقع ان يتزايد اعتماد الاتد على النفط المستورد بالنظر ال احتمالات انخفاض انتاج الدو الاعضاء من النفط والغاز لذا سترتف درجات الاعتماد من ٥٠ الى ٦٠ في المئة في ٢٠١٠.

وفي السياق نفسه سيتعزز موقع مجلس التعاون الخليجي ضمن الموردين الرئيسيين للاتحاد بل اكثرهم اهمية بسبب حجم احتياطات دول المنطقة التي تصل الى ٤٧ في المئة بالنسبة لاحتياطات النفط و١٤.٥ في المئة بالنسبة لاحتياطات الغاز في العالم.

وعلى عكس الانطباع السائد تاتي الاستثمارات الاوروبية في منطقة الخليج في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة وهي قبل اليابان. ويذكر تقرير اعدته مؤسسة «كليفورد تشانس» بطلب من المفوضية الاوروبية ان الاستثمارات الاميركية تتركز في قطاع البتروكيماويات وتتجاوزها استثمارات المؤسسات الاوروبية في تنوع القطاعات وتوزعها بين الصناعات الغذائية النسيج والخشب ومواد البناء والصناعات التعدينية.

وفي المقابل استقطبت السوق الاوروبية استثمارات خليجية واسعة خاصة في مجالات التكرير وتوزيع المحروقات بالاضافة الى الودائع المصرفية.

وتقدم دول الخليج العربية اليوم شروطاً مغرية لزيادة الاستثمارات الخارجية منها توافر العمالة ومنتجات الطاقة واحداث البنيات التحتية في المنطقة وعوامل تحفيز الاستثمار خاصة انخفاض الطلبات.

ويلاحظ التقرير الاوروبي نواقص من شانها عرقلة دخول الاستثمارات الاجنبية منها القيود التي تحيط بنشاط الاسواق المالية الخليجية وتعاملات المستثمرين الاجانب فيها.

واشار ممثلو القطاع الخاص الاوروبي في مؤتمر الصناعيين في الخريف الماضي في مسقط الى الحواجز التي لا تزال تعرقل حرية تنقل البضائع في السوق الخليجية والى عدم اكتمال الاتحاد الجمركي بين البلدان الاعضاء والى مشاكل تاشيرات الدخول وشروط التزكية التي تفرض الدخول الى الاسواق المحلية عبر وسيط اوروبي.

ورأى بعضهم ان سوق العمالة لا توفر المهارات الكافية لجلب مشاريع ذات تكنولوجيا متقدمة.

ويرى خبراء خليجيون في المقابل ان المنطقة بلغت مستوى من التصنيع يجعلها تتطلع الى زيادة القيم المضافة وتحتاج الى صناعات ذات كثافة تكنولوجية وراسمالية مرتفعة متوافرة لدى المؤسسات الاوروبية حتى تكون بديلاً للمشاريع ذات الكثافة العمالية. اذ لا تقدر دول الخليج على منافسة منتجات تصنع في بلدان ذات عمالة رخيصة وكثيفة مثل بنغلاديش والصين وباكستان وغيرها من البلدان الآسيوية الاخرى.

اطار جديد

بالنظر الى اهمية السوق الخليجية وارتفاع قدرتها الشرائية وحجم المبادلات التجارية ومستويات الاعتماد الاوروبي في الحاضر والمستقبل، تبدو العلاقات الاوروبية - الخليجية في مامن من الارتخاء. الا ان تقويتها تحتاج لعملية تحريك قوية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

وفي هذا الاطار وافق المجلس الوزاري الاوروبي على مقترحات عرضتها المفوضية في نطاق متابعتها توصيات اجتماع الترويكا في ٢٠ تموز (يوليو) في غرناطة، واجتماع المجلس الوزاري المشترك في ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٥ في نيويورك، لاعطاء دفع سياسي للعلاقات بين الاتحاد ومجلس التعاون الخليجي على اساس «تقاسم» المصالح السياسية والامنية والاقتصادية. وربما كان اللقاء الذي سيجمع وزراء الخارجية من الجانبين يوم ٢٢ و٢٣ نيسان (ابريل) المقبل في لوكسمبورغ مناسبة ملائمة لاعطاء الدفعة المناسبة في الاشكال الآتية:

اولاً - تفعيل الحوار السياسي واطلاق الحوار الثقافي.

لم يحدث ان انقطع الحوار بين المجموعتين الاوروبية والخيجية اذ كان منظماً في نطاق اجتماع لاجتماع السنوي المسمى «مجلس التعاون بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي» الذي يعقد، منذ توقيع اتفاق التعاون في ١٩٨٨، على مستوى وزراء الخارجية بالتداول في كل من عواصم الجانبين.

وكشفت ازمة الاحتلال العراقي للكويت اهمية مصالح الدول الاوروبية في الخليج، شريان انسياب ٤٥ في المئة من النفط العالمي، عندما اندفعت وراء الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت في شباط (فبراير) ١٩٩١. كما تلاقت الى حد كبير مواقف الطرفين في دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ويعرض وزراء خارجية المجموعتين بشكل تقليدي، في الاجتماع السنوي، تطور العلاقات الاقتصادية والمشاكل التجارية وقضايا السلم والامن في منطقة الشرق الأوسط والخليج والبلقان، كما يتبادلون وجهات النظر حول المسارات الاندماجية في كل من اوروبا الغربية ومنطقة الخليج ويكملون الحوار بلقاء سنوي يعقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة.

وتفيد تجربة اللقاءات السابقة التي كثيراً ما تدوم بضع ساعات فقط ان تعدد القضايا من ناحية وارتفاع عدد الحاضرين (١٢ وزيراً اوروبيا اصبحوا ١٥ منذ ١٩٩٥ اضافة الى ستة وزراء خليجيين) لا يسمحان بالتعمق في اي من القضايا المدرجة في جدول الاعمال خاصة النقاط الحساسة مثل ضريبة الكربون والطاقة او ماساة البوسنة وتقديم الدعم الاقتصادي لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، وكثيراً ما اناب المساعدون والسفراء عن اكثر من وزير اوروبي مما أثار تاويلات بعدم اهتمام الاتحاد الاوروبي بمجلس التعاون الخليجي.

واذا كان هناك نقص كبير فهو يكمن في انعدام الآليات السياسية لمتابعة قضايا الحوار لان اجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون تُعنى بشكل خاص بمتابعة بعض الملفات الفنية المتصلة باتفاق التعاون والتمهيد لاجتماعات المجلس الوزاري، علاوة عن انها تجتمع مرة واحدة في السنة.

ويخفي اكتفاء الطرفين بالهياكل التقليدية لتسيير مسائل التعاون نوعاً من التهميش لدور كل منهما فدول الخليج العربية تعلم محدودية السياسة الخارجية الاوروبية واخفاقها، حتى في اطفاء نيران البلقان التي اشتعلت في مواطئ عتباتها في البلقان، فلم تتاخر عن تقوية التحصينات الامنية من خلال توقيع اتفاقات ثنائية مع الدول الكبرى التي وجدت فيها مخرجاً لازمة صناعاتها العسكرية.

وأعطى الاتحاد الاوروبي بدوره انطباعاً بتقبله وحدانية دور الولايات المتحدة في ضمان امن المنطقة الخليجية وركز اهتماماته الخارجية على تامين مناطق نفوذه في وسط وشرق اوروبا وجنوب الحوض المتوسطي.

وكان لافتاً ان دول الخليج العربية استبعدت من خطة الشراكة الاوروبية المتوسطية التي تجمع في واقع الأمر الاتحاد الاوروبي من ناحية مع تسع دول عربية من ناحية اخرى اضافة الى تركيا والدولة العبرية.

وحضر سفراء مجلس التعاون الخليجي مؤتمر الشراكة في برشلونة ضمن «المنتدى الديبلوماسي» الى جانب الولايات المتحدة وروسيا وبلدان وسط وشرق اوروبا في حين حضرته جامعة الدول العربية في صفة مراقب. وحتى موريتانيا، التي لا تقع على ضفاف الحوض المتوسطي، شاركت بالقاء كامة من دون المساهمة في مفاوضات وثيقة برشلونة.

ويعتقد الاوروبيون اليوم ان غياب دور الاتحاد الاوروبي في ضمان امن الخليج ساعد المؤسسات الاميركية على الفوز بغالبية عقود اعادة بناء الكويت والصفقات العسكرية والمدنية الكبرى في قطاع الطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية. فهم يتحسرون على عدم تمكين مؤسسة «ارباص» الاوروبية من فرصة منافسة «بوينغ» الاميركية في خطة تجديد اسطول الخطوط السعودية التي تعد قيمتها ببلايين الدولارات الت صفقتها للمؤسسة الاميركية. ويتهم الاوروبيون عوامل التاثير السياسي الاميركي في الفوز بصفقة الطائرات المدنية.

ولتدارك النواقص السياسية التي تؤدي لضياع الفرص الاقتصادية، يقترح الاتحاد الاوروبي على مجلس التعاون الخليجي تعميق الحوار السياسي بين المجالس الوزارية وتكليف لجان من الخبراء بعقد دورات منتظمة (مرتين في السنة) لمتابعة تنفيذ التوصيات السياسية. وتهدف المبادرة الى تعميق التشاور حول قضايا السلام والأمن ومكافحة الارهاب.

وتوضح وثيقة المفوضية ان الجانب الاوروبي يرغب في «اثارة مسائل حقوق الانسان والديموقراطية على الصعيد الدولي وفي نطاق العلاقات بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي» وان تساهم النقاشات «الصريحة والبناءة» في تحسين مستوى التعرف والتفاهم المتبادل.

ويستوحي الطرح الاوروبي في هذا الشان من مقترحات الشراكة الاوروبية - المتوسطية التي تعير بعض الاهمية لمسائل الديموقراطية وحقوق الانسان اذ يبدي الاوروبيون اهتمامهم بمتابعة تطور اوضاع حقوق الانسان في حين يركز ممثلو دول جنوب شرق المتوسط اهتمامهم على حقوق افراد جالياتهم المقيمة فوق تراب الاتحاد الاوروبي.

واعتبر بعض الديبلوماسيين العرب ان مسالة حقوق الانسان «قد تكون مدخلاً بالنسبة للاوروبيين لإثارة مسائل تطبيق الشريعة الاسلامية في دول الخليج العربي التي بامكانها التذكير بخصوصياتها الاجتماعية والسياسية من ناحية، وتنتقد من جهة اخرى الحملات المغرضة التي يتعرض لها الاسلام في اوروبا».

الا ان الحساسيات، وان برزت، قد يتم تخفيف حدتها من خلال استحداث قنوات خاصة للحوار الثقافي بين المفكرين ورجال الاعلام وممثلي المجتمع المدني لكشف عمق التبادل الحضاري بين الاسلام والغرب عبر القرون الماضية وفرص الثراء المشترك في العصر الحديث.

ثانياً - تصحيح منظور المصالح الاقتصادية:

انطلاقاً من ارتباط الاقتصاد العالمي في العقود الماضية بمصادر الطاقة المتوافرة في منطقة الخليج تعير الفكرة الاوروبية اليوم اهمية استراتيجية لتقوية التعاون في مجال الطاقة وهو مجال لم ينل حظه الكافي منذ توقيع اتفاق التعاون في ١٩٨٨ في لوكسمبورغ لاسباب تاثير المتغيرات في القارة الاوروبية التي غيبت، الى حد ما، اهمية مجلس التعاون في المنظور الاوروبي الذي كانت حماسته تزايدت في مطلع التسعينات للتعاون مع بلدان الاتحاد السوفياتي السابق.

ومهما تكن التفسيرات في عام ١٩٩٦، فان المراقب العربي الذي تابع في بروكسيل تطور الطرح الاوروبي في مجال الطاقة في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف لم ينس هرع السياسيين ودعواتهم المؤسسات النفطية الى المبادرة بالاستثمار في صناعات الطاقة السوفياتية الى حد ان توقيع بيان الميثاق الأوروبي للطاقة تم في السابع عشر من شهر كانون الاول (ديسمبر)1990 ، اي قبل ايام معدودة من سقوط غورباتشيف.

وكان المسؤولون الاوروبيون، وفي مقدمهم رئيس الوزراء الهولندي السابق رود لوبيرس، افرطوا في التفاؤل، وراوا في حينه ان الميثاق سيحقق هدف ادماج القارة الأوروبية عبر انابيب النفط والغاز التي كانت، من الناحية النظرية، ستمتد من الشرق الى الغرب لمضاعفة استيراد المحروقات من البلدان الشرقية.

وتذكر نشرات المفوضية في تلك الفترة ان الميثاق استهدف تنويع مصادر التزود بالطاقة وضمان امنه على حساب منطقة الشرق الأوسط والخليج المهددة بعدم الاستقرار.

الا ان الارث السوفياتي والمصاعب التي غرقت فيها روسيا جعلت طموحات المؤسسات النفطية الغربية تتحول الى أوهام اقله الى حد اليوم. فالشيوعيون العائدون قاربوا سدة الحكم في روسيا، قد لا يوافقون على نفاد المؤسسات الغربية مباشرة الى احتياطات الطاقة في الفيديرالية الروسية، مثلهم في ذلك مثل غالبية البلدان النفطية العربية.

وكانت الدول العربية من منطقة الخليج وشمال افريقيا تابعت في صفة مراقب تطور مفاوضات الميثاق الاوروبي للطاقة التي شاركت فيها نحو ٥٠ دولة من القارات الاميركية والأوروبية بالاضافة الى اليابان واستراليا ونيوزيلندا.

وتم توقيع الميثاق المعني في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٩٤ في لشبونة بعد عناء كبير واختلافات شاقة بين الدول الشرقية والغربية حول الضمانات القانونية لمصالح المستثمرين ومسؤولياتهم بالمؤسسات المحلية العاملة في قطاع الطاقة وعبور منتجات الطاقة لكن لم يتم التصديق عليه بعد.

ويذكر هنا ان مسؤولاً رسمياً في بروكسيل رد على سؤال لـ «الحياة» في شان سبب تغييب البلدان العربية عن مفاوضات ميثاق الطاقة بالقول ان الميثاق «سياسة أوروبية وليس اتفاقا عالمياً».

واذكر ايضاً جواب رئيس الوزراء الهولندي السابق رود لوبيرس على السؤال نفسه بان مد خطوط الانابيب من شمال افريقيا عملية فنية صعبة، متناسياً الانبوب المتوسطي الذي كان دخل مرحلة التصدير وكان ينقل الغاز

الجزائري الى ايطاليا عبر التراب التونسي.

ويبدا خط جديد سيفتتح هذا العام في تصدير الغاز من الجزائر الى اسبانيا والبرتغال عبر المغرب ومضيق طارق بن زياد.

وهذه الامثلة التي اوردناها حتى وان ابتعدت من الناحية الجغرافية عن منطقة الخليج لتفسير «تهميش بلدان الجنوب» الذي طغى على الفكر السياسي الاوروبي غداة تفكك الاتحاد السوفياتي والاعتقاد في حينه ان حقولاً واسعة مليئة بالنفط والغاز ستفتح امام المؤسسات الاوروبية.

وبالاضافة الى خلفيات الميثاق الاوروبي للطاقة التي قللت من المنظور الاستراتيجي لمنطقة الخليج فان مشروع ضريبة الكربون والطاقة كان عاملاً اخر في تقليل حماس الجانب الخليجي لافق التبادل التجاري الحر، وادخل عنصر الحذر في التعاطي مع مسائل التعاون بين المجموعتين الخليجية والاوروبية.

ويبدو ان المراجعة التي اجرتها المفوضية الاوروبية، بعد انتهائها من وضع الشراكة الاوروبية - المتوسطية، تتوقف عند الافكار الاستراتيجية التي ستقودها في تعاملها مستقبلاً مع الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي فترى بان «تقوية الترابط في مجال الطاقة لا يتم من دون زيادة الاستثمارات الخليجية في صناعات التكرير داخل الاتحاد الاوروبي على ان توازيها زيادة نفاذ الراسمال الاوروبي في قطاع الطاقة الخليجي والانشطة التي تتفرع عنه».

وتملك الكويت والامارات العربية المتحدة والسعودية استثمارات مهمة في اوروبا خاصة في محطات تكرير النفط. وتقابلها استثمارات اوروبية مهمة في الانشطة التي تتفرع عن التكرير في كل من قطر والامارات وعمان وفي بعض نشاطات التكرير في السعودية.

وتعتقد المفوضية الاوروبية ان النشاط الاستثماري سيتسع اذا باشر مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي الى تحسين الاطار الذي تسير داخله روابط الطاقة والتعاون الاقتصادي.

ويكمن شرط التحسين في نجاح مفاوضات التبادل التجاري الحر، اذ ستستفيد الصناعات الخليجية ذات القيمة المضافة المرتفعة ونشاطات تنويع الصادرات الصناعية من اقامة التبادل الحر مع السوق الاوروبية التي ستتسع في الاعوام المقبلة لتضم نصف بليون ساكن، مثلما ستفاد المؤسسات الاوروبية من التبادل الحر مع منطقة يفوق دخل الفرد فيها ٢٠ الف دولار سنوياً.

وتذكر المصادر الاوروبية ان المؤسسة الاوروبية تخضع لرسوم خليجية تفوق حجم الرسوم الاوروبية على صادرات منطقة الخليج نحو السوق الاوروبية، فالنفط والمنتجات المكررة تمثل ٧٠ في المئة من صادرات مجلس التعاون وهي تدخل السوق مُعفاة من الرسوم الجمركية.

وتساند المفوضية الاوروبية اليوم ابرام اتفاق التبادل التجاري الحر لأنه سيوفر «اطاراً لمؤسسات الجانبين من اجل زيادة الاستثمار والاندماج العامودي وتكوين مؤسسات مشتركة وتحالفات صناعية» لم يمكّن اتفاق ١٩٨٨ قيامها.

وتبدو السوق الاوروبية متفائلة بفرص نجاح المفاوضات التي من المتوقع استئنافها في شهر اذار (مارس) المقبل خاصة في ضوء انتهاء المفاوضات التي من المتوقع استئنافه في شهر اذار (مارس) المقبل خاصة في ضوء انتهاء مفاوضات التجارة الدولية وضرورة ملاءمة الاتفاق المنشود مع مقتضيات منظمة التجارة الدولية منها اجراءات الخفض التدرجي على المستوى الدولي للرسوم المسلطة على البتروكيماويات.

ويمكّن هذا الاجراء من تخفيف ضغط اللوبي البتروكيماوي الاوروبي على المفوضية وتجاوز معارضته افاق التبادل التجاري الحر بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي.

الى ذلك تبدو الرؤية الاوروبية حيال دول الجوار الجنوبي واضحة المعالم حين تهدف الى السعي بشكل تدرجي الى اقامة حيز للسلم والاستقرار والتبادل التجاري الحر قد يمتد في العقد الاول من القرن المقبل من اسكندنافيا شمالاً حتى حدود مصر في افريقيا جنوباً، ومن البرتغال في الغرب حتى الكويت في الشرق مروراً بشمال افريقيا والشرق الاوسط. والى ذلك الحين فان العراق وايران قد يشهدان تحولات سلمية تُسهّل توسيع هذا الحيز الاوروبي - المتوسطي الخليجي ليكون اكبر حيز اقتصادي سياسي في العالم.

المدونة للبحوث والتدريب والمعلومات
المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٦

يأتي بعد اتفاقين ابرمهما الاتحاد مع تونس واسرائيل

الفيلالي: اتفاق الشراكة مع أوروبا "أهم اتفاق يبرمه المغرب مع طرف خارجي"

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ أكد رئيس الوزراء وزير الخارجية المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي ان اتفاق الشراكة الذي وقعه امس مع الاتحاد الاوروبي هو «اهم اتفاق يبرمه المغرب مع طرف خارجي» يتضمن جوانب سياسية واقتصادية.

وسيؤدي الاتفاق الذي وقعه الفيلالي ووزراء خارجية اعضاء الاتحاد الـ ١٥ الى اقامة التبادل التجاري الحر بعد فترة انتقالية تستمر ١٢ سنة.

واعرب المفوض الاوروبي مانويل مارين عن ارتياحه الكبير لتوقيع الاتفاق مع المغرب بعد عامين من المفاوضات الصعبة، وهو اتفاق ينص على الغاء الرسوم الجمركية المغربية بشكل تدريجي على المنتجات الصناعية الأوروبية ويحسن شروط دخول المنتجات الزراعية المغربية.

يشار الى ان المنتجات الصناعية المغربية تدخل السوق الأوروبية معفاة من الرسوم الاوروبية. لكن في ما يتعلق بمحدودية التسهيلات للمنتجات الزراعية المغربية، قال المفوض مانويل مارين لـ «الحياة» ان اتفاقات الشراكة المبرمة مع كل من المغرب وتونس واسرائيل والاتفاقات الأخرى التي ستوقع مع لبنان والأردن ومصر تأخذ في الاعتبار مقتضيات السياسة الزراعية للاتحاد من جهة والتأثيرات المحتملة لتوسيع الاتحاد الأوروبي أمام البلدان الشرقية على السياسة الزراعية المشتركة من جهة اخرى وكذلك مقتضيات مفاوضات تحرير التجارة الدولية.

ومن المقرر ان يعاود الاتحاد الاوروبي وبلدان جنوب شرق البحر الابيض المتوسط التفاوض حول تجارة المنتجات الزراعية سنة ٢٠٠٠.

وتثير التسهيلات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في اطار الشراكة الاوروبية المتوسطية لدول الجنوب حساسية المزارعين في اسبانيا وجنوب فرنسا وايطاليا. واشار الدكتور الفيلالي الى ان اتفاق الشراكة هو الأهم الذي يوقعه المغرب مع طرف خارجي، لكنه لا يستجيب لتطلعات المغرب في مجال تجارة المنتجات الزراعية التي تمثل جزءاً كبيراً من عوائد مبادلاته مع الاتحاد الاوروبي. كما انه لا يعالج مشكلة الديون الخارجية للمغرب والبلدان الأخرى في الضفة الجنوبية للحوض المتوسطي وهي مسالة لا تتعلق، حسب المفوض مانويل مارين، بالصلاحيات المشتركة للاتحاد وانما هي من صلاحيات الدول الأعضاء والجهات المختصة مثل «نادي باريس» و«نادي لندن».

وسيحصل المغرب على هبات بقيمة ٣٠٠ مليون ايكو لتمويل برامج انمائية في المغرب خلال الاعوام الثلاثة المقبلة ستليها مساعدات اضافية بعد استيعاب المنح الأولى وتقديم المغرب برامج انمائية مناسبة لأهداف الشراكة.

وقال الفيلالي قبل حفل التوقيع ان المساعدات المالية والاستثمارات الأوروبية في المغرب ستكون «حيوية» بالنسبة لمستقبل الشراكة بين الجانبين.

ويضمن اتفاق الشراكة، كما هو الشأن بالنسبة للبلدان المتوسطية الأخرى، اجراءات لحماية الصناعات الناشئة في المغرب ومقتضيات تتعلق باجراءات لـ «عدم اغراق السوق» وتوصيات التعاون في مجال شهادات المنشأ. لكن لا يشمل بعد الحرية المطلقة لاقامة المؤسسات وحرية تنقل الخدمات اذ يخشى الجانب الأوروبي ان يكون فصل الخدمات مدخلاً لزيادة الهجرة وتستر المهاجرين وراء تواجد مؤسسات تقديم الخدمات.

وستستأنف المفاوضات بين الاتحاد والمغرب، ومع البلدان المتوسطية الأخرى، في شأن تحرير قطاع الخدمات وتنقل الرساميل بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ اتفاق الشراكة.

واوضح خبير اوروبي لـ «الحياة» ان البلدان المتوسطية لا تستعجل تحرير قطاع الخدمات وتنقل الرساميل لانها تجتاز مرحلة الاصلاح، كما ان تأخر مفاوضات تحرير قطاع الخدمات، على الصعيد الدولي، يقتضي «بعض الحذر» في انتظار نضج قطاعات الخدمات في دول الجنوب.

وتحتل جوانب التعاون الاقليمي اهميتها في اتفاقات الشراكة، واشار البيان المغربي - الأوروبي امس الى اهمية التعاون للحفاظ على البيئة

والمشاريع البيئية التي تضمن ايجاد فرص العمل، واكد «الاهمية الخاصة للاعمال التي تشجع التعاون المغاربي».

وتتميز علاقات الاتحاد الأوروبي مع المغرب عن علاقاته مع بقية الشركاء في حوض البحر الابيض المتوسط باهمية نشاط اساطيل الصيد البحري الاوروبية في المياه المغربية والتي ادى توقيفها منتصف العام الماضي الى توتر كبير على الصعيد الاجتماعي في اسبانيا التي تعد ٦٠٠ سفينة من أصل ٦٥٠ تعمل في المياه المغربية.

وقال الدكتور الفيلالي لـ «الحياة» ان الاتفاق الخاص بالصيد البحري الذي وقعه امس مع الاتحاد الأوروبي «هو الأخير من نوعه» ويضمن استمرار نشاط الاسطول الأوروبي خلال السنوات الاربع المقبلة.

وقالت مفوضية الصيد البحري من جهتها لـ «الحياة» ان الحكومة الاسبانية ملزمة بتقديم خطة لاعادة هيكلة اسطولها بعد الانتخابات التشريعية المقررة الأحد المقبل.

ويفتح اتفاق الصيد البحري مجالات التعاون بين ممثلي القطاع الخاص المغربي والمؤسسات الأوروبية الملزمة بشكل جزئي تفريغ حمولتها في الموانئ المغربية، مما سيخلق بعض النشاطات الصناعية كالتبريد وفرص عمل في المغرب.

ويحصل المغرب في مقابل اتفاق الصيد البحري مع الاتحاد الاوروبي على ٣٥٥ مليون ايكو كتعويضات مالية و١٢١ مليوناً لتمويل برنامج مراقبة تقيد الأسطول الاوروبي بشروط حماية الثروة السمكية و١٦ مليوناً للبرامج العلمية و٨ ملايين لمشاريع التدريب المهني في المغرب.

ولفت مراسل «الحياة» في الرباط محمد الشرقي الى ان الوفد الذي يرافق الدكتور الفيلالي يضم مجموعة من الوزراء من بينهم حسن ابو ايوب وزير الزراعة والمفاوض الذي قاد الاتصالات مع الجانب الأوروبي باسم الرباط، كما يشارك فيه وفد من اتحاد الكونفيديرالية المغربية للمقاولات، واعضاء عن لجنة الاتصال البرلمانية التي تم انشاؤها الاسبوع الماضي لشرح وجهات النظر المغربية حول مختلف الملفات العالقة ومنها ملف المساعدات المالية لمنطقة الشمال الريفي التي تتهمها أوروبا بانتاج وتصدير مخدرات القنب.

ويعتبر المغرب ثالث دولة من المنطقة المتوسطية توقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد المغربي بعد كل من تونس واسرائيل، وينتظر ان تعرض الاتفاقية خلال الأسابيع القادمة على البرلمان الاوروبي للتصديق عليها في ستراسبورغ، كما ستُعرض للغاية نفسها على البرلمان المغربي خلال نيسان (ابريل) المقبل بعد عودة البرلمان للانعقاد في دورته الربيعية.

وتسعى الرباط الى تحصيل تعويضات مالية من تطبيق الاتفاقية لا تقل عن ١,٦ بليون دولار خلال السنوات الاربع القادمة منها ٦٠٠ مليون دولار كتعويض عن الصيد البحري.

كما تسعى الرباط الى دفع الاتحاد الاوروبي لتمويل مشاريع تنموية في مناطق الشمال المتوسطي في اطار مكافحة انتاج المخدرات. ويقدر التمويل الخاص بتنفيذ المشاريع بنحو خمسة بلايين دولار على مدى عشر سنوات.

وتهدف الاتفاقية كذلك الى اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر مع المجموعة الاوروبية في افق ٢٠١٠ على ان يشرع المغرب في خفض الحقوق الجمركية ورسوم الاستيراد على المواد الأوروبية ابتداء من العام القادم وصولاً الى الغاء كافة الرسوم بنهاية العقد الاول من القرن المقبل.

وعلى رغم توصل الطرفين الى توقيع اتفاقية الشراكة فان ملفات عدة لا تزال عالقة بين المغرب والاتحاد الاوروبي منها الملف الزراعي الذي تتخبط أوروبا على ادراجه ضمن فكرة المنطقة التجارية الحرة على رغم ان المنتوجات الزراعية تمثل ٣٣ في المئة من مجموع صادرات المغرب لأوروبا.

كما ترغب الرباط في شطب جزء من ديونها المستحقة لحساب دول الاتحاد الاوروبي المقدرة بنحو عشرة بلايين دولار (من اصل ٢١ بليون دولار)، ويود المغرب ان تحذو دول اوروبية اخرى حذو فرنسا واسبانيا لالغاء جزء من الديون الثانية.

وتجرى مفاوضات غير معلنة مع المانيا وايطاليا للتوصل الى صيغة لمعالجة ديون المغرب بعد تحصيل دعم من صندوق النقد الدولي وبعدما قامت باريس بشطب بليون فرنك فرنسي من ديونها على الرباط.

وشرعت الحكومة المغربية منذ مطلع العام الجاري في تنفيذ حملة كبيرة لمحاربة تهريب السلع والمخدرات ادت الى اعتقال ضالعين في شبكات دولية وادانة العديد من رجال الأعمال الذين يتعاطون التهريب.

وتقول المراجع المغربية الرسمية ان تطهير قطاع التجارة والاعمال من التهريب وتبييض اموال المخدرات سيساهم في تطوير الحركة التجارية المشروعة وفتح مجالات أمام المستثمرين الأجانب الراغبين في اقامة مشاريع بعد اعتماد قانون جديد للاستثمار يتضمن حوافز عدة.

وكانت شركات اوروبية اشتكت للحكومة المغربية من آفة تهريب السلع ما افقدها مواقعها في السوق المحلية، وقدرت خسائر المغرب من التهريب بنحو ٣ بلايين دولار سنوياً.



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات



تحقيق :
اميمة كمال

صدق او لا تصدق :

محاكمة ١٥ شركة مصرية والتهمة هز عرش الصناعة الاوربية !



يبدو ان الدنيا انقلبت حاليا ففي عالم التجارة والمال لم يعد الصغار هم الذين يرتعد فرائصهم لمجرد ذكر سيرة الكبار خوفا من ان يسرقوا منهم الاسواق او يقتسموا معهم الارزاق ولكن الامر اصبح مختلفا الآن الكبار اصبحوا يشتكون من ان الصغار يكبسون على انفاسهم ويزاحمونهم في اكل عيشهم

الحكاية مثيرة:

فهل تصدق ان عددا من الشركات في السوق الاوروبية المشتركة أرسلت لمصر تتهم ١٥ شركة مصرية (قطاع عام وخاص) منتجة للاقمشة القطنية بانها تغرق الاسواق الاوروبية وتطالب بالتحقيق معها او ان تقبل الشركات المصرية بتقديم تعهد بزيادة اسعار بيع منتجاتها في الاسواق الاوروبية

والاعجب ان كل هذه الضجة سببها ٥٥ الف طن من الاقمشة القطنية المصرية في سوق به ٣٥٠ مليون مواطن يبلغ دخل الواحد فيهم ١٩ الف دولار في السنة اى ان الشركات الاروبية بجلالة قدرها تخشى من ان تهز عرشها ١٥ شركة مصرية في حين ان نفس هذه الدول لا تكف عن الحديث ليل نهار عن حرية التجارة وفتح الابواب على الغارب ولكن عندما ياتي الدور عليها تقول للمستورد قف مكانك.

والطريف في الامر ان هناك شركتين من هذه الشركات المتهمة بالاغراق لم تصدر اى اقمشة قطنية الى السوق الاوربية على الاطلاق

وادعاءات الاغراق لا تلاحق مصر فقط ولكن هذه التهمة ايضا وجهتها نفس الشركات الاوربية لكل من الهند واندونيسيا وباكستان وتركيا واتخذت نفس الاجراءات القانونية ضد شركات هذه الدول المنتجة للاقمشة القطنية

والتهمة التى سيحاول على الشركات المصرية ابراء ساحتها منها خلال الايام القادمة جاءت في الاخطار المنشور في الجريدة الرسمية الاوربية في ٢١ فبراير وتشير ادعاءات الاغراق كما جاءت في هذا الاخطار ان الشركات المصرية تبيع منتجاتها من الاقمشة القطنية في السوق الاوربي باسعار تقل ٥٢٪ من الاسعار المقررة لهذه السلع طبقا للاسعار العالمية وكان دليل الاغراق الذى قدمته هذه الشركات ان هناك زيادة في صادرات الاقمشة القطنية المصرية للسوق الاوربي في الوقت الذى لم يزد الاستهلاك هناك من هذه السلع وهو مايعني زيادة نصيب مصر من هذه السوق بدرجة كبيرة وان هذه الزيادة تلحق ضررا بالسلع المثيلة التى تنتجها الشركات الاوربية مما يؤثر تأثيرا سلبيا على مبيعات هذه الدول وهو يودى الى الاضرار بالمركز المالى للصناعة النسيجية الاوربية



وطبقا للقواعد التنفيذية للائحة السوق الاوربية رقم ٣٢٨٣ لعام ١٩٩٤ فقد طلبت المجموعة الاوربية من الشركات المصرية ضرورة موافاة جهاز التحقيق الاوربي بالرد على قائمة من الاستفسارات جاءت في استبيان تم ارساله الى هذه الشركات يتضمن اسئلة متعلقة بحجم الصادرات المصرية من الاقمشة القطنية وحجم ماتصدره هذه الشركات ومقدار مبيعاتها في السوق الاوربية وتكلفة المواد الخام والعمالة والاعباء الضريبية وسعر بيع السلعة في مصر وفي الدول الاخرى غير السوق الاوربية وذلك في مهلة تنتهي الاسبوع القادم واذا لم تلتزم الشركات المصرية بالرد خلال المهلة فلن يكون لها حق التظلم بعد ذلك اذا ماتم اتخاذ اى اجراء ضدها مثل فرض رسوم على صادراتها

وقد ابلغ جهاز التحقيق صندوق دعم الغزل والنسيج في مصر بانه يتعذر اجراء التحقيق مع ١٥ شركة مصرية لذلك سيتم اختيار ٤ شركات فقط كعينه يتم التحقيق معهم للتاكد من تهمة الاغراق من عدمه وماسيسفر عنه التحقيق سوف ينطبق على بقية الشركات الاخرى.

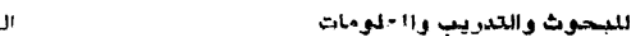
يا دار مادخلك شر

وقد عرض الجانب الاوربي على الشركات المصرية ان تقدم تعهدا بانها سترفع اسعار بيع منتجاتها في السوق الاوربية وينتهي الامر ولا يكون مجالا لاجراءات التحقيق ولكن الشركات المصرية رفضت الحل الوسط وفضلت ان تسير في الاجراءات القانونية لابراء ساحتها من تهمة الاغراق

وسوف يسافر خلال الاسبوع القادم وفد مصرى من ممثلي الشركات المصرية ومن صندوق دعم الغزل وعدد من المسئولين بجهاز الدعم والاغراق في مصر الى بروكسل بجانب ممثل للمكتب التجارى المصرى هناك لحضور اجراءات التحقيق والتى ستستمر لمدة اسبوعين وسوف يستمع جهاز التحقيق الى جميع الادعاءات من جانب الشركات الاوربية ورد هذه الادعاءات من جانب الشركات المصرية

وبالمناسبة هذا النوع من القضايا الجديدة سوف يفتح ابواب الرزق امام مكاتب المحاماه في مصر خاصة وان اصحاب مكاتب المحاماه في الخارج يتقاضون ١٠٠ الف دولار في هذا النوع من القضايا وربما اول من التفت الى هذا الامر وزير سابق له مكتب محاماه حيث تقدم لهذه الشركات المصرية لكي يتولى الدفاع عنهم امام جهاز التحقيق الاوربي بالتعاون مع احد اصحاب مكاتب المحاماة في الولايات المتحدة الامريكية





المصدر: الأهـــــــرام

التاريـــخ: ٤ مارس ١٩٩٦

عمرو موسى يفتتح غدا ندوة فرص التجارة لمصر مع دول المتوسط وأوروبا

كتبت ـ إيناس نور:

يفتتح السيد عمرو موسى وزير الخارجية غدا ـ الندوة المصرية ـ الاوروبية التى ينظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت عنوان «الفرص التجارية المتاحة لمصر من خلال السياسة المتوسطية ـ الاوروبية».



عمرو موسى

صرح بذلك السفير جمال البيومى مساعد وزير الخارجية وقال إن وزير الصناعة سيرأس جلسة نقاش حول تاثير إتفاق المشاركة المصرية ـ الاوروبية على الصناعة المصرية.

وتتناول الجلسات ـ على مدى يومين ـ التطور الزراعى المصرى وتاثير اتفاق المشاركة على الصادرات الزراعية المصرية وموضوع قواعد المنافسة والمواصفات والمنشا وتاثيرها على فرص الصادرات المصرية. واوضح السفير ان تلك الندوة يشارك فيها وزراء الاقتصاد والتعاون الدولى والتجارة والتموين ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وسفراء دول الاتحاد الاوروبى وإتحاد الصناعات المصرية وجمعيات رجال الاعمال والاتحادات الزراعية التعاونية وخبراء الصناعة والتجارة المصريون والاوروبيون .وتاتى هذه الندوة فى إطار الندوات المتخصصة التى تتناول تفاصيل إتفاق المشاركة المصرية الاوروبية والفرص التى يتيحها لجميع قطاعات الانتاج المصرية.



المصدر :

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٦

بعد نجاح الجولة الرابعة

الأردن يوقع اتفاقية الشراكة الأوروبية قريبا

عمان ـ خالد أحمد:

قال رئيس الوفد الاردني إلى اجتماعات الشراكة الاردنية ـ الاوروبية د. نبيل عماري ان الجولة الرابعة للمفاوضات التي انعقدت في بروكسل مؤخرا حققت نجاحا كبيرا وقربت الجانبين من توقيع اتفاقية الشراكة وتوقع د. عماري ان يتم انجاز هذه الاتفاقية في الربع الثالث من العام الحالي.

واوضح د. عماري ان اجتماعات الشراكة بحثت اربعة محاور رئيسية هي تجارة السلع الصناعية، المدفوعات وراس المال، السلع الزراعية، مع اجراء مراجعة شاملة لمسودة اتفاقية الشراكة في ضوء التعديلات التي طلبها الجانب الاردني في جولة مفاوضات الشراكة الثالثة.

وعبر د. عماري عن رضا الاردن للنتائج التي تم التوصل اليه حيث ابدى الجانب الاوروبي تفهما لخصوصية الوضع الاردني، وابدى الاوروبيون ارتياحا لما حققه الاقتصاد الاردني على طريق التصحيح الاقتصادي واعادة الهيكلة.

واضاف ان الاقتراحات والصيغ الاردنية ترمي إلى تحقيق الشراكة مع عدم احداث خلل في الايرادات الحكومية الجمركية، وتخفيف الآثار السلبية على الصناعات الاردنية من جراء تحرير التجارة بين دول الاتحاد والاردن، مشيرا إلى تحديد قوائم سلعية اوروبية معفاة بالكامل، واخرى معفاة بنسبة حيث تدفع رسوما جمركية تتراوح ما بين (5٪ ـ 10٪)، وثالثة سيمتد تحريرها إلى (12) عاما وتدفع رسوما جمركية بنسبة تصل إلى (40٪) تقريبا، بحيث تكون هذه الفترة كافية امام المنتجات الاردنية للتكيف مع المستجدات. وقائمة اخيرة ذات حساسية معينة بحيث تخضع للتحرير.

اما بالنسبة للصادرات الاردنية فقد وافق الجانب الاوروبي على ادخال قائمة تضم حوالي (122) سلعة زراعية اردنية، وهي فرصة اضافية للمزارع الاردني دون الاعتماد على المواسم حيث الزراعة المحمية غير الموسمية، وستعفى هذه السلع اعفاء كاملاً دون تحديد سقوف كمية لكن وفق جدول زمني.

وقال د. عماري تحقق للجانب الاردني في الجولة الرابعة ما يسمى «المنشأ التراكمي» حيث يمكن للاردن ان يستورد مواد وسيطة من الدول التي انهت اتفاقية شراكة مع اوروبا كالمغرب وتونس وتركيا دون الحاجة إلى الوصول إلى اتفاقية شراكة



معهـا، مبنيـاً انه وعلى الـرغم من التطـور النـوعي في الصنـاعـات الاردنيـة، فإن المطلـوب هو الارتقـاء بها لتكـون مطابقـة للمواصفات الاوروبية.

وحول المساعدات والمعـونات الاوروبية التي سيحصل عليها الاردن قال د. عماري وعقب الاعلان عـن توقيع الاتفاقيـة سيتم تقـديم دعم مـالي وفني لـلاردن لتطـويـر الصناعات الوطنية الواعدة في التصدير من خلال منح يقدمها بنك الاستثمار الاوروبي بخطـوط ائتمان او من خـلال راس المال المخـاطـر بـالاضـافـة إلى دعـم ميـزان المدفوعات.

وقدر د. عماري حجم المساعدات المزمع تقديمه من المجموعـة الاوروبية الداخلة في الشراكـة حـوالي (4.65) مليـار دولار، اضـافة إلى مبلغ ممـاثل من بنك الاستثمار الاوروبي بشكل اكثـر يسراً وسهولـة وان حصة الاردن منها ستكون جيدة.

وتحدث د. عماري عنـه بـرنـامج دعم وتطوير القطـاع الخاص البالغ حجمه (7) مـلايين (ايكـو) وحدة نقـد اوروبيـة (9) مـلايين دولار لمسـانـدة القطـاع الخاص خـلال السنـوات الثـلاث القـادمـة وهي مساعدات فنية وعينية ومالية لتحسين اداء وتطـور الصنـاعـات الاردنيـة خـاصـة التصديرية منها.



المصدر : الأهـــرام

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ : [illegible] ١٩٩٦

الاتحاد الاوروبى يتهم ١٦ شركة مصرية «بالإغراق»!

وفد اقتصادى مصرى يسافر إلى بروكسل لإجراء مباحثات حول الاتهامات مع الجانب الأوروبى

كتبت . إبتسام سعد :

اتهم الاتحاد الاوروبى ١٦ شركة مصرية بتطبيق اسلوب الاغراق من خلال تصدير كميات من الاقمشة القطنية الخام باسعار مخفضة للأسواق الأوروبية مما أدى الى حدوث أضرار مادية لمنتجي الأقمشة الاوروبيين.

وقد قامت مصر على الفور باتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذه الاتهامات حيث سافر أمس الى بروكسل وفد اقتصادى مصرى بناء على توجيهات الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين لاجراء مباحثات واتصالات حول هذا الموضوع.

كما تقوم الشركات المصرية التي تم توجيه هذا الاتهام اليها بالاستعانة باحد كبار المحامين المتخصصين لتفنيد هذا الاتهام.

ويضم الوفد موفق الفيومي مدير ادارة جهاز مكافحة الاغراق ووليد زهي الباحث المتخصص بالجهاز والممثل لمكتب التمثيل التجارى المصرى في بروكسل وعددا من ممثلي الشركات المصرية المعنية بهذا الشأن.

وتتركز مهمة الوفد المصرى في التعرف على تفاصيل الدعوى المرفوعة ضد ست عشرة شركة مصرية مصدرة للاقمشة وتحديد الأسس المستخدمة في تطبيق اسلوب اختيار العينة الممثلة للشركات المصرية المعنية بالشكوى والتي سيقوم الاتحاد الاوروبى باختيارها وفقا لمعايير التحقيق والمستندات

وقد اكد سيد ابو القمصاني رئيس قطاع التجارة الخارجية ان الشكوى المقدمة من الاتحاد الأوروبى تمثلت في اتهام الشركات المصرية بتصدير الأقمشة الخام القطنية باسعار مخفضة للأسواق الأوروبية أدت الى حدوث أضرار مادية لمنتجى الاقمشة بدول الاتحاد الأوروبى وتمثلت أهم عناصر هذه الاضرار في خفض معدل الربحية وخفض أسعار بيع الاقمشة بالاتحاد الأوروبى لمواجهة المنافسة المصرية التى استحوذت على نسبة كبيرة من حصة الاستهلاك وان مصر لم تكن وحدها المعنية باحداث هذا الضرر حيث ان هناك

عدد

اخر من الدول تم اتهامها ايضا باغراق دول السوق الاوروبية ومنها تركيا والصين والهند وباكستان واندونيسيا. وانه من بين الاضرار التى اثارتها دول السوق فى شكاواها المقدمة ما حدث من تناقص فى انتاج دول الاتحاد الأخرى فى حين زادت الواردات من الدول موضع التحقيق ومنها مصر.

وقد اكد عبد الرحمن فوزى مدير عام جهاز مكافحة الدعم والاغراق بان حصة مصر المصدرة من الاقمشة القطنية لدول السوق بلغت نحو ١١ الف طن عام ١٩٩١، ٩ آلاف طن عام ١٩٩٢، ١٣.٢ الف طن عام ١٩٩٣، ١٩.١ الف طن عام ١٩٩٤. ونحو ١ آلاف طن خلال الشهور الستة الاولى من ١٩٩٥ اى نحو ١٥ الف طن لعام ١٩٩٥ تقريبا وهذه الارقام طبقا لبيانات جهاز التحقيق فى دعاوى الاغراق بالاتحاد الاوربى.

وانه وفقا لهذه البيانات وطبقا لمظاهر الضرر التى تعرضت لها منتجات دول السوق كما جاء في الادعاء الموجه للشركات المصرية

توصلت اجهزة التحقيق بالاتحاد الاوروبى إلى ان هناك دليلا مبدئيا على قيام الشركات المصرية بممارسة سياسات الاغراق فيما يتعلق بالمنتج المعنى بالتحقيق وهى الاقمشة القطنية.

كما قامت اجهزة التحقيق أيضا ببدء التحقيق فى نهاية فبراير وقامت بارسال تقرير بهذا المعنى الى جميع الشركات المصرية المعنية بهذا الشأن كما ارفقت به استبيانات ينبغى أن تقوم باستيفاء بياناتها شركاتنا

المصرية.

وقد اشار عبد الرحمن فوزى الى ان دور جهاز مكافحة الدعم والاغراق المصرى دور حيوى ومهم فى هذا الشأن حيث يركز على تعريف الشركات المصرية . المقامة ضدها دعاوى الاغراق . بالجوانب الفنية والقانونية للتحقيق وما يستتبعه ذلك من اجراءات بالاضافة الى متابعة ومباشرة اجراءات التحقيق فور الاعلان عنه نظرا لان قيام سلطات الاتحاد الاوروبى باتخاذ أية اجراءات مضادة من شانها التاثير سلباً على صادرات مصر من الاقمشة القطنية فى الأسواق الأوروبية بالإضافة إلى الأثر المباشر لأى إجراء يتم إتخاذه على الموقف التنافسي لصادرات مصر من الاقمشة الخام للأسواق الخارجية الأخرى.

ويضيف ان الخطوة الاولى التى يتم بحثها الآن فى الاتحاد الأوروبى فى حضور ممثلى الشركات المصرية وممثلى قطاع التجارة الخارجية هى تحديد الشركات المصرية التى ستخضع للتحقيق والفحص باسلوب العينة حيث انه طبقا لأحكام اتفاق مكافحة الاغراق فانه يحق للجهة القائمة بالتحقيق فى حالة تعدد الشركات ان تكتفى باسلوب العينة

عددا محدودا من الشركات بند اجراء التحقيق معها على أن تسرى نتيجة هذا التحقيق على باقى الشركات الأخرى.

وتحاول جهود ممثلى قطاع التجارة الخارجية مساندة الشركات المعنية فى إثبات أن حجم الصادرات المصرية من الأقمشة القطنية المصدرة للأسواق الأوروبية والتى بلغت نحو ٥٥ الف طن فقط خلال السنوات الخمس الأخيرة لاتمثل أثرا سلبيا على الأتحاد الأوروبى وانه فى حالة أثبات أنه لاضرر من الصادرات المصرية فانه لايحق على الأتحاد الأوروبى اتخاذ أية اجراءات ضد شركاتنا المصرية وهذا سوف تتضح نتائجه بعد جلسات الاستماع التى ستعقد فى بروكسل الآن لجميع الأطراف كأحدى مراحل التحقيق.

كما ستقوم شركاتنا المصرية بالاستعانة بأحد كبار المحامين المعنيين بهذا النوع من القضايا. لمتابعة اتجاه سلطات التحقيق فى الاتحاد الأوروبى.



مباحثات مصرية مع السعودية والكويت وسويسرا والمجموعة الأوروبية لتنشيط التبادل التجارى ودعم الصادرات وجذب الاستثمارات

كتب ـ حسن عبد المنعم:

تم الاتفاق بين الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين، والسيد أسامة جعفر فقيه وزير التجارة السعودى خلال المباحثات التى جرت بينهما امس على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين وإنشاء منطقة تجارة حرة كما تناولت المباحثات المواصفات القياسية للسلع المصرية والسعودية.

كما تم الاتفاق بين الدكتور جويلى والسيد هلال مشارى وزير التجارة والصناعة بدولة الكويت خلال المباحثات التى جرت بينهما أمس على الانتهاء من إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والكويت ودراسة انشاء منطقة حرة تصديرية للمنتجات المصرية بالكويت وتم الاتفاق ايضا على دعم القطاع الخاص الكويتى للاستثمار فى مصر.

كما استقبل الدكتور احمد جويلى وزير التجارة أمس وفد الغرفة التجارية العربية السويسرية الذى يزور مصر حاليا وتم الاتفاق على



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٦

التوسع في دعم الاستثمار السويسري في مصر والصادرات المصرية الى سويسرا. وتناولت المباحثات عقد ندوة في سويسرا تنظمها الغرفة التجارية العربية السويسرية للترويج لمشروعات الاستثمار المصرية وفتح آفاق جديدة أمام الصادرات المصرية

واستقبل وزير التجارة والتموين وفد المجموعة الأوروبية وسفير المجموعة الأوروبية بالقاهرة والسفير جمال بيومي مساعد أول وزير الخارجية ورئيس وفد مصر في التفاوض حول اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي وتناولت المباحثات آخر ما وصلت اليه اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي خاصة تحرير التجارة في قطاع الزراعة.

كما تناولت المباحثات تنشيط التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال تصدير الحاصلات الزراعية مثل البطاطس حيث يزداد الطلب عليها في دول المجموعة الأوروبية.

وسيلتقي الوفد الأوروبي بالدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة لاستكمال الدراسات حول المنتجات الزراعية المصرية القابلة للتصدير



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٦

مباحثات سورية ـ أوروبية للتوصل إلى اتفاق مشاركة بين الجانبين

دمشق ـ عاطف صقر:

غادر وفد من المفوضية الأوروبية دمشق ـ امس ـ بعد زيارة لسوريا استغرقت ٣ ايام، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوريين بشأن التوصل إلى إبرام اتفاقية لمشاركة بين سوريا والاتحاد الاوروبى، والتقى الوفد خلال زيارته بالسيد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى. كما التقى بمجلس إدارة الغرفة التجارية بدمشق. وصرح خوان برات رئيس وفد المفوضية الأوروبية والمدير العام للعلاقات الخارجية بأن مباحثاته مع الجانب السورى استهدفت امكانات عقد اتفاق للمشاركة بين الجانبين، مشيرا إلى ان هناك مؤشرات ايجابية كثيرة للتوصل إلى هذا الاتفاق على غرار ما تم التوصل إليه مع بعض دول حوض المتوسط..

واوضح أن المفوضية الأوروبية ستمول إنشاء مركز للأعمال السورية ـ الأوروبية المشتركة.

واشار إلى ان التعاون السورى الأوروبى ستكون له اثار ايجابية على صادرات القطن السورى لأوروبا، مؤكدا أن هذه الزيارة ستتبعها زيارات اخرى لسوريا حيث سيزور نائب رئيس المفوضية الأوروبية دمشق قريبا لإجراء محادثات سياسية مع المسئولين السوريين.

ووصف خوان برات المفاوضات المصرية الأوروبية حول اتفاقية المشاركة بين الجانبين بانها تسير فى الاتجاه الصحيح.



في ندوة لندنية

المغاربة مستاؤون من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

□ لندن - من سوزانا طربوش:

■ دلت مساهمات المتحدثين المغاربة في الندوة، التي عقدت امس في الغرفة التجارية العربية - البريطانية، على مدى التقدم الذي احرزه منتجو الفاكهة والخضار والأسماك والزهور والمعلبات المغاربة في الاعوام الأخيرة، اذ نوعوا منتجاتهم واستخدموا تكنولوجيا حديثة وحسنوا توضيبهم لها وأوجدوا أسواقاً جديدة لصادراتهم.

لكن المتحدثين أعربوا ايضاً عن خديتهم من الشروط التي تضمنها اتفاق المشاركة التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي الذي وقع عليه الشهر الماضي في بروكسيل.

وقال سفير المغرب في لندن، خليل هدلوي، في الندوة، التي القى الخطاب الافتتاحي فيها، ان القيود التي يفرضها الاتفاق مدعاة للأسف، ولن تسمح بتوسيع القطاع الزراعي في البلاد. وهو القطاع الذي يستخدم نصف مليون عامل. واضاف السفير: «سيخضع هذا الاتفاق الجديد المغرب الى امتحان عسير على مدار الأشهر الاثني عشر المقبلة. الا اننا على ثقة بمقدرتنا على المضي في الاصلاح وعلى تكييف بنيتنا الاقتصادية لكي تواجه التحديات الجديدة».

ويذكر ان الغرفة التجارية العربية البريطانية نظمت الندوة بمشاركة السفارة المغربية في المملكة المتحدة والمركز المغربي لتعزيز الصادرات المغربية والترويج لها. وتتزامن الندوة مع زيارة تستمر يومين يقوم بها العاملون في القطاع الخاص المغربي في مجالات الزراعة والأسماك وتعليب المنتجات المختلفة.

ويمثل الوفد المغربي الى الندوة ثماني شركات رئيسية تنشط في هذه المجالات، كما يمثل الوفد الجمعيات التجارية الرئيسية.

وتهدف الندوة الى تمكين المغاربة من مقابلة المستوردين البريطانيين. وراس الندوة السير ريتشارد بومنت رئيس الغرفة التجارية العربية - البريطانية. ولم يحضرها السيد عبدالكريم المدرس، أمين سر الغرفة لوجوده خارج المملكة المتحدة. ولهذا قرأ خطابه نيابة عنه جيم سيلارز، عضو الغرفة التجارية التنفيذي.

ودعا المدرس في خطابه الى مزيد من التطوير في العلاقات المغربية الاوروبية بغية إفساح مجال اوسع أمام الصادرات الزراعية المغربية.

ولفت سفير المغرب الى ان قيمة الصادرات المغربية الى بريطانيا ازدادت من ٩٥.٢ مليون جنيه استرليني عام ١٩٩١ الى ٢٥٣.٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥، بينما ازدادت قيمة الصادرات البريطانية الى المغرب خلال الاعوام نفسها من ١٥٢ الى ٢٧١ مليون جنيه استرليني. الا ان السفير أضاف ان الصادرات الزراعية كانت على رأس الصادرات المغربية الى بريطانيا عام ١٩٩١ عندما كانت قيمتها ٢٩.٥٤ مليون جنيه استرليني، لكن في عام ١٩٩٥ احتلت هذه الصادرات الزراعية المكانة الرابعة بين الصادرات المغربية فيما تراجعت قيمتها الى ٢٢.١ مليون جنيه استرليني (ويذكر ان عام ١٩٩٥ شهد جفافاً حاداً في المغرب).

وقال المدير العام للمركز المغربي لتعزيز الصادرات والترويج لها، منير بن سعيد، ان الخضار والاسماك الطازجة شكلت ٢٥ في المئة من الصادرات المغربية كلها.

وقال قاسم بناني السميرس، رئيس «مجموعة دولاسوس» ان المغرب يصدر بين ٥٠٠ و٦٠٠ الف طن من الحمضيات سنوياً. واضاف ان المغرب يستخدم تكنولوجيا حديثة وزراعات جديدة، كما ينشئ شركات مختلطة لا سيما مع الاسبان، بغية زيادة الانتاج وتنويع الحمضيات، وزراعة نوع جديد من «الكليمنتين» على سبيل المثال.

ويصدر المغرب بين ١٥٠ و١٨٠ ألف طن من البندورة (الطماطم) سنويا، لكن لا يصل اي من هذه الانواع الى المملكة المتحدة التي يفضل أهلها حبات البندورة الأصغر التي تزرع في اسبانيا وجزر العصافير.

ويصدر المغرب عادة بين ١٠٠ و١٢٠ ألف طن من البطاطا، لكن المغرب لن يصدر السنة الجارية الا بين ٤٠ و٥٠ ألف طن بسبب هطول أمطار غزيرة عطلت بعضاً من المحصول.

وتعتبر بريطانيا سوقاً جيدة للبطاطا المغربية الصغيرة. ولفت قاسم بناني السميرس الى ان زراعة الفريز توسعت بسرعة خلال العامين الاخيرين في اغادير وبفضل شركات مختلطة تنشط مع الاسبان في شمال البلاد. ويقال ان مذاق فريز أغادير افضل من مذاق الفريز الاسباني بسبب شمس المغرب الحامية جداً.

واضاف قاسم بناني السميرس ان في المغرب تسع مجموعات مسؤولة عن تصدير ٩٠ في المئة من الصادرات الحمضية وعن ٦٥ في المئة من صادرات البندوة. وشكلت المجموعات التسع مجلس الاطلسي للمواد الغذائية وذلك منذ نحو عشرين عاماً عندما تفككت منظمة التسويق التابعة للدولة المغربية.

ويذكر ان الاسرائيليين فاتحوا المغاربة لكي يحاولوا تقليدهم والاقتداء بهم بعدما تفككت المنظمة الاسرائيلية التي كانت تتولى تسويق المنتجات الاسرائيلية على حد ما قال بناني السميرس.

وتذمر بناني السميرس من اسعار دخول الخضار والفاكهة المغربية الى اسواق دول الاتحاد الاوروبي، وهي الاسعار التي نص عليها اتفاق المشاركة الاخير، كما تذكر من ضالة الحصص المعفية من الرسوم الجمركية. ويذكر ان الاتفاق المذكور ينص على ان حصة المغرب من الأسواق الاوروبية هي ١٥٠,٦٧٦ طن

من الحمضيات، بينما تصدر اسبانيا الى سائر دول الاتحاد الاوروبي ٧٠٠ الف طن من هذه الحمضيات.

وقال علي بناني السميري، مدير شركة بريمروز وامين جمعية مزارعي الزهور ان المغرب يُصدر حالياً ما يزيد على خمسة الاف طن من الزهور الطازجة. وتبلغ قيمة الزهور الطازجة المصدرة الى بريطانيا نحو مليوني جنيه استرليني. لكن هذه الكمية قد تزداد ضعفين او ثلاثة اضعاف بسهولة تامة اذا تطورت العلاقات ايجابياً بين المغرب وبين بائعي الجملة.

وتذمر علي بناني السميري من الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي لانه غير منصف ابداً، اذ لا يسمح للمغرب بموجبه بتصدير إلا الفي طن بحلول سنة ٢٠٠٠، علماً ان ثلاثة الاف طن فقط من هذه الكمية الاخيرة يجب ان تكون من الزهور العادية بينما باقي الكمية يجب ان يكون زهور يمكن ان ينتجها المغرب. هذا بينما تستطيع اسرائيل تصدير ٢٥ الف طن، لكنها لا تصدر هذه الكمية بالفعل، وهكذا تنعم الدول المنافسة للمغرب بمختلف الامتيازات التي تسهل لها عملية اختراق السوق الأوروبية.

وتكلم زهير بن عبدالله، الناشط في شركة «ار اي ام» المراكشية عن قطاع الفاكهة والخضار المعلبة. وقال ان ثمة نحو ١٢٠ شركة تعمل في هذا القطاع تصل طاقتها الانتاجية الى ٣٥٠ الف طن سنوياً.

ووصلت قيمة انشطة هذه الشركات الاجمالية العام الماضي الى ٤٥٠ مليون دولار، يصدر منها ما قيمته ٣٥٠ مليون دولار، وحتى عام ١٩٨٥ كانت فرنسا السوق الرئيسية للمعلبات المغربية اذ كانت تستهلك ٧٥ في المئة منها. لكن الصادرات الى المانيا ازدادت ٢٠٠ في المئة خلال الاعوام الست الماضية، كما يرسل المغرب ١٨ في المئة من صادراته المعلبة الى شمال اميركا. إلا ان الصادرات الى المملكة المتحدة لا تزال متدنية جداً.



المؤسسة للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٦

قضايا الشراكة الأوروبية المتوسطية وأفكارها

ضعف الاستثمارات وتقلص التجارة والقلق السياسي

☐ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ تهدف الشراكة الأوروبية المتوسطية الى إدماج بلدان جنوب شرق الحوض المتوسطي، بشكل تدرجي على مختلف الاصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية، داخل حيز النفوذ الأوروبي ذلك من خلال ربط بلدان الجنوب بشبكة من الاتفاقات الجديدة التي تم توقيع بعضها مع كل من تونس والمغرب واسرائيل ويجري التفاوض فيها مع بقية بلدان الحوض. وتشمل الاتفاقات توصيات احترام حقوق الانسان والتعددية السياسية وجوانب التعاون الاقتصادي والمالي والصناعي الذي سيقود الشركاء الى إقامة حيز السلم والاستقرار وخصوصاً إقامة التبادل التجاري الحر في حدود عام الفين. وتضمن هذه الاستراتيجية اتساع النفوذ الاقتصادي والسياسي الأوروبي من اسكندنافيا في الشمال الى مصر في الجنوب ومن المغرب غرباً الى فنلندا في الشمال الشرقي للقارة الأوروبية.
إلا ان تحقيق الاهداف التي رسمت في الخريف الماضي في برشلونة لن يكون يسيراً لجهة الاختلافات السياسية - القيمية وتفاوت مستويات النمو عبر مياه حوض البحر الابيض المتوسط اذ تصل فوارق دخل الفرد بين الضفتين الجنوبية والشمالية من واحد الى عشرين.

طموحات السلم والاستقرار

تستند طموحات تحويل الحوض المتوسطي الى «حيز للسلم والاستقرار» في الذهنية الليبرالية الأوروبية الى اقتصاد السوق ومبادئ التعددية الفكرية ونبذ استخدام القوة لحل المشاكل الاجتماعية، على المستوى الداخلي، وفك الخلافات التي تنشا بين الجيران على الصعيد الخارجي. كما تعكس الطموحات بشكل غير صريح مخاوف البلدان الأوروبية من المخاطر المتنوعة التي تهدد استقرار عدد من بلدان الضفة الجنوبية وعواقب امتدادها الوخيم داخل الاتحاد الاوروبي الذي يعيش فوق ترابه اكثر من خمسة ملايين من رعايا دول الجوار الجنوبي، من شمال افريقيا والشرق الأوسط وتركيا. وكشفت الأعمال الارهابية التي ادمت فرنسا، وهستيريا الخوف من الجماعات المسلحة التي اربكت الفرنسيين، هشاشة امن احد اكبر بلدان الاتحاد الأوروبي، بحكم العلاقات التاريخية المثقلة بين باريس والجزائر من جهة وسهولة امتداد التطرف الاصولي من شمال افريقيا الى فرنسا بحكم كثافة حركة التنقل واهمية تواجد الجالية الجزائرية فوق التراب الفرنسي، من جهة اخرى. وجاءت الاعمال الانتحارية التي نفذتها حركة المقاومة الاسلامية «حماس» في اسرائيل لتذكر الأطراف المعنية في المنطقة، والبلدان الأوروبية المجاورة لها، بالاخطار الكبرى التي تمثلها الحركات المسلحة بالنسبة لمستقبل السلم والاستقرار السياسي في الضفة الجنوبية للحوض المتوسطي. يبقى التعرف في المستقبل ان كانت توصيات القمة الطارئة التي عقدت في شرم الشيخ من اجل دعم مسيرة السلام، وتشجيع كل من رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز والرئيس ياسر عرفات ضد خصومهما. قد توقفت على اسباب اعوجاج والتواءات طريق السلام التي رسمت في اوسلو في خريف ١٩٩٣.

تعد مقترحات الشراكة الاوروبية المتوسطية، التي اجمعت حولها دول الاتحاد الاوروبي وبلدان جنوب شرق الحوض المتوسطي في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي في برشلونة، محاولة متعددة الأطراف تهدف الى استباق التيارات العنيفة التي قد تنضج في واقع ضعف النمو الاقتصادي بنسب تقل عن معدلات الزيادات الديموغرافية المرتفعة وحال انتشار البطالة التي تتنامى في ترابها كل اشكال التطرف، يقابلها في عدد من بلدان الجنوب، توتر الانظمة وتحصنها بستائر الامن وتضييق مساحة حريات الفرد والجماعات لضمان الامن والاستقرار بشكل يفوت المراحل الانتقالية. وتنبه واضعو الشراكة الاوروبية - المتوسطية الى ان المخاطر الامنية تهدد بتفجير الأوضاع في الجنوب وتعهدوا في وثيقة برشلونة «تنمية دولة القانون والديموقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية بما فيها حرية الراي والتجمع» واقتناعهم خصوصاً ان تحقيق هدف السلم والاستقرار «يفرض توطيد الديموقراطية واحترام حقوق الانسان». كذلك تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم الذي يضمن الاستقرار الاجتماعي في الجنوب وتخفيف حدة تيارات الهجرة الى الشمال. وتقتضي توسيع مصالح الاقتصاد الأوروبي في الشمال وحاجات النمو في الجنوب اجتذاب اقتصادات الجنوب من واقعها المجزا بين اسواق صغرى الى حيز اقتصادي اوسع، خصوصاً بعد اجماع أطراف المنظمة العالمية للتجارة نحو تجرير المبادلات في السوق العالمية.

الاختلاف القيمي

يولي فكر الشراكة الأوروبية المتوسطية حيزاً واسعاً، داخل وثيقة برشلونة ونقاشات متابعتها، لقضايا احترام الحريات الاساسية والتعددية السياسية والديموقراطية ودولة القانون من اجل ان تكون في مستقبل قريب ارضية لقيام «حيز السلم والاستقرار» المشترك بين الاتحاد الاوروبي ودول الجوار الجنوبي، ولا تثير هذه المبادئ الجدل البارز لأن كل الدول المطلة على مياه البحر الأبيض المتوسط كانت وقعت على المواثيق الدولية ذات الصلة بمواد حقوق الانسان. إلا ان واقع التنفيذ والالتزام باحترامها يختلف من بلد الى آخر من ناحية اولى وفي ما بين الشمال والجنوب من ناحية اخرى. فالاوروبيون يرفضون اتهامات محاولة تصدير الانموذج الغربي الى البلدان المتوسطية وغالبيتها من البلدان العربية التي ترد من ناحيتها بان انعتاق الفرد يمثل عملية شاملة لجوانب الحريات الاساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتشمل حقوق الفرد في منظورها جوانب حرية التعبير والتعددية الفكرية كذلك حقوق العمل والتنمية الاقتصادية، وترفض البلدان العربية المتوسطية ان تتحول المساعدات المالية التي قرر الجانب الاوروبي بتقديمها في الاعوام الخمسة المقبلة الى سيف مسلول ضد سياساتها الداخلية وذلك في ردها على البند الخاص الذي ينص، داخل اتفاقات الشراكة، على وجوب التزام الاطراف الموقعة عليه باحترام حقوق الانسان ودولة القانون. كما لا تخفي عتابها البلدان الاوروبية لاسباب تهميش رعاياها المقيمين وخصوصا عدم مشاطرتها (بلدان الجنوب) المخاطر الامنية التي يمثلها عدد من نشطاء الحركات الاصولية في اوروبا. لا شك في ان قمة شرم الشيخ التي التامت على عجل تحت عنوان دعم مسيرة السلام وانقاذها من المعارضة المسلحة كانت افضل مناسبة بالنسبة للبلدان العربية التي تواجه حركات اصولية - متطرفة كي تجدد طلباتها من زعماء اوروبا والولايات المتحدة من اجل تضييق الخناق على عدد من قادة الحركات الاسلامية المقيمين في اوروبا ويواصلون، من خلال تمتعهم بحرية الراي الاوروبية، نشاطهم السياسي وتحريض العواصم الغربية ضد أنظمة بلدانهم الاصلية. لكن البلدن العربية، لئن تناغمت مواقفها في ادانة الارهاب وشاركت غالبيتها في قمة شرم الشيخ، فانها لم تقدر بعد على التقدم

٤٩١

بطرح منسجم لاقناع الولايات المتحدة واسرائيل واوروبا بان عوائق السلام العادل تمثل مسببات التطرف في الشرق الاوسط، في حين اتفقت طروحات البلدان الاوروبية بأن الديموقراطية والتنمية الاقتصادية هي الاطار المناسب لمعالجة ظاهرة الاصولية والتطرف في عدد من بلدان الجنوب. وتتفاوت تعريفات مفهوم الارهاب بين الشمال والجنوب المتوسطي. ويجمع المحللون العرب بان خروج اسرائيل والولايات المتحدة، الراعي الاكبر لعملية السلام، عن مرجعية الثوابت الدولية التي حددها مؤتمر مدريد والنواقص الكبرى التي تضمنها الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي بتغييبه حقوق اللاجئين الفلسطينيين والقدس الشريف و«قنابل» المستوطنات اليهودية التي تلغم امن الاراضي الفلسطينية واستمرار احتلال اسرائيل جنوب لبنان وتعطل مفاوضاتها مع سورية هي مسببات رئيسية للعنف المتصاعد في الأراضي المحتلة واسرائيل واستمرار نشاط المقاومة اللبنانية. كما ان تدهور مستويات العيش لقطاعات واسعة من السكان ضحايا سياسات التصحيح الهيكلي تمثل من ناحيتها سبب اعمال العنف التي تشهدها بلدان مثل الجزائر ومصر. ولا يخالف الاوروبيون، كذلك الاسرائيليون والاميركيون، الراي العربي في فهم مسببات عدم الاستقرار في بعض البلدان العربية لكنهم يعممون صفة الارهاب على أعمال المقاومة والعنف الذي يستهدف اسرائيل.

وقد هب رؤساء الدول الغربية للتعبير عن تضامنهم مع اسرائيل في قمة شرم الشيخ تحت عنوان «قمة صانعي السلام» وتجسيد هذا التضامن عبر تزويدها بكل الوسائل الاستخباراتية والتقنية لتتبع عناصر حركة المقاومة الاسلامية (حماس) داخل اسرائيل وفي اراضي الحكم الذاتي الفلسطيني. واذا ساعدت القمة الاستثنائية في شرم الشيخ على تصحيح المسار السلمي فانها قد توفر على دول المنطقة عناء التعبئات الامنية لتصرف جهودها نحو الانماء الاقتصادي والاجتماعي. واذا هي اخفقت في اعادة قاطرة السلام الى سكتها الصحيحة فانها لن تفعل سوى تاكيد قناعة ازدواجية المعايير في التعاطي مع مفاهيم السلم والامن واسباب تقويضها.

وتختلف وجهات النظر من جهة اخرى بين دول الجنوب والاتحاد الاوروبي حول دور المجتمع المدني في مستقبل الشراكة الاوروبية - المتوسطية. فيرى خبراء اوروبيون في بروكسيل ان تكثيف قنوات التعاون بين ممثلي المجتمع المدني من الجانبين (رجال الاعمال، الجامعات، جمعيات الصحافة، المنظمات النسائية، البلديات) من شانها «تشجيع الديموقراطية في الميدان». لكن هذا المنظور يثير حفيظة ممثلي دول الجنوب التي لا تستبعد «نوايا التدخل في شؤونها الداخلية» عبر قنوات المنظمات غير الحكومية. وثمة من يخشى في الضفة الجنوبية «حملات التبشير» التي قد تدبرها المنظمات المسيحية تحت غطاء التعاون غير الحكومي.

الشراكة خيار وحيد

قبلت دول الضفة الجنوبية تحديات اقامة التبادل التجاري الحر، بشكل تدرجي، مع الاتحاد الاوروبي لأن الخيارات الاخرى تبدو منعدمة امامها بحكم تدويل الاقتصاد وتحرير المبادلات الذي تفرضه مقتضيات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (غات). فافتراض عزوف اي طرف، من بلدان الضفة الجنوبية، عن مستقبل الشراكة وافق التبادل التجاري الحر يعني القبول في المستقبل بتهميش اقتصاده بل التفريط في الامتيازات التجارية التي تتمتع بها صادراته نحو السوق الاوروبية منذ منتصف السبعينات لان السوق الاوروبية مقبلة، بحكم الاتفاقات الدولية، على فتح حدودها امام منتجات ذات تنافسية عالية تأتيها من بلدان وسط وشرق اوروبا وجنوب شرق اسيا واميركا اللاتينية. وفي ضوء هذه الاعتبارات التجارية تبدو دول الضفة الجنوبية مجبرة على قبول اتفاقات التبادل التجاري الحر كي تحصن صادراتها الى حد ما ضد تنافسية المنتجات الآسيوية وسوف لا تقدر على مواجهة منتجات بلدان وسط وشرق اوروبا لان الاخيرة مرشحة لدخول الاتحاد الاوروبي علاوة عن تميزها بالرصيد الصناعي الموروث عن الحكم الشيوعي وبارتفاع كفاءة عمالتها مقارنة مع مستويات الكفاءة في بلدان الضفة الجنوبية للحوض المتوسطي. فهل تقدر مؤسسات بلدان الحوض المتوسطي على رفع تحديات اتفاقات التبادل اذا بقي الدعم الخارجي والاستثمار المباشر محدوداً؟

على رغم جوارها الاتحاد الاوروبي، أكبر تجمع اقتصادي في العالم، تبدو بلدان الضفة الجنوبية في موقع هامشي عاجزة عن الاستفادة من القدرات الاستثمارية المتوافرة لدى المؤسسات الاوروبية التي فضلت توجيه ١٠ في المئة من استثماراتها التي بلغت ٤٧٥ بليون دولار نحو اسواق جنوب شرقي اسيا وشرقها و٤٠ في المئة نحو السوق الاميركية. فلم تستفد بلدان الجنوب من جوارها للبلدان الصناعية الاوروبية مثلما استفادت دول جنوب شرقي اسيا من جوارها لليابان واصبحت هذه المنطقة تسجل اعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم وازدادت حصتها في التجارة العالمية الى درجة منافسة البلدان الصناعية الكبرى. ووصف رئيس اتحاد الصناعيين الاوروبيين فرنسوا بيرغو حصة بلدان المتوسط من الاستثمارات المباشرة الاوروبية بانها «زهيدة» ولم تتجاوز ٣ بلايين غالبيتها اتجهت نحو تركيا واسرائيل. وفي اشارة لضعف دور بلدان المتوسط في السوق العالمية قال بيريغو في مؤتمر جمع، نهاية الشهر الماضي في بروكسيل، رجال الأعمال الاوروبيين وممثلي القطاع الخاص من بلدان الضفة الجنوبية بان المنطقة «متغيبة عن الأسواق العالمية باستثناء تركيا واسرائيل». ويفسر ضعف الاستثمارات الأوروبية فيها، حتى وان تتجاوز حجم الاستثمارات الاميركية في المنطقة، بنواقص المناخ الملائم لجلب الاستثمارات، ما يجعل مهام الاصلاح الاقتصادي وتحديث البنى التحتية امرا ملحاً.

ويمثل اتساع التعاون في مجال الطاقة بين اوروبا وبلدان الضفة الجنوبية حالا استثنائياً إذا قورن بضعف الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الأوروبية نحو الجنوب. فغالبية المنتجات الصناعية التي تصدرها بلدان شمال افريقيا والشرق الاوسط وتركيا تتالف من المنسوجات والملابس وبعض المواد نصف الجاهزة الواردة من صناعات ذات كثافة تكنولوجية ضعيفة ومعدلات تلوث مرتفعة. ويفسر اهمية التعاون في مجال النفط والغاز بارتفاع حاجات السوق الاوروبية للواردات من المنطقة المتوسطية التي تغطي ٢٧ في المئة من حاجياتها. ويعد هروع المؤسسات الغربية في الفترة الاخيرة للاستفادة من انفتاح قوانين الطاقة في الجزائر التي سمحت نفاذ المؤسسات العالمية بشكل مباشر الى حقولها ابرز مثل عن ان اهمية المصالح الاقتصادية التي تدفع المستثمرين الى المغامرة برساميلهم حتى في بلد تقل فيه مقومات الأمن والاستقرار. فبين كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٥ وشباط (فبراير) ١٩٩٦ ابرمت مؤسسة النفط الجزائرية «سوناطراك» عقوداً كبيرة مع كل من مؤسسة النفط البريطانية بقيمة ٣,٥ بليون دولار و«توتال» الفرنسية و«ريبسول» الاسبانية بقيمة ٩٠٠ مليون دولار و«اركو» الاميركية بقيمة ١,٥ بليون دولار. ودفع انفتاح الشهية النفطية لدى المؤسسات العالمية الى يقظة الحكومة الجزائرية التي اعلنت على لسان وزير الطاقة «وقفة» في مساعي الشراكة بين «سوناطراك» والمؤسسات الاجنبية التي لم تثنها تهديدات الجماعات الاسلامية المسلحة عن التوجه الى الصحراء الجزائرية.

وتنظر بلدان الضفة الجنوبية نحو الهبات المالية التي اقرها الاتحاد الاوروبي منتصف العام الماضي في قمة كان الفرنسية (٤,٦٨٥ بليون ايكو او ما يناهز ٦ بلايين دولار) للمساعدة على انجاح برامج الاصلاحات الاقتصادية وعلى القروض التي سيقدمها البنك الاوروبي للاستثمار لتطوير البنى التحتية التي قد تساوي قيمة المنح المقررة من الموازنة المشتركة للاتحاد. وستكون بلدان الجنوب في حاجة للبحث عن مساعدات من الأطراف الدولية الاخرى لان القرارات المالية الاوروبية لن تكفي لتاهيل اقتصادات دول الجنوب. فتقدر كل من المصادر التونسية والمغربية حاجات تمويل برامج تاهيل القطاع الخاص وتطوير البنيات التحتية ببليونين لكل من البلدين



اي ما يعادل قيمة المساعدات التي اقرها الاتحاد لفائدة كافة بلدان جنوب شرق الحوض المتوسطي باستثناء ليبيا لأن الاخيرة لا تزال خارج هيكل الشراكة الاوروبية المتوسطية. ويرى رجل اعمال تونسي ان الفوز برهان التبادل التجاري الحر مرهون بمدى هجرة الاستثمارات الاوروبية نحو الجنوب. وتبدو المساعدات حيوية بالنسبة للمؤسسات الكبرى التي تتم اعادة هيكلتها ومصيرية بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمثل غالبية نسيج المؤسسات الصناعية في بلدان الضفة الجنوبية. وستواجه هذه المؤسسات في الاعوام المقبلة اخطار تنافسية المنتجات الصناعية الاوروبية التي ستدخل الاسواق المحلية معفاة من الرسوم الجمركية. وسيعني افتراض انهزامها في الاسواق ذاتها تسريح الاف العمال وزيادة ارتفاع معدلات البطالة التي تتفاوت بين ١٥ و٢٥ في المئة في بلدان الضفة الجنوبية.

ولا يمثل ضعف الاستثمارات الخارجية العاهة الوحيدة لاقتصادات دول الجنوب إذ ان واقع ارتفاع الحواجز وضعف، المبادلات في ما بينها يعد في نظر رجال الاعمال الاوروبيين عنصر تنفير للاستثمار الخارجي. فلا تصل المبادلات التجارية بين البلدان العربية في شمال افريقيا الى ٧ في المئة من تجارتها الخارجية في حين تصل في كل منها الى ٧٠ في المئة بالنسبة للتعامل مع الاتحاد الاوروبي. وتقل النسبة ذاتها في ما بين بلدان الشرق الاوسط. ويقارن مسؤول في رابطة صناعات النسيج الاوروبية بين قوة عوامل التحفيز للاستثمار في اوروبا الشرقية ونقصها في بلدان الجنوب ويرى بان المستثمرين لا يبحثون اليوم عن مناطق توفر العمالة الرخيصة فقط بل عن الاسواق التي توفر شروط انخفاض كلفة الانتاج للتصدير من ناحية وترويج المنتجات في السوق المحلية من ناحية اخرى. ويعتبر خبراء المفوضية الاوروبية ان الشراكة لن تؤتي اقصى فوائدها سوى باضافة اتفاقات التبادل الحر في ما بين بلدان الجنوب الى الاتفاقات العمودية المبرمة مع الاتحاد الاوروبي. وفي السياق المذكور فإن طلب المغرب تجميد هياكل اتحاد المغرب العربي، لاسباب سياسية تتصل بمواقف الجزائر حيال مشكلة الصحراء الغربية، من شانها تخييب نوايا الاستثمار في شمال افريقيا والخطو الى الوراء بدل التوجه للاستفادة من طموح الشراكة الاوروبية المغاربية. كما ان تعثر مسيرة السلام في الشرق الاوسط يؤجل فوائد التعاون الاقليمي الى ما بعد احلال السلام. ولن تتحقق الفوائد القصوى للشراكة الاوروبية المتوسطية من دون تعاون في ما بين دول جنوب الحوض.



لبنان يتابع المفاوضات على اتفاق الشراكة مع أوروبا

□ بيروت – «الحياة»:

■ يتوجه الى بروكسيل اليوم وفد لبناني برئاسة الامين العام لوزارة الخارجية السفير ظافر الحسن لمتابعة التفاوض مع الطرف الاوروبي الخميس والجمعة المقبلين على مسودة مشروع اتفاق الشراكة الذي وضعه الجانب الاوروبي للمناقشة بغية ادخال التعديلات عليه.

ومن المتوقع ان تجرى جولات تفاوض عدة قبل توقيع هذا الاتفاق، علماً ان السفير الحسن كان ترأس اجتماعات تحضيرية للجولة الثانية من المفاوضات مع الاوروبيين التي ستبدأ غداً في العاصمة البلجيكية.

الحسن الثاني ينوّه بالشراكة مع اوروبا

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ وصف العاهل المغربي الملك الحسن الثاني علاقات بلاده مع بلدان الاتحاد الاوروبي بانها ليست قائمة على التقارب بل على اساس الشراكة.

جاء ذلك لدى استقباله لوثيو كيراتو السفير المعتمد للاتحاد الاوروبي لدى المغرب. واعتبرت مصادر قريبة منه الالتفاتة اشارة الى التطور الذي عرفته العلاقات بين المغرب وبلدان الاتحاد في الفترة الاخيرة، بعدما عانت ازمات طارئة بسبب تضارب المواقف من اتفاق الصيد وقضايا حقوق الانسان ومحور الشراكة السياسية والاقتصادية.

ويعول المغرب على دعم الاتحاد الاوروبي لخطواته الى الانفتاح التي يعتمدها.

الى ذلك قال رئيس الوزراء المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي اول من امس ان مشكلة دول جنوب البحر المتوسط ليست امنية لكنها تتعلق بالتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات.

واضاف ان مشاكل الهجرة او الامن ليست سوى نتائج للتخلف. واذا لم تكن هناك تنمية ستكون هناك هجرة غير مشروعة دائمة ومشاكل امنية اكبر»، في اشارة الى تنامي التطرف وانعدام الاستقرار في منطقة شمال افريقيا.

وطالب الدول الاوروبية في مؤتمر للتبادل بين الدول النامية تستضيفه مراكش بتقديم اجوبة واضحة عن الابعاد السياسية للشراكة الاقتصادية.



المصدر: الأهـــرام

للبحوث و التدريب و المعلومات — التاريخ: ٣ ابريل ١٩٩٦

من مواطن مصرى إلى الرئيس شيراك

«رحلة أوروبا إلى الشرق..»

بقلم:

د. أنور عبدالملك

«رئيس الجمهورية الفرنسية سيدى الرئيس جاك شيراك».

بطبيعة الأمر - وكيف ؟ - نستهل هذه الرسالة التى أردناها مفتوحة، بالعبارات التى سوف تحيط بكم فى كل مكان: «أهلا، وسهلا، ومرحبا!»

«لن تضيف هذه السطور شيئا إلى صدق وحرارة الترحاب بسيادتكم، رئيسا لفرنسا الجديدة. ولعلها تود أن تقدم لسيادتكم عدداً من الرؤى والمداخل - رؤى المدارس الفكرية التكوينية للفكر والعمل فى إطار وحدتنا القومية وحركتنا الوطنية المصرية، ومداخل إلى مستقبل نود أن تكون المشاركة بين مصر وفرنسا احد الرموز الريادية فى مرحلة صياغة العالم الجديد التى تتفتح امامنا.

إن أول مايلفت النظر فى إدارتكم لدفة الأمور انما هو الإصرار الوطنى منذ الشباب، وهو جوهر الاستمرارية المصرية عبر تاريخها الحضارى السبع الفى. والإصرار الوطنى - اى أولوية الأمة شعباً ودولة - هو الذى نراه قد هداكم إلى إدراك اللحظة التاريخية لتاريخ الإنسانية التى نمر بها اليوم - موقف متفرد بين رؤساء دول الغرب ، والطبقات السياسية،وكذا جمهرة المثقفين فى الغرب.

ماذا نعنى بـ «مغزى اللحظة التاريخية»؟ قلنا باعلى صوت منذ حقبة من الزمن ماترددونه الآن ياسيادة الرئيس، بحرص وحنكة هى من سمات الرئاسة، الا وهو: إن تاريخ العالم دخل فى مرحلة إنتقال من التغيير الجذرى إلى مرحلة صياغة العالم الجديد.

صياغة العالم الجديد، وليس النظام العالمى الجديد، حول قطب واحد، وكذا فإن جوهر هذه المرحلة يتمثل فى انتقال مركز الثقل ا. و كما أطلقنا عليه مفاتيح «المبادرة التاريخية» من الغرب حول الأطلسى، إلى الشرق الحضارى، وعلى وجه التخصيص إلى اسيا، وخاصة اسيا الشرقية والمحيط الهادى حول الصين مركزاً.

■ سيادة الرئيس

إنكم تقدمون الأدلة، يوما بعد يوم ، على هذا الوعى التاريخى النادر والفعال ، فانتم من صفوة الدارسين المعجبين بتجربة اليابان المعاصر، وانتقاله إلى الصف الأول فى الاقتصاد والتكنولوجيا. وكذا فإنكم اول رئيس دولة غربية يعلن ان الصين هى مستقبل فرنسا، وبالتالى أوروبا ، وذلك فى عدة تصريحات لسيادتكم ووزير الخارجية السيد «دو شاريت» فى الأونة الأخيرة. ثم إن توجه فرنسا إلى الشرق، ادرك أن الشرق إنما هو الشرق «الحضارى» وليس الشرق «السوقى» اى انه لابد من الاهتمام بالدائرة الحضارية الشرقية الكبرى الثانية، اى الدائرة الإسلامية فى اسيا وافريقيا، حول قلبها فى امتنا العربية وإيران.

من هنا كانت زيارة سيادتكم إلى أرض مصر هى بمثابة رحلة الغرب إلى الشرق من البوابة الشرقية الأكثر قدماً، عسى ان تقود خطاكم عبر «طريق الحرير» المتجدد، بحيث تتشابك مصائر نهضة شعوب الشرق وأممها العريقة من ناحية ، وأوروبا الساعية للتوحد من ناحية اخرى.

■ سيادة الرئيس

قامت قيامة العالم الغربى، بما فى ذلك معظم حلفاء فرنسا، ضد التجارب الفرنسية النووية فى جنوب المحيط الهادى، لإنهاء تحديث التسلح الاستراتيجى الفرنسى. وفى هذه الأونة، اجمعت الدول العربية دون تردد على تفهم سياسة فرنسا، إيمانا من امتنا العربية بانه لايمكن حصر الأمور بين الدولتين العظميين السابقتين - وهو موقف الصين المبدئى الذى نحييه - فى الوقت الذى تقيم فيه الدولة الصهيونية ترسانة نووية هجومية تهديدية فى قلب منطقة تلاقى اوروبا واسيا وافريقيا، على حدود دول امتنا العربية.

وبعد شهور قلائل شاهدت مصر حكومة وشعبا كما شهد العرب موقف سيادتكم الواضح ، العادل المشرف فى مؤتمر شرم الشيخ لتحقيق السلام العادل فى الشرق الأوسط. فالسلام يقوم على مبادىء المجتمع الدولى، مادام أن العدل أساس الملك. هذا فى الوقت الذى أمعنت فيه الولايات المتحدة الامريكية فى التحيز بالغ التعصب للدولة الصهيونية. متناسية مذابح دير ياسين والخليل وعشرات الآلاف من أسرى الحرب الشهداء فى مصر وسوريا وفلسطين.

تابعنا بإمعان ودقة.. ادركنا.. لن ننسى.

■ سيادة الرئيس

كان لابد لهذا التحرك الدولى الجديد من تغطية علها تحيد العنجهية. ومن هنا كان قرار كم بالإنضمام إلى الدائرة العسكرية لحلف شمال الأطلنطى ، مراعاة للحساسية الأمريكية. مع الإمساك بقيادة القوات المسلحة الفرنسية بين يديكم. هذا فى الوقت الذى لم تعملوا على التعجيل من امتداد عضوية هذا الحلف شرقاً حتى حدود روسيا.

ومعنى هذا انكم المرة تلو المرة تؤكدون أن الأمة الدولة الوطنية المستقلة، وحدها، هى المرجع فى الولاء والعمل الفعال. وقد تجلى هذا الأمر فى الأسابيع الاخيرة إذ قرر تم تقدير مشروع «النمط الاوروبى الاجتماعى» اى ضرورة أن يقترن تطوير الاقتصاد الحر بالحفاظ على أطر الحماية الاجتماعية، وتأمين العمالة للشباب، والسعى إلى العدالة الاجتماعية دون الدعوة الانجلوسكسونية إلى تقديس مصالح أصحاب الاسهم والشركات العملاقة، وكان الإنسان أداة الانتاج، أداة للاستهلاك، أداة للاستعمال، وكان الانسان «كومبارس» بلا حقوق ولاروح ولاوجدان.

إن أوروبا الجديدة هذه يمكن ان تتخذ شكل الكونفدرالية او التجمع الاتحادى لمجموعة الدول الأوربية المستقلة التى لايمكن ان تذوب فى قيم السوق الأمريكية عبر «الإنترنت» وشعارات «الكوكبة» وتصور العالم «قرية واحدة» مركزها وراء المحيط فى قلب نصف القارة الغربى، فى شمال أمريكا.

اولوية الأمة. والدول الوطنية المستقلة نهج فرنسا الجديدة نهج مصر والدول العربية المستقلة الرئيسية دوماً.

ثم يأتى البحث عن أداة التنفيذ داخل الأمة: فهل هى الصراع الطبقى، والمواجهة بين الأحزاب فى المقام الأول؟

أم هى إصرار على أولوية الحوار الوطنى والسعى إلى إيجاد ساحة اوسع للوفاق الوطنى؟ وقد عالجتم إضرابات ديسمبر الماضى بروح شجاعة وبناءة وقد دلت اللقاءات الاخيرة لقادة السياسة والرأى لفرنسا حول رئيسها على أنكم وجدتم استجابة واسعة من النقابات، وكذا من الحزب الشيوعى المؤثر رغم تضاؤل حجمه بفضل سلفكم، بينما ظل الحزب الاشتراكى وجزء كبير من الإعلام الملتف حوله لايدركون فعالية هذا التوجه. إنكم فى هذا المسلك، تصبون فى قلب الخصوصية المصرية على وجه التحديد الا وهى : السعى لإقامة الجبهة الوطنية المتحدة دوماً فى اللحظات التاريخية ، دفاعاً او اقتحاما.

■ سيادة الرئيس

فى هذا التحرك الواسع. لابد من كلمة حول إدراككم لاهمية البعد الروحى فى تشكيل العالم الجديد ، وهو الإدراك الذى دفع بسيادتكم لإعلان الاستعداد للتوسط بين الصين والفاتيكان، وكذا التقارب فى العالم الإسلامى، حول أمتنا العربية التى كانت دوماً فى قلب اهتماماتكم.

هنا ايضا تتشابك الأيادى والأفئدة: إن مصر مهد الحضارة كانت ايضا مهدا للإيمانية والتوحيد وظلت على نهجها فى كل لحظة وكل خطوة وكل مشروع.

■ سيادة الرئيس:

الإضافات مطلوبة وهى كثيرة سوف يقدمها المسئولون فى الدولة والحياة السياسية والاقتصادية والفكرية يعبرون عن وجدان مصر وإرادتها وفؤادها. ونحن مطمئنون كل الاطمئنان أن رئيس مصر وممثليها الرسميين والشعبيين ،على تنوع وتباين مسالكهم المتشابكة فى عروتنا الوثقى المصرية العربية سوف يعبرون أحسن تعبير عن مصر اليوم والغد.

بقيت كلمة، من القلب إلى القلب.

■ سيادة الرئيس

إنك الآن بين أهلك وصحبك على أرض قال عنها ابن خلدون مؤسس علم التاريخ والاجتماع رفيع المقام إنها «أم الدنيا» وفى قاهرتنا التى قال عنها ايضا إنها «المحروسة» وهى الأرض التى منها نبع شعب عريق. إن مصر - رغم المصاعب والحروب والتضحيات والمشاق - لم ولن تنكسر. وكذا فإن شعبنا لم ولن ينحنى.

وهنا اعود بالذاكرة إلى امسية من شتاء ١٩٤١، لقاء جماعة من المناضلين

المصريين الشباب وزملائهم الفرنسيين المقيمين فى مصر آنذاك فى الطابق الاول من العمارة التى بها «مكتبة الشروق» اليوم امام «مكتبة مدبولى» فى ميدان طلعت حرب.

كنا على موعد مع رجل اصر ان وطنه لم ولن ينكسر؟ وان شعب امته لم ولن ينحنى كنا على لقاء مع الجنرال «شارل دى جول» وقد حضر إلى القاهرة لافتتاح المقر الثانى لحركة فرنسا الحرة فى عاصمة مصر. بعد مقرها القيادى فى لندن. وقد احتوته جماعة الصداقات الفرنسية» بينما رأس لجنة المقر السياسية الأب الياسوعى «شارل مارجو» رئيس مدرسة العائلة المقدسة آنذاك، وبطل معركة «فردان» عام ١٩١٦ ومعه الأستاذ «جورج جورست» الجامعى اللامع الذى تولى الوزارة بعد ذلك فى صفوف حزبكم. صفحات من تاريخ مطوى، مغيب نذكرها ونذكر بها اليوم بمناسبة حضوركم إلى ارض مصر ، ممثلا أصيلا لمدرسة «دى جول» فكرا وعملا، وقد تتلمذتم على خليفته الكبير رجل الواقعية والتصنيع والشجاعة «جورج بومبيدو».

■ سيادة الرئيس

إن مصر - شعبا ودولة - سوف ترحب بالمشاركة على قدم المساواة والاحترام المتبادل والواقعية الفعالة، كما يجدر بمصر اعرق حضارة فى تاريخ الإنسانية وفرنسا أقدم أمة فى الغرب.

●● وهذا يقتضى رفع نوعية ومستوى من يتعاملون من الجانبين وخاصة من الشمال فى قطاعات السياسة والدبلوماسية والثقافة والإعلام على وجه التحديد. ولاشك أن سيادتكم مدرك لهذا كله، وإنما اردنا بهذه السطور ان نحيى رحلتكم إلى الشرق بدءا من مصرنا الحبيبة.

وذلك بإضاءة الطريق ، طريق «مناهج الألباب المصرية» الذى وصفه رفاعة رافع الطهطاوى فى ١٨٦٩ بينما اقتحم شامبوليون ألغاز لغتنا الحضارية الفرعونية الأولى.

ولكم منا جميعاً صادق الاحترام والمحبة والوفاء ودعاواتنا لكى يرعى العلى العظيم لقاء مصر وفرنسا، وتشابك إراداتهم وإنجازاتهم فى تأكيد المغزى الحضارى لصياغة العالم الجديد، عالم يدرك تفاعل الحضارات والثقافات والأمم حول مراكز حيوية متعددة - بعيدا عن الحصر النمطى ومنطق الاحتقار.

■ سيادة الرئيس

أهلا وسهلا «ومرحبا بك على ارض مصر.



المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: 6 ابريل 1996

تونس تسعى إلى تطوير قطاع النسيج استعداداً لتنفيذ اتفاق الشراكة مع أوروبا

□ تونس - من سميرة الصدفي:

■ يسعى الصناعيون التونسيون إلى معالجة نقائص قطاع النسيج الذي يؤمن حالياً نسبة ٤٥ في المئة من الصادرات، ووضعوا خطة لتأهيل القطاع وتحديث البنية الانتاجية للمصانع التي يقدر عددها بنحو ٢٣٠٠ مصنع في إطار الاستعداد لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي توصلت إليه تونس مع الاتحاد الأوروبي الصيف الماضي. ويرمي الاتفاق إلى انشاء منطقة للتبادل الحر تونسية - اوروبية في حدود سنة ٢٠١٢.

واعتبر رئيس نقابة أصحاب مصانع المنسوجات محسن بن عبدالله أن القطاع يستطيع ان يلعب دوراً مهماً في تكريس الشراكة التونسية الأوروبية كونه يتألف من ٢٣٠٠ مصنع من بينها ١٤٠٠ مصنع مصدر بالكامل.

وحض على وضع خطط للتأهيل في جميع المؤسسات الصناعية والمباشرة بتنفيذها بالتعاون مع مكاتب دراسات والمركز الفني لتطوير صناعة المنسوجات.

واشار إلى ان المصارف المحلية ابدت استعداداً لتمويل عمليات التأهيل التي سينفذها أصحاب المصانع.

ويؤمن تحديث القطاع المحافظة على فرص العمل التي يتيحها وتستوعب القسم الاكبر من العمالة الصناعية ويقدر عدد العاملين في مصانع النسيج طبقاً لإحصاءات رسمية بنحو ٢٥٠ الف عامل، أي نصف العدد الإجمالي لعمال المصانع.

ويعير التونسيون اهمية كبيرة للقطاع كونه يؤمن القسم الاكبر من الصادرات إلى كل من المانيا وايطاليا وفرنسا وبلجيكا، خصوصاً الأقمشة والألبسة والخيوط الصوفية والقطنية.

وقدرت قيمة صادرات المنسوجات والألبسة التونسية إلى الدول الأربع العام الماضي بنحو ٢.٣ بليون دولار، اي اكثر من ضعف ايرادات القطاع السياحي و٤٥ في المئة من الايرادات الاجمالية من العملة الصعبة.

ويعتقد صناعيون يملكون مصانع بخصص انتاجها للتصدير ان على القطاع ان يخطو خطوات سريعة للتكيف مع المواصفات الدولية ومجابهة المنافسة المتزايدة بعد ظهور مراكز صناعية في اسيا واوروبا الشرقية تستفيد من ضآلة الرواتب في تلك المناطق.

ورأى محسن بن عبدالله ان انتهاء صلاحية الاتفاقات التفضيلية التي كان يمنحها الاتحاد الأوروبي للصادرات التونسية وفتح الأسواق الأوروبية امام المنافسة الحرة من دون حواجز او قيود اعتباراً من السنة الجارية يشكل التحدي الأول لمصانع المنسوجات المحلية.

إلا أن توسيع الاتحاد الأوروبي وضم شركاء جدد سيشكل تحدياً اضافياً للتونسيين لانهم سيتعرضون إلى منافسة قوية من دول لها تجربة طويلة في تصنيع المنسوجات، وستستفيد من الامتيازات التفضيلية التي كانت ممنوحة لتونس.

وتكريساً لخيار تحديث البنية الصناعية المحلية يقيم الصناعيون التونسيون الشهر الجاري والشهر المقبل ندوات لدرس تحسين نوعية الانتاج المحلي من المنسوجات وتأهيل المصانع وتدريب الكوادر والفنيين العاملين فيها على التقنية الجديدة واستيراد آلات متطورة.

وتقام الندوات في المراكز الصناعية الثلاثة التي تتجمع فيها مصانع المنسوجات وهي صفاقس (جنوب) وقصر هلال (وسط) وتونس (شمال).

ويعتزم التونسيون تكثيف الاستثمار في القطاع بعدما تراجع خلال الأعوام الخمسة الأخيرة من ٤٠٠ مليون دولار إلى ١٣٠ مليون دولار، كذلك يسعى أصحاب المصانع إلى زيادة عدد المهندسين والفنيين، إذ تقدر نسبة الكادر المتخصص في مصانع المنسوجات المحلية باقل من واحد في المئة، فيما تتجاوز النسبة في المصانع الأوروبية المماثلة اثنين في المئة.

ويأمل التونسيون توسيع مزروعات القطن المحلية للتقليل من استيراد المواد الخام، وقدرت قيمة مستوردات مصانع النسيج من المواد الأولية العام الماضي باكثر من بليون دولار، اي نسبة ٦٠ في المئة من المستوردات الاجمالية. ويركز التونسيون على التقليل من كلفة استخدام الطاقة ورسوم الشحن إلى الاسواق الأوروبية من اجل الوصول إلى اسعار قادرة على منافسة سلع الدول المماثلة.



فى المؤتمر الثانى عشر لـ «اتحاد المقاولين العرب»

١٧ دولة ناقشت المشاركة العربية - الأوروبية

محمد محمود حسن: التعاون مع أوروبا يحقق مزيداً من النمو الاقتصادى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: 9 ابريل 1996

أحمد بالحصا :

فرصة لتطوير الصناعات ونقل التكنولوجيا

تحقيق : جمال العليمي

تصوير : شلبي طه



● جانب من المؤتمر

● م. احمد بن سيف بالحصا

● م. محسن يحيى

٠٥٠١ ٠٠



« اتحاد المقاولين العرب » منذ ان انشىء بمبادرة من الجامعة العربية.. يهدف الى حماية المقاول العربى بالدرجة الاولى ومساندته والوقوف بجانبه.. عندما تهدده المخاطر او المنافسة الشرسة فى ظل التكتلات العالمية.. ولذلك قام الاتحاد بعقد مؤتمره الثانى عشر بالقاهرة يوم ٣ ابريل الحالى واستمر ثلاثة أيام تحت شعار « المشاركة العربية - الاوربية ».

كان عقد المؤتمر مناسبا لعرض هذه الطموحات.. واخراجها الى حيز التطبيق والواقع الذى يعيشه العالم الان.

شارك فى المؤتمر ممثلون من ١٧ دولة عربية هم اعضاء الاتحاد.. بخلاف المشاركين من بعض الدول الاوربية .. واقيم تحت رعاية د. كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء وتحت اشراف الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء برئاسة المهندس محمد محمود على حسن وحضره د. عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام والدولة للتنمية الادارية وعدد من وزراء الاسكان المصريين السابقين وخبراء المقاولات فى العالم العربى.

المتغيرات العالمية

فى البداية سألت المهندس محمد محمود على حسن رئيس الاتحاد المصرى للتشييد والبناء والقائم على تنظيم المؤتمر عن اهم النتائج التى خرج بها المؤتمر.. فقال ان المؤتمر طالب بان تكون هناك مشاركة عربية - اوربية فى ظل المتغيرات العالمية مع ضرورة توافر الاستثمارات العربية - الاوربية للقيام بالابحاث والتطوير وشراء المعدات وتأجيرها وتسهيل عمليات استقدام التكنولوجيا من اوربا لصناعة المقاولات.

اضاف ان المؤتمر طالب بضرورة التعاون مع اوربا لتحقيق النمو الاقتصادى الذى سيؤدى الى خلق حافز قوى نحو الاستثمار الانتاجى وخلق فرص عمل جديدة وايضا لتنمية الصادرات العربية الى دول الاتحاد الاوربى فى اطار الوضع العالمى الجديد وفى ظل التكتلات الاقتصادية والسياسية التى تعتبر سمة اساسية من سمات النظام العالمى حاليا مما يجب علينا كعرب ان نسعى سعيا متواصلا لدراسة هذه المتغيرات.

اشار الى ان ممثلى ١٧ دولة عربية اكدوا انه لا مانع من التخفيف التدريجى للقيود واللوائح الداخلية التى تنظم مباشرة نشاط المقاولات مع التزام الدول الاوربية بمبدأ الشفافية.. بمعنى الاعلان بصورة واضحة عن كل القيود واللوائح التى تنظم نشاط المقاولات ومايرد عليها من تعديلات مع الحق فى الشكوى الى لجنة لتسوية المنازعات.



المهندس محمد محمود

اشار الى انه يجب على الدول الاوربية تطبيق شرط « الدولة الاولى بالرعاية » بالنسبة للمقاول العربى وعدم الزام الدول العربية بتحرير القيود واللوائح الداخلية التى تنظم مباشرة نشاط المقاولات بما يتعارض ومتطلبات النهوض بنشاطها فى العالم العربى .

قال احمد بن سيف بالحصا رئيس جمعية المقاولين بدولة الامارات العربية المتحدة ان هدف الاتفاق العربى - الاوربى.. هو خدمة ومساندة المقاول العربى.. ومن شأن هذا الاتفاق ان يساعد على تبادل المزايا التجارية بين الطرفين



● ممثلو ١٧ دولة عربية شاركوا فى المؤتمر

من خلال انشاء منطقة تجارة حرة للسلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات المشتركة الخاصة بمشاريع الاسكان والمرافق والتشييد والبناء.. وكذلك المساعدة فى تطوير الصناعات بدول المنطقة عن طريق المعونات المالية ونقل التكنولوجيا واعداد برامج تدريبية وكذلك التعاون فى المجالات السياسية والامنية والعلمية والثقافية بما يعمل على التوصل لتنمية تؤدى الى زيادة الناتج القومى ورفع مستوى المعيشة فى العالم العربى .

الخدمات المعمارية

اضاف اننى اقترحت فى المؤتمر ان تقدم الدول العربية لدول اوربا التزامات بتحرير قطاع الانشاءات والمقاولات والاستشارات الهندسية والخدمات المعمارية فيها طبقا لاحكام اتفاق تجارة الخدمات .

قال ان هذه الالتزامات تتيح فرصا لدخول شركات المقاولات الاوربية فى الدول العربية من حيث تواجد تجارى فى شكل فروع او مكاتب او من خلال السماح للافراد العاملين فى هذا القطاع من المهنيين والمهندسين والاستشاريين والعمالة المتخصصة ومديرى المشروعات بالانتقال الى هذه الدول .

اشار المهندس احمد بن سيف بالحصا الى ان المجال واسع امام شركاتنا لكى تحقق تزاوجا او اندماجا فيما بينها يمكنها من التأهل لتنفيذ مشاريع ضخمة وهذا التزاوج يولد تعاونا فى كل النواحى

كالموارد البشرية والتقنية وغير ذلك .. من هنا يكون هذا التعاون العربى - العربى قادرا على مواجهة الشركات الأجنبية .

عن اهم القضايا العربية التى طرحت على المؤتمر .. قال انها متعددة .. منها التصنيف الذى تعمل اتحادات المقاولات العربية على تنفيذه وغرفة التحكيم العربية ومرحلة مابعد السلام .

اضاف ان الاتحاد يسعى الى تصنيف للمقاولين العرب الراغبين فى العمل فى الدول العربية الاخرى ولذلك فان المقاول الذى يصنفه الاتحاد يصبح قادرا على العمل فى اى من الدول المنتمية الى الاتحاد عن طريق الاشتراك فى المناقصات المفتوحة وحتى الان لم تنته تماما لوائح التصنيف

المشاركة العربية

اشار المهندس محسن يحيى امين مساعد الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء الى ان الاتفاق والمشاركة العربية - الاوربية تستدعى تحديث مهنة المقاولات العربية وانشاء مركز للمعلومات مزود باحدث الاجهزة الحديثة والحاسبات الآلية مع ربطه بشبكة «الانترنيت» الفرنسية ..

اضاف انه تبرع بالمكان والمبنى والاجهزة مجانا للاتحاد العربى للمقاولات بشرط ان تكون ادارة المركز بالقاهرة .

قال ان المشاركة مع الاتحاد الاوربى سوف تخدم المقاول العربى حيث سيقوم بزيادة مساعداته الى دول منطقة جنوب المتوسط بشكل استثنائى فى اطار استراتيجيته الجديدة وتم تخصيص ٤,٧ مليار وحدة نقد اوربية كمنح لدول المتوسط فى الفترة من ١٩٩٥ الى ١٩٩٩ .



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

اضافة مهمة الى فهم العلاقات الاقتصادية الخليجية - الاوروبية

بشارة خضر (ترجمة حسن عبدالكريم قبيسي).
أوروبا وبلدا ن الخليج العربية: الشركاء الاباعد.
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٩٩٥.
٣٠٩ صفحات.

يعتبر الاتحاد الأوروبي احد اهم شركاء مجلس تعاون دول الخليج العربية، حيث يحظى باكثر من ٢٢ في المئة من اجمالي صادراتها، كما اتجهت دوله الى استيراد النفط والمنتوجات النفطية والبتروكيمائية ومجموعة كبيرة من السلع والخدمات من دول الخليج، بالاضافة الى ان الاخيرة تستثمر حالياً ما يتراوح بين ١٥٠ و١٦٠ بليوناً من البترو دولارات من الممتلكات العامة، وعلى الارجح ما يوازيها من الممتلكات الخاصة. وهذا رغم ما استنزفته حرب الخليج الثانية من قيمة المبالغ المالية الموظفة في الخارج، حيث ان الممتلكات العامة لدول مجلس التعاون الست قدرت عشية الازمة الكويتية - العراقية (في ٢ اب/ اغسطس ١٩٩٠) بما يناهز ٢٩٥ بليون دولار استأثرت بلدان الاتحاد الاوروبي الاثنتا عشرة بنصيب الاسد، فقد كان يعاد تشغيل ٤٠ في المئة من الأموال في اسواق الاسرة الاوروبية، ولما كانت الفوائد المترتبة على الجهود بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي فوائد مشتركة وايجابية في المدى المنظور، فقد حرص مؤلف الكتاب على ان يخصص فصلاً منه لدراسة التبادلات الاقتصادية في تنمية تجارة المجموعتين الخليجية والاوروبية بصفة خاصة خلال بداية السبعينات.

لم يحاول المؤلف ان يسلك في هذا الكتاب المنهج التقليدي الذي اتبعه من سبق لهم الكتابة في الموضوع، وانما سلك منهجاً جديداً يعتمد على الرجوع الى المعايير الاقتصادية التي تستخدم للحكم على استخدام المداخيل النفطية العربية (١٩٧٠ - ١٩٩٢) وللحكم على الحسابات الجارية (١٩٧٣ - ١٩٨١) وعلى اعادة تدوير بترو دولارات الخليج العربي واستراتيجيات اعادة التدوير في البلدان الصناعية، وذلك فضلاً عن تخصيص قسم خاص للاستراتيجيا الكويتية، وذلك باستخدام الاسهم الاقتصادية المتبعة في التحليل الكلي بالنسبة لدول الانتاج والاستثمار والطلب، ولم يفت المؤلف تناول بعض الامثلة عن الاستثمارات الكويتية في اوروبا وذلك من خلال مناقشة المعايير المستخدمة في السوق النفطية والنتائج للتفرقة بين مكانة الطاقة في الفترة بين (١٩٧٣ - ١٩٨٦) والازمة المقلوبة (١٩٨٦)، والنفط والازمة الكويتية (٢ اب ١٩٩٠)، مع استشراف المستقبل في السياسة الطاقية حتى عام ٢٠٠٠ ودعم ذلك بالامثلة العملية والرقمية.

بدا المؤلف كتابه بتعريف العربية «السعيدة» والعربية «المقفرة» والفرق بينهما. وفي هذا الشان اورد العوامل التي حددت معالم شخصية شبه الجزيرة العربية ومناخها المجتمعي حتى وقتنا الحالي، على اساس ان الاسلام والصحراء والبحر والنفط تركزت لتطبع الانظمة السياسية والمجتمعية والنظم الاقتصادية الخليجية بطابعها الخاص وتترك بصماتها على عاداتها وتقاليدها والاطار العملي. والاشد تاثيراً كان النفط منذ الصدمة النفطية الاولى التي انفجرت عام ١٩٧٣ وما استتبعها من ثراء مفاجئ وما خلفته من دوار وذهول مجتمعي ومطامع دولية من كل حدب وصوب. وحذر المؤلف من الخلط الذي يقع فيه البعض بالاستشهاد بما تمت اقامته من بنى تحتية دون النظر الى المفاعيل المضرة الكثيرة لهذا التغير، والمتصلة بالطابع الريعي للاقتصاد.

ثم يورد المؤلف عجز ادوات التحليل الاقتصادي الكلاسيكي عن منح اي معنى للناتج الوطني الاجمالي والنمو الاقتصادي والاجور والادخار والرسوم والعمالة والعمل في دول توزع الريع على السكان بوصفهم زبائنها. وتحدث المؤلف بعد ذلك عن الدور المشوه للنظام الريعي في اسس الدولة من حيث علاقتها بالمجتمع المدني وبالنظام الاقتصادي وتاثير الصدمات النفطية والصدمات المضادة لها في اقتصاد احادي الجانب.

في الفصل الثاني من الكتاب يتعرض المؤلف لدراسة مجلس التعاون الخليجي وفيه شرح للجغرافيا السياسية للمنطقة ومسالة الامن الاقليمي، وما كشفته حربا الخليج الاولى والثانية من تعرض البنية الامنية لضغوط شديدة من جهة الدول الاقليمية المحيطة بها، وما فرضته من ضرورة اعادة النظر في الخيارات الاستراتيجية وما تحفل به دروس



التاريخ ومقتضيات الجغرافيا، واهمية الاعتماد على النظام الاقليمي الجديد المبني على التشاور بين جميع الفرقاء المعنيين. ويبرز المؤلف فكرة ان ايران تسعى الى اختراق الاوساط السنية العربية وايضاً لها طموحاتها في الالتفاف على العربية السعودية من دول اخرى والى بعث مطالبها الحدودية القديمة في الخليج. ثم يوضح ما تفترضه الجغرافيا والواقعية السياسية من ضرورة الحوار مع البلدان العربية كافة ونزع بذور اي ازمة مقبلة.

وفي الفصل الثالث اوضح المؤلف اهمية تحويل «الثروة الطارئة» الي تنمية اقتصادية دائمة. وفي البداية استعرض العقدين الاخيرين على مرحلتين: مرحلة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ ومرحلة ١٩٨٥ - ١٩٩٢، ومن ثم نجد ان المرحلة الاولى شهدت ازدياداً لا سابق له في الناتج المحلي الاجمالي والناتج الاجمالي بالراس الواحد، كما تراكمت الفوائض النفطية واعيد تشغيلها وانشئت البنية التحتية اللازمة، الا ان تبخر الاسعار وتقلب معدلات صرف الدولار وتذبذب الطلب على النفط اظهرت هشاشة الاقتصادات. ثم يورد بعض خصائص المرحلة الثانية ومنها اجمالاً انخفاض حصة النفط من الناتج المحلي الاجمالي في اربعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقدم المؤلف شرحاً وافياً لاقتصادات الخليج بعد الازمة الكويتية - العراقية نظرياً وعملياً مع ذكر بعض الامثلة الرقمية، وكذلك التنوع الاقتصادي لمجلس التعاون (١٩٩٠ - ١٩٩٢).

وعن الهجرة الى الخليج يتحدث الفصل الرابع فيشرح من خلال الجداول الاحصائية العوامل المختلفة التي حكمت هذه الظاهرة الفريدة والتي يمكن بواسطتها التعرف على آثار الهجرة في البلدان المضيفة ومزايا وعيوب انتقال العمل من البلدان ذات الكثافة السكانية نحو البلدان ذات الكثافة المالية مع بيان آثار الازمة الكويتية في الهجرة الدولية الى الخليج.

وفي الفصل الخامس تناول المؤلف العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي فقدم شرحاً وافياً لواردات الاتحاد الاوروبي المشتركة مع الخليج وصادراته الى مجلس التعاون وآثار ذلك على الميزان التجاري، ثم اتبعه بشرح مهم للاتجاهات الحالية (١٩٩٠ - ١٩٩١).

وفي ما يتعلق باتفاقية التعاون بين الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون تناول المؤلف اهميتها في الفصل السادس ثم شرح الصعوبات القائمة انذاك في وجه توقيع الاتفاقية واهمية التبادلات بينهما، والمنافع والمكاسب الهائلة المتبادلة في منطقة مدعوة الى ان تلعب دوراً كاسحاً في التموينات الطاقية خلال العقدين القادمين، ومؤهلة لمستقبل زاهر بالنسبة الى الصناعة البتروكيماوية.

واورد المؤلف ما هي اهمية موقع الطاقة من العلاقات الاوروبية - العربية مستعرضاً اسباب بقاء النفط خارج نطاق النقاشات الاوروبية - العربية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٢، وانتظار الطرفين حتى ١٩٨٨ لتوقيع أول اتفاقية بين السوق الاوروبية المشتركة وبلدان الخليج العربي، من خلال سرد تاريخ النفط منذ الأزمة الاولى عام ١٩٧٣ مروراً بالنتائج الاقتصادية لتناقص الطلب النفطي على البلدان العربية (١٩٧٣ - ١٩٨٠) وانتهاءً بالازمة المقلوبة (١٩٨٦) وعودة السوق النفطية الى الاستقرار (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦). وقد اورد المؤلف استشرافاً للسوق النفطية حتى عام ٢٠٠٠ ملمحاً الى اهمية ان تكون الزيادة في انتاج بلدان الخليج خلال العقد القادم، مساوية على الاقل للزيادة في الاستهلاك العالمي.

في ختام الدراسة قدم المؤلف عرضاً مهماً للاستثمارات في اطار العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الاوروبية المشتركة. ويمكن القول ان الكتاب يتضمن مادة علمية مهمة وحديثة مدعمة باحدث المراجع العلمية العربية والاجنبية (لا سيما انه يكتب بست لغات) فضلاً عن عدد لا يستهان به من الجداول الاحصائية غير المنشورة عن قضايا لا تعرفها الا اوساط ضليعة في المجال الاكاديمي. ويعاب على الكتاب انه احتاج الى اجزاء واسعة كمقدمة للحديث عن العلاقات الخليجية - الاوروبية. وفي ما عدا ذلك فان الكتاب جديد في مادته، فريد في اسلوب عرضه ودقة عباراته وموضوعية افكاره، حتى يمكن الحكم بانه يشكل اضافة حقاً للقارئ المختص وغير المختص على السواء.

أحمد صالح سلّوم



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ١٨ ابريل ١٩٩٦

العرب في مؤتمر الشراكة المتوسطية-الاوروبية يفشلون في تبني موقف موحد

□ بروكسيل -
من اسماعيل الزاير:

■ فشل ممثلو الدول العربية الاعضاء في مؤتمر الشراكة المتوسطية - الاوروبية في التوصل الى اتفاق موحد لطرحه امام الاجتماع الاول للجنة المتابعة المشتركة التي اختتمت اعمالها امس في العاصمة البلجيكية بعد يومين من الاجتماعات.

ولم يصمد التنسيق المسبق في نقل اقتراحات عربية جماعية الى الجانب الاوروبي بل طرحت كل دولة مواقفها واقتراحاتها بشكل منفصل.

وفي المقابل رد الجانب الاوروبي جملة من الاقتراحات العربية التفصيلية واخرى ذات طابع عملي منها اقتراح تخفيف شروط الحصول على تاشيرة دخول الى الاتحاد الاوروبي او الغاءها، واخر يلزم الاوروبيين باتخاذ اجراءات بصدد الديون الخارجية المستحقة على عدد من الدول العربية، وثالث بتمويل النفقات الادارية ونفقات عقد الاجتماعات والمؤتمرات من ميزانية الشراكة العامة. واصر الاوروبيون على ان تتكفل كل دولة من دول الشراكة بتغطية نفقاتها بنفسها.

وواصل الجانب العربي رفضه فكرة تشكيل سكرتاريا دائمة او مجلس اداري دائم لمعاهدة برشلونة لتجنب الاجتماع الدائم مع ممثلي اسرائيل. وتم الاتفاق ايضاً على اليات توزيع الحصص المالية على الدول الاعضاء من خلال التركيز على تنفيذ الجوانب المالية من البروتوكولات المعقودة مع دول الشراكة قبل الصرف من الموازنة العامة التي تبلغ ٤,٦ بليون ايكو (نحو ٧ بلايين دولار) والتي خصص منها ٣,٨ بليون ايكو (خمسة بلايين دولار تقريباً) للتمويل المباشر ضمن برنامج خاص، اضافة الى بليونين أخرين للموازنة السنوية.

وابلغ مسؤول اوروبي «الحياة» بان سورية رفعت اعتراضها على توصية تقضي بعقد اجتماعات لجان برشلونة للمتابعة في اكثر من مكان واصرارها في الماضي على ان تقتصر على بروكسيل وحدها.

واعتبر الناطق الرسمي باسم المفوضية الاوروبية جوزيب كاربو التغيير في الموقف السوري «اشارة ايجابية مشجعة على امكانية التقدم نحو دراسة العناصر التفصيلية والعملية وعدم التوقف امام العقبات الاجرائية التي شكلت عائقاً امام انعقاد اللجنة مدة شهرين».

ووفقاً للمصادر العربية والاوروبية اقر الاجتماع اطار عمل مستقبلي للجنة المتابعة اذ ستعقد اجتماعاتها كل ثلاثة اشهر وحددت روما مكاناً للاجتماع الثاني الذي سيعقد في الثاني والثالث من حزيران (يونيو) المقبل، لتنظيم اجتماعات اللجان المتخصصة بالشراكة الاقتصادية.

وعلى صعيد الوضع العسكري الملتهب في لبنان طرح ممثلو الدول العربية في معاهدة برشلونة موضوع العدوان الاسرائيلي على الجنوب اللبناني واستمرار اسرائيل في استهداف المناطق المدنية ودفعها مئات الآلاف من اللبنانيين الى مغادرة بيوتهم ومدنهم تحت القصف.

لبنان

وطالب السيد جهاد مرتضى السفير اللبناني في بلجيكا والاتحاد الاوروبي الشركاء من دول الاتحاد بـ «ادانة العدوان الذي يتعارض تماماً مع احكام اعلان برشلونة». وشدد ممثلو الاتحاد الاوروبي على ضرورة الفصل بين الاطار الخاص للشراكة المتوسطية - الاوروبية وعملية السلام في الشرق الاوسط. واكتفى ممثلو المفوضية الاوروبية بالتعبير عن قلقهم وتبني اقتراح بتقديم مساعدات انسانية عاجلة لمهجري الجنوب اللبناني ينتظر ان يحسم مقدارها وطبيعتها الاجتماع الوزاري الاوروبي المقبل في لوكسمبورغ الذي سيعقد يومي الاثنين والثلثاء المقبلين.

استئناف المفاوضات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في حزيران المقبل

□ بروكسيل -
من نورالدين الفريضي:

■ ينتظر استئناف المفاوضات التجارية بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في غضون حزيران (يونيو) بعد ان اكد الاجتماع الوزاري المشترك مطلع الاسبوع الجاري في لوكسمبورغ على أهمية ابرام اتفاق التبادل التجاري الحر وتشجيع الاستثمارات والتعاون بين ممثلي مختلف القطاعات بما يضمن «تقوية العلاقات الاقتصادية على المدى البعيد» بين الجانبين. وأبدت مصادر ديبلوماسية خليجية تفاؤلها بتقدم المفاوضات في المستقبل القريب حيث ستشهد الأشهر المقبلة اجتماعات مكثفة في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون اللامركزي.

ورحب البيان المشترك في لوكسمبورغ «بالتوصية التفاوضية التي سيقدمها مجلس التعاون الخليجي والتي قد تكون ملائمة لتطور المفاوضات». ويتوقع أن تقدم الامانة العامة لمجلس التعاون «مقترحات تجارية مفصلة» الى الجانب الأوروبي، خلال الصيف المقبل، حول مختلف القطاعات الاقتصادية الحساسة بالنسبة لاقتصادات مجلس التعاون. والى ذلك الحين ستتواصل اشغال خبراء دول الخليج العربية لاستكمال المفاوضات الداخلية حول مسألة الاتحاد الجمركي التي يشدد الأوروبيون على تحقيقه كشرط لبلوغ التبادل التجاري الحر، على ان ترفع نتائج اعمالهم الى الاجتماع المشترك الذي سيجمع وزراء الخارجية والنفط والمال الخليجيين في بداية شهر حزيران (يونيو) المقبل. ووافقت كل من عمان والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية على تحقيق الهدف الجمركي فيما لا تزال تحفظات قائمة من جانب الامارات العربية المتحدة التي تفرض رسوماً منخفضة ودولة البحرين التي تخشى تراجع عوائدها الجمركية من جراء تحقيق الاتحاد الذي سيجمع الدول الست.

وسيساعد اكتمال مسار انضمام كل من المملكة العربية السعودية وعمان الى عضوية «منظمة التجارة الدولية» على تسهيل سير المفاوضات التجارية. وتنتمي الى المنظمة الدولية البلدان الخليجية الأربعة الأخرى.

وتؤمن دول مجلس التعاون الخليجي الاتحاد الأوروبي بأكثر من خمس احتياجاته من النفط. كما أن أسواق مجلس التعاون تأتي في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بالنسبة للصادرات الأوروبية. ويبدو الخلل واضحاً في استمرار العجز التجاري لصالح الجانب الأوروبي منذ ١٩٨٦ وقد بلغ في عام ١٩٩٤ نحو تسعة بلايين دولار.

ويعد الاتفاق التجاري احد المحاور الأساسية لتقوية العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. ووافقت الدول العربية الست في اجتماعات عقدت مطلع الاسبوع الجاري في لوكسمبورغ على مقترحات الاتحاد الأوروبي القاضية بتعميق الحوار السياسي وكسر جمود مفاوضات التبادل التجاري والتعاون اللامركزي (التعاون بين ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني). وفي خطوة مهمة لتفعيل الحوار وتشجيع تبادل الخبرات والتجارب، أوصى الوزراء الخليجيون والاوروبيون بعدم الاكتفاء باللقاءات الوزارية التي تعقد مرة في كل سنة لأنها لا تتيح الوقت الكافي لمراجعة العلاقات بين المجموعتين الخليجية والأوروبية.

ومن المقرر ان تشهد الأشهر القليلة المقبلة لقاءات بين الخبراء من الجانبين في مجالات الطاقة والبيئة والتعاون اللامركزي. ويعد المجال الاخير ببعد جديد سيساهم في اثراء الحوار بين الجانبين من خلال اللقاءات التي تجمع، خارج الأطر الحكومية التقليدية، ممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الاعلامية والجامعات. وتقرر تشجيع التعاون بين جامعة الخليج في البحرين والجامعة الأوروبية العربية في غرناطة.

ويتفق الجانبان الأوروبي والخليجي على أهمية تشجيع الاستثمارات المباشرة التي يصعب من دونها توسيع التعاون بين ممثلي القطاع الخاص. وتشجع وجهة النظر الأوروبية زيادة الاستثمارات المباشرة في منطقة الخليج العربية «خصوصاً في ظل انخفاض اسعار النفط والعوائد الخارجية». وتؤكد المصادر الأوروبية في بروكسيل ان الاستثمارات المباشرة الأوروبية في هذه المنطقة تتخطى استثمارات المؤسسات اليابانية ودور الاستثمار الاميركية لكن تأكيد البيان الرسمي لا يوفر حل مشكلة اتفاق حماية وتشجيع الاستثمارات. لذلك اقترح مجلس التعاون الخليجي «ابرام اتفاقية اقليمية» بين المجموعتين وهو ما لم يحدث في السابق بين الاتحاد الأوروبي وأي من الكتل الاقليمية الأخرى. وتجري مثل هذه الاتفاقات على صعيد ثنائي بين كل من البلدان الأوروبية والأطراف الأخرى وهو ما عاد الجانب الأوروبي الى تأكيده في الاجتماع الأخير مع الوزراء الخليجيين.



الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتحول

هل يكون الفضاء الأوروبي - المتوسطي مدخل العالم العربي لتجاوز مأزق الحداثة؟

محمد الهاشمي الطرودي *

■ إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي ستشهدها بلدان الجنوب لا يمكن تحقيقها الا بتوفير جملة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية. ففي المجال الاقتصادي لا يمكن للقطاع الخاص «الجديد» ان يتكيف مع مستجدات الواقع الاقتصادي الدولي وان يعدل ساعته على وقع متغيراته المتسارعة وان يغامر ويخاطر إذا لم يتحرر فعلياً من هيمنة الدولة ويمارس فعلياً حرية المبادرة. والوصول تدريجياً لهذا المستوى خلال فترة الامهال التي تنص عليها اتفاقات الشراكة مع اوروبا يستدعي القيام بجملة من الاصلاحات الجوهرية التي تهدف في مجموعها الى الفصل بين السياسي والاقتصادي ودفع سياسات هذه الدول الى توفير المناخ الملائم لانطلاقة هذا القطاع وانجاز المهمات المطروحة عليه. ومن اهم هذه الاصلاحات:

- تمتيع المؤسسات المصرفية التابعة للقطاع العام وهي المهيمنة في هذه البلدان بنوع من الاستقلالية يساعدها على المزيد من اخضاع معاملتها لمعايير اقتصاد السوق وعلى اعتماد مقاييس موضوعية في التعامل مع اصحاب المؤسسات وبصفة موازية الدفع في اتجاه خصخصة القطاع المصرفي بوصفه احدى الآليات الأساسية لدعم المبادرة الخاصة.

- تحديث الجهاز الاداري وتجسيم شعار «الادارة في خدمة التنمية والمجتمع» ولا يتمثل التحديث في توفير التجهيزات المتطورة والاطارات فحسب وانما يتمثل اساساً في تغيير مفهوم علاقة الادارة بالفضاء الاقتصادي بوضع التراتيب والآليات التي تضمن حيادية الادارة وتضع حداً للتجاوزات كالتعسف والانتقائية في تطبيق القوانين او تسخير النفوذ الاداري لتحقيق غايات سياسية او مصالح خاصة، وهو ما يعني اخضاع تصرفات الادارة للمراقبة والمحاسبة.

- استقلالية القضاء وتطوير الفضاء الاداري لضمان امن الأشخاص والمؤسسات وحقوق وواجبات كل عناصر الانتاج. ويعد ذلك شرطاً اساسياً لدفع حركة الاستثمار وضمان شفافية الجباية وتوفير السلم الاجتماعي.

- حرية الاعلام ليمارس وظائفه في التوعية والنقد والتحليل وتاطير الحوار السياسي والاجتماعي والثقافي وهي شروط ضرورية لإنجاح هذه التحولات والارتقاء بوعي الجماعة وللإسهام في تشكيل راي عام وطني واع بصعوبة هذه الرهانات وتعقيدات المرحلة الانتقالية وقابل لتحمل التضحيات من اجل التغيير.

وليس من المنطقي ان يطالب القطاع الخاص في هذه البلدان بمنافسة القطاع الخاص في البلدان المتقدمة في غياب هذه الشروط، التي ستمكنه من العمل في مناخات شبيهة على الأقل بالمناخات التي يعمل بها غيره وسيكون من الصعب إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات المنتجة والتنافسية والانخراط في عمليات اعادة هيكلة الاقتصاد من دون توفر هذه الأرضية التي ستساعده على التحرر من جهة وتحرير المجتمع عبر تحرره من جهة أخرى.

يستدعي كسب هذا الرهان من جهة اخرى وجود نقابات عمالية قوية وممثلة ومستقلة وهي الشروط التي تمكنها من تاطير منخرطيها والدفاع عن مصالحهم واقناعهم بضرورة تحمل قسطهم من الكلفة الاجتماعية التي ستترتب عن هذه الاصلاحات.

وفي غياب هذه الشروط ستواجه عملية الاصلاح تحديات اجتماعية خطيرة خصوصاً في البلدان ذات الكثافة الديموغرافية التي تعاني اصلاً وقبل ادخال الاصلاحات من استفحال ظاهرة البطالة كما هو الشان بالنسبة للجزائر ومصر والمغرب لأن التسريع بنسق الخصخصة وتحديث وسائل الانتاج وما سينجر عنه من ترفيع في قيمة راس المال الثابت على حساب راس المال المتغير سيؤدي الى تسريح الآلاف من العمال، كما ان نجاح عملية تاهيل القطاع الصناعي ستكون نسبية وهو ما يعني أن العديد من المؤسسات لن تقوى على رفع تحديات المنافسة وستضطر الى الغلق وكل هذه العوامل ستضاعف من حدة ظاهرة البطالة، ثم ان التكلفة الاجتماعية لن تنحصر في حدود هذه الظاهرة بل سيتحملها ايضاً العمال والموظفون الذين سيحافظون على مواطن شغلهم لأن كسب رهان المنافسة سيتطلب في ما يتطلب الضغط على تكلفة الانتاج والحد من الاعباء الاجتماعية للمؤسسة وسيكون لكل ذلك انعكاسات سلبية على مداخيل ومستويات معيشة اوسع الفئات الاجتماعية.

لمواجهة هذا التحدي الذي قد يجهض عملية الاصلاح أو يؤخرها لا بد لهذه البلدان من وضع سياسات اجتماعية نشيطة بعضها ظرفي يهدف الى التخفيف ما امكن من هذه الكلفة الاجتماعية وتوزيع اعبائها على عناصر الانتاج وعلى المجموعة الوطنية ككل. ومن التدابير المقترحة في هذا المجال تاهيل اليد العاملة للحد من ظاهرة تسريح العمال وإحداث صناديق للبطالة وبرامج للتعويض. والبعض الآخر

بعيد المدى ويكتسي طابعاً استراتيجياً وهو الذي يعنينا في هذا التحليل لأن نجاح التجربة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المرحلة التي تؤذن ببداية النهاية للسياسات الحمائية ودخول عصر المنافسة الشاملة سيكون وقفاً على مدى استيعاب الأطراف الاجتماعية للتحول الذي تشهده علاقات الانتاج داخل المؤسسة الاقتصادية في ظل تخصيص الاقتصاد وهيمنة «الليبرالية الجديدة».

انطلقت سياسات التاهيل واعادة هيكلة المؤسسات من اليابان والولايات المتحدة لمواجهة تعميم اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاد، ثم انتقلت الى اوروبا لكنها لم تمر في العديد من البلدان الاوروبية من دون أزمات وتوترات اجتماعية نظراً لثقل القطاع العام في اقتصادات هذه البلدان ونظراً لقوة الحركات النقابية والأحزاب اليسارية وحظورها الايديولوجي الفاعل في الساحتين السياسية والاجتماعية والاضطرابات التي شهدتها فرنسا خلال الاسابيع الاخيرة تعبر عن رفض المجتمع الفرنسي التاقلم مع قوانين هذا النمط من الليبرالية ورفض السياسات الصارمة التى تفرضها «عولمة الاقتصاد».

لكن ليس أمام هذه البلدان وكما أكدت الاحداث من خيار الا القبول بهذه الاصلاحات مهما كانت مؤلمة وتهيئة الارضية لولادة علاقات اجتماعية جديدة تشكل نوعاً من القطيعة مع المرجعيات الماركسية والتراث الاشتراكي والنقابي لهذه المجتمعات إذ لا يمكن لها الاستمرار في التمسك بانماط العلاقات الاجتماعية في وضع اقتصادي وطني وجهوي ودولي لم يعد يسمح لها بذلك.

ويلاحظ ان ردود الفعل الاجتماعية المسجلة في هذه البلدان لا نجد تفسيرها في المجال الايديولوجي كتمسك هذه الأحزاب والنقابات بالفكر الاشتراكي ومصطلح الصراع الطبقي لأن الحركة النقابية والسياسية عموما غيرت قناعاتها واقرت عملياً بانه لا بديل عن الخيار الليبرالي لذا فإن الصراع اليوم لا يهدف الى تغيير نمط المجتمع وثوابته السياسية والاقتصادية وانما غاية طموحه اقحام البعد الاجتماعي وأنسنة الليبرالية الجديدة.

والشيء الذي يتعين الانتباه اليه في هذا المجال على المستوى النظري هو ان الليبرالية الجديدة وضغوط عولمة الاقتصاد لم تفرض اعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية وتطوير اساليب الانتاج ونظم العمل فحسب بل اسست لثورة نظرية تتمثل في بلورة مفاهيم جديدة للعلاقة بين راس المال والعمل ولعلاقات الانتاج داخل المؤسسة تعوض النظريات القديمة التي تقوم على مبدا الصراع الطبقي. ويعزى هذا التحول الى عاملين رئيسيين اولهما تغيير بنية الطبقة العاملة وتعقدها وتنوع اختصاصاتها وما نتج عن ذلك من اختلاف في المصالح بين شرائح ومكونات هذه الطبقة. وثانيهما عولمة الاقتصاد التي أعادت الاعتبار للوازع الوطني ودفعت الى نحت مفهوم جديد للوطنية وللمصلحة العليا للبلاد. فالدفاع عن الوطن في عصر سيستبدل فيه الغزو العسكري بالغزو التجاري والاقتصادي والتحالفات العسكرية بالتحالفات الاقتصادية، لا يعني غير تنمية الاقتصاد وتسليحه بمقومات الصمود والمجابهة وباليات الانتصار والغلبة.

هذه المرحلة التي بدات تتبلور ملامحها ستحتم تغيير العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة. فالتناقض الرئيسي لم يعد بين رأس المال والعمل في المجال الوطني وانما بين المؤسسة الوطنية بكل عناصرها والمؤسسات الاجنبية المنافسة، اذ ستفرض الظروف على كل الاقتصادات والمؤسسات ان تتدحرج بالتناقضات الداخلية الى مرتبة ثانوية وسيقود هذا المعطى الى تاسيس علاقات جديدة تقوم على الوفاق الاجتماعي والتعاون وعلى رؤية جديدة للعمل النقابي الى الشعور بوحدة المصير بين كل عناصر الانتاج. ويبدو التجسيد العملي لهذه العلاقات على مستوى المؤسسة في تعميم السياسة التعاقدية والاستعاضة عن النظام الهرمي بنظام المشاركة والتشاور وحلقات الجودة. كما يبدو في تطوير نظم الحوافز والامتيازات وربطها بمردودية العمل وفي وضع انظمة للاستفادة من ارباح المؤسسة ونجاحاتها. الى غير ذلك من الاصلاحات التي ادخلت على نظام المؤسسة الاقتصادية في العديد من البلدان المتقدمة

والسؤال هو هل ان الأطراف الاجتماعية في بلدان الجنوب واعية بجسامة هذه الرهانات وهل هي قادرة على بناء هذا النمط من العلاقات الاجتماعية الذي يعد احدى الشروط الاساسية لنجاح هذه التجربة؟

يبدو من المجازفة الاجابة بالاثبات لأن التجربة لا تزال في بداياتها ولأن عقلية الطرفين لا تزال أسيرة المفاهيم القديمة والخطاب المطلبي لكن على رغم ذلك فإن هناك مؤشرات على إدراك متزايد بأن ضغوط المحيط الدولي والمصلحة المشتركة ستحتم في نهاية المطاف التعاون للتغلب على تحديات هذه المرحلة.

إلا ان الأمر لن يكون سهلاً وامكانات الفشل وحصول ازمات اجتماعية لرفض الاصلاحات يبقى وارداً وقد تكون نتائجه كارثية لان اقتصادات جل بلدان الجنوب وأوضاعها السياسية لا تقوى على تحمل مثل هذه الأزمات التي ستضاعف حتماً من الفوارق الصارخة اصلاً بين مستويات النمو في الشمال والجنوب ومع ذلك لا يجوز التعميم، لان شروط التحول والياته ولئن كانت متشابهة فإن النتائج ستكون مختلفة وستحكمها خصوصيات كل بلد من هذه البلدان. وانطلاقاً من ذلك فإن الاشكاليات لا يمكن معالجتها الا في اطار تحولات مرافقة للاوضاع السياسية فهي تفرض بطبعها سؤالاً اخر لا يقل اهمية عن الأسئلة السابقة، وهو ما هي الشروط السياسية لإنجاح هذه التجربة؟

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٦

الشروط السياسية

لم يغفل اعلان برشلونة هذا البعد بل اولاه اهمية قصوى. فالشراكة المقترحة ليست مجرد شراكة اقتصادية وتجارية بل يشكل الجانب السياسي والاجتماعي احدى مقوماتها الاساسية واحد شروط نجاحها واستمراريتها واختزال رئيس الحكومة الاسباني السابق فيليبي غونزاليز المفهوم الشامل لهذه الشراكة وابعادها الحضارية والثقافية بقوله في اختتام اشغال المؤتمر ان اعلان برشلونة «يمثل التزاماً لصالح التنمية ودولة القانون والديموقراطية واحترام حقوق الانسان».

وتهدف الشراكة الاوروبية المتوسطية في هذا المجال الى تحقيق هدفين اساسيين يتكاملان بينهما لتحديد هوية مشروع الفضاء الاوروبي المتوسطي وبرسم أبعاده الحضارية والثقافية.

اولهما تعميم النظام الديموقراطي واعتماد منظومته القيمية في ادارة شؤون الحكم وتنظيم العلاقات بين مكونات المجتمع. إذ نص الاعلان على «التزام الشركاء بتنمية دولة القانون والديموقراطية في جهازهم السياسي وباحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية».

ومن الواضح أن قضية دمقرطة الحياة السياسية مطروحة أساساً على دول الجنوب فجلها مدعوة لتطوير انظمتها في اتجاه بناء نظم ديموقراطية متطورة كما هو الشأن بالنسبة لدول الشمال. ومن البديهي ان تختلف الرؤى حول الطروحات الاوروبية وأن تؤكد حكومات بلدان الجنوب على ضرورة احترام الخصوصيات الحضارية والثقافية لكل شعوب المنطقة ومراعاة الاختلاف في مستويات التنمية، وأن تلح على ضرورة تحقيق المعادلة الدقيقة بين التنمية والديموقراطية، لكن من الاكيد ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي ستشهدها هذه المجتمعات ستثبت وفي المدى المنظور ضرورة تعميق الانفتاح السياسي وتطوير المسار الديموقراطي وذلك للأسباب الآتية:

١ - ان الليبرالية الاقتصادية وتنامي القطاع الخاص والتقليص المتواصل لهيمنة الدولة على الفضاء الاقتصادي وفقدانها للقاعدة المادية التي أسست لهذه الهيمنة في ظل الاقتصاد الموجه، ستفرض قوانينها على المجال السياسي وستؤسس لعلاقة من نوع جديد بين مؤسسات الدولة وهذه القوى الاجتماعية الصاعدة، كما ستؤدي عبر مسار معقد وصعب الى تغيير البنية السياسية وجعلها اكثر تعبيراً عن الواقع الاقتصادي الجديد وعن التعددية الاجتماعية والسياسية التي سيثمرها هذا التحول وسوف يفضي كل ذلك تدريجياً الى تغيير وظائف الدولة بل طبيعتها.

والواقع ان الاشكالية السياسية التي تواجهها معظم بلدان الجنوب لا يمكن النظر اليها بمعزل عن خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبمعزل عن التجارب التنموية. والظروف التي حفت بنشاة ونمو القطاع الخاص في هذه البلدان التي تختلف في العمق عن السياق التاريخي الذي نشات فيه البرجوازيات الغربية.

فالقطاع الخاص العصري الذي ترشحه المتغيرات الدولية الى التحول الى الفاعلية الأساسية في التغيير الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي السياسي نشا في ظل مؤسسات الدولة ونما بفضل المساعدات والقروض والحوافز والتشجيعات التى وفرتها لذا فان عملية التحرر الاقتصادي التي تعني في الجوهر استقلالية هذا القطاع سوف تتاثر بمخلفات هذه العلاقة وستنعكس سلباً على تصرف هذا القطاع ومسار تطوره الاقتصادي والسياسي مما قد يعسر ولادة العلاقة الجديدة.

يفرض هذا المعطى على الطرفين مجهوداً خاصاً. فالقطاع الخاص لا يمكن ان يحقق استقلاله ويلعب الدور المناط بعهدته إذ لم يعمل على التخلص من سلبيات المرحلة السابقة وذلك بنبذ عقلية التواكل على الدولة والتعويل على النفس والوعي بان حرية المبادرة تعني ايضاً سعة الخيال والابداع واستنباط اليات التوفير الذاتي وتعبئة الموارد الداخلية وباختزال يتعين على القطاع الخاص أن يتحرر من عقلية «القاصر» ويعي انه على عتبة سن الرشد. وفي المقابل يتعين على مؤسسات الدولة ان تتحرر من منطق الوصاية وممارسات النظام الهرمي المتوارث في علاقة الادارة بالفضاء الاقتصادي. لكن دفع التجربة في هذا الاتجاه سيبقى رهناً وفي كل الحالات بمدى قدرة القطاع الخاص على رفع هذه التحديات الموضوعية والذاتية ومع ذلك تبقى امكانية الفشل واردة لأن المسار معقد ومحفوف بالاخطار واولها خشية الخواص من الفشل وتسليمهم بان معركة المنافسة محسومة سلفاً لان ذلك سيؤدي الى الإحجام عن الاستثمار في القطاع الصناعي وتوجيه الاستثمارات الى قطاعي التجارة والخدمات، تاميناً لراس المال وبحثاً عن الربح السهل.

ستكون لهذا التوجه انعكاسات بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني وعلى الوضع الاجتماعي لانه سيؤدي الى تفكك النسيج الصناعي والى تعميق التبعية وبتحول هذه البلدان الى قاعدة انتاج للاقتصاديات الاوروبية والاجنبية عموماً والى اسواق تجارية لسلعها. وعندها سينهار حلمها في بناء قاعدة صناعية جديدة واكتساب التكنولوجيا وتطوير الوضع الاجتماعي للحاق بصفوف الدول المتقدمة.

على الصعيد الاجتماعي سيفضي هذا التمشي

الى تلاشي الطبقة الصناعية او تقزيمها لحساب طبقة ستنتفخ وتتعاظم من وكلاء الشركات الاجنبية والتجار والوسطاء وهي طبقة تجارية ترتبط مصالحها عضوياً بالمركز، كما يرتبط نجاحها الاجتماعي وتوسيع نفوذها الاقتصادي بمدى قدرتها على اشاعة انماط الاستهلاك الجديدة والتدمير المتواصل لعادات الاستهلاك المرتبط بالانتاج المحلي بما سيترتب على ذلك من اختلالات خطيرة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه البلدان. لكن إذا نجح القطاع الخاص في كسب الرهان فإنه سيوفر فعلاً الأرضية المادية للتوازنات الجديدة بين المجتمع المدني والدولة الذي سيهيئ المناخ لبروز تعددية فعلية تعكس واقع التنوع الاجتماعي والسياسي والثقافي وعندها تكتسب شعارات الديموقراطية والتنمية السياسية مضامين ملموسة وسنداً في الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي سينفي عنها صفة الغربة ويضع حداً للانتقادات - الموضوعية في اغلب الأحيان - التي تؤكد ان الديموقراطية ليست مطلباً اجتماعياً في هذه البلدان وانها قضية نخب معزولة عن الواقع الاجتماعي وغير مستوعبة للأولويات المطروحة على هذه المجتمعات التي لا تزال تكبلها الأمية السياسية والثقافية ويطحنها التخلف الاقتصادي والأزمات الاجتماعية.

٢ - أما العامل الثاني الذي سيدفع بعملية التحول الاقتصادي والثقافي والسياسي فيتمثل في الدور المحدد الذي تلعبه المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة) في دفع عملية الخصخصة وتحرير التجارة في هذه البلدان والشراكة الأوروبية المتوسطية تتنزل في اطار الفلسفة الاقتصادية لهذه المؤسسات التي تسهر عملياً على وضع سياسات وبرامج عولمة الاقتصاد ومن ثم الحاح اعلان برشلونة على دعم القطاع الخاص وعلى اقامة تعاون لامركزي بين فعاليات المجتمع المدني الاقتصادية وغير الاقتصادية في دول المتوسط الى غير ذلك من المقترحات التي تهدف لها تنمية المجتمعات المدنية في هذه البلدان وتفعيل دورها لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لذا فإن الواقع الجديد بما سيفرزه من تناقضات وضغوطات داخلية وخارجية وبما سيقدمه من حجج عملية على التلازم بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية سيجعل من الديموقراطية الحل الذي لا بديل عنه لترتيب شؤون المجتمع ولتوفير شروط استمرارية مصالح الافراد والجماعات.

- الهدف الثاني للمشروع الاوروبي - المتوسطي في المجال السياسي الذي يعتبر نتيجة للهدف الاول ومقدمة له في الوقت نفسه فيتمثل في تاكيد الاعلان على ضرورة احترام الشركاء للتنوع والتعددية في مجتمعاتهم بتشجيع التسامح ومكافحة مظاهر العنصرية وكره الاجانب. وذلك بتنظيم العلاقات بين مكونات المجتمع من مجموعات وافراد من دون تمييز بسبب الجنسية واللغة والدين والجنس والعنصر.

إن ترديد الاعلان لهذه المبادئ التي تزخر بها المواثيق والمعاهدات الدولية يبدو غير مهم خصوصاً ان كل الدول المشاركة على اختلاف انظمتها السياسية صادقت على هذه المواثيق وعكستها في دساتيرها وتشريعاتها لكن الأمر يبدو مع ذلك على غاية الاهمية لأن قضية التعددية في المجتمع تطرح وللمرة الاولى بصفة ملموسة في اطار فضاء سياسي واقتصادي يجمع دولاً ذات هويات حضارية مختلفة وتصطدم وان بدرجات متفاوتة بالتحديات التي تطرحها هذه التعددية وبانعكاساتها على العلاقات داخل مجتمعاتها من جهة وعلى العلاقات الدولية من جهة ثانية.

تكمن اهمية هذه المقاربة تحديداً في هذا الطموح الى تاسيس رؤية ثقافية وسياسية مشتركة بين شعوب تنتمي الى فضاءات دينية وحضارية مختلفة شكلت ولاحقاب طويلة خلفية الصراع الديني والحضاري في هذه المنطقة التي انبعثت منها اقدم واعرق الحضارات واحتضنت الديانات الثلاث الكبرى اليهودية والمسيحية والاسلام.

من الاكيد ان المهمة ليست سهلة فمسار تجسيم هذه الرؤية سيكون معقداً ومحفوفاً بالعقبات وهو يتطلب جهوداً مضنية من كل الأطراف لكن الجهد الاكبر في انجاز هذا التحول التاريخي في العلاقات الدولية سيكون ملقى على عاتق دول الجنوب بما في ذلك الدول التي قطعت شوطاً مهماً في الديموقراطية على شاكلة النمط الغربي مثل اسرائيل وتركيا نظراً للترابط الجدلي بين اقامة الديموقراطية وبين حل الاشكالات التي تطرحها اوضاع الاقليات والتعدد الطائفي والمذهبي في هذه المجتمعات.

اغتيال رابين وما كشفه عن واقع المجتمع الاسرائيلي والأسلوب الذي تعالج به القيادة التركية القضية الكردية وفوز حزب الرفاه بالغالبية في البرلمان التركي بعد مرور ٧٢ عاماً عن قيام الجمهورية العلمانية يشير الى ان الاشكالية اكثر تعقيداً مما توحي به بعض التحاليل العربية التي تحاول استيعاب خصوصيات هذه المنطقة وتقدم انموذجها كوصفة جاهزة لانهاء كل متاعب هذه الشعوب ويؤكد مدى تعقد التداخل بين الفضاء الديني والسياسي في هذه المجتمعات، وانعكاساته على مسار تطورها السياسي. كما يؤكد من جهة أخرى مدى حساسية القضية الاثنية والاخطار التي تشكلها على الوحدة الوطنية في بلدان لم تتغلب فيها بعد عقيدة المواطنة على الانتماءات الاخرى. لكن مع ذلك يبقى الخيار الديموقراطي هو الخيار الوحيد للتغلب على الاشكاليات المضاعفة التي تطرحها هذه القضية بسبب

جوهري وهو ان الحفاظ على الوحدة الوطنية واستمرارية الدولة ذاتها تفرض في نهاية المطاف تنظيم العلاقات بين مكونات المجتمع على اساس الفكرة الديموقراطية.

تستند العديد من المعارضات في بلدان الجنوب الى مرجعيات دينية أو طائفية او مذهبية ونراها احياناً مشكلة على أسس عرقية وهذه الظاهرة لا تجد تفسيرها في التخلف الاقتصادي والاجتماعي أو في استمرارية هيمنة الثقافة التقليدية او في حيوية الفكر الديني أو في تواصل فعل الرواسب التاريخية للصراعات المذهبية في هذه المجتمعات فحسب وانما نجدها ايضاً في طبيعة السلطة. فعلى رغم سيادة الشكل الحديث للدولة والعمل على تاسيس الوعي الوطني وترسيخ مفهوم المواطنة، فإن الهياكل الاجتماعية والثقافية التقليدية من طائفية ومذهبية وقبائلية وعشائرية وجهوية لا تزال تهيمن على الفضاء السياسي والاجتماعي بل تشكل في العديد من هذه البلدان الادوات العملية لتشكيل السلطة وتحديد طبيعتها. ولا شك في ان استمرار فعل هذه الادوات يجد مبرراته في بطء نسق التغيير الاجتماعي والاقتصادي وفي محدودية فعل الثقافة الجديدة وفي هاجس الحفاظ على التوازنات الاجتماعية في هذه المرحلة الانتقالية من الهيكلة الاجتماعية التقليدية الى بنية المجتمع الحديث واليات حكم الدولة العصرية. لكن الاشكال ان استمرار فعل هذه الولاءات في مؤسسات الدولة جعل الطائفة أو الفرقة او الحلف القبلي والعشائري أو الجهة او الحزب الواحد او المؤسسة العسكرية ومراكز القوى المالية والاقتصادية المنحدرة منها هي التي تمارس السلطة الفعلية مباشرة أو في الظل وهي التي تستاثر باهم مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي حتى لو تسترت بتعبيرات سياسية عصرية كالاحزاب والمنظمات المهنية أو الجمعيات الثقافية.

كانت لهذا المعطى ولا تزال له انعكاسات بالغة الخطورة على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي لأن الطابع الفئوي للدولة يعيقها عملياً على توفير شروط بناء الكل الاجتماعي وعلى تاسيس فكرة المواطنة وغرس عقيدة الولاء للامة ونتيجة لذلك تصبح كل هذه القيم الضرورية لاداء الدولة لوظائفها فاقدة للصدقية والفاعلية في الراي العام لأن الجماعات المهمشة سياسياً واقتصادياً او ثقافياً ترى ومن خلال تجربتها الملموسة أن الانتماء والولاء للفئة المهيمنة على السلطة هو المحدد في توزيع المنافع الاجتماعية والارتقاء في السلم الاجتماعي بل يصبح احياناً الوسيلة الوحيدة لتحقيق أمن الفرد والجماعة وممارسة حق المواطنة.

وللحفاظ على السلطة وعلى المصالح التي تاسست عبر هذه الآليات السياسية كثيراً ما تعمد هذه القوى التي تحكم دواليب الدولة الى قمع الحركات الاحتجاجية بتعبيراتها السياسية والدينية والمذهبية والثقافية المختلفة وتتهمها بالخيانة والولاء للخارج وغالباً ما تؤدي هذه المسلكية في التعامل مع المعارضة الى تعميق الهوة بين الدولة وهذه الفئات والمعارضات بل قد تحملها احياناً الى الولاء لجهات اجنبية املاً في استعادة حق المواطنة التي حرمت منها وتصبح تهمة تعريض المصلحة الوطنية للخطر في ظل هذه الملابسات ليست مسؤولية المعارضة فحسب وانما ايضاً مسؤولية السلطة التي قادت سياساتها الى هذا التمزق الاجتماعي واهتراء مفهوم «العصبية الوطنية».

وتتحول هذه العلاقة في اغلب الأحيان الى علاقة عدائية تدفع بهذه الحركات الاحتجاجية عند حصول أزمات سياسية او اجتماعية الى تدمير الممتلكات وتخريب المؤسسات العمومية ويعكس هذا التصرف غير العقلاني حال القطيعة والشعور بالعزلة والخلط المترسخ في الوعي الجماعي بين السلطة الحاكمة ومؤسسات الدولة ويكشف كل ذلك في الواقع عن ازمة الخطاب الحداثي للدولة وعجزه عن النفاذ للكل الاجتماعي لأن الممارسة العملية للدولة تنتهك باستمرار ما يحاول بناءه الخطاب وتخلق باستمرار مبررات عدم الشعور بالانتماء ورفض اللحمة الوطنية وضبابية مفهوم المصلحة العليا للبلاد. وتقود هذه المفارقة في اطار مواصفات الواقع السياسي والثقافي الى تغذية هذه الولاءات التي تتناقض مع طبيعة الدولة الحديثة والى البحث عن الانتماء الى دوائر تستند الى مرجعيات تلك الولاءات كالمرجعية الدينية او العرقية والمذهبية لأن ذلك يصبح الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق الأمن الفردي والجماعي الى الحفاظ على الهوية وتلبية حاجة الفرد الى الانتماء والتعبير عن الذات، ويتم كل ذلك على حساب فكرة المواطنة ومفهوم المجتمع المدني الذي يحيل الى مرجعيات أخرى في تنظيم العلاقات بين مكونات المجتمع من جهة وبينها وبين الدولة من جهة أخرى، التي اصبحت تجد سندها في الواقع نتيجة التحولات التي تشهدها التركيبة الاقتصادية والاجتماعية بفعل سياسات التحديث والانفتاح السياسي والثقافي الذي فرضته المتغيرات الوطنية والدولية والتطور المذهل لتكنولوجيا الاتصال.

لكن هذه القضية لا تعني فقط بلدان الجنوب بل تعنى ايضاً بلدان المجموعة الاوروبية وخصوصاً التي تحتضن مجموعات كبيرة من المهاجرين مثل فرنسا والمانيا واسبانيا وايطاليا وشهدت خلال السنوات الاخيرة تنامي النزاعات العنصرية وصعود احزاب اليمين المتطرف. فهذه البلدان مطالبة بدورها ببذل جهد مماثل على الاصعدة السياسية والثقافية



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٦

والتشريعية لادماج هذه الجاليات وتمتيعها بحقوق المواطنة لمكافحة ظاهرة العنصرية وكره الأجانب ولمقاومة اليمين المتطرف الذي لا تشكل طروحاته وممارساته تهديداً للمغتربين فحسب بل للديموقراطية الغربية ذاتها وللتعايش السلمي بين شعوب المنطقة المتوسطية. إلا ان ما ينبغي التأكيد عليه هو ان قضية التعددية لا تنحصر أبعادها في هذا المستوى إذ تحيل الى تعددية المجتمعات التي يتشكل منها الفضاء الاوروبي - المتوسطي ولعلها المسالة الأكثر اهمية وتعقيداً. صحيح ان اعلان برشلونة لا يضع هدفاً له تحقيق الاندماج السياسي بين شعوب هذه المنطقة ويحدد طموح المشروع في تحقيق الاندماج الاقتصادي. لكن الشراكة حتى في هذا المستوى سوف تمد جسور الاتصال بين الضفتين لتدفق المبادلات التجارية والثقافية والبشرية وستفتح مجالات التعاون والشراكة على مصراعيها.

ستطرح هذه الحركية التي سيشهدها هذا الفضاء ميدانياً وبشكل ملموس قضية الحوار بين الاديان والثقافات كما ستؤسس القاعدة المادية والمصالح المشتركة التي ستساعد على الانفتاح على الآخر، وسوف يتطلب التعايش في اطار الاختلاف جهداً مشتركاً لان الفعل الثقافي والحضاري لن يكون وحيد الجانب على رغم تفوق الغرب ونزعة الهيمنة لفرض ثقافة ذات بعد واحد.

الواضح ان المسالة لن تجد حلولها في الحوار النظري والاكاديمي انما ستطرح في خضم الممارسة كنشاط ثقافي واجتماعي لمقاومة نزعة المركزية الاوروبية التي تستمد جذورها من النظريات العرقية وتستبطن رواسب الصراع الديني والحضاري بين المسيحية والاسلام من جهة ولمقاومة الرؤية التي تستند في التعامل مع الآخر على خلفية الاختلاف بين الاديان والمفاضلة بينها التي لا تزال ماثلة في الوعي الجماعي لدى قطاعات واسعة من الراي العام في مجتمعات بلدان الجنوب نتيجة رواسب الصراع بين الاسلام والغرب الصليبي وبينه وبين الغرب الاستعماري.

لكن على رغم وجاهة العديد من التحفظات والانتقادات والتخوفات فإننا نعتقد وكما حاولنا اثبات ذلك في ثنايا هذه المقاربة ان مشروع الفضاء الاوروبي - المتوسطي يمثل فرصة تاريخية لشعوب الجنوب وخصوصاً العربية منها لاقتحام مسار معقد وصعب من دون شك إلا انه قد يفضي في النهاية الى تخطي هذا المازق التاريخي والتصالح مع الذات والآخر في الآن نفسه لانه سيوفر الارضية التي كانت غائبة وستمكن هذه الشعوب من تشكيل نماذجها الوطنية لكسب معركة التقدم والحداثة.

---

* كاتب وصحافي تونسي.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريـخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٦



المقاولات العربية



ومواجهة

المشاركة الأوروبية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٦

فتح التجمع الاوربي ابوابه للتعاون مع منطقتي الشرق الاوسط والبحر المتوسط ايماناً منه بضرورة توسيع اسواقه التصديرية امام المنافسة الاسيوية والامريكية، وتامين مصادر الطاقة الوارده له من منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا ورفع المستوي الاجتماعي والاقتصادي لشعوب المنطقة للحد من هجرة الافراد منها إلي أوروبا، بجانب التعاون في مجالات حماية البيئة من التلوث، وتوفير الامن الاوروبي الذى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا والبحر المتوسط. والاهتمام الاوروبي بالدول التي تطل علي الشواطيء الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط سببه القرب الجغرافي والتاريخ الطويل والتفاعل الانساني والثقافي والعلاقات الاقتصادية واتفاقات التعاون الاقتصادي مع كل الدول العربية ، ويصدر الاتحاد الاوروبي إلي دول البحر المتوسط ماقيمته ٥٢ مليار دولار ويستورد بما قيمته ٣٨ مليار دولار ٢٧٪ من هذه المستوردات من البترول، و٣٢٪ من الغاز، وتاتي من دول البحر المتوسط.

عن اتفاقية المشاركة العربية الاوروبية وقطاع الخدمات وادارت اعمال الندوة التي نظمها اتحاد المقاولين العرب بالمشاركة مع الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء.

أكد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام والدولة للتنمية الادارية ان التوجه نحو عالمية الاسواق اتاح لنا فترة زمنية لاعادة ترتيب اوضاعنا وقد وافقنا علي الاندماج في الاسواق العالمية تدريجياً وخلال مدة زمنية محددة ولهذا علينا أن نستعد من الآن ونسرع الخطي للاستفادة من هذه الفترة الزمنية المتاحة قبل مواجهة المنافسة العالمية.

وقال : تطورات عديدة حدثت علي الساحة اهمها تعاظم قوي الدول



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢٩ ابريل ١٩٩٦

زينب ابراهيم

المتقدمة التي تزداد يوما بعد يوم بجانب تطورات اخري علي الساحة المحلية ومنها تقدم القوي الذاتية والاقليمية وماصنعته في المجالات المختلفة وخاصة في قطاع التشييد حيث قامت في البلاد العربية صناعات قادرة علي المنافسة عالميا في مواد البناء الاساسية كالحديد والاسمنت وبعض المكونات الميكانيكية والكهربائية بالاضافة الي تعاظم القدرة الوطنية في المجالات الفنية واكتسبت خلال عملها من الباطن مع الشركات العالمية خبرات عديدة في التصميم وادارة المشروعات.

وطالب الدكتور عاطف عبيد بضرورة العمل علي تحقيق زيادة حجم انتاج الصناعات الوطنية المغذية لمواد ومكونات البناء من حيث الحجم والجودة والمواصفات وتحقيق المنافسة في الاسعار بالاضافة الي ضرورة مواكبة التطورات العالمية في صناعة التشييد ومساندة المؤسسات الوطنية والاقليمية المسئولة عن اعداد وتدريب المهارات والكوادر العربية في مجالات التصميم والاشراف علي التنفيذ وادارة المشروعات والمتابعة.

الايجابيات والسلبيات

وبالنسبة لايجابيات وسلبيات المشاركة العربية الاوربية وتحدياتها علي صعيد التجارة والصناعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدث السيد عوني الساكت رئيس اتحاد المقاولين العرب فقال:

ان اهتمام الاتحاد الاوربي بالدول التي تطل علي الشواطيء الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط ينبع من العلاقات التاريخية الطويلة المتغيرة والمتباينه وايجابياتها عديدة وهمومها ايضا كثيرة فالاتحاد الاوروبي يصدر الي الدول المتوسطية مايعادل ٥٢ مليار دولار ويستورد مايقارب ٣٨ مليار دولار وتأتي من الدول المتوسطية مايعادل ٣٢٪ من مستوردات الاتحاد الاوربي من البترول والغاز.

ويعتمد الحوار الاوربي المتوسطي علي الحد من ضغوط الهجرة الي الاتحاد الاوربي من الدول المتوسطية، والحد



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٩ ابريل ١٩٩٦



من اتساع الفجوة الانمائية والثقافية في ظل ضغوط الهجرة والبطالة والعنف والارهاب القادمة من الجنوب كما يتصوره ويدعيه الاتحاد الاوربي ، بجانب افساح المجال للصناعات والخدمات الاوربية للمزيد من الرواج في الاسواق المتوسطية علي حساب الانتاج المحلي فيها، وزيادة فرص الاستثمار الاوربي اعتماداً علي العماله الرخيصة في الدول المتوسطية وتحكم المجموعة الاوربية في التكنولوجيا، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتنظيم المحيط الجغرافي المتصل باوروبا للوصول الي تكتل اقتصادي كبير، بالاضافة الي استثمار فرصة غياب التكتلات والتجمعات والمشاركات العربية - العربية في المنطقة المتوسطية الثنائية منها او متعددة الاطراف والتي كان بامكانها تحقيق تطور ونماء الاسواق العربية بزيادة الاعتماد علي الذات وزيادة التجارة البينية كبديل عن المشاركة الاخري.

وقال السيد عوني الساكت: ان التوقعات الايجابية من المشاركة العربية الاوروبية تتضمن زيادة فرص التصدير لصناعاتنا ومنتجاتنا الوطنية والتزامنا المستمر بضرورة التطوير وارتفاع الجودة، وزيادة فرص الاستثمار الاوربي في المنطقة وتشجيع التعاون المشترك في مجال الصناعة والزراعة والبيئة والاستفادة من المساعدات المالية والفنية التي يقدمها الاتحاد الاوربي وبنك الاستثمار الاوربي بالاضافة الي الالتزامات المشتركة بحقوق الانسان والحريات العامة والسيادة ووحدة اراضي كل دولة.

وتتعاظم هذه التوقعات الايجابية اذا ما اقترنت باستراتيجية تنظيم العمل الانتاجي والخدمي العربي من خلال توفير عوامل الاتصال والتواصل بين حلقات الانتاج في البلاد العربية واعطاء الاولوية لوسائل التعاون والتكامل بينها لخلق اسواق وتجمعات عربية للتجارة والصناعة والخدمات بما فيها المقاولات الانشائية العربية، وتطوير المؤسسات الخدمية والانتاجية العربية ودعم مشاركتها في كافة النشاطات التنموية العربية بما في ذلك تطوير الادارة ومقاييس المواصفات والجودة لتمكينها من المنافسة والتصدير للاسواق الخارجية

تسهيل انتقال العماله والخبرات العربية ورأس المال بين البلاد العربية وانشاء المشاركات والتجمعات العربية لدعم وسائل الانتاج، والاستفادة من المرونة في المعاملة التميزية للدول النامية لتحديد طبيعة النشاطات القابلة للتحرير وتفضيل النشاطات الانتاجية الوطنية وتجمعاتها والمشاركة بينها وبين الشركات الاجنبية الوافدة خاصة في نطاق تنظيم تراخيص العمل والاقامة للاجانب من شركات وافراد

وطالب بضرورة قيام البلاد العربية بتطوير وتحديث القوانين والانظمة المحلية التي تحكم النشاطات الصناعية والخدمية والاستثمارية لتتناسب مع التطورات في المنطقة العربية واللوسطية والعالمية لتفادي التبعية والهيمنه والتوزيع غير العادل للالتزامات والامتيازات وتنافس المصالح والقيم.

نرحب بالمشاركة ..

ولكن

واكد المهندس محمد محمود حسن رئيس الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء على ترحيبه بالمشاركة الاوربية على اساس المصالح المشتركة واحترام كل جانب لأراء وظروف كل طرف، وعلى الشفافية وعلى رفض هذه المشاركة اذا ادت إلى أغلاق الشركات او المصانع او تشريد العمال وضياع ارزاق المواطنين

وطالب بضرورة منح مصر المدة الزمنية التي تراها مناسبة لتمكينها من دخول اتفاقيات المشاركة وقد استعدت تماما لذلك من تطوير لقدراتها ورفع كفاءة شركاتها والعاملين بها خاصة وان الشركات الاوربية تتمتع بالامكانيات والاموال والتقنيات المتطورة التي تمكنها من غزو اسواقنا وغلق ابواب العمل امامنا، ولهذا اضع هذه الامور امام المفاوض المصري الذي نثق تماماً في قدراته وخبرته وتفهمه لهذه الامور.

وقال: اننا نرحب بالدخول في المشاركة الاوربية بشرط تحقيق تلك النقاط الهامة، وبشرط تحقيق الندية في التعامل ومراعاة مصالح الطرفين وليس مصلحة طرف واحد فقط.

إزالة الحواجز العربية - العربية

وطالب عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الإقتصادى بضرورة إزالة الحواجز العربية - العربية أمام كافة أنشطة المقاولات وتدعيم مشاركة شركات المقاولات العربية فى كافة أنشطة البناء والتشييد لمواجهة المتغيرات العالمية ومايتطلبه ذلك من مشاركات بينهما، وسهولة انتقال العمالة ورأس المال، وضرورة تسهيل حركة المقاولين بين الدول العربية واعطاء المقاول العربى امتيازات خاصة عن المقاول الاوروبى.



وقال: ان العالم يتجه من خلال اتفاقية الجات الى رفع الحواجز والتوجه الى عالمية الاسواق وهذا يتطلب حتمية التخصص والاستعداد للمنافسة وبحث امكانية الاستفادة من الواقع الجديد وضرورة الاستفادة من عنصر الزمن لترتيب أوضاعنا الاقتصادية الداخلية بما يتفق مع هذا الواقع، مع ملاحظة ان العالم قد أدرك ان مساعدة الدول النامية ترتبط بتحديد برامجها لتحقيق الإصلاح الإقتصادى، ومن هنا ظهرت المبادرات الاقليمية والمتوسطية والعالمية للمساعدة من قبل الدول المتقدمة القوية للدول النامية حتى يكون أمامهم فرصة للبحث عن دور فى المشاركة فى الأسواق العالمية.

عوني الساكت: ايجابيات المشاركة: زيادة فرص التصدير والالتزام بالتطوير والجودة وزيادة فرص الاستثمار الاوروبي لدينا

اما عن الساحة الوطنية فهناك بعض المتغيرات البارزة فى مجال المقاولات تتمثل فى نمو قوة ذاتية واقليمية عربية فى كثير من المجالات المتصلة بصناعة المقاولات حيث قامت فى الوطن العربى أيضا صناعات قادرة على المنافسة فى مواد البناء المختلفة، كذلك تعاظمت القدرة الوطنية فى المجال الفنى فى التصميم والتنفيذ.

اسباب دخول مصر

وعن أسباب دخول مصر فى اتفاقية مشاركة مع اوروبا وانشاء منطقة تجارة حرة معها يقول المهندس اسماعيل عثمان رئيس مجلس ادارة

المقاولون العرب ونائب رئيس الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء :

كانت اوروبا وستظل هى السوق والشريك التجارى الاول والتقليدى لمصر ولهذا فلابد من تطوير العلاقة معها فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها العالم حاليا، ومواكبة التطورات التى مرت بها دول المغرب والمشرق العربى والدول الشرق اوسطية ودول البحر المتوسط حتى لاتخرج مصر من المنافسة العالمية، بجانب ضرورة تغيير العلاقة بين مصر واوروبا من علاقة متلق ومانح الى علاقة تعاون تحكمها المصالح المشتركة والقدرات النسبية والتنافسية المتاحة للدول وحتمية انتهاء برامج المعونات والمنح من الدول الكبرى الى الدول النامية واحلال برامج تمويل لفترات محددة لتغطية تكلفة الدخول فى اتفاقيات مصالح مشتركة مثل اتفاقية انشاء مناطق تجارة حرة.

توقيع مصر على اتفاقية منظمة التجارة الحرة سيفرض عليها الالتزام باحكامها وأهمها تحرير تجارتها وفتح اسواقها امام تجارة السلع والخدمات وازالة كافة قواعد الاستثناء والتمييز، بالاضافة الى ضرورة استفادة مصر من برامج التمويل التى ستوفرها اوروبا للدول التى ستوقع معها اتفاقية المشاركة.

كما انه من صالح اوروبا ان تتسع اسواقها الخارجية امام سلعها وخدماتها وان ترتقى بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى لجيرانها لتقليل موجات الهجرة اليها من الساحل الجنوبى للبحر المتوسط ولتوفير الأمن والاستقرار لبلادها.

وتمتاز المشاركة عن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف فى شمولية مجال العلاقات بين الأطراف والسعى الى وضع أسس متكافئة للعلاقات بين جميع الأطراف.

ويقول المهندس اسماعيل عثمان : الهدف الرئيسى من المشاركة اقامة منطقة تجارة حرة فى عام ٢٠١٠ وتغطى هذه المنطقة كل الالتزامات التى تحكمها اتفاقية الجات وتضم حتى الان ٢٧ دولة منها ١٥ دولة اوروبية و٨ دول عربية (مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والاردن وتونس والمغرب والجزائر) و٤ دول أخرى هى تركيا وقبرص ومالطة واسرائيل، وسوف يزداد هذا العدد الى ٤١ دولة تضم ٨٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥



وقد دخلت مصر فى مفاوضات المشاركة الاوروبية لعمل تجمع اقتصادى يبدأ بمنطقة تجارة حرة متوسطية اوروبية الى جانب المنطقتين الاسيوية والامريكية

ويعتبر الاتحاد الاوروبى اكبر شريك تجارى لمصر ويمثل ٤٠٪ من حجم تجارتها الخارجية مقابل ٤ فى الألف تمثلها التجارة الخارجية لدول الاتحاد مع مصر.

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٢٩ ابريل ١٩٩٦

محمد محمود حسن:

نرحب بالمشاركة الاوربية على اساس المصالح المشتركة والشفافية ونرفضها اذا أدت إلى إغلاق المصانع والشركات وتشريد العمال.

وتتمثل مبررات المشاركة المصرية مع الاتحاد الاوروبى فى القرب الجغرافى الذى يخفض من نفقات النقل والتأمين بما يرفع من القدرة التنافسية وامكانية سد احتياجات مصر من التكنولوجيا المتقدمة وبرامج التدريب لدى الدول الاوروبية، كما ان مشاركة مصر مع اوروبا ستكون ضمن مشاركة اوسع وضمان سوق للمنتجات المصرية وامكانية الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الاوروبية وجذب الاستثمارات المباشرة والمحافظة على المزايا الثنائية التي تحصل عليها من الاتحاد الاوروبى والحصول على مساعدات ومعونات مالية منه بجانب الاستفادة من مزايا وتسهيلات منطقة التجارة الحرة.

وتتمثل المزايا بالنسبة للاتحاد الاوروبى

المقاولات العربية

فى توسيع الاسواق لصالح الصادرات الاوروبية التى تصل الى اكثر من ثلثى واردات هذه الدول، وتأمين مصادر الطاقة وبيع التكنولوجيا والخبرة المتقدمة وتفاقم مشكلة الهجرة الى اوروبا خاصة من دول المغرب العربى، واتصال الامن الاوروبى بأمن المنطقة ودرء اخطار التلوث ومشاكل البيئة وانعكاساتها على اوروبا بجانب تقوية الاتحاد الاوروبى فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الاخرى كالنافتا.

وتبلغ تجارة المنطقة العربية مع الاتحاد الاوروبى ٤٪ من اجمالى تجارته فى حين يشغل الاتحاد نسبة تتراوح بين ٣٠٪ و٧٠٪ من تجارة الدول العربية، ومن المتوقع ان ينضم لهذا التجمع فى النهاية دول شرق ووسط اوروبا بالأربعة عشر غير الأعضاء فى الاتحاد ليشكل منطقة تجارية من ٤١ دولة تعدادها ٨٠٠ مليون نسمة بمتوسط دخل سنوى للفرد يزيد على ١٥ الف دولار.

عصام رفعت:

إزالة الحواجز العربية - العربية



م. اسماعيل عثمان :

المشاركة تعنى .. فتح السوق الاوربية باعفاء جمركى كامل فوراً امام الصادرات المصرية، وفتح السوق المصرى امام واردات اوربا باعفاء متدرج خلال ١٢ سنة.

وقد ضاعف الاتحاد الاوروبى من حجم مساعداته الى دول منطقة جنوب المتوسط حيث خصص ٤.٧ مليار وحدة نقد اوروبية كمنح لدول المتوسط فى الفترة من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٩ بالاضافة الى حجم مماثل من القروض لدفع عملية الاستثمار ويقوم الاتفاق على الموازنة بين ثلاث دوائر تعكس جوهر مصالح الاطراف وتشمل : فتح السوق الاوروبية بالاعفاء الجمركي الكامل وعلى الفور امام الصادرات المصرية وفتح السوق المصرية امام الواردات الصناعية من اوروبا باعفاء جمركى متدرج خلال فترة انتقالية تمتد الى ١٢ سنة بجانب مضاعفة حجم المساعدات المالية التى يقدمها الجانب الاوروبى لمصر لتمويل برنامج شامل لاعادة تاهيل القطاع الصناعى ورفع قدرته على المنافسة، وفتح السوق الاوروبية امام القطاع الزراعى المصرى ومنح فرصة للصادرات المصرية من منتجات الصناعات الغذائية.

التفاوت واضح

واكد المهندس اسماعيل عثمان : على وجود تفاوت واضح فى مستوى تقدم نشاط المقاولات فى الدول المتقدمة وفى الدول العربية ولذلك فلابد من دفع الدول الاوروبية للارتقاء بنشاط المقاولات العربى واعادة تاهيله للمنافسة العالمية، بجانب التركيز على عدة محاور فى التفاوض بين المقاول العربى مع الشريك الاوروبى تشمل امكانية توافر الاستثمارات العربية الاوروبية المشتركة للقيام بالابحاث والتطوير وشراء المعدات وتاجيرها، وتسهيل عمليات استقدام التكنولوجيا الحديثة لصناعة المقاولات ودعم المراكز التصميمية العربية ودور الخبرة الهندسية لاعداد التصميمات والمواصفات المشتركة للمشاريع على المستويين الاقليمى والعالمى، وتوفير برامج التدريب الفنى والمهنى والادارى وتحسين امكانية حصول المقاول العربى على المعلومات والبيانات للوصول الى الاسواق وتكنولوجيا المقاولات وتطبيق الدول الاوروبية شرط الدولة الاولى بالرعاية بالنسبة للمقاول العربي، وعدم الزام الدول العربية بتحرير القيود واللوائح الداخلية التى تنظم نشاط المقاولات بما يتعارض ومتطلبات النهوض به فى العالم العربى اى مراعاة مبدا المعاملة الوطنية ولو فى الأجل القصير.

التخفيف التدريجى للقيود واللوائح الداخلية لنشاط المقاولات والزام الدول الاوروبية بمبدا الشفافية والاعلان عن كل القيود واللوائح وتعهد هذه الدول بعدم تعميق القوانين الداخلية التى تميز فى المعاملة لانشطة المقاولات الاجنبية والوطنية.

التحدى الحقيقى

وعن التحدى الحقيقى الذى تواجهه مصر سواء باتفاق المشاركة أو بدونه تحدث المحاسب سمير علام، عضو المكتب التنفيذى لاتحاد المقاولون العرب، وعضو مجلس الاتحاد المصرى للتشييد والبناء فقال: التحدى الحقيقى الذى يواجهة هو الوصول بالصناعة المصرية بما فيها صناعة المقاولات إلى القدرة على المنافسة فى السوق المحلى والعالمى ومواجهة هذا تتطلب التطوير والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وترابط العمل الصناعى خاصة وان التجارة فى خدمات الانشاءات تتضمن شركات من دول متقدمة تمارس نشاطها فى الدول النامية، وتشمل خدمات الانشاءات المشروعات السكنية والمنشآت الصناعية والمرافق العامة مثل الطرق والكبارى والمطارات والاشغالات العامة، كما تتطلب المهارات المتخصصة والعمالة الماهرة وشبه الماهرة.

وتوجد اربعة قيود على شركات المقاولات الاجنبيةعند ممارسة نشاطها فى الدول الاخرى يطالب الاتحاد الاوربى بتحريرها وتشمل القيود على دخول

المقاولات العربية

الاسواق حيث تفضل كل دولة عمل الشركات الوطنية فيها بجانب الصعوبات المتمثلة فى متطلبات وشروط التراخيص والتسجيل وشروط الخبرة الفنية والمشاركة المحلية ونسبة رأس المال بالاضافة إلى قيود النقد الاجنبى والقيود على التحويلات إلى الخارج خاصة ارباح الشركة أو اعادة تصدير رأس مالها.

القيد الثانى: ويتمثل فى المساعدات الحكومية لشركات المقاولات المحلية سواء كانت مساعدات مالية مباشرة او اعفاءات ضريبية او منحها ائتمانات وقروض بشروط ميسرة.

الاجراءات الضريبية مثل تحديد حد أدنى للاعفاء الضريبى للشركات الاجنبية وفرض ضريبة عالية على دخول العاملين الاجانب فى المشروع.

القيود على انتقال الافراد الاجانب، ومنحهم تأشيرات دخول لفترات غير كافية للمرة اللازمة للانتهاء من المشروع وتأخير اصدار تراخيص العمل حيث يثبت عدم توافر الخبرة الكافية للعمال المحليين.

ولمواجهة هذه القيود وازالتها لصالح شركات المقاولات الدولية جاءت مفاوضات تحرير تجارة الخدمات فى إطار جولة اورجواى، وقد رفض الجانب المصرى التحرير فى قطاع الخدمات لان الجات تتيح لمصر فترة إنتقالية يفضل الاستمرار فى الاستفادة منها، وقد سبق وان تم عرض موضوع الخدمات مقابل حرية انتقال العمالة ورفض الجانب الاوربى وعلى ذلك نجد ان الجانب المؤثر فى اتفاقية المشاركة ومفاوضاتها على قطاع التشييد والبناء فى مصر اصبح محصورا فى قطاع مواد البناء من حيث تحرير التجارة فى مواد البناء، وقواعد المنشأ والمواصفات الفنية لهذه المواد المستخدمة فى عمليات البناء.

سمير علام:

جدول التزامات مصر تحرير اعمال الانشاءات الهندسية والسماح على جانب بالمشاركة فى المشروعات بمال يزيد عن ٤٩٪

جدول التزامات مصر

وأضاف المحاسب سمير علام: تقدمت مصر بجدول التزامات تحرير قطاع الانشاءات إلى لجنة المفاوضات وتتمثل أهم الأنشطة التى تلتزم مصر بتحريرها فى:

- أعمال الانشاءات الهندسية المدنية مثل الكبارى والطرق السريعة المعلقة والانفاق والموانى، واعمال الانشاءات الخاصة بتركيب ولحام الهياكل والمكونات الحديدية للمبانى، والاعمال الخاصة بمواسير الغاز وانشاء اجهزة انذار الحريق وانشاء المصاعد.
- السماح للاجانب بالمشاركة فى مشروعات مشتركة مع الشركات او الافراد المصريين بشرط الايزيد رأس المال الاجنبى عن ٤٩٪ من اجمالى رأس المال المطلوب.
- السماح بتشغيل نسبة ١٠٪ من إجمالى العمالة من الاجانب والنسبة الباقية [٩٠٪] من المصريين وفقا لقانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وما به من استثناءات لوزير العمل بزيادة النسبة فى حالة عدم توافر الخبرة المصرية، وتكون اقامة الافراد الاجانب فى مصر بصفة مؤقتة لحين انتهاء المشروع ووفقا لبنود العقد الخاص به.

تسرى هذه الالتزامات ومابها من مزايا بفتح السوق المصرى أمام المنافسة الاجنبية على كافة الدول الاخرى الاعضاء فى

اتفاق الخدمات دون تفرقة.

وتتضمن جداول التزامات المجموعة الاوربية [١٥ دولة] تحرير قطاع الخدمات والانشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها من حيث إقامة مكاتب أو شركات مقاولات مع مراعاة عدة أمور ففى ايطاليا: لايحق للاجانب القيام بنشاط البناء او الصيانة أو إدارة الطرق السريعة فى البلاد او مطار روما، يجب الحصول على التصريح بالاقامة وترخيص بمزاولة النشاط من السلطات الايطالية.

فى البرتغال: لايحق للاجانب القيام بنشاط صيانة وإدارة الطرق السريعة فى البلاد.

فى اليونان: يشترط الجنسية اليونانية لرؤساء مجالس إدارات الشركات التى تمارس نشاطا فى القطاع العام، ويسمح بالاقامة المؤقتة لفئات معينة كالمديرون والافراد ذوى الخبرات الخاصة.

فى فرنسا: يشترط لمدير المشروع الحصول على تصريح بمزاولة النشاط ان لم يكن لديه تصريح بالاقامة فى فرنسا.

المشاركة الاردنية

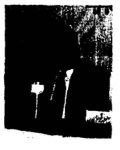
وعن اتفاقية المشاركة بين الاردن والاتحاد الاوربى قال الدكتور تيسير عبد الجابر ـ المركز الاستشارى العربى: إن الصادرات الاردنية للاتحاد الاوروبى محدودة جدا ولاتتجاوز ٦٪ من إجمالى الصادرات الا ان الانفتاح الاقتصادى على الاتحاد الاوربى يتفق مع السياسة الاقتصادية للاردن.

ويعتبر قطاع المقاولات من قطاعات الخدمات الاساسية فى النشاط الاقتصادى، وتبلغ القيمة المضافة له ٢٦٠ مليون دينار أى ٤.٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الاردن ويشغل ١٠٪ من القوى العاملة، كما يشكل حوالى ثلاثة ارباع اجمالى الاستثمار فى الاردن.

ويبلغ عدد شركات المقاولات المسجلة فى نقابة مقاولى الانشاءات الاردنيين ١٣٢٣ شركة برأسمال ١٣٥ مليون دينار وينافس المقاول الاجنبى المقاول الاردنى فى تنفيذ المشاريع حيث زاد دوره فى تنفيذ مشاريع القطاع العام من ١٧٪ عام ١٩٩٢ إلى ٧٦٪ عام ٩٣، وإلى ٤٨٪ عام ١٩٩٤.

وتتيح الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات فتح المجال امام شركات المقاولات للعمل فى الخارج الا ان معظم الدول تضع شروطا خاصة تقيد من عمل شركات المقاولات الاجنبية المسجلة لديها، وقد اعتمدت اتفاقية المشاركة على الالتزامات الواردة فى اتفاقية الخدمات وبذلك تركت لدول المتوسط صلاحية تحديد التزاماتها تجاه حرية المقاولين الاجانب فى العمل لديها، ورغم ان تحرير تجارة خدمات المقاولات سيؤدى إلى زيادة المنافسة من الشركات الاجنبية الاكبر حجما وخبرة الا إنه سيفيد أيضا من امكانية نقل تكنولوجيا البناء والتنفيذ ومن احتمال الخروج عن النطاق المحلى للعمل فى بعض دول الاتحاد.

كما تنص اتفاقية الخدمات ايضا على اعادة النظر فى بداية عام ٢٠٠٠ فى التزامات الدول بتحرير تجارة الخدمات لتحقيق درجة اكبر فى التحرير، وينطبق هذا النص أيضا على إتفاقية المشاركة.



واضاف الدكتور تيسير عبد الجابر: لاتزال التزامات الاردن تجاه اتفاقية تجارة الخدمات غير محددة بعد حيث أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هو قيد التفاوض، ولن يكون امام الاردن صعوبات فى تنفيذ الالتزامات التى تتقيد بها معظم الدول النامية فى هذا المجال خاصة فى وجود الحرية المتاحة لشركات المقاولات الاجنبية للعمل فى الاردن، ومع ذلك فمن الضرورى اضافة عدة شروط فى إتفاقية المشاركة أهمها: وجود مقاول

د. تيسير عبد الجابر

صادرات الاردن للاتحاد الاوربي ٦٪ من اجمالي الصادرات ولكن الانفتاح الاقتصادي عليه يتفق مع السياسة الاقتصادية للاردن.

محلي شريك للمقاول الاجنبي في تنفيذ اي مشروع اردني وبنسبة لاتقل عن ٣٠٪ من إجمالي تكلفة المشروع، وتشغيل عمالة اردنية لاتقل عن ٦٠٪ من مجموع العمالة المطلوبة للمشروع، والمعاملة بالمثل في تطبيق هذه الشروط على ان يحصل الاردن على شرط الدولة الاولى بالرعاية من دول الاتحاد الاوربي، بالاضافة إلى وضع حد أقصى لنسبة مايتملكه المستثمر غير الاردني في قطاع المقاولات الانشائية، وقد حدد نظام تشجيع استثمارات غير الاردنيين تلك النسبة بـ ٥٠٪.

ويمكن ان تتعاون شركات المقاولات في الدول العربية المتوسطية فيما بينها لتنفيذ مشاريع مقاولات في تلك الدول، وان تتفق الدول العربية على تبادل مزايا أفضل تجاه حرية شركات المقاولات العربية في العمل في مشاريعها.

وتثير اتفاقية المشاركة عددا من القضايا الاقتصادية الرئيسية مثل هل تساعد الاتفاقية على الانفتاح على العالم أم ستحصر الاردن ضمن منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الاوربي فقط؟، وهل تتعارض هذه الاتفاقية مع التكامل الاقتصادي العربي حيث توجد عدة اعتبارات توحي بان الاتفاقية لاتتوافق مع السعي لاقامة تكتل إقتصادي عربي مثل السوق العربية المشتركة ورغم ذلك فان اتفاقيات المشاركة تحتوي على توجهات تشجع على قيام تكتلات اقليمية أكثر محدودية مثل إتحاد الدول المغاربية أو دول غرب أسيا، ومن أهم الاليات المشجعة لذلك تطبيق مبدأ تراكمية المنشأ في السلع الصناعية وتخصيص بعض المبالغ من الاتحاد الاوربي لتنفيذ المشاريع ذات الصبغة الاقليمية ولانص على الترحيب باقامة علاقات إقتصادية بين دول الجوار.

وتقدم الحكومة الاردنية حاليا جداول السلع الصناعية لبيان نسبة التخفيضات الجمركية ومواقيتها وتوجد اربع قوائم لهذه السلع، كما وضع الاردن ١٥٢ سلعة زراعية في قائمة صادراته الى الاتحاد الاوروبي قبل منها ٨٢ سلعة.

وسوف يقدم الاتحاد الاوروبي مساعدات مالية وقروضا سهلة تبلغ ١٢ مليار دولار خلال السنوات الخمس من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٩ وتعتبر اكثر من ثلاثة أضعاف ماقدمة الاتحاد في السنوات الخمس السابقة، وسيتوقف عمق التعاون بين الاتحاد الاوروبي ودول المتوسط على الالتزام بحقوق الانسان والتعددية والديموقراطية وكذلك مدى تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي.

المدرسة للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ١١ مايو ١٩٩٦

المفوضية الاوروبية توافق على توصية بدء مفاوضات اتفاق الشراكة مع الجزائر

□ بروكسيل -
من نور الدين الفريضي:

■ وافقت المفوضية الاوروبية على مشروع توصية سترفعها الى المجلس الوزاري لبدء مفاوضات اتفاق الشراكة مع الجزائر وذلك في مؤشر الى ثقة الجانب الاوروبي في سير الاصلاحات الاقتصادية الجارية ودعم مسار الحوار السياسي الذي بدأه الرئيس اليمين زروال. وقال مصدر اوروبي مسؤول ان الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر سجلت نتائج ايجابية في مجالات خفض عجز الموازنة والتحكم في التضخم المالي، مشيراً الى ان التحديات الكبرى تتمثل في اجتياز مرحلة تخصيص المؤسسات العامة الكبيرة والمتعددة (٤٠٠ مؤسسة) من ناحية وتقوية نسيج المؤسسات الصغرى والمتوسطة واصلاح النظام المصرفي.

وسيطرح مفوض العلاقات مع دول الجنوب مانويل مارين مشروع التوصية امام مجلس وزراء الخارجية في الاتحاد الاوروبي في منتصف هذا الشهر في بروكسيل. ويتوقع بدء المفاوضات بشكل رسمي في الخريف المقبل.

وتهدف المفاوضات الى التوصل الى اتفاق ثنائي لاقامة التبادل التجاري الحر بشكل تدرجي في سنة الفين على غرار اتفاقات الشراكة التي ابرمها الاتحاد الاوروبي الى حد الآن مع كل من تونس والمغرب واسرائيل والاخرى التي ستوقع مع كل من لبنان والأردن ومصر.

وكان الجانبان اجريا محادثات استكشافية طوال العامين الماضيين على رغم التوتر السياسي والامني الذي شهدته البلاد غداة الغاء الانتخابات الاشتراعية في مطلع ١٩٩٢. وانهى الطرفان آخر جولة في شهر شباط (فبراير) الماضي.

وذكر مصدر اوروبي رسمي ان الحكومة الجزائرية جددت رغبتها في الدخول في مفاوضات الشراكة بعد تنظيم الانتخابات الرئاسية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وقال ان المفاوضات التي ستنطلق في غضون السنة الجارية تعكس «ثقة الاوساط الاقتصادية في اصلاحات تحرير الاقتصاد الجزائري وستؤكد من الناحية السياسية دعم الحوار الذي يجريه الرئيس زروال مع مختلف الاحزاب السياسية التي تنبذ العنف».

لكن الاصلاحات الجارية في الميدان الاقتصادي لم تتمكن بعد من تجاوز الصعوبات الهيكلية التي تميز اقتصاد البلاد. فارتفاع نسبة النمو الاقتصادي بنسبة ٣,٥ في المئة في العام الماضي وتوقع بلوغها ٥,٣ في المئة هذه السنة تبدو دون الحاجات المطلوبة لخفض البطالة التي ارتفع معدلها خلال اعوام التدهور الاقتصادي - الاجتماعي من ١٧ في المئة في ١٩٨٦ الى ٢٥ في المئة في ١٩٩٤، وتبلغ درجات خطيرة في صفوف الشباب تصل الى ٦٠ في المئة.

وتحظى الاصلاحات الاقتصادية بدعم المؤسسات النقدية الدولية والاتحاد الاوروبي. ودفعت الحكومات الاخيرة الى ابرام اتفاقات جدولة الديون مع نادي باريس في ١٩٩٤ و١٩٩٥ واعادة هيكلتها مع البنوك التجارية في نادي لندن.

وتعتبر مشكلة ارتفاع الديون الخارجية التي بلغت ٣٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥، ويتوقع حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ان تصل الى ٣٧ بليوناً في ١٩٩٨، احدى الصعوبات الكبرى التي تواجه الاصلاحات الاقتصادية وجهود تطوير البنيات التحتية واعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى التي فقدت في حالات كثيرة الجزء الاكبر من طاقتها الانتاجية.

وعلى رغم الصعوبات الهيكلية فان المصادر الاوروبية في بروكسيل لا تتوقع عقبات كثيرة في مفاوضات الشراكة مع الجزائر وذلك على عكس ما حدث مع كل من تونس والمغرب واسرائيل لان الجزائر لا تصدر منتجات زراعية حساسة بالنسبة للسوق الاوروبية بل هي من كبار الموردين في المنطقة.



بعد تونس والمغرب:

اللجنة الأوروبية تبحث أتفاق المشاركة مع الجزائر

الجزائر- من هشام فهيم:

صرح مصدر بالاتحاد الاوروبى بأن اللجنة الاوروبية بحثت فى إجتماعها أمس اتفاق المشاركة بين أوروبا والجزائر، ومن المنتظر بعد تصديق اللجنة على الاتفاق عرضه على مجلس الوزراء الأوروبيين الشهر الحالى ببروكسل. وتعد الجزائر ثالث دولة فى الاتحاد المغربى سيبرم معها الاتحاد الاوروبى إتفاق مشاركة بعد تونس والمغرب وكانت قمة مدريد الاوروبية الاخيرة قد دعت اللجنة الأوروبية لمباشرة التفاوض بسرعة مع الجزائر لإبرام اتفاق المشاركة.

من ناحية اخرى صرح عبد الوهاب كيرامان محافظ البنك المركزى بالجزائر بأن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اعربا عن ارتياحهما الكبير لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى فى الجزائر وكان البنك الدولى قد وافق على منح الجزائر قرضا قيمته ٣٥٠ مليون دولار لتمويل برامج الاصلاح الاقتصادى ودعم الشبكة الاجتماعية.

مباحثات اليوم بالقاهرة للتنسيق العربى في إطار المشـاركة العـربية الأوروبية

كتبت ـ ايناس نور:

تبدأ اليوم بالخارجية اجتماعات التنسيق بين الدول العربية فى اطار اتفاقيات المشاركة الاوروبية وتستمر يومين وتشارك فيها وفود فنية من سوريا ولبنان والاردن وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب. وصرح السفير جمال البيومي مساعد وزير الخارجية الذى رأس هذه الاجتماعات بانه سيتم دراسة قواعد المنشأ الموحدة للعمل وزيادة الاستفادة العربية من قيام منطقة تجارية حرة أوروبية متوسطية يكون للدول العربية الثماني اعضاء المنطقة تعاونهم ووضعهم الخاص بما يطور التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والصناعى فيما بينهم. وأشار إلى ان خبراء فى قواعد المنشأ من الاتحاد الاوروبى سيحضرون لمناقشة القواعد الجارى التفاوض بشأنها ، وأشار إلى ان إبر هارد راين مدير الشرق الاوسط والمتوسط بالاتحاد الاوروبى يتحدث إلى الوفود العربية بشأن استفادة هذه الدول من المشاركة الاوروبية استخداما لما تتيحه قواعد المنشأ من تعميق التعاون الصناعى بين هذه الدول. وتجدر الاشارة إلي ان الدول العربية المتوسطية لا تستبعد انضمام كل من ليبيا وموريتانيا إلي هذا التنسيق فى مرحلة قادمة ولا تستبعد انضمام دول عربية أخرى فى مرحلة لاحقة كالسودان.

المصدر: الأهرام المسائى

التاريخ: ١١ مايو ١٩٩٦

١٥ دولة أوروبية فى مؤتمر المشاركة الشرق أوسطية فى مجال الإلكترونيات

يعقد بالقاهرة يوم الثلاثاء القادم مؤتمر المشاركة الاقتصادية بين دول المجموعة الاوروبية ومنظمة الشرق الاوسط وذلك فى مجال الالكترونيات وتقنية المعلومات ويعتبر هذا المؤتمر بمثابة مبادرة المجموعة الاوروبية القادمة لتشجيع وتعزيز التعاون طويل المدى بين الشركات المختلفة فى مجال التكنولوجيا وتقنية المعلومات من دول المنطقة العربية ودول اوروبا والبحر المتوسط ولأول مرة الجزيرة العربية

ويقول الدكتور جوبفريش المدير التنفيذى لغرفة التجارة الالمانية العربية بالقاهرة والتى تقوم بتنظيم المؤتمر أن المؤتمر يسير على نفس نظام مؤتمر المشاركة الاوروبى الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ الا أن مجموعة مباردات مؤتمرات الانتربرايز- تختلف عنها فى انها تركز فى برنامجها على مجال او مجالين فقط مما يتيح فرصة أكبر للتخصيصة

وبالنسبة لهذا المؤتمر فانه يركز على الالكترونيات وتقنية المعلومات ومن المتوقع أن يشارك فيه ١٥ دولة من دول الاتحاد الاوروبى وحوالى ٥٠٠ زائر من الدول المشاركة.

وقد تم تعيين ممثلين معتمدين لمعظم الدول المشاركة وذلك لتسهيل الاتصال والتنسيق حيث يتضمن المؤتمر شركات مستضيفة ويبلغ عددها ٥٢ شركة مصرية يتم توفير مساحة لكل شركة تسمح لها بعقد اللقاءات مع الزائرين او العارضين وتستمر مدة اللقاء ٢٥ دقيقة ويقوم كل زائر بتحديد الشركة التى يرغب فى لقائها ويتم التنسيق من خلال المنظم لعقد اللقاءات واخبار الشركة المستضيفة وطالب الزيارة. وبالنسبة للقاءات الزائرين ببعضهم فان التنسيق يتم عن طريق الممثلين المعتمدين لكل دولة والذين يقومون بترتيب وتنسيق لقاءات زائرى بلادهم مع الزائرين الاخرين

وأوضح المدير التنفيذى لغرفة التجارة الالمانية العربية أن المؤتمر يهدف إلى تشجيع القيام بالاعمال وعقد الصفقات بين الشركات المختلفة فى مجال الالكترونيات وتقنية المعلومات وخاصة أن هذا المجال أصبح من المجالات التى تسعى كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى الحصول على اكبر قدر ممكن من الاجهزة الخاصة بمجال الالكترونيات وتقنية المعلومات

د. جوبفريش

كما يهدف الى اتاحة الفرصة للمتخصصين من خلال هذا البرنامج على الاطلاع على احدث البرامج والنظم وتنمية مجال التكنولوجيا وتقنية المعلومات من خلال تبادل الخبرات واتاحة الفرصة امام الشركات للبحث عن شريك جاد ومسئول وكذلك عقد اتفاقيات عمل وتعاون طويلة المدى

وقال جوبفريش أن المؤتمر سوف يناقش كذلك على مدى ٢ أيام هى ١٤، ١٥، ١٦ مايو الحالى الفرص الاستثمارية المتاحة بين الدول المشاركة للوصول الى صيغة التكامل والتعاون فى المشروعات المختلفة بين دول اوروبا ودول العربية والشرق اوسطية

وبالاضافة إلى المؤتمر يوجد معرض الالكترونيات والتبادل التكنولوجى والذى يتيح للشركات فرصة العرض والبيع المباشر للمنتجات الخاصة بهم ويتيح هذا المعرض الفرصة امام الشركات المصرية التى لم تستطع الاشتراك فى المؤتمر كشركة مستضيفة أن تعرض منتجاتها وخدماتها ليس فقط ا نما يتيح الفرصة للزائرين ايضاً أن يشتركوا بشكل مباشر لعرض منتجات وخدمات شركاتهم



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

بعد انكماش نشاط البنوك المصرية فى الخارج

بحث تطوير التعاون المصرفى العربى - الأوروبى

□ كتب ـ ماجد عطية:

يشهد العالم منذ سنوات انتشار وتعميق اشكال التكتل الاقتصادى وازالة الحواجز بين الاسواق وتحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال عبر الحدود فى اطار نظام اقتصادى دولى جديد تلعب فيه المؤسسات المالية خاصة المصارف دوراً مهما، ومن هذا المنظور فإن تطوير التعاون المصرفى العربى/ الأوروبى، والتعاون المصرفى العربى/ العربى يعد ذا اهمية خاصة فى إعادة تشكيل تدفقات الاموال العربية من اجل خدمة التنمية الاقتصادية فى اطار استراتيجية تركز على زيادة دور القطاع الخاص فى الانتاج والاستثمار.

بهذا بدأ محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد بنوك مصر بحثه عن دور البنوك العربية فى الخارج والداخل.

تركيزا على الدور المهم للتمويل المصرفى واسواق رأس المال مما يتطلب العمل على تطوير الاسواق المالية العربية وتحسين وتحديث الصناعة المصرفية العربية فى الداخل والخارج بالتعاون مع المؤسسات المصرفية الأجنبية خاصة الأوروبية حتى تستطيع تحسين كفاءتها وتزيد قدرتها على إيجاد ادوات مالية جديدة تناسب المستثمر العربى، خاصة بعد أن ارتبط التطور النقدى والمصرفى فى الدول العربية خلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى بنظم النقد والصيرفة الأجنبية، وبعد أن تزايد وجود الوحدات المصرفية العربية فى الخارج نتيجة الفورة النفطية منذ عام 1973 فقد أدى تزايد الفوائض النفطية المالية للدول العربية البترولية من 12 مليار دولار عام 1973 إلى 216 مليار دولار عام 1980 وظهور الحاجة لتوظيف هذه الفوائض وإعادة تدويرها إلى تعديل التشريعات المصرفية فى معظم الدول العربية بحيث تسمح بوجود وحدات مصرفية خارجية أو فروع لبنوك اجنبية أو تاسيس بنوك عربية/أجنبية مما أدى إلى تزايد نشاط لبنوك الاجنبية فى المنطقة العربية، كما أدت الفورة النفطية وبدء الحرب الأهلية اللبنانية فى السبعينات وزيادة حركة التبادل التجارى بين أوروبا والدول العربيه بعد أن بدأت الدول العربية فى تنفيذ برامج التنمية بها إلى دفع العديد من المصارف العربية للخروج إلى الدول الأجنبية خاصة أوروبا، واتخذ انتشار المصارف العربية فى الخارج اشكالا عديدة مثل الفروع والشركات التابعة وتركزت الموجة الأولى منها فى أوروبا فى السبعينات.

وحققت المصارف العربية فى الثمانينات انتشارا فى جميع انحاء العالم وبلغ عددها خارج الوطن العربى 125 مصرفا فى عام 1985 منها 80 مصرفا فى أوروبا بنسبة 64٪، إلا أن هذه المصارف تتصف بصغر الحجم مما يحد من فعاليتها المالية ويحرمها من فرص الاستفادة من قدرات السوق المالية العاملة فيها ومن امكانية تقديم خدمات متكاملة ويضعف بالتالى من قدرتها على المنافسة.

التعاون العربى / الأوروبى

يرتبط الوطن العربى بأوروبا بعلاقات اقتصادية وثيقة ويعتمد الاقتصاد العربى على التجارة الخارجية بدرجة كبيرة حيث بلغت نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى 53٪ عام 1992 يستأثر الاتحاد الأوروبى بنحو 31,8٪ من إجمالى صادرات الدول العربية وبنحو 41,9٪ من إجمالى وارداتها، ومما لاشك فيه ان المعاملات التجارية بين أوروبا

٥٣٠ ٠١٠



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٦

والدول العربية تستلزم توافر خدمات تمويلية ومصرفية ترسي اساسا قويا للتعاون المصرفي العربي/ الأوروبي بما يكفل انسياب التجارة بين أوروبا والدول العربية وفتح أسواق جديدة في دول العالم الاخرى بالاستفادة من شبكة المصارف العربية/ الأوروبية وفروعها، ويساهم في ذلك تحرير التجارة الدولية في الخدمات وعلى رأسها الخدمات المالية ومن المتوقع أن يؤدى تحرير تجارة الخدمات المالية في اطار اتفاقية الجات إلى تحقيق درجة أكبر من انفتاح المنطقة العربية على المصارف الأوروبية وازالة القيود المختلفة التي تحد من امكانية التعاون المصرفي العربي الأوروبي، والذي يمكن ان يساعد في إعادة تدوير الاموال العربية المستثمرة في

الخارج والتي تقدر حاليا بنحو 750 مليار دولار يتركز معظمها في الدول الصناعية المتقدمة بما يحقق أعلى عائد للاقتصاد العربي، كما يساعد هذا التعاون في تنمية وتطوير الاسواق المالية المحلية والاستفادة من ثورة التكنولوجيا في مجال المعلومات والاتصالات ووسائل تقديم الخدمات وذلك بقصد تحقيق مزيد من التدويل لنشاطها واستيعاب التطورات الحديثة في الفن المالي والمصرفي من خلال توثيق التعاون مع المؤسسات المالية الاكثر تقدما وانتشارا على الصعيد الدولي وذلك في ضوء الاتجاه نحو التحرير من القيود المعوقة لحركات رؤوس الاموال.

ويمكن ان يتخذ التعاون المصرفي العربي/ الأوروبي اشكالا متعددة اهمها:

1ـ انشاء بنوك مشتركة بين الجانبين العربي والأوروبي والذي يمثل أهم الاطر المؤسسية للتعاون المصرفي بين الدول ويعد انعكاسا لتشابك العلاقات الاقتصادية بينها ويؤدى إلى ايجاد الكيانات المصرفية الكبيرة القادرة على مواجهة متطلبات العمل في الاسواق المالية واتاحة الفرصة للكوادر المصرفية العربية لاكتساب المهارات والخبرات وزيادة حركة رؤوس الاموال بين الجانبين بصورة أكثر يسرا.

2ـ انشاء الفروع حيث تسمح العديد من الدول العربية والأوروبية بفتح فروع لمصارف كل منها في بلد الآخر وفقا لضوابط وتشريعات محددة على رأسها مبدا المعاملة بالمثل الذى يطبقه الاتحاد الأوروبي.

3ـ اداء عمليات مصرفية مشتركة من خلال قيام بنوك الكونسورتيوم بإدارة وترتيب القروض والإصدارات العامة في الاسواق المالية الدولية ومختلف الخدمات التمويلية التأمينية اللازمة لنشاط التجارة الخارجية والتعامل في اسواق رأس المال.

وتتعدد مجالات التعاون المصرفي العربي/ الاوروبي وتشمل تمويل وخدمة التجارة العربية الأوروبية وتنميتها بين المنطقة العربية والأوروبية من خلال توفير التمويل والخدمات المصرفية اللازمة والقيام بدراسات مشتركة لاستكشاف الاسواق وضمان التمويل المقدم من البنوك للاطراف المشتركة في عملية التصدير والمساهمة في

رؤوس اموال شركات ضمان الصادرات وحماية المصدرين والمستوردين من مخاطر تقلبات اسعار الصرف والفائدة في الاسواق المالية.

كما يمكن للتعاون المصرفي العربي الأوروبي ان يساهم في فتح العديد من الاسواق الجديدة للجانبين وبالتالي فتح آفاق جديدة للاستثمار ويمكن ان يمتد التعاون بين المصارف العربية والأوروبية إلى مجال توظيف الاموال بأسواق النقد وسوق رأس المال من خلال المشاركة في انشاء المؤسسات التي تفتقر إليها اسواق المال العربية من شركات صانعة الاسواق وضامني الاكتتاب وتقييم المخاطر والترويج للاصدارات العربية والأوروبية من السندات الحكومية طويلة الاجل والمساهمة في دراسات الجدوى للمشروعات الأوروبية والعربية والترويج لها وغير ذلك من مجالات وانشطة سوق رأس المال، كما يساهم التعاون المصرفي العربي/ الأوروبي في فتح آفاق الاستثمارات المشتركة في داخل الدول العربية والأوروبية من خلال استراتيجية تقوم على اطلاق المبادرات الفردية والاعتماد على القطاع الخاص وتؤدى إلى تشغيل الطاقات العاطلة واكتشاف الفرص الاستثمارية ونقل التكنولوجيا للدول العربية.

التعاون العربي/ العربي

يشكل التعاون بين الدول العربية أهمية قصوى في ضوء الظروف والمتغيرات الراهنة والتكتلات الاقتصادية العملاقة وفي ضوء الامكانيات الضخمة المتوافرة للمنطقة العربية والتي يتعين الحفاظ عليها وتنظيم المزايا التي تتمتع بها وتعزيز تجارتها الخارجية، ويمكن لاستراتيجية التعاون العربي ان تركز على المشروعات التي تقام بمشاركة فعلية بين كل من القطاعين العام والخاص ويتولاها رجال اعمال عرب وأن يتم منح الاولوية للمشروعات التي تخدم التعاون الاقليمي والتي تراعي استغلال المزايا النسبية لكل دولة.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٦

ويتطلب الامر تعبئة الموارد المالية اللازمة لمشروعات التعاون الاقليمي لتوفير التمويل اللازم لها والمساهمة في استكشاف وترويج فرص الاستثمار في المنطقة ودفع عمليات

الخصخصة التي تقوم بها دول المنطقة مما يساهم في تطوير اسواق رؤوس الاموال بالمنطقة.

وتحتاج تعبئة الموارد المالية إلى دعم وإيجاد مؤسسات وادوات انعاش التعامل في الاسواق المالية مثل صناديق الاستثمار وضامني الاكتتاب ومؤسسات تقييم المخاطر.. الخ ، والعمل على إيجاد مناطق حرة اقليمية من خلال اتاحة التمويل اللازم لإنشاء هذه المناطق وتمويل المشروعات التي ستقام فيها، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المشتركة من خلال القروض المسوقة للمشروعات الضخمة وتنشيط العمليات خارج الميزانية مثل الخيارات والمستقبليات كأدوات للتحوط من مخاطر اسعار الفائدة والصرف.

ويمكن للتعاون المصرفي العربي/ العربي ان يتم من خلال التحرك نحو التكامل والاندماج بين بنوك المنطقة لكي تلعب دورا اساسيا في إدارة الاموال والاستثمارات العربية في الخارج وتوجيه جزء منها إلى داخل الاقتصاديات العربية بما يخدم اغراض التنمية الاقتصادية، كما يمكن للمصارف العربية ان تتعاون لوضع قواعد موحدة للمدلولات المحاسبية المصرفية وان يتم التنسيق بين التشريعات المصرفية في الدول العربية بما يكفل حرية انتقال رؤوس الاموال بين دول المنطقة كما يمكن للمصارف العربية ان تتعاون في مجال الائتمان بما يساعد على إدارة عجلة التنمية ويخدم تسهيل التجارة البينية وان تتبادل المصارف العربية الخبرات فيما بينها وان تدعم وسائل ربط الوحدات المصرفية العربية من خلال شبكة اتصالات ومعلومات متطورة.

واخيرا فإن التعاون العربي / الأوروبي والتعاون العربي/ العربي ضروري لتنمية المنطقة العربية وتلعب المصارف دورا مهما في تعبئة الموارد المادية لتمويل التنمية الاقتصادية، ولايمكن ان تلعب المصارف العربية دورها على اكمل وجه إلا من خلال التعاون بينها وبين المصارف الأوروبية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية العملاقة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٥ مايو ١٩٩٦

الزراعة المصرية



مصير الشراكة مع أوروبا



د. سعد نصار:

التفاوض الجماعي للدول العربية مع أوروبا يحقق شروطاً أفضل في الشراكة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٢٠ مايو ١٩٩٦

انتهت الجولات الست
بين الاتحاد الاوروبى
ومصر ..ونحن فى
انتظار ماستسفر عنه
الجولة
السابعة..المفاوضون
المصريون علي مستوي
عال من تلمس الخط
وايجاد دور حقيقى
لمصر على الساحة
التصديرية مع عدم اغفال اى ميزة قد اخذتها مصر في
السابق من اى اتفاقية بالاضافة الى دعم مالى لتاهيل
وتحديث الصناعة المصرية..ومازالت المفاوضات تجرى على
قدم وساق..الكل يقدر دور مصر فى المنطقة ويضع الف
حساب لاهمية توقيع مصر على اتفاقية الشراكة مع اوروبا
لكن ماهى العقبات التى تعترض هذا الاتفاق ؟! وماهى
اوجه التقارب واوجه الاختلاف؟
وكيف تم التوفيق بينهما؟ .
على هذه الاسئلة اجاب الدكتور سعد نصار مدير مركز
البحوث الزراعية وعضو الوفد المصرى ممثلا
لقطاع الزراعة في جميع المفاوضات مع
الاتحاد الاوروبى - فى حوار دام اكثر من
ساعتين في الندوة الاولى لمؤتمر كلية الزراعة بجامعة
المنصورة.

نعمان الزياتى



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٦ مايو ١٩٩٦

التجارة البينية بين الدول العربية لاتزيد على ٧٪ والتجارة البينية بين الدول العربية بعد إنشاء السوق العربية المشتركة قلت عن التجارة البينية قبل انشاء السوق العربية المشكلة عند التفاوض مع الاتحاد الاوروبى أنهم دائما يذكرون الدول العربية الاخرى التى وقعت على بنود الاتفاق او التى في سبيلها للتوقيع بأن هناك بنودا تم التوقيع عليها من قبل دول عربية واننا لم نقبل بعض هذه البنود .وكان من الافضل ان نتفاوض مجموعة لا افراد .

والمفروض في اتفاقية الشراكة ان لاتتعارض فى قليل او كثير مع المشاركة المصرية مع اية دولة عربية او دولة أخرى بل العكس ان يكون ذلك تشجيعا لعمل مناطق تجارة حرة مع الدول العربية.

بالاضافة الى ان الدول العربية ليس لديها مشكلة فى الزراعة .فظروفنا مختلفة مع ظروف دول المغرب العربى،والزراعة يعمل فيها نصف سكان مصر اما في المغرب العربى فهى لاتتجاوز ٣٪ وقد استغرب الاوروبيون من قرار الحظر باستيراد اللحوم من كل اوروبا رغم ان الاوروبيين هم انفسهم فرضوا حظر استيراد اللحوم من المملكة المتحدة ، وراوا انة يمكن عمل قواعد منشأ جديدة بذكر مصدر اللحوم من هولندا او فرنسا وأن نعطى شهادة بان هذه اللحوم ليس بها اى مكون من اللحم الانجليزى وأن تشهد السفارة المصرية في كل بلد بأن هذا الكلام صحيح وأن نرسل خبراء اوروبيين لفحص تلك اللحوم قبل تسليمها.

وتم بحث كافة الجوانب الفنية ولن يحتاج لاى تدخل والأمر متروك الآن للقيادات السياسية.

وأكد ان الاتحاد الاوروبى لايستطيع ان يتحمل ان إلا توقع مصر على الاتفاق نظرا للدور المحورى لمصر وليس واردا الا توقع بل فى سبيل الحصول على افضل الشروط

ايضا فى ظل البروتوكول الحالي كانت اوروبا تسمح لمصر بدخول السلع الزراعية بدون تعريفات جمركية مثال البطاطس تدخل من يناير الى مارس فى حدود ١٠٠ الف طن بدون جمارك . ولو ادخلنا اكثر من هذه الكمية ندفع جمارك الكمية الزائدة . ولو أدخلنا بطاطس قبل يناير او بعد مارس ندفع جمارك اى كان هناك حصص وموسم وليس كل السلع بل فى حدود ٤ سلع الصناعة كانت تدخل الى اوروبا طول الوقت بدون جمارك اما السلع الاوروبية تدخل مصر كأية سلع أخرى برسوم جمركية ليس لها أى ميزة وهذا هو محتوى الاتفاق القديم هذا الاتفاق سينتهي فى ١٩٩٧ سواء عملنا اتفاق مشاركة جديدة او لم نفعل أى لايوجد شىء اسمه بروتوكول .

العالم كله يتجه الآن نحو نظام اخر دولة تمنح ودولة تتلقى الى ماتسمى بالشراكة او المشاركة اى العمل سويا .وتسعى الدول الاوروبية لان تعمل مع مصر اتفاق مشاركة وبهذا يختلف عن البروتوكول القديم بالعمل سويا اى اتفاق للتنمية وليس معونة فقط المشاركة في التنمية تظهر محاورها فى .

١ . انشاء منطقة تجارة حره بين مصر واوروبا (الاتحاد الاوروبى) بعد ١٢ سنة ونحن نطالب بـ ١٥ سنه

الأهرام الاقتصادي
المصدر :
التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٦

الاتحاد الاوروبى يطالب بمنطقة تجارة حرة بالنسبة للسلع الصناعية فقط دون الزراعية اى ادخال السلع الصناعية الاوروبية الى مصر دون تعريفة جمركية وهذه ميزة بالنسبة لهم ،لايريدون ان يفتحوا اسوقهم بالكامل للسلع الزراعية المصرية لانهم يطبقون على المستوى الاوروبى السياسة الزراعية العامة والتى بمقتضاها يحمون الزراعة فى الاتحاد الاوروبى وفشلت فى دفع الاتحاد الاوروبى للتخلى عن الحماية الزراعية .

فى نفس الوقت نحن نريد ان تستوعب جميع الصادرات الزراعية المصرية الحالية والمحتملة بدون جمارك لكن لانسميها منطقة تجارة اى ان تبلغ اكبر مستوى فى شكل مواسم وحصص ونزيد هذه الحصص ثم ادخل سلعا جديدة غير موجودة فى السابق بحيث تستوعب الصادرات الزراعية الحالية والمحتملة حتى لاتطالب الدول الاخرى بمنطقة تجارة حرة مثل مصر المغرب تتفاوض ،تونس وقعت ،الاردن تتفاوض ،ولبنان،نحن لانعمل منطقة تجارة حرة بل نريد ان تستوعب كل صادراتها .

بالنسبة للسلع الصناعية طالبوا بمنطقة تجارة حرة مرحلية نبدا بالتعريفات الجمركية على السلع الصناعية الراسمالية او مستلزمات الانتاج ثم فى مرحلة لاحقة نبدا بسحب التعريفات الجمركية على السلع الصناعية الوسيطة ثم فى مرحلة ثالثة نبدا بالغاء التعريفات الجمركية على السلع الصناعية الاستهلاكية . وفى نهاية الـ ١٢ سنة ستظل هناك القائمة السلبية والتى ستظل خاضعة للتعريفات الجمركية ولاتحذف وهى خاصة بالسيارات . الخمور . التبغ .

الاتحاد الاوروبى مستعد للعمل مع المصريين من خلال برنامج لتحديث وتاهيل الصناعة المصرية خلال الـ ١٢ سنة لجعلها قادرة على المنافسة . ولكن التمويل حتى الآن لم يتقرر بعد وان تاهيل وتحديث الصناعة المصرية يتكلف من٢٠ . ٣٠ مليار دولار حتى تكون قادرة على المنافسة على الصناعة الاوروبية . الاتحاد الاوروبى داخل فى نظام جديد فهو لايستطيع ان يخصص حصص مالية لدولة معينة بل هو يخصص مخصصات مالية اقليمية والدولة التى لديها طاقة استيعابة وبرامج جاهزة للتمويل واداها متميز تدخل بمشاريعها لبرامج التنمية الاقليمية تلك فالتمويل مرتبط ببرنامج محدد وبالتالى فان هذه النقطة من نقاط التفاوض بتخصيص مخصص محدد لتاهيل وتحديث الصناعة المصرية على مدار ١٢ عاما وبالتالى ربطنا تحرير المنتجات الصناعية ودخولها بالتطوير الذى يحدث فى الصناعة المصرية اى لابد ان يسير الاثنان معا،والشرط الثانى تحرير الزراعة لابد ان يسير مع تحرير الصناعة

نحن قدمنا قوائم الزراعة موضح فيها الحصص والمواسم واضفنا سلعا جديدة بحيث تستوعب الصادرات الزراعية الحالية والمستقبلية بالنسبة للصادرات الزراعية ، على سبيل المثال اننا طلبنا بكوته للبطاطس ٤٥٠ الف طن سنويا لاوربا بدون جمارك، نصف مليون طن من الارز سنويا ايضا والبرتقال ٣٠٠ الف طن ، اى اننا ادخلنا قوائم تفصيلية مبنية على مستقبل الانتاج والاستهلاك وهذه القوائم تدخل اوروبا بدون جمارك،وقيمتها حوالى ٥ مليار دولار، صادراتنا الآن نحو ١.٤ مليار دولار اى ٥ مليار جنيه اى اننا سنصدر بما قيمته نحو ٥ مليار دولار لاوروبا فقط .

بشرط اخر تزاد هذه الصادرات ١٠٪ سنويا وان يتم فى سنة ٢٠٠٢ مراجعة هذه القوائم بان نزيدها مرة اخرى وعندما تحججوا بارقام الصادرات الزراعية المصرية فى السابق ذكرنا ان تاريخنا لم يكن لدينا صادرات لان الاستراتيجية الخاصة بنا كانت مركزه على الانتاج المحلى ،وكانت هناك عقبات امام الصادرات فالتاريخ لايعبر عن المستقبل ولا الحاضر خصوصا فى الصادرات .

استراتيجية التنمية الزراعية ركزت على ان التصدير عامل اساسى وهام لاننا ننتج سلعا لها ميزه نسبية ونصدرها ونستورد سلعا ليس لنا فيها ميزه نسبية.

والميزان التجارى المصرى الاوروبى لصالح الدول الاوروبية حيث اننا نستورد

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ٢٠ مايو ١٩٩٦

اربعة اضعاف ماتصدره لهم.

ربطنا التقدم فى التحرير الصناعى بقبول القوائم الزراعية وربطنا التقدم فى التحرير الصناعى بالتمويل اللازم للتحديث واما الهيكلة للصناعة .

برنامج الشراكة له محاور كثيرة منها الزراعة ،الصناعة ،الملكية الفكرية هم يريدون تطبيق الملكية الفكرية خلال ٤ - ٥ سنين وفى هذه الحالة لانتمتع بالمزايا التى اعطتها لنا اتفاقية الجات.

ونحن لنا شروط فى هذه الاتفاقية:

١ - الا تقل المزايا الممنوحة فى هذا الاتفاق عن المزايا التى تحصل عليها مصر فى اتفاقية الجات والاتفاقات العالمية

٢ - الا تقل المزايا التى تحصل عليها مصر من هذه الاتفاقية عن الاتفاقيات التى تحصل عليها اى دولة اخرى فلو اعطت لاسرائيل مزايا فى البحث العلمى فلابد لمصر ان تحصل على تلك المزايا.

٣ - ان لا تقل المزايا الممنوحة فى هذه الاتفاقية عن المزايا الممنوحة لمصر فى البروتوكول الحالى.

٤ - الاتفاق به دعم مالى سنوى محدد ،وهو لايريد ذلك ويريد أن يدخلنا فى كوته مع اقليم البحر المتوسط .

مشكلة المواصفات ومشكلة المنشا - المواصفات اى اشتراطات حول الجودة وحول مواصفات متعددة مثل عدم وجود كيماويات او مبيدات لابد ان يكون هناك تخفيف للقيود المفروضة على الصادرات الزراعية الخاصة بالحجر الزراعى ،والمواصفات والمحتويات.

اما مشكلة قواعد المنشا فهو يفتح الباب للصادرات المصرية لابد ان يكون المكون الاجنبى لاى سلعة صناعية او زراعية لكى تتمتع بتعريفة جمركية صفر لابد الا تزيد عن ٣٠٪ فلو ان اى سيارة بها مكون اجنبى غير مصرى اكثر من ٣٠٪ لاتعتبر سلعة مصرية ونحن نطالب بان تزيد هذه النسبة وان تعطى لمصر فترة سماح لتطبيق ذلك ولكن اذا استوردنا مستلزمات الانتاج كلها من اوروبا ودخلت مصر فى هذه الحالة تعتبر صناعة مصرية اما اذا كانت من خارج اوروبا من امريكا مثلا او اسيا فلا تعتبر صناعة مصرية .بالاضافة الى ربط هذه الاتفاقية بحقوق الانسان والديمقراطية والاصلاح الاقتصادى - ويحق لمصر ان تنهى هذه الاتفاقية فى اى وقت اذا اخل احد الاطراف بمبدا حقوق الانسان والديمقراطية والاصلاح الاقتصادى ولانعطى الحق لدولة ان تعطى لنفسها الحق فى التنصل من الاتفاق بدون تحكيم من منظمات دولية وخلاف طالبنا ايضا بحقوق العاملين المصريين فى اوروبا فلابد ان يتضمن الاتفاق بنودا لحماية حقوق العمال فى اوروبا من حيث حق المعاش حق ضمان الاقامة والحصول على رواتب مماثلة للعاملين الاجانب فى الدول الاوروبية وسقوط التاشيرات فالاتفاق فى النهاية هو اتفاق دولة تعاون وليس اتفاق دولة مانحة ودولة متلقية.

وقد قرروا فى الاتفاق ان من مصلحة اوروبا ان ننمى اقليم البحر المتوسط لأن فى تنمية يفتح الاسواق للمنتجات الاوروبية وان يحل مشاكل الهجرة من الجنوب الى الشمال ،وان يتغلب على مشاكل مايسمى بالارهاب والتطرف ،ومن مصلحته ان يعمل تكتلا اقتصاديا يقف على قدميه امام التكتلات الاخرى (النافتا - النمور)

فمن مصلحة اوروبا تنمية دول البحر المتوسط لفتح اسواقه امام اوروبا وحل مشاكله السياسية والاجتماعية والثقافية كما ان اتفاقية الجات ونحن اعضاء فيها تخفض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٦٪ على مدار ٦ سنوات فى الدول المتقدمة وفى الدول النامية بنسبة ٢٤٪ على ١٠ سنوات فليس امامنا بديل سوى تنمية الصناعة والزراعة عن طريق زيادة الانتاجية وتخفيض تكلفة الوحدة وتحسين الجودة لكى تصبح قادرا على المنافسة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٠ مايو ١٩٩٦

المشكلة ليست قادر على المنافسة والتصدير بل فى حرية التجارة فالمستهلك المحلي سوف يستهلك السلع الاجنبية منا ولو كان سعرها مرتفعا ونحن عشنا هذه التجربة فى الماضى .

اذا ليس امامنا بديل الا التنمية وشروطنا مع الاتحاد الاوروبى ربط التحرير الصناعى بالتمويل ويتم الاتفاق عليه مسبقا ثم ربط التحرير الصناعي بالتحرير الزراعى واستيعاب كل صادراتنا الزراعية الحالية والمحتملة مستقبلا .

وهذه خلاصة المفاوضات حتى الجولة السادسة ولم تحدد ميعاد الجولة القادمة كما كان متبعا في الجولات السابقة لإبداء نوع من الاستياء لانهم لم يستجيبوا لمطالبنا الزراعية ،وهناك وفود زارت مصر ووجدوا ان هناك نموا وان إمكانيات النمو الزراعية يمكن ان تفى بالصادرات مستقبلا وان صادراتنا الزراعية الحالية تاتى من ٦٦٠ الف فدان مساحة محصولية من ١٤ مليون فدان وبدأوا حاليا تخفيف من بعض القيود انتظارا للجولة القادمة .

مبادرة شيراك لعقد قمة متوسطية - أوروبية قد ترى النور قريباً

دروس عدوان نيسان على المستوى الأوروبي

□ بروكسيل - من اسماعيل زاير.

■ يبدو طعم الشراكة المتوسطية - الأوروبية مختلفاً الآن عما كان عليه قبل «مأزق نيسان»... المأزق الذي واجهته أوروبا ومؤسستها السياسية الأكبر، الاتحاد الأوروبي، بعد المنحى المتطرف الذي اتخذه العدوان على لبنان وتناقص الرصيد الاسرائيلي لدى الديبلوماسية الأوروبية الى الحد الذي وضع تل أبيب على الجانب الآخر من الطاولة. اما التحول الذي أعقبه فيبدو واضحاً لجهة انفتاح أبواب جديدة تسمح باستيعاب الملفات السياسية والتعاون الأبعد من التعاون الاقتصادي والتجاري البحت. ثمة روح واثقة جديدة أشار اليها استعداد الأوروبيين للتقدم بالشراكة بخطوات أوسع وأعمق نحو أهدافها بعد توطد قناعة سلبية بهزال ما تم انجازه والبطء الشديد في مسار الشراكة المتوسطية التي كانت وقعت في برشلونة في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وثمة أكثر من اشارة وتلميح الى أن الطريق أصبح ممهداً لعقد «مؤتمر قمة» لرؤساء دول الشراكة، كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك دعا اليه قبل بضعة اسابيع. وعلى رغم عدم تحديد موعد للقمة الكبيرة بعد، إلا أن الاستعدادات التمهيدية ماضية في طريق عقد لقاء استراتيجي الطابع قد يكون من شأنه التمهيد لها، ويضم كلاً من البنك الأوروبي للاستثمار والمنتدى المتوسطي في تشرين الأول (اكتوبر) المقبل، وسيركز على تنفيذ مشاريع اقتصادية عملاقة مشتركة وسبل تعميق التعاون بين ضفتي المتوسط.

وفيما يلتئم شمل وزراء الصناعة من ١٢ دولة متوسطية من بين دول الشراكة الـ ٢٧ يومي ٢٠ و٢١ الجاري في بروكسيل لمناقشة سبل تطوير وتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها دول اعلان برشلونة في المجال الصناعي وتبادل السلع بشكل حر ومن دون قيود، يستعد مانويل مارين نائب رئيس المفوضية الأوروبية المسؤول الأول عن ملف برشلونة لحزم حقائبه متوجهاً الى دمشق في زيارة أعد لها بعناية نهاية الشهر الحالي ومن شأنها، اذا ما اكتملت بنجاح، أن تفتح المجال واسعاً لتوقيع اتفاق الانتساب والتعاقد الذي يعد آخر عقبة في طريق التطبيع المنهجي الشامل للعلاقة مع دمشق. كما تجرى استعدادات مكثفة لاجتماع وزراء الطاقة والنفط في مدينة تريست الايطالية بداية الشهر المقبل، ومؤتمر آخر في مالطا في شهر أيلول (سبتمبر) مخصص للملف الاكاديمي ومعادلة الشهادات الجامعية وتوحيد برامج التدريب المهني.

وتؤكد مصادر أوروبية وثيقة الصلة ببرنامج الشراكة الأبعاد المثيرة التي تنطوي عليها الآلية الجديدة لحركة الشراكة لم تكن متوقعة حتى وقت قصير، منها على وجه التحديد التقدم نحو تشكيل لجان مشتركة لتحليل المخاطر والعمل على التوصل الى مفهوم موحد لنزع التسلح والمعاهدات الدولية المنتظر نضوجها قريباً، وايجاد نظام موثوق للتشاور حول إدارة الأزمات. كما توسع الاتفاق ليشمل اقراراً مبدئياً بدعوة بعضهم بعضاً الى مراقبة المناورات العسكرية التي يجريها الشركاء، وهي خطط بقيت على الرف منذ شهرين. ومع أن الدور الأوروبي في الجانب السياسي ليس بالمستوى المطلوب متوسطياً بعد، إلا أن الأفكار الأوروبية الجديدة التي برزت، سواء أثناء معالجة ذيول عدوان نيسان الاسرائيلي على لبنان أو بعده، أخذت مكاناً ملموساً في الصيغة النهائية لوقف النار ومع ان المبادرة جاءت من باريس أولاً، الا ان المراقبين يعتقدون ان المستقبل القريب سيشهد جرأة أوروبية على الصعيد السياسي مع الاعتراف الأوروبي بوجود غيوم سياسية في سماء العلاقات السياسية سببها، حسب قول انطونيو باديني رئيس لجنة التخطيط السياسي والأمني المتوسطية - الأوروبية «عدم وضوح أهدافنا السياسية، وما اذا كنا نريد بناء حلف استقرار متوسطي أم شكل ما من أشكال المنظمات الهادفة الى التعاون الأمني فحسب». ويضيف باديني: «ان الشراكة اتاحت لنا هامشاً ينبغي استغلاله لتطوير علاقاتنا وتوسيعها لتشمل اعادة النظر بالدور السياسي الأوروبي في القضايا المشتركة».

وأدى «مأزق نيسان» وتجاوز اسرائيل الخطوط الحمر، بتدميرها المتعمد للبنية التحتية لبلد شريك في برشلونة، الى وضع الأوروبيين أمام خيارين صعبين هما الوقوف خارج المسرح السياسي أو العمل على تبني مبادرة ما قدمتها باريس. ومع تمادي الاسرائيليين في عدوانهم، كان الاحراج الأكبر هو عدم قدرة التحالف الأوروبي على تحمل تبعات افشال المبادرة الفرنسية حتى ولو كان في ذلك بعض التحدي للسياسة الأميركية المنحازة لاسرائيل.

والدرس اللاحق في هذا المجال هو ان الأوروبيين فهموا على نحو أفضل وبترحيب واضح عبر عنه أكثر من طرف أوروبي غير فرنسا وفي مقدمهم الرئاسة الايطالية للاتحاد، رغبة الشركاء العرب المتوسطين والخليجيين، وأملهم بالتزام أوروبي أوثق بموقف عادل ونشط ينطوي على مشاركة الولايات المتحدة في وضع الحلول وتحقيق التوازن الضروري للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٦

مدير إدارة برامج المشاركة فى المفوضية الاوروبية لـ « العالم اليوم »

80 ألف إيكو مشاركة المفوضية الأوروبية فى تمويل مبادرة الاليكترونيات

□ القاهرة ـ مجدى عبيد:

على مدى ثلاثة ايام شهدت القاهرة فى الاسبوع الماضى اجتماعات المشاركة الشرق أوسطية لمصر «ميد انترا برايز» فى مجال الاليكترونيات وتقنية المعلومات. وهى مبادرة اتخذتها المجموعة الاوروبية لتشجيع القيام بالاعمال وتعزيز التعاون الطويل الأجل بين الشركات المختلفة فى مجال التكنولوجيا وتقنية المعلومات بين دول اوروبا ودول المنطقة العربية. على هامش اعمال المؤتمر، التقت «العالم اليوم» بهانس سكوب مدير برنامج «ميد انترا برايز» فى المفوضية. وادارت معه حوارا يهدف إلى معرفة موقع وأهمية هذا المؤتمر فى سياسات المفوضية الاوروبية البحر المتوسطية، ودار الحوار على النحو التالى:

□ ماهى أهداف إنعقاد هذا المؤتمر؟

ـ أعتقد أن عقد مؤتمر من هذا القبيل، يعد حدثا ذا اهمية كبيرة، من زاوية انه يوفر الفرص للشركات لكى تلتقى مع بعضها البعض، وهو ما يفتح الآفاق أمام علاقات عمل مباشرة، واعتقد ان هذا الأمر مهم لتطوير الروابط الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبى ومنطقة جنوب المتوسط.

□ لماذا وقع الاختيار على قطاع تكنولوجيا المعلومات ليكون محور هذا المؤتمر؟

ـ لم يتم صنع هذا الاختيار من جانب المفوضية الاوروبية، بل هو اختيار السلطات المصرية بالتعاون مع غرفة التجارة العربية الألمانية، ولكننى احبذ هذاالاختيار، كذلك اعتقد ان وزير قطاع الاعمال المصرى اكد على اهمية تكنولوجيا المعلومات والاليكترونيات والاتصالات فى عالم الغد، وهذا لا يتعلق فقط بمصر، ولكن لهذا المجال اهميته بالنسبة للاتحاد الاوروبى، ومن ثم، اعتقد ان المؤتمر مبادرة جيدة، واعتقد ان لدى مصر طاقات كامنة فى هذا القطاع الحيوى، وانه بتركيز المؤتمر على قطاع تكنولوجيا المعلومات، يحقق مصلحة حيوية بالنسبة لمستقبل مصر.

□ كيف يمكن لهذا المؤتمر ان يدعم التعاون الاقليمى فى مجال تكنولوجيا المعلومات؟

اعتقد ان هذا المؤتمر مفتوح لبقية الدول فى المنطقة، وليس قاصرا على مصر ودول الاتحاد الاوروبى، حيث ان هناك شركات مشاركة من الاردن وفلسطين واسرائيل، وهذا يتيح امكانية دعم التعاون بين دول المنطقة ذاتها، وليس فقط دعم التعاون بين دول المنطقة والاتحاد الأوروبى.

□ هل تعتقد ان عقد مؤتمر من هذا القبيل سوف يؤدى الى ايجاد قطاع قوى لتكنولوجيا المعلومات فى المنطقة؟

ـ لست على دراية كافية بوضع صناعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر، ولكننى أعتقد ان هذا المؤتمر يعد بداية، واعتقد ان مسئولية الحكومة اقامة مؤسسات ووكالاتها تختص بتكنولوجيا المعلومات، وهذا يسهم فى المزيد من تطور هذا القطاع.

□ كيف يمكن دعم اقامة مشروعات مشتركة فى قطاع تكنولوجيا المعلومات بين الشركات الاوروبية ونظيرتها فى المنطقة؟

ـ أعتقد انه ينبغى اولا تقديم مساعدات مباشرة سواء اكانت مالية او فنية للشركات لتطوير منتجات معينة فى مصر ذاتها، واعتقد انه فى مؤتمرات مماثلة، تم اقامة مشروع مشترك بين شركة كمبيوتر فلسطينية (سامكو) وشركة بلجيكية للسوفت وير، يتم بمقتضاه توفير المحولات وانظمة السوفت وير لشركة الاتصالات الفلسطينية، وهذا مجرد مثال، يمكن تكراره عن طريق تبادل الأفكار بشأن نقل التكنولوجيا واقامة مشروعات مشتركة.

□ هل تعتقد ان الشركات الاوروبية متفائلة بشأن امكان عقد الصفقات واقامة علاقات العمل؟

ـ اعتقد ان الاسلوب المعتمد فى المؤتمر ليس تعويذة سحرية، فالمبدأ الذى يقوم عليه المؤتمر هو اتاحة الفرصة لعقد لقاءات بين الشركات هذا فى حد ذاته، يمثل ضمانة لاى شخص لان يقيم علاقات عمل، وارتباطات تجارية.. الخ. ومثل هذا الاسلوب معتمد عليه فى الكثير من المؤتمرات المماثلة، لتلك التى تعقد فى الاتحاد الاوروبى وهناك مؤتمر المشاركة الاوروبية الذى عقد هنا فى القاهرة، اذ ترتب عليه اقامة العديد من علاقات العمل، وهذا يقدم خبرة يمكن الاستناد إليها فى تقييم امكانية هذا المؤتمر لان يبرم من

خلاله صفقات وعمليات تجارية.

□ هل يمكن ان توضحوا طريقة توزيع الاعباء المالية فى تمويل تنظيم عقد هذا المؤتمر؟

المفوضية الاوروبية قدمت جزءا من الاموال المنفقة فى عقد هذا المؤتمر، وهناك اسهام من جانب الشركات المشاركة فى المؤتمر التى دفعت رسوما مقابل مشاركتها، كذلك شاركت الغرفة التجارية العربية الالمانية، وهى الجهة المنظمة، بجانب من التمويل.

□ ما هى قيمة المبلغ الذى شاركت به المجموعة الاوروبية؟

ـ حوالى 80 الف عملة اوروبية (إيكو). ولكننى لا اعرف اجمالى النفقات التى انفقت فى تمويل تنظيم عقد هذا المؤتمر.

□ كيف يمكن الحفاظ على الطابع الاستمرارى للاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات بحيث لا يصبح المؤتمر مجرد حدث يعقد ثم ينقضى؟

ـ اعتقد انه من المهم الا يصبح. هذا المؤتمر مجرد حدث يعقد لمرة واحدة فقط، وليس لدى صيغة سحرية فى هذا المجال، ولكننى اعتقد انه اذا كان هذا القطاع (تكنولوجيا المعلومات) مرغوبا من الجانب المصرى، فانه يمكن ان يتطلع الى استمرار التعاون مع المفوضية الاوروبية لتنظيم عقد المزيد من هذه اللقاءات التى تعظم من فرص اقامة علاقات عمل باشكالها المختلفة.

□ كيف يمكنك الحكم على ان هذا المؤتمر حقق نجاحا؟

ـ ما نفعله فى مثل هذه المؤتمرات ان نطلب من الجهة المنظمة اعداد تقارير عن مدى الاقبال على المؤتمر، وما اذا كان قد حقق النتائج المتوخاة منه، وفى ضوء هذه التقارير، يمكن الحكم على المؤتمر.



مفاوضات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى تفتح الباب لتكامل اقتصادى عربى

التنسيق بين دول المتوسط العربية يضاعف الصادرات لاوروبا

غداً عمرو موسى يكشف فى أجرأ حوار لـ « العالم اليوم »

لعبة إسرائيل ضد الخارجية المصرية

القاهرة ـ مجدى عبيد:

تسعى الدول العربية المتوسطية إلى الاستفادة من قواعد المنشأ الاوروبية فى تعزيز التبادل التجارى فيما بينها، وزيادة صادراتها الى الاتحاد الاوروبي. وقال السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية المصرى لـ «العالم اليوم» انه فى اطار قواعد المنشأ الجارى التفاوض عليها مع الاتحاد الاوروبى، توجد قاعدة او اثنتان يمكنهما ان تحظيا بالاستفادة التى تحققها الدول العربية المتوسطية الثمانى الداخلة فى اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الاوروبى.

واوضح المسئول المصرى ان هذا التوجه فى التفكير بدأ فى اجتماعات بروكسل الاخيرة، اثناء انعقاد جولة المحادثات السادسة، والتى اعقبها التوصل الى تنسيق اوروبى متوسطى.

واشار جمال بيومى الى ان اجتماع القاهرة للتنسيق العربى الذى عقد مؤخرا كان يهدف الى استخدام قاعدة التراكم فى المنشأ بين الدول العربية بحيث يمكن تصنيع منتج مشترك بين اكثر من دولة عربية متوسطية، وتنطبق عليه قواعد المنشأ، ويصبح قابلاً للتصدير الى الاسواق الاوروبية، ويحصل على مزايا الاعفاء الجمركى.

وعدد مساعد وزير الخارجية المصرى الفوائد المتحققة من وراء التنسيق العربى، وتتمثل فى تبسيط اجراءات الانتاج وتسهيل عملية التبادل التجارى بين الدول العربية، وزيادة الصادرات العربية الى الاسواق الاوروبية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٦

المشاركة المصرية.. الأوروبية:

مستقبل.. ما بعد الاتفاقية

متابعات

«لكل علاقة او مشاركة.. خسائر ومكاسب»
عبارة تتردد كثيرا عند الحديث عن ابرام الاتفاقيات الدولية
قيلت قبل التوقيع على اتفاقية الجات وبعدها
وتتردد الآن عند الحديث عن اتفاقية المشاركة الاوروبية
ولاننا نخشى ان نكون الطرف الاكثر خسارة فان الامر يستحق اكثر من مجرد عبارات تطمين وتهدئه..
انه يحتاج الى حساب دقيق لتلك الخسائر والمكاسب
وهذا ماحدث بالفعل خلال جولات المفاوضات المختلفة مع الاتحاد الاوروبى بل وقد انتقل النقاش من المستويات الرسمية الى كافة الاطراف المعنية
وكان آخر حلقات النقاش ماعقدته الاسبوع الماضى كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش ايبرت الالمانية حول اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبى
ولانه كان لقاء جمع بين اساتذة الاقتصاد من الاتجاهات المختلفة وخلا من المتعاملين مباشرة فى «السوق» فان المناقشات سرعان ماجنحت عن الاتفاقية ذاتها لتدخل فى الرؤية المستقبلية العامة لعلاقات مصر الخارجية بصفة عامة وعلاقتها بالاتحاد الاوروبى بصفة خاصة.
مستقبل التجارة بين مصر والاتحاد الاوروبى... الاستثمارات المباشرة الى مصر... تحديث الصناعة... قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار.. حماية حقوق الملكية الفكرية... سياسة التنمية البشرية.
كانت هذه هى اهم المحاور التى دارت حولها الحلقة النقاشية..
وبعيدا عن الخلافات العسكرية والرؤىء الاكاديمية حول العلاقات الاقتصادية الدولية هذه هى بعض الاراء التى قيلت حول الاتفاقية.

في البداية وضع الدكتور على الدين هلال - عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - الخطوط العريضة لتناول قضية المشاركة المصرية - الاوروبية فقال ان الاتفاقية لاتحدث فى فراغ وانما فى بيئة تتفاعل فيها كثير من العناصر لذلك لابد من وضع تلك العناصر على سبيل المثال - خطوات التعاون مع التكتلات الدولية الاخرى - فى الاعتبار عند مناقشة الاتفاقية الاوروبية واضاف الدكتور على الدين هلال ان الاتفاقية لاتحدث فقط بين دول متقدمة واخرى اقل نموا.

وانما ايضا نظره كل طرف تختلف عن الآخر ففى الوقت الذى ينظر فيه الاوربيون الى قضية الامن باعتبارها القضية الاساسية فى هذا المجال فان دول جنوب البحر المتوسط تضع الاعتبارات الاقتصادية فى المقام الاول ولذلك لابد للطرفين من التوصل الى توازن بين هذين الهدفين كما اشار ايضا إلى ان تلك الاتفاقية مثلها مثل جميع الاتفاقيات الدولية لها مكاسب وخسائر لكل طرف فيها. ودور مصر هنا هو تعظيم مكاسبها منها وتقليل خسائرها فيها هو الامر الذى يعتمد بالقدرة الاولى مع السياسات التى ستتبعها مصر خلال السنوات القادمة.

وعن الاتفاقية ذاتها اشار السفير جمال الدين البيومى مساعد وزير الخارجية إلى انه قد تم التوصل إلى اتفاق بين مصر والاتحاد الاوروبى على حوالى ٣٥٪ من مواد الاتفاقية ولم يبق الا ٥٪ محل الخلاف وهو مايتعلق بالسلع الزراعية وقدمت مصر رؤيتها فى هذا المجال ومطالبها فيه وتنتظر الرد الاوروبى عليها. وتشمل المطالب المصرية بصفة عامة معاملة السلع والمنتجات الزراعية معاملة السلع الصناعية بمعنى اعطائها الحرية فى دخول الاسواق الاوروبية. كما اشار مساعد وزير الخارجية انه يجرى فى الوقت الحالى التنسيق بين الدول العربية فى البحر المتوسط للوصول إلى افضل الصيغ لاتفاقية المشاركة الاوروبية معها ولكنه دافع من ناحية اخرى عن الاتهامات الموجهة ضد «التفاوض الفردى» مع التكتل الاوروبى وقال ان ذلك لايمنع اية دولة من الدفاع عن حقوقها ومصالحها ودلل على ذلك بان الجموعة الاوروبية ذاتها قد بدأت بست دول فقط ثم اتسعت حتى وصلت الآن إلى ١٥ دولة وفى كل مرة كانت الدولة الاوروبية التى تريد الانضمام إلى المجموعة تتفاوض بمفردها للدخول فى هذا التكتل.

اما الدكتور ابراهيم فوزى - رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار والذى يعتبر من اكبر المدافعين عن الاتفاقية منذ ان كان وزيرا للصناعة فقد اشار خلال الندوة إلى الى ضرورة الاسراع فى توقيع الاتفاقية

حتى لاتضيع مكاسب يمكن تحقيقها في الوقت الحالي خاصة في ظل تسابق الدول المجاورة. الدول الاوربية في وسط اوروبا إلى عقد اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الاوروبي

د.علي الدين هلال

د.ابراهيم فوزي

وذكر ان مصر تمثل مكانا مناسبا للانتاج الصناعي مع ضرورة زيادة الحوافز والمزايا التي تمنح للاستثمار في مصر.

جلين هاريسون - استاذ الاقتصاد باحدى الجامعات في الولايات المتحدة الامريكية ومستشار البنك الدولي قال في معرض حديثه عن الاتفاقية الاوروبية وتاثيراتها على مصر انه يجب على مصر عند التفاوض اخذ عدة نقاط في الاعتبار اولها التقدير الجيد لثقل مصر لا من النواحي السياسية او الاستراتيجية وانما من زاوية التجارة العالمية ومدى مشاركتها فيها مثلها في ذلكمثل عدد كبير من الدول الصغرى التي تتحرك في منظومة تلعب فيها الدول الكبرى - اقتصاديا - دورا لايستهان به من ناحية اخرى اشار الخبير الامريكي إلى ضرورة اصلاح الاختلالات الاقتصادية المحلية اولا قبل الدخول في اتفاقيات دولية من ناحية اخرى لابد كذلك من طرح كافة القضايا المتعلقة «بالقطاعات الحساسة» والتي ستتاثر بالاتفاقية للنقاش والبحث عن حلول لها وقال انه في بعض الحالات قد يكون من المفيد التضحية ببعض الصناعات الصغيرة في مقابل الصالح العام للصناعة ككل على المدى الطويل لذلك سيعكس حسن إدارة وتوزيع الوارد. وكان البعض قد ذكر ان احدى الدراسات اشارت إلى ان حوالي ٣٠٪ من الصناعة في تونس لن تتمكن من الاستمرار بعد تنفيذ الاتفاقية الاوروبية.

السفير جمال الدين البيومي

اما اوليفية باستريه. مديرا احد البنوك الفرنسية - فكان يرى ان هناك مجالات كثيرة للاستثمار في مصر وهناك رغبة من الاوروبيين للدخول فيها الا ان الخطوة الرئيسية والهامة في تشجيع هذا الاتجاه هو تطوير النشاط المالي واكد على اهمية خصخصة البنوك الكبرى في مصر لتنشيط حركتها وكذلك تنشيط حركة شركات التامين.

اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يدخل حيز التنفيذ

المغرب سيفقد ١٨٢ مليون دولار سنوياً من عائداته الجمركية

□ الرباط - من محمد الشرقي:

■ علمت «الحياة» استناداً الى مصادر مغربية رفيعة المستوى ان عائدات الرسوم الجمركية قد تنخفض على مدى الـ ١٢ سنة المقبلة بقيمة تتراوح بين ٤٣ بليون و٦٧ بليون درهم (ما بين خمسة بلايين و٧,٧ بليون دولار اميركي)، وذلك نتيجة التراجع المتوقع في عائدات الرسوم الجمركية في اطار تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي سيدخل حيز التنفيذ مطلع السنة المقبلة. وكذلك بفعل الالتزام ببنود المنظمة الدولية للتجارة. وحسب تلك المصادر فإن اتفاق الشراكة الموقع رسمياً في شباط (فبراير) الماضي في بروكسيل يلزم كلاً من المغرب والدول الـ ١٥ الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بتقليص حقوق الجمارك على السلع والخدمات على مراحل تفضي في سنة ٢٠٠٩ الى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تشمل مختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعائدات الاستثمار.

وتقول المصادر ان الرباط ستفقد سنوياً نحو ١.٦ بليون درهم (١,٨٢ مليون دولار) سنوياً من خلال تقليص الرسوم الجمركية على أنواع عدة من الواردات خصوصاً ما يتعلق منها بالآليات ومعدات الاستثمار. وفي المقابل سيحصل المغرب على تعويضات من الاتحاد الاوروبي في مجال الصيد البحري تقدر سنوياً بـ ١,٥ بليون درهم (نحو ١٧٢ مليون دولار) تضاف اليها المساهمات المالية التي سيستفيد منها المغرب بموجب اتفاق الشراكة، والتي تقدر بنحو بليون دولار على مدى اربع سنوات، اضافة الى القروض المقدمة سنوياً من «البنك الاوروبي للاستثمار».

وتعتقد المصادر ان الخسائر المتوقعة في الرسوم الجمركية ستعوض عبر مجالات اخرى اهمها توقع زيادة حجم الاستثمارات الاوروبية في المغرب. وتطور حركة المبادلات التجارية، وكذلك انتقال بعض المؤسسات الصناعية الاوروبية الى الاستقرار في المغرب.

وكان حجم الاستثمارات الاجنبية فاق ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤، لكنه تراجع العام الماضي نتيجة ظروف الجفاف وانكماش الاقتصاد المحلي، وانتظار الشركات الاجنبية انتهاء الحكومة المغربية من تحديث القوانين المتحكمة في سير النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري في البلاد.

إضافة الى ذلك كشفت المصادر ان المغرب حصل مطلع الشهر الجاري على الدفعة الأولى من مستحقاته المالية التي التزم بها الاتحاد الاوروبي لقاء تطبيق اتفاق الصيد البحري الموقعة في نهاية العام الماضي في بروكسيل، وقيمتها ١,٤ بليون درهم (١٦٠ مليون دولار) ويسمح الاتفاق لنحو ٦٥٠ باخرة اوروبية اغلبها اسبانية بالصيد في المياه المغربية على مدى اربع سنوات غير قابلة للتجديد.

ويرغب المغرب في ان تتفهم الأطراف الاوروبية الجهود المالية التي ستتكبدها الخزانة العامة نتيجة تنفيذ اتفاق الشراكة مما سيجعل عجز الموازنة مرشحاً للزيادة نتيجة تقلص مداخيل الجمرك. وتقول مصادر في وزارة المال المغربية ان تلك المداخيل بلغت خلال الشهور الخمسة الأولى من السنة الجارية نحو ١٠,٤ بليون درهم (نحو ١,٢ مليون دولار)، اي بتراجع يقدر بنحو ٥٠٠ مليون درهم عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وتبدو الأطراف الاوروبية غير متجانسة لجهة تصورات كل منها بشان المطالب المغربية في علاقاته الاوروبية، وفي مقدمتها ملف المديونية، والمصاعب الاجتماعية وتاهيل الشركات المحلية لمجابهة تحديات المنافسة الاوروبية مطلع السنة المقبلة. وفي هذا الاطار اعلن السيد ادريس البصري وزير الدولة في الداخلية انه اثناء لقاء جمعه مع الاتحاد العام للمقاولات المغربية «ان الحكومة المغربية ستحدد قريباً جدولاً زمنياً لإعادة تاهيل الشركات المغربية من خلال اجراء تطهير كامل ومتوازن يشمل أرباب العمل والدولة واليد العاملة». قال انه سيطلع الراي العام على جميع الاتفاقات التي ستوقع بهذا الشان، وعلى اساس ذلك سيكون هناك اتفاق معنوي على نقاط رئيسية مبرمجة من حيث التوقيت والمنهجية، وبحسب كل قطاع على حدة.

ولا تتوافر ارقام حديثة حول حجم المبالغ التي ستحتاجها الشركات والمقاولات الغربية لتاهيل نفسها لتنفيذ اتفاق الشراكة، وان كانت بعض الدراسات تتحدث عن ما لا يقل عن ٦٠ في المئة من مجموع المؤسسات المغربية البالغ عددها ٣٥ الف وحدة تعتبر في حاجة لإعادة تاهيل نفسها لتكون على مستوى المنافسة الاوروبية التي ستنطلق بعد اشهر.

، شرطان لانجاح التعاون الاقتصادي الخليجي - الاوروبي:

قيام اتحاد جمركي خليجي يقابله الغاء الاتحاد الاوروبي لضريبة الطاقة

يؤكد الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية انهما يصران على المضي قدماً في المفاوضات بينهما لارساء قواعد اتفاق اقتصادي واضح وسليم يجعل العلاقات مثمرة ومفيدة للطرفين، خصوصاً ان لدى دول الاتحاد والمجلس قدرات وثروات كبيرة. ويشير مرجع اقتصادي مختص الى ان العقبات امام توجه مشترك كهذا من الجانبين ليست بقليلة او سهلة، لكنهما تمكنا من حصرها وتحديدها بحيث يسهل تجاوزها. واتفق الطرفان على ان ابرز شرطين لانجاح التعاون المطلوب هما: الاسراع في قيام اتحاد جمركي بين دول مجلس التعاون، والثاني اقرار دول الاتحاد كلها، او معظمها، الغاء ضريبة الطاقة والكربون على النفط الخليجي.

ويقول المرجع لـ «الحوادث» ان التعاون والاتفاق لم يعدا بين هذين الطرفين مجرد رغبة بل تعديا ذلك الى القرار بعد سلسلة من الاجتماعات عقداها واوضحتا فيها الكثير من القضايا العالقة. اضافة الى ذلك، يجد مجلس التعاون من مصلحته تحقيق الاتحاد الجمركي بين دوله الست لما سيعود عليه ذلك بالمنفعة والخير، ولان هذا يسهل الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي. من هنا الاجتماع المقرر ان يعقده وزراء المال والاقتصاد في دول مجلس التعاون، في اطار دوراتهم العادية في الرياض في المملكة العربية السعودية في الاول من حزيران (يونيو) المقبل، وذلك للتغلب على مشكلة توحيد التعرفة الجمركية التي واجهت اللجنة الفنية التابعة للمجلس.

وكانت اللجنة الفنية عقدت اخر اجتماع لها في الرياض في اواخر شباط (فبراير) الماضي، ولم تنجح خلاله في حسم الخلافات بين الدول الست بشأن تصنيف اكثر من مائتي سلعة تنتجها هذه الدول وتصدرها في ما بينها. واجتماعها ذاك كان الثامن لها منذ تاسيسها عام ١٩٩٤، وانيط بها امر تضييق رقعة الخلافات والتباينات في التعريفات الجمركية التي تبين ان الفروقات بينها كبيرة، فهي عند بعض الدول اثنان بالمائة، وعند البعض الآخر ١٢ بالمائة، وهي فروقات كبيرة لها تاثير واضح على تبادل السلع واستيرادها وتصديرها. ووقفت اللجنة في اجتماعها الاخير عند التصنيف المناسب لحوالي ١٩٠ سلعة من اصل ٢١٤ سلعة لتحديد ما يجب ان يتقرر بشأنها اعتبارها سلعاً اساسية معفاة من الضرائب،



امين عام مجلس التعاون جميل الحجيلان: ربط تقدم المفاوضات بتوحيد التعرفة الجمركية

يتوجب فرض رسوم عليها عند استيرادها وتصديرها.

واوضح المرجع الاقتصادي ان اجتماع الرياض المقبل سيبت بامر الـ ١٩٠ سلعة، وسيترك لادارات الجمارك امر البت بالسلع الـ ٢٤ المتبقية بحيث تقر اغلبية دول مجلس التعاون الست ما يجب ان يتم بشانها. وتبين ان السلع الـ ١٩٠ التي سيبحث الاجتماع بامرها تضم مواد غذائية مصنعة وبضائع نصف مصنعة. ويشير المرجع الى ان اجتماع الرياض قد يعقد مرة ثانية قبل نهاية السنة الحالية لتصنيف هذه السلع، لكي يتمكن مجلس التعاون من الاعلان عن اقراره توحيد التعرفة الجمركية بين دول المجلس، وبالتالي تحقيق جاهزيته للتعامل كمجموعة اقتصادية موحدة مع المجموعات الاقتصادية العالمية، وخصوصاً الاتحاد الاوروبي. واقرار الوحدة الجمركية يمكّن دول المجلس من الانضمام الى اتفاقية التجارة والتعرفة الجمركية (غات) التي افرزت منظمة التجارة العالمية بكل ما فيها من منافع تتطلع الدول للاستفادة منها.

والذي ياخذه مجلس التعاون في حسابه حالياً هو انجاح اجتماع الرياض المقبل لكي يسهل عقد اول اجتماع في السنة المقبلة مع الاتحاد الاوروبي، وهو واحد من اجتماعين يعقدهما الجانبان كل عام املاً في انهاء ما بينهما من مشكلات: اجتماع اول في نيويورك، واخر في لوكسمبورغ. وتعقد هذه الاجتماعات الخليجية - الاوروبية منذ العام ١٩٨٨ من اجل تصدر للاتحاد الاوروبي ما قيمته مليار دولار سنوياً، لكن

العجز التجاري بينهما يقدر بحوالي ١٥ مليار دولار لصالح دول الاتحاد.

ورغم ان الاتحاد يرى ان المشكلة في التوصل الى اتفاق بين الجانبين هي في عدم تحقيق سوق مشتركة بين دول مجلس التعاون وتحقيق اتحاد جمركي، الا ان مجلس التعاون يضيف الى ذلك مشكلة مزمنة هي ضريبة الكربون والطاقة. واصبح مرجحاً، في رأي مسؤول خليجي، ان خطورة هذه الضريبة تراجعت بعد ان اتفقت دول الاتحاد على ترك الحرية لكل دولة باتخاذ الموقف المناسب من الضريبة، الامر الذي رجح اكثرية من دول الاحاد تتجه للتخلي عن فرضها بعد ان تحولت الى عقبة امام التعاون بين دول الاتحاد والمجلس، مجتمعة او منفردة.

وكان الاجتماع الاخير بين الاتحاد والمجلس قد عقد في اواخر شهر نيسان (ابريل) الماضي في لوكسمبورغ على مستوى وزاري، وسادته اجواء تفاؤل بالتوصل الى نقاط اتفاق بين الجانبين تدعم ما سماه المرجع الاقتصادي روابط التجارة والاستثمار بين الجانبين. واعلن الامين العام لمجلس التعاون، في حينه، وهو الشخصية السعودية المعروفة جميل الحجيلان، ان الجانب الاوروبي ربط تقدم المفاوضات بين الجانبين بتوصل مجلس التعاون الى توحيد التعرفة الجمركية.

البيان الختامي لاجتماع لوكسمبورغ اكد على اهمية التطورات الايجابية في العلاقات التجارية بينهما، و في التمهيد لاستكمال مفاوضات توقيع اتفاقية

للتجارة الحرة بين الاتحاد الذي يضم ١٥ دولة اوروبية، وبين المجلس الذي يضم ست دول هي السعودية والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر. وجاء في بيان لوكسمبورغ ان تطوير علاقات التجارة والاستثمار بين الجانبين تمثل اسس تطوير وتدعيم العلاقات الاقتصادية بينهما. ورحب بقرار وزراء خارجية دول المجلس القاضي بالمشاركة في المفاوضات التجارية، مع وصفها بانها مهمة وشاملة ومناسبة لوضع اطار المفاوضات المقبلة. ودعا الاتحاد مجلس التعاون لعرض مقترحاته فور الانتهاء من ترتيبات تاسيس الاتحاد الجمركي لدول المجلس باعتباره شرطاً ضرورياً لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين.

ويقول المرجع ان دول مجلس التعاون تعرف تماماً انها في عالم متغير اقتصادياً، وتعتبر انها مدعوة لمواكبة هذا التغير لا سيما انها ليست ببعيدة عنه، فاقتصاداتها من الاساس تقوم على قاعدة الحرية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص. من هنا لا تجد صعوبات كبيرة في تلبية ما نصت عليه بنود المنظمة العالمية للتجارة. واذا كانت هناك تسهيلات مطلوبة من دول المجلس امام التعاون مع دول العالم، فانها تقوم بها استناداً الى قناعتها بضرورة التغيير. وتعمل دول المجلس جادة من الاساس لجعل اوضاع اقتصاداتها اكثر انسجاماً في ما بينها على صعيد الانتاج والاستهلاك والاستثمار، وهي تاخذ منذ زمن في اعتبارها ضرورة تخفيف الفروقات الاقتصادية في ما بينها بحيث يسهل انسياب السلع ويتم تبادلها باقل الاسعار الممكنة. من هنا قناعتها كانت دائماً في اتحاد جمركي حقيقي يسهل انسياب وتبادل السلع. لكن بالطبع ساعدت الظروف والعوامل في تزايد الفروقات الجمركية بنسبة كبيرة، الامر الذي يحتاج الى وقت لايجاد رقم موحد ومناسب لهذه التعرفة الجمركية او تلك. ويضيف المرجع انه لن يمضي وقت طويل حتى تتمكن دول مجلس التعاون من تحقيق تلك الوحدة الجمركية لانها، اثبتت انسجاماً وتعاوناً ارتقى الى مستوى التوحد والثبات على مدار سنوات. من هنا قناعة المسؤولين في المجلس ودوله ثابتة بان شرط الوحدة الجمركية سيتحقق ليسهل توقيع اتفاق التعاون مع الاتحاد الاوروبي.

لكن، يضيف المرجع، ان الامر الذي ينتظر البت فيه بشكل نهائي هو موضوع ضريبة الكربون والطاقة الذي يشكل بحد ذاته عقبة في وجه التجارة وانسياب السلع بين الدول عن طريق فرض ضرائب تكاد تفقد التجارة احد اركانها، وهو الربح او عدم الخسارة. اضافة الى ذلك، فان هدف حماية البيئة يعمل له الجميع، وبالتالي تقع اكلافه على الجميع منتجين ومستهلكين بعد ان اصبح هماً عالمياً. من هنا شكل موضوع ضريبة الطاقة والكربون عقبة بين الاتحاد الاوروبي والمجلس لتعزيز التعاون بينهما منذ الثمانينات، الامر الذي بات ضرورياً حسم الموقف منه مع الاقتراب من توقيع الاتفاق المنتظر بين الاتحاد الاوروبي وبين مجلس التعاون.

ويرى المرجع ان مجلس التعاون سيعمل لحسم موضوع توحيد التعرفة الجمركية بشكل مناسب رغم صعوبة الاسراع في ذلك، لكي يسهل التوجه كوحدة للاتفاق مع الاتحاد الاوروبي. اما القضايا الخلافية مع الاتحاد، وابرزها ضريبة الكربون والطاقة، فكما وجدت بقرار من هذه الدولة او تلك يمكن الغاؤها بالطريقة نفسها، بحيث يسهل في ما بعد بحث حماية البيئة في اطار مشترك يقوم على الافق الجديد المتوقع بين الاتحاد الاوروبي وبين مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهذا بالطبع رهن بسلامة النوايا والمصالح المشتركة التي يجد الطرفان انها تتحقق.

لوكسمبورغ ـ «الحوادث»



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٦

البرلمان الأوروبى يقر اتفاق المشاركة مع المغرب

بروكسل - ا. ف. ب - وافق البرلمان الاوروبى على اتفاق المشاركة الذى وقع فى نوفمبر الماضي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، ولكنه طالب المفوضية الأوروبية بمراقبة احترام حقوق الانسان.

وكلف النواب الأوروبيون المفوضية الأوروبية بتقديم تقرير مرة فى السنة على الأقل حول وضع حقوق الانسان فى المغرب وتطبيق بنود المشاركة.

ويقضى هذا الاتفاق - الذى يتضمن فقرة تجيز تعليقه بسبب انتهاك حقوق الانسان - بتعزيز التعاون بين الإوروبيين والمغرب في المجال الاقتصادي تمهيدا لاقامة منطقة للتبادل الحر فى المجالين الاجتماعى والثقافى.

كما يقضي بعقد حوار سياسى منتظم.

وعلى صعيد آخر وقع وزير الصيد المغربى مصطفى الساهل مع مساعد وزير جهاز البناء الايرانى لاهي جانين برنامجا للتعاون الثنائى فى مجال الصناعات المرتبطة بصيد الأسماك.

ويهدف البرنامج إلى دعم التعاون فى مجالى تسويق الأسماك وتنمية الموانىء وتحديث أسلوب الصيد وتشجيع الأستثمار.

الأمين العام لغرفة التجارة العربية السويسرية

العلاقات العربية ـ الأوروبية انتقلت من مرحلة تسليم مفتاح إلى المشاركة

عاطف عبدالله

قال الامين العام للغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة السيد إلياس عطية أن العلاقات العربية الاوروبية انتقلت من مرحلة «تسليم مفتاح» إلي مرحلة المشاركة.

واوضح ان البلدان العربية خاصة البترولية منها هدفت بانجازاتها في السبعينات والثمانينات الي تنفيذ البنية الاساسية بسباق مع الزمن وبتشييد المصانع حسب مبدأ تسليم مفتاح اما في الوقت الحاضر وبعد الانتهاء من وضع البنية الاساسية فإن الدول العربية عزفت عن هذا المبدأ وانتقلت الي مرحلة جديدة وهي المشاركة.

واشار الي أن الميزان التجاري بين العرب وسويسرا يعاني من عجز دائم للدول العربية مؤكدا ان ايجاد طريقة لمداراة هذا العجز باتت متوجبة.

وقال ان من الصعب تحقيق هذا المطلب والدول العربية تعلم ذلك حق العلم ذلك ان الطلب علي التجهيزات والمعدات والالات السويسرية اكثر من الطلب علي المنتجات العربية باستثناء الطلب علي البترول نظرا لان سويسرا تتزود به من السوق البترولية.

وخلص الياس الي ان علاج هذا العجز يكون عن طريق التصدير واستثمار ولكن مع بعض الفرقات في كل حالة فبالنسبة للسعودية حيث قارب العجز المليار فرنك فإن القائمة تمتد فهى تمنح التسهيلات لتصدير البتروكيماويات والمنتجات الصناعية والغذائية وكذلك تسهيل اقامة المشاريع المشتركة فى قطاع الصناعات الدوائية والالات الدقيقة والمنتجات الكيماوية.

وبالنسبة للمغرب وتونس أشار الى ان تحرير الاقتصاد وفق الاصلاحات الاقتصادية التى هى حاليا فى قيد وضع صيغتها النهائية هذان البلدان يتمتعان بيد عاملة رخيصة وبمستوى فنى متقدم وباسعار تنافسية لسلع التصدير باتجاه أوروبا مثل السلع الزراعية والانسجة والجلود.

واضاف ان تونس التى حظيت على اعتمادات منحتها الحكومة السويسرية وتقدر بـ ١٣ مليون فرنك ترغب كما هى الحال المغرب فى توسيع التعاون الفنى والمشاركة فى القطاعات الزراعية والصيد والسياحة وصناعة الورق والبلاستيك ومنتجات البناء والكهرباء.

واشار الى ان كلا من سلطنة عمان ودبى بدأتا بانفتاح على السياحة كما باتت المناطق الحرة فى مسقط وجبل على تمنح المنشآت الاجنبية امكانيات التصنيع والتخزين والتصدير لدول الخليج والمناطق المجاورة فى الشرق الاوسط، باكستان، ايران والهند وشرق افريقيا، وتتمتع هذه المناطق بشروط ضريبية وادارية ممتازة كما توجد فى حوزتها بنية أساسية هيكلية حديثة مزودة بالتجهيزات الأكثر كمالا وتؤمن العمل فى محيط ملائم.

وذكر ان جبل على فى دبى يضم اكثر من ٧٥٠ منشأة مشيرا الى ان التعاون الفنى والمشاركة مطلوبة فى سلطنة عمان ودبى فى مجالات الكهرباء وتحلية المياه والبيئة. اما فى الجزائر فقد منح قانون أكتوبر ٩٣ ضمانات للمستثمرين وقد اقترحت الجزائر وطالبت على الرغم من انها تعانى حاليا من مشاكل ويقوم وزير الصناعات المتوسطة والصغيرة بمجموعة كبيرة من مشاريع صناعة المواد الغذائية والالات والمعدات والصناعات الكيماوية والصيدلانية وكذلك فى السدود والمساكن والطرق والسكك الحديدية والسياحة والمصارف وغيرها.

واكد أن جميع فرص المشاركة السويسرية مهمة ومقبولة لما فى ذلك من توفير للتمويل وجلب التكنولوجيا المتقدمة.

مشيرا الى ان النظام الفيدرالى فى سويسرا لايعطى الحكومة السلطة بالتدخل مباشرة فى الصفقات ولا التوقيع على عقود تلزم فيها المنشآت ولكن الحكومة تشجع المشاركات مع الدول العربية فضلا عن ان الغرفة تعمل بفاعلية بالحث على هذه المشاركة معربا عن استعدادها لتقديم الدعم والعون بهذا الشأن.


الياس عطية

وقال الياس عطية ان الغرفة تستقبل ابتداء من الخريف المقبل الاشخاص المؤهلين من الدول العربية للاستفادة من برنامج المهنى مشيرا الى انه تم توجيه الدعوة الى كل من مصر وسوريا ولبنان وعمان والامارات العربية المتحدة. واوضح ان الدعوة وجهت الى المشرفين او الاساتذة الذين يعملون فى دولتهم فى معاهد ومؤسسات التأهيل المهنى لتمضية اسبوع فى سويسرا يتعرفون خلاله عن كثب حول الطرق المتبعة فيها من اجل نقلها بدورهم الى طلابهم وبالتالى تكون الغرفة قد اسهمت بطريقة ما لنقل التكنولوجيا المطلوبة.

وكانت الغرفة قد زارت مصر فى مارس الماضى بهدف تنشيط العلاقات الاقتصادية بين مصر وسويسرا وتشجيع الاستثمار السويسرى فى مشاريع مصرية .. وسوف تقام ندوة حول اقتصاديات مصر ومناخ الاستثمار بها فى الخريف المقبل فى سويسرا □

رد: الاتحاد الأوروبى يعلق على مقال أسرار الشراكة الأوروبية

تلقى الأسبوع الاقتصادى تعليقا من المفوضية الأوروبية بالقاهرة تم اعداده فى بروكسل وموقع من ايرهارد دراين الذى يرأس جانب الاتحاد الأوروبى فى مفاوضات مشروع اتفاقية الشراكة الذى ننشره نصا مترجما وهو يبدأ منذ الكلمات الأولى باستدلالات غير منطقية حيث يقول أنا دائما أعجب بما يكتبه الصحفيون عن أحداث لم يحضروها ومن ثم فقد استغربت لأن اقرأ موضوع أسرار مفاوضات الشراكة الأوروبية بقلم اسامة غيث فى ٤ مايو بجريدة الأهرام واسمح لى وأنا من مفاوضى المشاركة الأوروبية أن اذكر التعليقات التالية

١ - المفاوضات المصرية - الأوروبية ليست أمام نهاية مغلقة بل على العكس فقد أكد وزير الخارجية عمرو موسى ووزيرة الخارجية سوزانا احنيللى فى ٤ مايو رغبتهما فى اختتام المفاوضات فى نهاية ١٩٩٦

٢ - أساس المفاوضات هو الأخذ والعطاء من كلا الجانبين ومن ثم فمن غير الممكن لأحد الأطراف أن يفرض رغباته على الآخر وفى الحالة الأخيرة يجب على كلا الطرفين أن يصلوا لنتيجة تهم أفضل حالا فى حالة الاتفاق عنه فى حالة عدم الاتفاق

٣ - ان اتفاقية الشراكة الأوروبية - المصرية كما ذكر الكاتب بحق هى نوع من عقد الزواج واذا فهو يتطلب الدراسة الجيدة والدقيقة لكل البنود وكل المخاطر التى تنشأ خلال مدة هذه المفاوضات ولكن كلا الجانبين اتفق على أن المكاسب المشتركة لهما الدخول فى التجارة الحرة والتعاون الوثيق بينهما فى مجالات عديدة تبدأ من المواصفات الصناعية وتصل حتى التعاون فى المجالات المصرفية وتضم النقل والتعليم وغيرهما وفى نهاية الفترة الزمنية الانتقالية حوالى سنة ٢٠١٠ فمن المتوقع أن تصبح مصر شريكا قويا فى التجمع الاقتصادى الشامل الذى يضم الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية التى تأخذ شكلا مع وجود اتفاقيات مشابهة تم ابرامها أو توقيعها مع نفس الشركاء الأوسطيين (تركيا - مالطة - قبرص - اسرائيل - المغرب - تونس) والأخرين على وشك التوقيع ذلك لايمكن لأحد سواء فى مصر وأوروبا أن يضمن النتائج وبالطبع فمن الوهم محاولة التنبؤ بحجم التجارة الأوروبية - المصرية فى ٢٠١٠ كما فعل الكاتب وعلى الأشخاص والهيئات أن يستعدوا للمخاطر المحسوبة والا فانهم يتعرضون لفترات التوازن

٤ - أوروبا مستعدة لمساعدة مصر فى الاجراءات الضرورية واللازمة للتحديث وخلال الفترة من ١٩٩٦ - ١٩٩٨ يمكن لمصر أن تتوقع من أوروبا حوالى ٦٥٠ مليون دولار كمعونة مالية (منحة) وهذا يعتبر حوالى ضعف المبلغ الذى تسلمته من الاتحاد الأوروبى فى السنوات الخمس الماضية (كمتوسط سنوى)

٥ - الحركة الحرة للعمال لم يتم ذكرها فى جدول الأعمال لأن الاتحاد الأوروبى لايستطيع أن يتحمل أن يستورد عمالة اضافية فى ظل الوضع الحالى القائل بأن واحدا من كل عشرة من قوة العمالة عاطل بغير وظيفة الفلسفة التى تتبعها الشراكة الأوروبية - المتوسطية لم تعد تتعلق بتحريك وزرع الأشخاص فى مكان وجود الوظائف ولكنها تسعى الى جذب رؤوس الأموال الى حيث يعيش البشر بمعنى خلق وظائف اضافية وتحسين ظروف العمل فى مصر

٦ - لاننكر هنا أن صادرات مصر للاتحاد الأوروبى لم ترتفع منذ ١٩٧٧ عند توقيع الاتفاقية الحالية بين مصر والسوق الأوروبية ولكن ذلك لايمكن أن ينسب الى القيود الأوروبية على الواردات من مصر لكنها ترجع الى عناصر ترتبط بضعف القدرة التنافسية من الجانب المصرى والتى ترتبط بصفة خاصة بالتسويق والجودة والتى تفسر الأداء المنخفض للتصدير المصرى بالمقارنة بدول متوسطية أخرى كان لها انجازات أفضل (مثل تونس والمغرب)

اما بالنسبة لحماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية من مصلحة مصر أن تحترم ذلك فى أقرب تاريخ ممكن اذا أرادت أن تؤكد من صورتها وترفع من قدرها كدولة صناعية حديثة وأن تجذب بالضرورة التدفقات المطلوبة من الاستثمارات الخاصة

٨ - وأخيرا فإن الزراعة مازالت تفرض مشاكل فى المفاوضات ذلك كان الحال فى كل المفاوضات السابقة الجانب الأوروبى يعلم جيدا بأهمية الزيادة لدى المصريين فمن الممكن هنا أن نجد حلا مرضيا لكل الأطراف فى هذا المجال كما هو الحال فى الموضوعات القليلة الأخرى التى مازالت تحت المناقشة

٩ - وفى النهاية فان مقال اسامة غيث لايعكس وضع المفاوضات ولا الروح التى تجرى فيها هذه المناقشات من كلا الجانبين

سفير المفوضية الأوروبية لـ« العالم اليوم »

برامج أوروبية طويلة وقصيرة الأجل لمعالجة تأثيرات المشاركة

إمكانيـــة كبيرة للتـــوصل إلى اتفـــاق بشأن العمالـــة

اجرى الحوار: مجدى عبيد

فى الجزء الثانى من الحديث، ركز مايكل ماكيجفر سفير المفوضية الاوروبية بالقاهرة على موضوعى الصناعة والعمالة، اضافة إلى توقعاته لموعد الجولة القادمة لمباحثات الشراكة. وقال فى هذا الصدد ان الهدف من برنامج تحديث الصناعة المصرية، الذى مازال قيد النقاش، معالجة تاثيرات اتفاق المشاركة، وليس تطوير الصناعة المصرية. مشيراً إلى ان هذه المسئولية تقع على عاتق رجال الاعمال والصناعة المصريين.

واوضح المسئول الاوروبى ان هناك برامج للمساعدة الاوروبية فى مجال التعليم والصندوق الاجتماعى والقطاع المالى مشيراً إلى ان الهدف من هذه البرامج معالجة تاثيرات المشاركة على المدى الطويل.

وتوقع مايكل ماكيجفر ان تجرى الجولة السابعة للمباحثات بعد فترة للتفكير تستغرق شهرين او ثلاثة، مؤكداً على ضرورة حصول رئيس المفوضية الاوروبية على موافقة الدول الاعضاء على تعديل التفويض فى مجال الزراعة.

وفيما يلى نص الجزء الثانى والاخير من الحوار:

○ هل تم التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج الاوروبى لتحديث الصناعة المصرية؟ ام ان ذلك البرنامج مازال قيد النقاش؟

■ اود تصحيح نقطة معينة مؤداها ان الاتحاد الاوروبى ليست لديه تطلعات.. ولا يمتلك الوسائل لتطوير الصناعة المصرية، فتلك المسئولية تقع على عاتق رجال الصناعة والاعمال المصريين.. ولكن ما نتبناه، وبناء على طلب مصر، هو تقديم المساعدة حسب امكانياتنا لضمان ان عملية التطوير الصناعى، وخاصة التحديث الذى يمليه اتفاق المشاركة، يمكن مباشرته بطريقة اكثر يسرا، بقدر الامكان وان يجد رجال الاعمال المصريون بعض المساعدة التى تعينهم على التاقلم والتكيف، ومن ثم، لا يشعرون بأنهم وحدهم فى مواجهة المشاكل، وان لا أحد يعيرهم اهتماماً. ولذلك تجرى مفاوضات موازية فى هذا المجال بين المفوضية الاوروبية والسلطات المصرية المعنية على مستوى وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى، اضافة إلى الوزارات المصرية المعنية كوزارة الصناعة والتعليم. ونحن نجرى بالفعل مناقشات لعمل برنامج مستقبلى للمساعدة.

ومن الواضح تماماً، انه لا توجد حجة اخرى معارضة بأن تكون الاولوية الرئيسية، لما نحن قادرون على فعله كمفوضية أوروبية فى مساعدة الجانب المصرى، ينبغى ان تستهدف تأثيرات اتفاق المشاركة.. فبعض هذه التأثيرات ستكون فورية، لذلك اتفقنا مع الجانب المصرى على ان يوجه الشطر الاكبر من مساعدتنا المستقبلية لوضع برنامج لمساعدة تلك الصناعات التى يتعين تحديثها لمواجهة تعاظم المنافسة من الواردات الاوروبية، وزيادة طاقتها التصديرية فى الاسواق الدولية خاصة الاتحاد الاوروبى.

ومن ثم يوجد برنامج رئيسى قيد الاعداد الآن، نطلق عليه برنامج «تحديث الصناعة المصرية»، وهناك اشخاص من جانبنا يعملون فى هذا البرنامج، ونحن نعمل على صياغة ووضع مفاهيم هذا البرنامج. ونامل الانتهاء من هذا البرنامج والتوقيع عليه فى عام 1997، حتى يتسنى تطبيقه.

هذا فيما يتعلق بالتاثيرات الفورية. ولكن بالنسبة للمدى الطويل. نحن نقر بأن ثمة فجوة ستظهر، يتطلب التعامل معها، جهوداً على المدى الطويل. ولاجل هذا السبب، نحن اتفقنا بالفعل مع الحكومة المصرية، خلال هذا العام، على ان يكون لنا اسهام رئيسى فى اصلاح نظام التعليم، خاصة التعليم الابتدائى. وعليه سوف يتم خلال هذا العام عرض اقتراح على الدول الاعضاء فى الاتحاد الاوروبى، وهذا الاقتراح الذى حظى بقبول المفوضية الاوروبية، سوف يمنح 150 مليون دولار، كإسهام اولى فى برنامج طويل الاجل لاصلاح نظام التعليم، خاصة التعليم الابتدائى، ويهدف إلى ضمان التحاق صغار السن بنظام تعليمى فى المستقبل يتماشى مع التغيرات والظروف الجديدة التى يعمل فى ظلها الاقتصاد المصرى.

علاوة على ما سبق، هناك برنامج أخر، تم المضى فيه قدماً، فى بداية هذا العام. ويتعلق باسهامنا فى مساعدة الصندوق الاجتماعى. ففى الوقت الراهن، بذل الصندوق الاجتماعى جهداً ضخماً فى النهوض بالمشروعات الصغيرة والحرفية، وساعد الناس على القيام بأعمال تجارية صغيرة، وهو يساعد بتقديم جميع انواع القروض الصغيرة، وبرز دور الصندوق فى مجال اعادة توظيف العمال الذين اضطروا إلى تغيير وظائفهم بسبب برنامج الخصخصة.

ونحن ساهمنا فى الصندوق الاجتماعى منذ بداية عمله. ونحن بالفعل عرضنا اقتراحاً مالياً، نامل ان يحظى بموافقة الدول الاعضاء، ويتم تمريره حيث سيتم عرضه الشهر القادم، وتبلغ قيمته 155 مليون ايكو «عملة اوروبية» ولذلك يمكن ان نجد بالفعل فى مجالى التعليم والصندوق الاجتماعى، مؤشرين قويين على الدعم الاوروبى، وهى القطاعات التى تحتاج إلى النهوض بمستواها لتصل فى المستقبل إلى المستوى المطلوب.

وربما يضيف برنامج التحديث للصناعة المصرية، الذى نقوم بالاعداد والتحضير له بنشاط، برنامجا أخر فى القطاع المالى والبنكى، ويعتبر هذا القطاع على درجة عالية من الاهمية. وطالما ان رجال الاعمال والصناعة معنيون بهذا القطاع، فإن احد الاشياء التى ينبغى ان يقرأوها هو تحديد ما يريدونه، والكيفية التى بها يمكن التاقلم مع احتياجاتهم، بمعنى أخر، تحديد الوسائل والقروض والخدمات المالية المطلوبة، وذلك

لاجل توفيرها عملياً.

وما اود الاشارة اليه هنا، هو بنك الاستثمار الاوروبى، فهو منظمة منفصلة تعمل فى نفس المجال، وربما يجلب الموارد فى شكل قروض ورؤوس اموال التى تعين الاعمال التجارية على احراز قفزة تؤهلها للتعامل والتأقلم مع الاوضاع الناجمة عن تطبيق اتفاقية المشاركة.

○ هل حددت المفوضية الاوروبية موازنة لتمويل برنامج تحديث الصناعة المصرية؟

■ لقد تم اتخاذ قرار على المستوى السياسى بتحديد الموازنة الاجمالية لدعم عملية المشاركة حول المتوسط، وقد تم اعلان هذه الموازنة. وما يحدث الآن بالنسبة لكل دولة تدخل ترتيبات المشاركة، وهذا ينطبق على جميع دول جنوب المتوسط من الشرق إلى الغرب باستثناء ليبيا. لكل هذه الدول سيكون لها برنامجاً، يتم الاتفاق عليه بين المفوضية الاوروبية وكل دولة متوسطية على حدة، ومن ثم، تمنح موازنة المساعدات من خلال الموازنة السنوية للمفوضية الاوروبية.

ويتم عرض هذه الموازنة فى شكل مقترحات برامج مفصلة، لاصدار قرار بشأنها وتضم برامج للصناعة والتنمية الريفية واصلاح التعليم وغير ذلك.

○ ما هو الفهم الاوروبى للعرض الذى تقدمت به مصر بشأن العمالة؟ وهل هناك فرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن تدفق العمالة بين الجانبين؟

■ اعتقد ان هناك صيغة مطروحة على مائدة المفاوضات، والتى سوف تصاغ بسرعة فى شكل اتفاق متبادل، واعتقد ان المفوضية الاوروبية كانت فى الواقع غير ملمة بأوضاع العمال المصريين داخل الاتحاد الاوروبى، وقد اصبح المفاوضون الآن على دراية كاملة، وان الموقف الذى عرض الجانب المصرى بوضوح، اظهر ان وضع العمالة المصرية مختلفاً عما كان فى زمن المفاوضين الاوروبيين. فهى عمالة مستقرة ومهيئة تضم اطباء ومحاسبين ومحامين، بعضهم استقر فى اوروبا لسنوات طويلة، ويتمتعون باوضاع مستقرة، وبشكل قانونى تماماً. ايضاً تقدمت مصر بتساؤل حول ما إذا كان الاتحاد الاوروبى مستعداً لقبول عمالة موسمية اذا ما كان هناك حاجة لتوظيف عمالة لفترة قصيرة. واستطيع ان اقول انه اذا ما قامت الحكومة المصرية بالتقدم واعطت نوعا من الانذار المبكر لتفضيلاتها التى تلبى احتياجاتهم. فإن ذلك سيكون مأخوذ فى الاعتبار. وانا على ثقة بأنه سوف يتم التوصل إلى صيغة، وسوف تعطى بعض الاجابات فيما يتعلق بهذا المجال.

○ متى تتوقعون استئناف الجولة السابعة للمباحثات؟

■ انه عمل تخمينى محض، وكما قلت، فإن الزراعة هى المجال الرئيسى الذى من الضرورى التباحث بشأنه، وهى تتطلب من الجانبين، خاصة الاتحاد الاوروبى، التطلع إلى تقييمات جديدة ونحن بحاجة إلى النظر فى مواقفنا، لكى نرى ماذا يمكن فعله فمنذ نهاية جولة المباحثات الاخيرة فى ابريل الماضى انشغل الاتحاد الاوروبى عن موضوعات الزراعة، وتركز على موضوع مرض الابقار البريطانية ومشكلة الحظر المفروض على اللحوم البريطانية.وهذا الموضوع شغل هؤلاء الأشخاص الذين يتعاملون مع الموضوعات الزراعية، وربما التقييم يتسع دائرته ليشمل موضوع الواردات من الاغذية والخضر من دول العالم الثالث.

وليس مصر فقط، فإلى جانب الاخيرة، هناك دول اخرى تجرى مفاوضات معنا، وينبغى الا ننسى انه فى الوقت الذى استكملنا فيه المفاوضات مع المغرب وتونس، نحن مازلنا نتفاوض مع الاردن ولبنان ونتوقع فى المدى القصير اطلاق الضوء الاخضر لبدء مفاوضات رسمية مع سوريا، وحتى هذه اللحظة فإن موضوع واردات الدول المتوسطية قد توارى إلى الظل قليلاً بسبب بروز موضوعات رئيسية.

لذلك يمكن ان تجرى المباحثات عندما يدعو رئيس المفوضية الاوروبية الدول الاعضاء إلى الاجتماع، ويحصل على موافقة بتنقيح وتعديل التفويض بالنسبة للزراعة.

وتخمينى ان هذا يحتاج إلى فترة اخرى للتفكير، ربما تتراوح بين شهرين وثلاثة اشهر، ومن الممكن ان نتطلع إلى استئناف المفاوضات بالمعنى الرسمى فى وقت ما بعد فترة التفكير هذه.

متابعات

عقدت بوزارة الخارجية مؤخرا اجتماعات هامة ضمت عددا من خبراء الدول العربية المتوسطية لمناقشة اتفاقية المشاركة الاوروبية المعروضة عليها... وكان الهدف من تلك الاجتماعات التوصل إلى نوع من التنسيق بين الدول العربية بعضها وبعض فيما يتعلق برؤيتها وتعاملاتها المستقبلية مع الاتحاد الاوروبى فى ظل هذا الاطار الجديد. وكانت من اهم النقاط التى دارت حولها المناقشات هى ماورد فى بروتوكول المنشا الموحد المقترح فى ظل اتفاقية المشاركة الاوروبية وكيفية تطويع قواعد بروتوكول المنشا الموحد بما يتناسب مع البنية الصناعية ومستوى التقدم الاقتصادى والنمو لدى الدول العربية المتوسطية.

إلى اى حد نجحت الدول العربية فى بلورة رؤية موحدة تجاه هذه القضايا؟ وهل يمكن للاتفاقية الاوروبية تحقيق مافشلت فيه الدول العربية منذ سنوات ألا هو تحرير التجارة فيما بينها؟

استعدادا للمشاركة المتوسطية

الواقع الأوربى وحلم التعاون العربى

تحدثت مع السفير جمال الدين البيومى ـ مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية الاوروبية حول هذه التساؤلات فذكر لى ان الاجتماعات التى شهدها ثمانية من الدول العربية هى الاردن وتونس والجزائر وسوريا وفلسطين ولبنان والمغرب اضافة الى مصر تركزت حول بعض القضايا الهامة التى وردت فى اتفاقية المشاركة الاوروبية المعروضة على الدول العربية بهدف خلق منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الاوروبى ودول البحر المتوسط. وكان من اهم تلك القضايا والتى قد تؤثر على التبادل السلعى داخل ذلك التجمع مايتعلق ببروتوكول المنشا الموحد المقترح.

ويقول السفير جمال الدين البيومى اننا قد تبادلنا الرأى فيها فى اطار خبرات مختلف الدول العربية المتوسطية فى التفاوض مع الاتحاد الاوروبى.

ويشير مساعد وزير الخارجية الى ان اهم النتائج التى اسفرت عنها تلك المناقشات ترتكز فى ان الاطراف العربية الداخلة فى اتفاقيات المشاركة الاوروبية المتوسطية تتشابه فى درجة النمو الاقتصادى والتقدم الصناعى، ويؤدى التنسيق فيما بينها لزيادة قدرتها التفاوضية مع الجانب الاوروبى، وتعظيم الفوائد التى يمكن تحقيقها من ناحية أخرى فإن دخول التفاوض حول قواعد المنشأ الموحدة لمرحلة تستلزم تحديد الموضوعات بشكل يسهل مناقشتها مع الجانب الاوروبى بالشكل المناسب والمقبول.

وأخيرا فقد عبر الخبراء عن اهمية التمسك بتطبيق قاعدة رد الرسوم الجمركية للمواد يعاد تصديرها فى صورة منتجات (الدروباك) لما يوفره هذا النظام من مزايا للمنتجين و



السفير جمال الدين بيومى — ايرهارد راين



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٧ يونيو ١٩٩٦

يزيدمن قدراتهم التنافسية، وارتباط اهمية هذا النظام بإعتبار أن الدول العربية المتوسطية مازالت في مرحلة نمو اقتصادى تتطلب أن يبدى الإتحاد الأوروبي المرونة الواجبة فى هذا المجال .

وعلى الجانب الآخر توجهت الى ايرهارد راين مديرة ادارة الشرق الادنى والوسط والبحر المتوسط باللجنة الاوروبية لسماع وجهة النظر الاخرى فذكر لى ان الهدف من اتفاقيات المشاركة التى يبرمها الاتحاد الاوروبى هو ان تشكل احد اعمدة منطقة التجارة الحرة الاوروبية المتوسطية الأكبر نطاقا، وهو مايستلزم وجود إطار ينظم تحرير التجارة فيما بين الدول العربية المتوسطية واقترح فى هذا المجال البدء فى التفكير فى

انشاء منطقة تجارة حرة عربية تشمل الدول الثمانية كخطوة أولى فى اتجاه تحرير التجارة فى جميع الاتجاهات داخل المنطقة كما لم يستبعد انضمام ليبيا وموريتانيا والسودان ودول عربية اخرى لهذا التجمع فى المستقبل.

ومن ناحية اخرى اوضح راين ان فوائد انشاء منطقة للتجارة العربية المتوسطية تتلخص فى :

تسهيل عملية تراكم المنشا فيما بين الدول العربية المتوسطية بما يسمح باستفادة الدول العربية المتوسطية بالخبرات الانتاجية المتراكمة لديها.

● إعطاء دفعة قوية فى اتجاه جذب الاستثمارات الاجنبية للمنطقة للاستفادة من ميزة القدرة على الوصول الى الأسواق الأوروبية الكبيرة.

● إمكانية التفاوض الجماعى على تحرير التجارة العربية بين الدول العربية المتوسطية من جانب، والأطراف الأخرى فى المنطقة كل على حدة من جانب آخر.

وردا على سؤالى حول ماإنتهت اليه مفاوضات الجانبين العربى والاوروبى حول تلك القضايا قال السفير جمال الدين البيومى ان ذلك يمكن بلورته فى ثلاث نقاط اساسية هى:

● الابقاء على حق الدول العربية المتوسطية فى رد الرسوم الجمركية وتطبيق نظام السماح المؤقت والاستيراد من المناطق الحرة، وأى إعفاءات جمركية مماثلة.

● تحديد القطاعات الصناعية التى تمثل قواعد المنشا الخاصة بها صعوبات جماعية للدول العربية المتوسطية حتى يتسنى بلورة مواقف متقاربة بشانها فى المفاوضات الثنائية بين الدول المعنية والاتحاد الاوروبى.

وفى حالة وجود إجماع على المطالب فى بعض القطاعات يمكن التقدم بطلب جماعى للاتحاد الأوروبى بشانها. وقد اكد بعض الخبراء على اهمية إعادة النظر فى القواعد الخاصة بالمنسوجات بهدف ضمان ان تسمح للدول العربية بتصدير إنتاجها من هذا القطاع الحيوى.

● دراسة طلب تطبيق قاعدة تراكم المنشا فيما بين الدول العربية المتوسطية التى توقع اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبى، بصورة تسبق ارتباط الدول العربية المتوسطية بترتيبات للتجارة فيما بينها تتضمن قواعد منشا مطابقة لما يطبق بينها .

وأخيرا فقد توافقت الآراء على ضرورة ان يدعم الاتحاد الأوروبى المطلب الفلسطينى بتحرير دخول وخروج المنتجات من والى الأراضى الفلسطينية، كى تتمكن فلسطين من الاستفادة من مثل هذا الاتفاق، وتطوير بنيتها الصناعية والاقتصادية بما يتلاءم مع إنشاء منطقة التجارة الحرة المتوسطية الأوروبية.



المصدر: الأهـــــــرام

التاريـخ: ... يونيو ١٩٩٦

مساعد وزير الخارجية لشئون المشاركة الأوروبية

التوصل قريبا لاتفاق مع أوروبا بشأن الصادرات الزراعية المصرية

استئناف الجولة السابعة للمفاوضات الشهر القادم

دبلن - طارق فتحي:

علن السفير جمال البيومي مساعد وزير الخارجية لشئون المشاركة الاوروبية عن قرب التوصل إلى اتفاق مع الجانب الأوروبي حول موضوع السياسة الحمائية التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي امام الصادرات الزراعية المصرية وأكد ان الطرفين المصري والاوروبي اتفقا على استئناف جولات التفاوض وتحديد شهر يوليو القادم لعقد جولة المفاوضات السابعة في بروكسل

واضاف السفير جمال البيومي ان لقاءه مع رئاسة القطاع الزراعي الاوروبي الاسبوع الماضي ادى إلى تحريك الموقف ونجح الجانب المصري في ان يجعل ادارة القطاع الزراعي في اللجنة الاوروبية تدرك الاهمية السياسية للانتهاء من الاتفاق في اقرب فرصة والأخذ في الاعتبار مصالح مصر الزراعية على اساس ان مصر ليست مصدرا زراعيا رئيسيا فقط وانما من اكبر عملاء القطاع الزراعي الاوروبي استيرادا للانتاج الزراعي. بما يعني ان زيادة الصادرات الزراعية المصرية للأسواق الاوروبية هي في مصلحة القطاع الزراعي الاوروبي واستمرار بقائه كمصدر اساسي للمواد الغذائية والزراعية إلى السوق المصرية.

واشار مساعد وزير الخارجية الى قرار الجانب الأوروبي برفع مستوى تمثيله في المفاوضات حيث سيرأسه مسيو لاجرا رئيس الادارة الزراعية في اللجنة الأوروبية وذلك لتحقيق الموازنة بين المصالح السياسية والفنية بما يضمن تحقيق طلبات مصر مؤكدا أنه تم الانتهاء بالفعل من التفاوض حول قطاع الصناعة والثقافة والبحث العلمي وحقوق العمالة المصرية في أوروبا والتعاون الاجتماعي حيث اصبح نص الاتفاق اقرب مايكون لوضعه النهائي

واوضح أن الجانب المصري يقوم حاليا بالاتصال بدول الاتحاد الأوروبي الرئيسية لشرح الموقف المصري وكسب تأييد تلك الدول خاصة في كل من دولة الرئاسة الحالية «ايطاليا» ودولة الرئاسة القادمة «ايرلندا» والتي ستتولى الرئاسة اعتبارا من أول يوليو القادم ولمدة ٦ شهور. والاتصال كذلك باكبر دول الاتحاد الأوروبي وهي المانيا باعتبارها احد اكبر شركاء مصر التجاريين ومن الدول الرئيسية التي تقدم مساعدات التنمية الى مصر.



عمرو موسى يفتتح اليوم مؤتمرا عن المشاركة الاوروبية

يفتتح اليوم عمرو موسى وزير الخارجية مؤتمرا عن كيفية الاستفادة من اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبي والذى ينظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية لمدة يومين ويشارك فيه عدد كبير من المسئولين ورجال الأعمال وخبراء الاقتصاد المصريين والأجانب.

وصرح هشام فهمي سكرتير عام المركز أن هذا المؤتمر يأتى مع اقتراب التوصل لاتفاق بين مصر والاتحاد الاوروبى بشأن اتفاقية المشاركة والتى يتوقع أن تؤدى إلى إعادة هيكلة بعض القطاعات الانتاجية وتحفيز نشاط بعض القطاعات الأخرى.

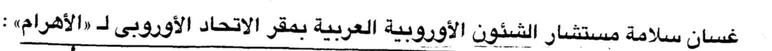
وأضاف أن المؤتمر يناقش أربعة موضوعات رئيسية وهى التكامل الاقليمى مع الاشارة إلى تجربة النافتا فى امريكا الشمالية والأسيان فى جنوب شرق أسيا، واتفاقيات المشاركة التى عقدها الاتحاد الاوروبى مع دول المغرب العربى وتركيا. كما يناقش التأثير المتوقع للاتفاقية على الاقتصاد المصرى خاصة فيما يتعلق بصناعات المنسوجات والأدوية والخدمات، ومجموعة السياسات والاجراءات المقترحة لتعظيم الفائدة المتوقعة للاقتصاد المصرى من اتفاقية المشاركة مع اوروبا

المصدر: الأهـــــــــرام
التاريـــخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٦

غسان سلامة مستشار الشئون الأوروبية العربية بمقر الاتحاد الأوروبى لـ «الأهرام» :

انتهت حقبة القطب الواحد ونعيش عصر تعدد الأقطاب

الدعم المالى للسلام والشرطى المساعد.. دوران جديدان لفرنسا فى المنطقة العربية



■ د. غسان سلامه

أجرى الحوار فى باريس:

د. سعيد اللاوندى



.. لم يكن خافيا على احد ان الكلمة التى القاها الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى قاعة جامعة القاهرة فى ابريل الماضى كانت تتضمن اصرارا فرنسيا على انتهاج سياسة اكثر عمقا وفاعلية فى منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية على وجه الخصوص، ثم جاءت الترجمة الحقيقية لذلك فى الموقف الفرنسى الحاسم من الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب اللبنانى، وبقاء وزير الخارجية الفرنسى هيرفيه دى شاريت نحو ١٣ يوما فى المنطقة حتى تم التوصل إلى وقف إطلاق النار ..

كيف تعاملت الدول العربية مع اعلان النوايا الفرنسية بالانخراط فى احداث الشرق الأوسط، ولعب دور محورى فيها .. وليس هناك - بطبيعة الحال - خير من الدكتور غسان سلامة مستشار الشئون العربية - الأوروبية بمقر الاتحاد الاوروبى فى بروكسل، واستاذ العلاقات السياسية الدولية فى جامعة باريس - السوربون، وموقف عدد من المراجع السياسية والاستراتيجية المهمة، الذى تصدى برحابة صدر للإجابة على الأسئلة .. وكان هذا الحوار :

□ الاهرام :

التوجه الفرنسى تجاه المنطقة العربية هو توجه مثير للجدل داخل فرنسا ذاتها، وفى اوروبا ايضا لانه جاء ى اعقاب دعوى كانت تنكر وجود سياسة عربية لفرنسا .. كيف ترى مرتكزات هذا التوجه الجديد، وإلى اى حد يمكن اعتباره امتدادا لسياسة ديجول العربية قبل نحو ثلاثين عاما؟

ارجو ان تعلم انه، حتى لو لم يكن جاك شيراك رئيسا لفرنسا، لكان حدث تحول فى السياسة الفرنسية فى الشرق الاوسط، وتجاه المنطقة العربية خصوصا. صحيح لقد اتخذت هذه السياسة طابعا هجوميا او اندفاعيا لأن شخصية شيراك هى كذلك. وبالاجمال كان لابد ان يحدث تغيير لسببين :

الاول بنيوى لا يتعلق بالاشخاص وهو ان السياسة الخارجية الفرنسية فى السنوات الخمس الماضية كانت تتاثر كثيرا بوضع فرنسا الدولى الذى كان مهددا من قبل عدد من المصادر، المصدر الاول والاساس هو انهيار الاتحاد السوفيتى. هذا الانهيار الذى ربما قد اعجب الاطلسيين فى فرنسا او الذين يشددون على انتماء فرنسا للغرب. ولكن هناك تراثا سياسيا اخر فى فرنسا يقول بان لفرنسا دورا يكاد يكون وسيطا بين الشرق والغرب. وكان عبر عنه ديجول منذ حوالى ٣٠ عاما عندما انسحب من حلف شمال الاطلسى، وحاول ان تكون لفرنسا سياسة شبه وسطية. ومع انهيار الاتحاد السوفيتى اصيبت فرنسا بحالة من انعدام الوزن الاستراتيجى لانه لم يعد هناك شرق، وعليها ان تحدد مواقفها وفقا لمعادلة جديدة قوامها الاساسى انتصار الغرب فى الحرب الباردة.

المصدر الثانى هو إعادة التركيبة الاوروبية بعد توحد المانيا وهو ايضا عنصر آثار قدرا كبيرا من الترقب والتخوف لدى بعض القادة الفرنسيين لأن المانيا اصبحت داخل المجموعة الاوروبية فى موقع إن لم يكن مهيمنا فعلى الاقل اقوى بكثير مما كان لالمانيا الغربية فحسب. وبالتالى يمكن لنا أن نقول ان السنوات الاخيرة من ايام ميتران كانت «مهجوسة» او محكومة باستمرار بضرورة الدفاع عما يمكن الدفاع عنه من مصالح فرنسا إزاء تطورين خطيرين يمسان الموقع الاستراتيجى لفرنسا فى العالم بصورة مباشرة جدا. وهذا يفسر الكثير من المبادرات الفرنسية التى لم تثر حماسه كثيرة عند العرب مثل انخراطها فى التحالف الذى ادى إلى تحرير الكويت ٩٠ و٩١ او انزلاق وزير الخارجية السابق رولان دوما إلى اعتبار سياسة فرنسا العربية وهما واسطورة لا قاعدة حقيقية لها.

وبوسعنا - على كل حال - اختزال هذه الأدوار فى دورين أساسيين :

الاول الدور الداعم ماليا لعملية السلام .. بمعنى أن عملية التسوية بين العرب واسرائلي كانت تقوم بها الولايات المتحدة بصورة انفرادية بعد مؤتمر مدريد، وعندما كانت تصل إلى نتيجة ما مع الأردن او الفلسطينية كانت تدعو اوروبا وفرنسا بالذات إلى تقديم الدعم المالى لهذا الانجاز.

والثانى دور الشرطى .. بمعنى انها كانت تريد مساندة اوروبا وفرنسا بالذات فيما تطلق عليه الدبلوماسية الأمريكية محاربة الارهاب اى محاولة الضغط على ايران او السودان او ليبيا وعدد من الدول التى تعتبرها الدبلوماسية الامريكية دولا مؤيدة للارهاب هذان الدوران، قررت فرنسا منذ عدة اشهر عدم الاكتفاء بهما، وبدات البحث عن دور سياسى فى المنطقة وقررت ان يكون لها صوتها المستقل فى منطقة البحر الابيض المتوسط عموما.

اما العنصر المواتى لهذا الدور الفرنسى والذى تحاول الدبلوماسية الفرنسية الاستفادة القصوى منه فهو ما يمكن تسميته بالانهاك الامريكى تسيطر على احداث الشرق الاوسط سلما وحربا. فالولايات المتحدة كانت بلا شك «اميرة الحروب» عندما قادت عملية التسوية فى مؤتمر مدريد وبعده .. هذا الدور بدا يصاب بقدر لا باس به من الانهاك والتعب واسباب ذلك كثيرة منها طبعا، فشل الدبلوماسية الأمريكية حتى الساعة فى التوصل لتسوية بين سوريا واسرائيل وهو ملف التسوية الذى استحوذ على قدر كبير من اهتمام وارين كريستوفر التى تحققت، انما كان بدون دعم الدبلوماسية الأمريكية سواء فى اوسلو او بين الأردن واسرائيل وإن كانت واشنطن عرفت جيدا الاستفادة منه اعلاميا ..

اما العنصر الثانى فهو يتعلق بالشعور الذى عبر عنه عدد من الزعماء العرب مؤخرا، ومنهم الرئيس حسنى مبارك والخاص بان الولايات المتحدة لم تعد فعلا فى دور الوسيط النزيه وانها اصبحت تنحاز اكثر فاكثر لمواقع اسرائيل، والبراهين على ذلك كثيرة منها موضوع السلاح النووى الذى سايرت فيه واشنطن اسرائيل على حساب الدول العربية الأخرى ومنها موضوع تفسير قمة شرم الشيخ، فبينما سعت مصر والسعودية وعدد من الدول العربية إلى اعتبار انها كانت فعلا لدفع التسوية للامام، قررت الولايات المتحدة أن تدعم اسرائيل فى تفسيرها وهى انها قمة لمحاربة من تجيز لنفسها أن تسميهم ارهابيين ..

باختصار، هناك نوع من «النهاك» فى الدبلوماسية الأمريكية دفع الفرنسيين إلى التسريع فى عملية الاستفادة منه سيما وأن الولايات المتحدة منهمكة منذ الآن ولمدة عام على الأقل فى الانتخابات الرئاسية.

□ الاهرام :

كيف تنظر إلى الموقف الفرنسى من الاعتداءات الاسرائيلية الدموية الاخيرة على جنوب لبنان، وما هى رؤيتك للعلاقات الفرنسية - الاسرائيلية فى ضوء ما تردد حول ما يكاد يشبه الاهانة من جانب اسرائيل لوزير الخارجية الفرنسى هيرفيه دى شاريت اثناء وجوده بالمنطقة إبان هذه الازمة المترتبة على الاعتداءات الاسرائيلية الغاشمة؟

لقد انخرطت باريس بقوة فى هذه الاصوات لعدد من الاسباب، منها انها تعتبر لبنان موقعا مهما يمكن للسياسة الفرنسية ان تعيد بناء نفسها من خلاله. ولكن ما كان شيراك ليرسل وزير خارجيته للمنطقة لفترة تجاوزت

١٣ يوما متتالية بينما مسئولياته في مناطق اخرى من العالم كثيرة، لو لم يكن شيراك نفسه قد ذهب إلى المنطقة قبل بدء هذه الأصوات باسبوع او عشرة ايام واطلق فيها تصريحات اساسية ومهمة سواء في موقع الأمم المتحدة في الناقورة في جنوب لبنان او في مدرج جامعة القاهرة بعد ذلك بيومين ..

هذه التصريحات كانت ستصبح حبرا على ورق، وكان عدد كبير من الأطراف العربية سيعتبرها هراء وسيعتبر ان فرنسا تقول ولا تفعل وانها تتحدث كثيرا وتفعل القليل لو ان جاك شيراك لم يبادر فورا إلى اعتبار مصداقيته الشخصية، ومصداقية فرنسا في خطر اذا ترك الامور تسير بدون تدخل من قبل فرنسا .. ولك ان تتصور ولو للحظة واحدة، على اى صورة سيكون احراج الدبلوماسية الفرنسية لو بعد هذه التصريحات الطنانة الرنانة التى اطلقها شيراك في الشرق الأوسط، عاد إلى باريس ولم يفعل شيئا إزاء عملية الاعتداء الهمجية على لبنان من قبل الآلة العسكرية الاسرائيلية!

واتصور انه لم يكن امام شيراك من مخرج لانقاذ نفسه وبلده من هذا التحدى الذى فرض عليه سوى الانخراط ومزيد من الانخراط في عملية التوصل لوقف اطلاق النار .. واعتقد ان اى مراقب موضوعى لابد ان يعترف بان هذا العناد، وهذا الاصرار ادياً في الواقع إلى تكريس دور فرنسا لانها استطاعت ان تحقق هدفها الاول وهو التوصل لوقف اطلاق النار. وثانيا اخراج مصداقية فرنسا من المازق، وثالثا اخراج لبنان إلى حيز الوجود كلاعب سياسى في المنطقة بمعنى انها كانت المرة الاولى منذ سنوات طويلة يتحول فيها الحكم في لبنان إلى المخاطب الاول دوليا ولم تمر الاتفاقات ـ كما كان الحال في السابق ـ إما من خلال حزب الله او من خلال سوريا وإيران ..

اما بالنسبة لاسرائيل .. فاعتقد ان مواقفها كانت مختلفة من المبادرة الفرنسية بمعنى ان الموقف لم يكن سلبيا من الألف إلى الياء. ففى المرحلة الاولى كان هناك نوع من الانزعاج الاسرائيلى الواضح لتدخل اى طرف في البحث لوقف اطلاق النار خصوصا أن العملية العسكرية كانت مفتوحة من حيث الزمن وعندما جاءت فرنسا ودعت فورا لوقف اطلاق النار، اعتبرت اسرائيل ان هذه الدعوة تمس استراتيجيتها العسكرية، فتجاهلت المبادرة الفرنسية واعتبرتها سابقة لاوانها ليس لانها فرنسية بالذات ولكن لانها جاءت لتضع حدا باترا لعملياتها العسكرية ..

□ الأهرام:

لكن هذا التحليل لم يمنع الولايات المتحدة من النظر بعين الشك والريبة لمجمل التوجهات الفرنسية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية خصوصا .. وقد صدرت تصريحات عديدة من جانب مسئولين أمريكيين تستهجن وتمتعض وتتحفظ ..

والسؤال : هل ثمة مناقشة حقيقية بين النفوذين الامريكى والفرنسى في المنطقة. وما هى خلفيات هذه المنافسة ومستقبلها؟

ارجو ان تعلم ان المراحل الانتخابية في كل بلدان العالم، لن تسمع فيها الكلام الحقيقى بخصوص المواقف والسياسات .. والولايات المتحدة التى تقوم على انتخابات رئاسية لن تشذ عن هذه القاعدة في كل الاحوال. ايا كان الامر، فالثابت ان الولايات المتحدة اخذت علما بان المجموعة الاوروبية تسعى لدور ما في حوض المتوسط منذ برشلونة وبعدها .. واخذت علما ايضا بان جاك شيراك يسعى لاعادة دور سياسى لفرنسا في منطقة الشرق الاوسط. واخذت علما ثالثا بان دول اوروبا الغربية وفرنسا بالذات لها مصالح اقتصادية وتجارية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وليست راغبة في التخلى عنها لا للولايات المتحدة ولا لغيرها. وبالتالى اعتقد ان مرحلة من تطبيع النفوذ في منطقتنا من العالم بدات الآن.

واعنى بالتطبيع اننا كنا في مرحلة القطبين ثم دخلنا لفترة وجيزة من الزمن في مرحلة القطب الواحد، ونحن ندخل حاليا في مرحلة جديدة هى مرحلة تعدد الاقطاب. بدون شك تبقى الولايات المتحدة اكبر دولة صناعية وتجارية واكبر اقتصاد، واكبر قوة عسكرية بلا منازعة. لكنها رغم ذلك ـ بدات تعترف بانها عاجزة عن ان تكون موجودة في كل بقاع العالم وعليها ان تقبل بوجود اطراف اخرى كما تقبل بالتنافس او ما يسمى بالحرب الاقتصادية بين الدول الصناعية سوف تشتد بعد انتهاء الحرب الباردة .. بمعنى ان هذه الحرب كانت تفرض على الدول الغربية قدرا كبيرا من التماسك فيما بينها لكي لا تتحول الحرب الاقتصادية بينها إلى فرص استراتيجية تخطفها الاتحاد السوفيتى .. والآن وبعد انهيار هذا الاتحاد، فالحرب الاقتصادية لم يعد لها كابح او جامح .. بين الدول الصناعية واصبح التنافس على اشده وها نحن نراه في اسيا، وامريكا اللاتينية، وافريقيا والشرق الاوسط وسنرى مزيدا له في السنوات المقبلة وسنرى دولا مثل المانيا وفرنسا وبريطانيا تسعى لوجودها في هذه البقاع.

واتصور ان الولايات المتحدة تدرك هذا الموقع الجديد وتفهم جيدا ان المصالح الاقتصادية تستدعى ايضا ادوارا سياسية كما تعلم ان ما بين اوروبا والشرق الاوسط من علاقات تاريخية وحوار جغرافى ووجود جاليات عربية وشرق اوسطية في اوروبا، فضلا عن ان أوروبا هى الشريك الاقتصادى الأساسى لمعظم الدول العربية من المغرب إلى لبنان ومصر ..

□ الأهرام :

تعليقا على سياسة فرنسا العربية صرح هيرفيه دى شاريت بانه لا رجعة لفرنسا عن هذه السياسة وأنه فوجئ بترحيب شديد من جانب الدول العربية، بل إن بعضهم كان يتساءل بتانيب : لماذا كان هذا الغياب، كيف تقبل العرب هذه العودة المحمودة لفرنسا، او بمعنى ادق كيف تعاملوا معها. وهل يكون بوسعنا القول بان ثمة سياسة فرنسية للعرب في مقابل سياسة عربية لفرنسا؟

لا أعتقد للحظة واحدة باننا نعود إلى الديجولية لانها ـ ببساطة ـ مرحلة تاريخية انتهت منذ زمن وكانت قائمة في ظروف دولية مختلفة جوهريا .. مثل حركة التحرر الوطنى المتسعة انذاك، والتناغم الذى كان بين الديجولية، والناصرية، ثم شعور فرنسا بان سياستها العربية كانت جزءا من سياستها الوسطية .. لكن هذه الظروف تلاشت اليوم، واصبحنا امام مرحلة جديدة فيها بالطبع قدر من الديجولية بمعنى تركيز دور لفرنسا في المنطقة وليس عودة للستينات او الخمسينات. وباريس تبنى هذه القضية لبنة، لبنة، وليس لديها تصور متكامل عنها، ولذلك لم يصدق العرب للوهلة الأولى بعد خطاب شيراك في جامعة الدول القاهرة ان فرنسا تريد بالفعل دورا سياسيا، بمعنى ان التشكيك كان سيد الموقف. والحق كان معهم لأن السنوات الاخيرة لفرنسا لم تكن مثمرة، كما ان الطبقة السياسية الفرنسية نفسها لم تكن تصدق ما تسمع وترى .. وقام الاعلام الفرنسى بعد جولة الغرب ولبنان ومصر بدور واضح في التشكيك في قدرة فرنسا على لعب هذا الدور .. لكن بعد موقف فرنسا من ازمة لبنان الاخيرة، واصرار شيراك على «الندية» التى يتعامل بها مع الولايات المتحدة في المنطقة .. في ضوء انهماك الاخيرة في حملتها الانتخابية، وعدد من الازمات الدولية بين تايوان والصين

او فى جنوب افريقيا وهايتى .. بدات الدول العربية شانها فى ذلك شان الطبقة السياسية الفرنسية والاعلام تاخذ علما بان بان هذا الامر ليس كلاما فى الهواء .. وبالتالى شرعت فى التعامل معه كواقع وليس مجرد اعلان او اشهار لنوايا طيبة.

والمؤشر الواضح على ذلك هو تزايد عدد الزوار العرب لفرنسا بصورة مذهلة فى السنة الاولى لحكم جاك شيراك.

لكن بقى علينا ان نشير إلى ان هناك نوعا من المعادلات الجديدة التي يجب اخذها فى الاعتبار .. أولا من الناحية الغربية حيث قوبلت - كما تعلم - مبادرات شيراك بقدر من التشكيك والمعارضة حتى من بعض الدول الأوروبية التى بدات تنظر لهذه المبادرات وكانها نوع من الطيران خارج السرب الاوروبى. وبالتالى على العرب ان يفهموا ان البناء الاوروبى هو امر غربى وان هذا يشكل نوعا من الضغط على فرنسا لكى تعمل ليس فقط بمفردها دائما ايضا كدافعة لمواقف اوروبية اخرى وربما ان الدور الاجدى الذى يمكن لباريس ان تلعبه فى الشرق الأوسط فى السنوات المقبلة ليس كدولة مستقلة في الشرق الاوسط، وانما كمحرك لموقف اوروبى موحد اكثر انخراطا فى قضايا المنطقة.

والمؤسف ان هذا الامر، لا ياخذه كثير من العرب ماخذ الجد لأنهم مازالوا ينظرون لفرنسا والمانيا واسبانيا وكانها دول مستقلة لا رابط بينها، بينما التشاور والعمل المشترك هى امور جدية بالنسبة لها. وفى اللقاء الذى جرى بين شيراك وكول اتفقا على مزيد من تنسيق المواقف، وأكدت فرنسا انها لا تريد ان تطير خارج السرب الأوروبى لكنها تريد ان تدفع بعموم السرب باتجاه منطقة الشرق الاوسط.

وثانيا من الناحية العربية .. هناك عوائق كثيرة، فالاطراف العربية على المستوى الثقافى أو الشعب تشعر بعمق شديد بانحياز الولايات المتحدة لاسرائيل، وانطفاء جذوة النشاط السوفيتى .. وهو ما يجعلها اكثر ترحيبا باى دور فرنسى او غيره، يكون من شانه وضع حد للتفرد الامريكى المنحاز .. لكن لهذه الأطراف على المستوى الحكومى، مشاكلها الخاصة بمعنى انها ليست حاملة لعموم هجمات العرب. فكل بلد يريد من فرنسا ان تساعده لكى يخرج من ازمته .. فالجزائر تطمع فى مزيد من الدعم الفرنسى، والمغرب تريد استثمارا فرنسيا وليبيا تريد رفع الحظر المفروض عليها .. ولبنان يريد فرنسا أن تساهم فى اعماره .. والعراق يريد رفع الحظر هو الأخر .. وهو ما يعنى ان المطالب العربية هى مطالب فردية وليست عمومية.



التعاون العربى الأوروبى يزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية

تفاوت شديد فى متوسط الدخل

□ كتبت ـ ميرفت عبد العزيز:

مع الاقتراب من دخول القرن الحادى والعشرين يتزايد الاتجاه للتكتلات الاقتصادية والتعاون عبر الحدود ويناقش الخبراء فى مصر التوجه الشرق أوسطى والتوجه المتوسطى، وشكل التعاون بين مصر والمجموعة الأوروبية اقتصاديا وتأثير ذلك على مستقبل المنطقة.

تقول الدكتورة نازلى معوض رئيس مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة إن الحكومة المصرية قد سبقت بالدعوة إلى التعاون الاقليمى والمتوسطى خاصة عندما قارنت ذلك بالدعوة إلى نظام عالمى جديد منذ أوائل الثمانينات ثم دعا الرئيس مبارك مؤخرا إلى إنشاء منتدى دولى لدول وشعوب منطقة المتوسط وأوروبا تكون مهمتها بحث وسائل دعم التعاون الاقتصادى والثقافى وتوسيع التفاهم السياسى وتعميقه بين دول وشعوب المنطقتين.

وبصفة عامة ـ كما تؤكد الخبيرة ـ استفادت مصر من التسهيلات التى تضمنها التعاون مع أوروبا، خاصة المنح والقروض الميسرة وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع الزراعية المصرية، ومرونة القيود الكمية أو الحصص الاسترشادية للصادرات الزراعية المصرية إلى أوروبا فضلا عن إعفاء الصادرات الصناعية من نسبة جمركية كبيرة.. بل توصل طرفا العملية التفاوضية إلى إطار يسمح للمنتجات الصناعية والزراعية المصرية بالدخول للأسواق الأوروبية بدون جمارك تذكر وإعطاء مصر فرصة لإلغاء الجمارك على الواردات الأوروبية خلال مدة ما بين 13 و15 عاما.

كما أن الصادرات ذات المنشأ المصرى سوف تتمتع بإعفاءات كبيرة فى الأسواق الأوروبية تصل إلى 25 أو 30٪ مما يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الكبرى إلى مصر.

وترى الدكتورة نازلى معوض أن مصر تدرك أن دول الاتحاد المغاربى الخمس هى أقرب دول جنوب المتوسط إلى أوروبا وأكثرها تنسيقا للتعاون مع الجماعة الأوروبية، وهى حجر الزاوية فى مجموعة خمسة + خمسة للتعاون الأوروبى المتوسطى ومن هنا كان طلب مصر للانضمام للاتحاد المغاربى مرتبطا باشتراكها فى المفاوضات التى سيجريها الاتحاد المغاربى والتى تؤثر عضويا فى السياسة المتوسطية لمصر، وترى السياسة المصرية أنه لابد أن يكون أى نظام جماعى للامن فى المتوسط مرتكزا على تجمع عربى قادر وفعال يوازن التجمع الأوروبى والتجمع الشرق أوسطى.. ومن هنا كانت

المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٦
المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

دعوة مصر لإصدار «ميثاق شرف للتعاون والأمن العربي».

ويقول الدكتور أحمد ثابت إن مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية جاء وليد أسباب سياسية وأمنية في المقام الأول، من واقع المخاطر والتهديدات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة مثل الإرهاب وتهريب المخدرات والمهاجرين.. كما جاءت كدافع سياسي من زاوية التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي من تعاظم المنافسة الاقتصادية والسباق الثقافي الرهيب مع كل من اليابان والولايات المتحدة.

ويشير الدكتور أحمد ثابت إلى التفاوت الشديد في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بفعل ازدياد السكان في دول المشرق والمغرب العربية والذي وصل إلى 1 : 10 ويمكن أن يزداد بنسبة 1 : 20 وهو نفس الأمر في ازدياد فجوة متوسط الدخل بين إسرائيل وجيرانها، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في إسرائيل 25 مثلا لنظيره العربي المتوسطي، ويصل الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل إلى حد التعادل مع الدول العربية المتوسطية برغم أن سكان إسرائيل لا يزيدون على 7 ملايين نسمة في حين يبلغ عدد سكان هذه الدول 134 مليون نسمة.

وتدعو وثائق المشاركة الأوروبية الدول المتوسطية غير الأعضاء إلى التغلب على الفجوات السابقة من خلال تحرير وإعادة هيكلة اقتصاداتها.

ويؤكد الدكتور أحمد ثابت أن السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد للفترة من 92 – 96 قامت على وضع استراتيجية تجاه المشرق والمغرب العربيين وإسرائيل ولدعم عملية السلام في الشرق الأوسط وذلك في ثلاثة عناصر أساسية هي:

1 – برنامج السنوات الخمس لدعم الأراضي الفلسطينية المحتلة بنحو 500 مليون إيكو في صورة منح وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

2 – ترقية العلاقات الجماعية مع مختلف دول الاقليم.

3 – دعم الاتحاد الأوروبي للتعاون الاقليمي في إطار رئاسته لمجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية في إطار المفاوضات متعددة الأطراف عقب مؤتمر مدريد.

ومن الملاحظ أن مشروع الشراكة لا يقدم جديدا في مجال إصلاح اقتصادات دول المتوسط العربية حتى تتمكن من دعم قدرتها التنافسية.. بل ويفرض عليها الاستمرار في سياسات التكيف الهيكلي والتحرير الاقتصادي التي يفرضها كل من الصندوق والبنك.. بل وتتحمل الحكومات الغربية والاتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل



المصدر: الشعب اليوم

للبحوث و التدريب و المعلومات — التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٦

العالمى والشركات متعددة الجنسية جزءا من المسئولية عن تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تفرضه من شروط فى علاقاتها مع الدول النامية عموما والعربية خصوصا اهمها اتباع سياسات تقشفية تؤدى إلى إضعاف دور الدولة الإنتاجى والتكنولوجى والاجتماعى.

ويشير الدكتور أحمد ثابت إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية المزمع الانتهاء منها عام 2010 وتقوم فكرتها على رفع القدرة التنافسية لكل من مصر وتونس والجزائر والمغرب اكثر واجتذاب الاستثمارات الأوروبية وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أن يكون التعامل بالمثل فى مجال تحرير التجارة فى السلع المصنعة بين أوروبا المتوسطية ودول المتوسط.. بل وبين دول المتوسط وبعضها البعض، لنجد فى النهاية أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم يسكنها من 600 إلى 800 مليون نسمة وحوالى 30 إلى 40 دولة.

فى النهاية يؤكد أحمد ثابت أن هناك تخوفات عديدة لدى الدول العربية من أن تتحول المشاركة الأوروبية المتوسطية إلى قضية خاصة بدول جنوب أوروبا فقط مثل إيطاليا وفرنسا وأسبانيا.. بل إن هذه الدول ذاتها غير متفقة على مبادىء السياسة المتوسطية وأساليب التعاون فى المتوسط.

الدول العربية تنتقد تباطؤ الأوروبيين في تطبيق برنامج برشلونة للشراكة

□ بروكسيل -
من اسماعيل زاير:

وجهت الدول العربية المساهمة في الاجتماع المشترك مع لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية في البرلمان الأوروبي اول نقد علني شديد لشركائها من الدول الأوروبية على ما اتسمت به سياستها من «مماطلة وتباطؤ» في تطبيق برنامج الشراكة الذي رسمه اعلان برشلونة في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. واجمع الجانب العربي الذي تمثل على مستوى الوزراء المتخصصين بالتبادل الدولي والتجارة في مصر وفلسطين والجزائر والمغرب على أن الاتحاد الأوروبي «فقد الحماسة التي بدأ بها برنامج الشراكة ولم يف بالتزاماته الموقع عليها بعد ان نفذت الدول العربية تعهداتها برفع القيود الجمركية وقادت حملة تطهير للقوانين من كل العوائق الواقفة في وجه تحرير التجارة الخارجية»، على حد قول وزير الصناعات المتوسطة الجزائري عبدالقادر حمودي.

واثار الجانب العربي عبر الوزير الفلسطيني للتعاون الدولي نبيل شعث والسفيرة دولت حسن نائبة وزير التجارة الخارجية المصرية موضوع التهديدات الاسرائيلية لعملية السلام باعتبارها عائقاً امام تنفيذ برنامج الشراكة واشكل تعارضاً صارخاً مع احكام اعلان برشلونة وروح التعاون الاقليمي للحفاظ على الاستقرار وحسن الجوار والتنمية المستمرة السلمية. وحذر شعث في كلمته امام الاجتماع من ان «الكارثة قادمة اذا ما نفذت الحكومة الاسرائيلية سياستها التي اعلنتها ابان الحملة الانتخابية». وقال ان «المخاطر التي تتهدد المنطقة حالياً تكمن في العودة الى لغة المواجهة بدل الحوار والجلوس الى طاولة المفاوضات، وهي اللغة الوحيدة التي تحمي مصالح الاوروبيين ومصالح جميع الاطراف في المنطقة».

وفي مواجهة النقد الشديد الذي وجهه الجانب العربي للاتحاد الاوروبي لتلكؤه في تنفيذ برنامج التمويل والاستثمار «الميدا»، المجمد حالياً بفعل الفيتو اليوناني بسبب خلافها مع تركيا المستفيدة من اطلاقه، اكد المدير العام للدائرة الاقتصادية في المفوضية الاوروبية خوان برات ان الامر قيد التفاوض مع اليونان وسيتم التوصل الى اتفاق لتجنيب الدول الاعضاء في برشلونة عواقب الصراع التركي - اليوناني بحلول شهر تشرين الأول (اكتوبر) المقبل. وينتقد الجانب المتوسطي الشركاء الاوروبيين على عدم ابداء اهتمام بالعواقب السلبية التي تعاني منها الدول الجنوبية من الشراكة بفعل التعطيل المقصود لبرنامج «الميدا»، اذ بلغت خسائر دول الجنوب مئات الملايين من الدولارات بعد ازالة الرسوم الجمركية وتحرير التجارة الخارجية. وقال محمد الغنوشي وزير التعاون الدولي التونسي ان «خسائر تونس وحدها من التشريعات الجديدة بلغت ٦٠٠ مليون دولار تقريباً كما انخفض التمويل الاوروبي للمشاريع الاقتصادية التونسية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار عن معدله المقارن مع العام الماضي خلال النصف الاول من عام ١٩٩٦.

واعتبرت السيدة دولت حسن ان «اصرار الجانب الاوروبي على استثناء المنتجات الزراعية الآتية من دول الشراكة من قيود سياسات الحماية شكل مفروض من اشكال الانانية يقيد الآفاق المنتظر تحقيقها لخلق اندماج جاد بين الاقليم المتوسطي والاوروبي». واجمع المندوبون من دول الشمال والجنوب في الشراكة على ان العام الحالي سيكون عاماً حاسماً لمستقبل العلاقات المستقبلية مع أوروبا ومصير اعلان برشلونة.

وينتظر ان تقدم لجنة العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية تقريراً استثنائياً للبرلمان الاوروبي لمناقشته قبل رفع توصياته الى المفوضية الاوروبية والمجلس الوزاري الاوروبي بجميع اختصاصاته.



رئيس وفد المفاوضات المصرية مع اوربا :

مصر جاهزة لتوقيع اتفاق المشاركة مع أوربا فى اكتوبر القادم

كتب عصام السباعى :

اعلن السفير جمال الدين بيومى مساعد وزير الخارجية ورئيس وفد المفاوضات المصرية مع اوربا ان مصر جاهزة لتوقيع اتفاق المشاركة مع اوربا والذى يهدف الى ان يتم فى اكتوبر القادم . وقال : ان مصر اتخذت خلال فترة التفاوض التى بلغت حتى الآن ١٨ شهرا القرارات الصعبة بالنسبة لها من اجل الاتفاق وان على اوربا ان تتخذ القرار الصعب بالنسبة لها لتحقيق حرية النفاذ للصادرات الزراعية المصرية لأوربا .

جاء ذلك امس فى المؤتمر الذى نظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية حول امكانيات الاستفادة من المشاركة الاوربية برئاسة طاهر حلمى

واشار السفير جمال بيومى الى ان قرار مصر برفع الجمارك عن الصادرات الاوربية لمصر بعد مرور ١٢ سنة من توقيع الاتفاق كفترة انتقالية سيحمل الموازنة المصرية عبئا ٢ مليار جنيه سنويا . كما أوضح ان هدف مصر السياسى فى توقيع اتفاق المشاركة فى اكتوبر القادم وقبيل انعقاد القمة الاقتصادية بالقاهرة للتعاون الاقليمي فى نوفمبر سيؤدى الى التقاء مسارى مدريد وبرشلونة فى القاهرة .



في افتتاح مؤتمر المشاركة مع الاتحاد الأوروبي:

مصر تسعى إلى توقيع اتفاقية المشاركة في اكتوبر وتتمسك بالحصول على حصة أكبر لصادراتها الزراعية

كتب - ياسر صبحي:

أكد السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية ورئيس وفد مفاوضات المشاركة السورية أن قيام منطقة تجارة حرة عربية هو هدف متواضع يجب الاسراع والانتهاء منه قريبا بينما يجب أن يكون الهدف هو تحقيق اتحاد جمركي بين الدول العربية وسوق عربية مشتركة وأشار إلي ان مؤتمر القمة العربي أعطى دفعة قوية للتعاون الاقتصادى العربى وأن هذا لا يتعارض أو يؤثر على إتفاقية المشاركة التى تسعى إليها مصر مع الاتحاد الاوروبى.

وأضاف أن مصر تسعى لتوقيع إتفاقية المشاركة الاوروبية في شهر أكتوبر القادم بحيث تسبق مؤتمر القاهرة في نوفمبر القـادم وهو الأمر الذي يهم الاتحـاد الاوروبي أيضا حتى يكون مؤتمر القاهرة هو التقاء للمؤتمرات الاقليمية السابقة التي تهدف للسلام والتى بدأت بمؤتمر مدريد مع التعاون البحر متوسطي من خلال مؤتمر برشلونة العام الماضي.

جاء ذلك خلال المؤتمر الدولي عن كيفية استفادة مصر من إتفاقية المشاركة الأوربية والذي ينظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بمشاركة خبراء المنظمات والجامعات الدولية والخبراء المصريين. وقد افتتح المؤتمر السفير جمال بيومي نيابة عن عمرو موسى وزير الخارجية وحذر بيومي الاتحاد الاوروبى من البطء في سير المفاوضات مشيرا إلى انه إذا كانت اوروبا غير مستعدة حاليا لاتخاذ القرار الصعب في تحقيق مزيد من التحرر في المجال الزراعي يجب الا تلجأ إلى التهدئة والتأجيل ولكن مناقشة المشاكل القائمة والسعي إلى حلها. وأوضح أن مصر قد أخذت قرارا صعبا في تحرير أسواقها أمام المنتجات الصناعية الاوربية مما سيؤدى إلى إنخفاض الحصيلة من الجمارك إلى حوالى مليارى جنيه خلال فترة الـ ١٢ عاما والتى يتم فيها التحرير التدريجى للتعريفة الجمركية للوصول بها إلى الصفر امام المنتجات الاوربية..

كما أن هذا القرار قد يتسبب في حدوث بعض الزيادة في معدلات البطالة ومزيد من الضرائب المباشرة الداخلية وأمام ذلك فإن مصر تتمسك بحقها في الحصول على حصة أكبر من الصادرات الزراعية والمساعدات المالية تتناسب مع إختلاف درجة التقدم الاقتصادي لمصر بالمقارنة مع الاتحاد الاوروبى. وقال إن الخلاف الرئيسي لا يزال في مجال التحرير الزراعى وأن هذا التحرير مفيد ايضا للاتحاد الاوروبى حيث أن مصر تعد مستورداً رئيسياً للسلع الزراعية وقال أن مصر ترفض الشعار الأوروبى بالحكم على أساس التدفقات التقليدية للتجارة حيث أن الصادرات المصرية الحالية للاتحاد الاوروبى لا تعكس الامكانات الحقيقية للتصدير إذ أنها تعاني من معوقات حالية مثل إرتفاع الجمارك على صادرات الأرز إلى ٣٠٠٪ وتقديم مزايا جمركية لمصر في تصدير العنب في الفترة من يناير إلى نهاية يونيو فقط وهي الفترة التي لا تنتج فيها مصر العنب وغيرها من أمثلة المعوقات التى تواجهها المنتجات الزراعية المصرية فى أسواق اوروبا وأخرها البطاطس.

وحول قيام تونس بتوقيع إتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبى الأسبوع الماضى قال أن هذا لا يمثل ضغطاً على مصر فى الاسراع بالامضاء على الاتفاقية لأن لكل دولة ظروفها الخاصة يجب ألا تقوم جميع الدول جنوب البحر المتوسط على نص واحد للاتفاقية. وبالنسبة لتونس فهى قد أخذت ثلاث سنوات من التفاوض للوصول الى إتفاق وأن مصر لا تزال في السنة الثانية فقط من التفاوض كما أن أهمية قطاع الزراعة في مصر تختلف عن الوضع بالنسبة لتونس كما أن التعريفة الجمركية فى مصر تختلف أهمية تخفيضها بالمقارنة بلبنان والتى لديها معدلات منخفضة منها. وحول إنتقال رئاسة الاتحاد الاوروبى من ايطاليا إلى أيرلندا الأسبوع القادم قال بيومى أن إيطاليا كانت تسعى إلى توقيع اتفاقية المشاركة الاوروبية مع مصر خلال فترة رئاستها ولكن عدم القدرة على تحقيق هذا الهدف لا يؤثر على التفاوض أو إمكانية الاسراع في التوقيع إذ أن ايرلندا تهتم كثيراً بتوقيع الاتفاقية خاصة أنها مصدر رئيسى لمصر في المنتجات الزراعية.

وأكد الدكتور طاهر حلمي رئيس المركز المصرى للدراسات الاقتصادية أن التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمى أدت الى وجود التكتلات الاقليمية القائمة على حرية التجارة بينها. وأنه من المهم بالنسبة لنا في مصر هو المزيد من التعرف على السوق العالمية والقواعد التى تحكمها فهى السوق التى سوف نتنافس فيها وان اتفاقية المشاركة الاوربية مع دول جنوب البحر المتوسط سوف تؤثر على المنطقة ككل ومن بينها مصر وأنه من المهم أن يتوصل المفاوضون المصريون إلى إتفاقية جيدة للمشاركة تحقق أكبر قدر من المصلحة للاقتصاد المصرى.

وقال أحمد جلال مدير المركز أن اتفاقية المشاركة الاوربية مع مصر سوف تؤدى إلى تغيير كبير داخل الاقتصاد المصرى وسيؤدى إلى مزيد من الانفتاح والتحرير داخلياً وأن الحكومة ورجال الأعمال سوف يكون لهم دور كبير فى الفترة القادمة للتعامل مع هذه المتغيرات. وأضاف أن هذه الاتفاقية يجب أن تتخذ بمفردها إذ إنها تؤثر من خلال عدة عوامل أخرى على الاقتصاد ويجب أن تتخذ من المنظور الشامل.

واوضح روبرت لورانس الأستاذ بجامعة هارفارد الامريكية ان إتفاقيات المشاركة الأوربية مع دول جنوب البحر المتوسط سوف تتيح فرصة أفضل لأوروبا للدخول في أسواق تلك الدول أكثر من المتاح بين تلك الدول وبعضها البعض ولذلك فانه من الضرورى وجود إتفاق اقليمي بين دول جنوب البحر المتوسط وبعضها البعض

المدوسه
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٢٩ يونيو ١٩٩٦

جولة ناجحة فى ٤ دول أوروبية لشرح الموقف المصرى فى مفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية

صرح الدكتور سعد نصار مدير مركز البحوث الزراعية ان الجولة استهدفت تنشيط ودفع المحادثات الزراعية في اطار مفاوضات المشاركة المصرية الاوروبية ورفع مستوى تمثيل المفاوضات والاستفادة من الجوانب السياسية والفنية فى المفاوضات عن طريق شرح حقائق وجهة نظر مصر إلى مدير الإدارة الزراعية فى اللجنة الاوروبية وكبار المسئولين بوزارتي الزراعة والغذاء والخارجية ببعض دول الاتحاد الاوروبى واقناعهم ومدهم بالبيانات اللازمة خاصة بالنسبة لامكانات مصر الزراعية الحالية والمستقبلية انتاجا وتصديرا والدفاع عما قدمناه من طلبات فى هذا الخصوص فى الجولات الأخيرة من المفاوضات وكسب تأييدهم لمطالب مصر والاستجابة إلى إمكانات وطموحات القطاع الزراعي فى مصر فيما يتعلق بزيادة الصادرات الزراعية بدون تعريفات جمركية إلى اوروبا لتصل إلى حوالى ١.٢ مليار وحدة نقد اوروبية -حوالى ١.٥ مليار دولار- سنويا وذلك من خلال زيادة الحصص التصديرية الزراعية المصرية المعفية من الجمارك وتوسيع مواسمها واضافة سلع زراعية جديدة وتخفيف قيود الحجر الزراعى المطبقة على الصادرات الزراعية المصرية الى دول الاتحاد الاوروبى خاصة من تلك المحاصيل التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية.

ايضحنا لكبار المسئولين الاوروبيين بالبيانات والارقام مدققة واقعية المقترحات المصرية الهادفة إلى زيادة الصادرات الزراعية المعفية من الجمارك إلى اوروبا خاصة من تلك المحاصيل التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كالبطاطس والبرتقال والارز والزهور وان المقترحات الاوروبية فى هذا المجال والخاصة بالسماح بحصص ومواسم متنوعة للصادرات الزراعية المصرية فى ضوء الارقام التاريخية التقليدية السابقة وبطريقة تقارب ماهو منصوص عليه فى بروتوكول عام ١٩٧٧ بين مصر والاتحاد الاوروبى لاتصلح اساسا لاتفاق الشاركة المصرية الاوروبية الجارى التفاوض بشأنه حاليا وذلك للاعتبارات التالية

١ - ان المقترح الاوروبى يغفل النهضة الزراعية فى مصر رأسيا وافقيا والامكانات المستقبلية فى اطار التحرير والاصلاح الاقتصادي واستجابة المزارعين الايجابية الملموسة للمحفزات السعرية والتكنولوجيا الحديثة فعلى سبيل المثال زاد انتاج الخضر فى مصر من ٨ ملايين طن عام ١٩٨٢ الى ١٢ مليون طن عام ١٩٩٥ وزاد انتاج الفاكهة من ٢.٦ مليون طن عام ١٩٨٢ الى ٦ ملايين طن عام ١٩٩٥ وبلغت صادرات مصر من البطاطس عام ١٩٩٥ حوالى ٤٥٠ الف طن بالمقارنة بحوالى ١٧٥ الف طن عام ١٩٩٤ كما ان صادرات مصر من البطاطس عام ١٩٩٦ بلغت حتى شهر مايو حوالى ٤٠٠ الف طن. هذا وقد اطلع السيد شنادلر الخبير الزراعى باللجنة الاوروبية والذى زار مصر فى منتصف مارس ١٩٩٦ على جوانب التطور الزراعى الرأسى والافقى فى مصر وسجلها فى تقريره.



د. سعد نصار

٢ - كما ان المقترح الاوروبى يغفل انتقال استراتيجية التنمية الزراعية فى منتصف التسعينيات من المعنى الضيق للاكتفاء الذاتى إلى تحرير وتعديل التركيب المحصولى للاستفادة من مبدأ الميزة النسبية وتشجيع الصادرات لتحقيق الأمن الغذائى بمفهومة الاوسع والاشمل.

٣ - ان بروتوكول عام ١٩٧٧ بين مصر والاتحاد الاوروبى مبنى على اساس علاقة مانح Donor وممنوح Recepient ولم تكن مصر مطالبة بتقديم تنازلات للجانب الاوروبى فى حين يستهدف اتفاق المشاركة المصرية الاوروبية الجارى التفاوض بشأنه حاليا تحرير التجارة فى المنتجات الصناعية والذى يتمتع فيها الجانب الاوروبى بميزة نسبية وبما يستلزم اتاحة الفرصة امام مصر لزيادة صادراتها الزراعية التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وذلك لتحقيق استفادة كلا الجانبين من مزايا النسبية ولتحقيق نوع من التوازن فى الميزان التجارى بين مصر واوروبا خاصة وان تحرير التجارة فى السلع الصناعية من شأنه زيادة العجز فى الميزان التجارى خاصة فى المدى القصير وهو مايستدعى اتاحة الفرصة لزيادة صادرات مصر الزراعية حاليا لسد العجز الاضافى. جدير بالذكر ان نسبة تغطية اجمالى الصادرات المصرية الى اوروبا لاجمالى الواردات المصرية من اوروبا لاتتعدى حوالى ... فقط

: ان السلع والحصص والمواسم المنصوص عليها في بروتوكول ١٩٧٦ بين مصر والاتحاد الاوروبي غير كافية حيث لم تشتمل التيسيرات منتجات تتمتع فيها مصر بميزة نسبية مثل الزهور والخضر والفاكهة المعلبة والمجمدة والعصائر والفراولة والعديد من الخضر والفاكهة كما ان الكثير من التسهيلات كان مانعا حيث كان الموسم يخرج تماما عن ظروف الانتاج في مصر مثل العنب والطماطم والبطيخ كما كانت هناك ضريبة تصدير Levy على الارز المصري المصدر إلى اوروبا وأسعار دخول Entrybrices بالنسبة للبرتقال وتعريفات جمركية عالية بالنسبة للاسماك هذا بالاضافة الى ماواجهته الصادرات الزراعية المصرية من قيود غير جمركية متشددة

كما اوضحنا للجانب الاوروبي ان الصادرات الزراعية المصرية المقترحة إلى اوروبا لاتسبب ضررا بالسوق الاوروبي او بمصالح المزارعين الاوروبيين حيث انها لاتمثل سوى نسبة محدودة للغاية من السوق الاوروبي تبلغ حوالي ١.٤٪ فقط من قيمة الواردات الغذائية والمواد الخام الزراعية الكلية الاوروبية كما ان هذه الصادرات الزراعية المصرية المقترحة إلى اوروبا لاتمثل سوى انتاج حوالي ٤٪ فقط (٦٩٠ الف فدان) من إجمالي المساحة المحصولية الحالية في مصر والتي تبلغ حوالي ١٤.٣ مليون فدان ناهيك عن التوسع المستقبلي في استصلاح الاراضي

افاد السيد جاري لاجرا مدير الادارة الزراعية باللجنة الاوروبية ببروكسل انه يتفهم وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالتحليل الكلي للملف الزراعي في مفاوضات المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبي ولكن الصعوبة تنبع اساسا من حساسية السياسة الزراعية العامة CAP الحمائية في اوروبا وخاصة في دول الجنوب الاوروبي التي تتسم قطاعات الزراعة فيها بحساسية خاصة ووعد باعطاء اهتمام خاص للملف الزراعي المصري الاوروبي والبدء في دراسته بالتفصيل كما طلب من مساعديه بالادارة الزراعية باللجنة الاوروبية بالاتصال بدول الاتحاد الاوروبي واطلاعهم على المقترحات المصرية واخذ رايهم وايجاد نوع من التوازن في المنافع المتبادلة بين مصر والاتحاد الاوروبي ككل وكذلك بين دول الاتحاد الاوروبي في الشمال والجنوب وعلى ان تتقدم الادارة الزراعية باللجنة الاوروبية باقتراح مقابل للمقترح المصري Counter.proposal يمكن مناقشته في الجولة السابعة للمفاوضات والتي اقترح ان تعقد في بروكسل في الفترة من ١٦ - ١٨ يوليو ١٩٩٦

اوضح الجانب الالماني ان المانيا تنتج [illegible] الى ٢٠٪ وتستورد حوالي ٨٠٪ من استهلاكها من الزهور وطالبناهم بتاييد مطالب مصر في تحديد حصة ملائمة من صادرات مصر من الزهور المقطوفة من [illegible] الى اوروبا ووعدوا بان المانيا [illegible] الدول التي تربطها بمصر [illegible]

مطالب مصر الزراعية في مفاوضات المشاركة المصرية الاوروبية

اوضح الجانب الاسباني انه بالرغم من ان معظم اعباء زيادة الصادرات الزراعية المصرية بدون تعريفات جمركية إلى اسواق اوروبا ستتحمله اسبانيا إلا انهم لن يسببوا اية مشاكل في ذلك مع اللجنة الاوروبية بل على العكس سيدعمون الموقف المصري كما اوضحوا انهم - بالاضافة إلى اتفاق المشاركة المصرية الاوروبية - يأملون في تقوية العلاقات الثنائية الزراعية بين مصر واسبانيا وتحقيق التكامل بدلا من التنافس وابدوا رغبة وزيرة الزراعة والغذاء باسبانيا في مناقشة سبل تطوير وتنمية مجالات التعاون الثنائي الزراعي بين مصر واسبانيا

شكر الجانب المصري اللجنة الاوروبية على إلغائها الحظر على استيراد البطاطس المصرية الا أننا اوضحنا لهم اننا لانوافق على الاجراءات المقترحة من جانبهم في هذا المجال كالاخطار المسبق بموعد وصول الشحنات وتحديد نقاط دخول للبطاطس المصرية الى اوروبا وفحص عدد كبير من العينات منها معمليا والكتابة عليها انها للاستهلاك الادمي وليست للزراعة والتي نعتبرها عوائق غير جمركية Non Tariff Barriers تمييزية مانعة ومخالفة لاتفاقية الجات الجديدة او منظمة التجارة الدولية WTO واوضحنا لهم ان مرض العفن البني موجود في عدد من الدول الاوروبية كما انه ينتقل الينا من خلال تقاوي البطاطس المستوردة من اوروبا وان هناك دائما نسبة اصابة مسموح بها Toler ance في حدود ٠.٥ - ١٪ كما بينا لهم ماحققه ويحققه مشروع مقاومة العفن البني في البطاطس بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي من نتائج ايجابية ملموسة في مقاومة هذا المرض تلك النتائج التي اطلع عليها واقرها خبراء الحجر الزراعي والصحة النباتية باللجنة الاوروبية والذين زاروا مصر في ابريل ١٩٩٦ وان البطاطس المصرية بصفة عامة جيدة وذات أسعار أقل من اسعار الدول المنافسة وان مصر قد وافقت على مد الاتحاد الاوروبي سنويا وقبل الموسم التصديري بقائمة بالاحواض السليمة والمصابة وقصر التصدير على الاحواض والقرى السليمة هذا وقد طالبنا الجانب الاوروبي باعادة النظر في تلك الاجراءات ووعدوا بدراسة ذلك كما وافقوا على تقديم منحة حوالي ٦٠٠ الف وحدة نقد اوروبية للعون الفني لمشروع مقاومة مرض العفن البني في البطاطس في مصر

وضح الجانب الاوروبي ان مبلغ الـ [illegible] مليون وحدة نقد اوروبية المنوه عنها كمعونات مالية اوروبية لمصر خلال الثلاث سنوات الاولى ٩٦/١٩٩٧ ، ٩٨/١٩٩٩ من برنامج Weda ذي الخمس سنوات والمخصص للعون المالي الاوروبي لدول اقليم البحر المتوسط لاتعدو عن كونها ارقاما تقديرية فقط وانه يمكن لمصر الاستفادة من هذا البرنامج بدرجة اكبر وفقا لقدرتها الاستيعابية والاعداد [illegible] والاداء الاقتصادي [illegible] لحاجة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي كما

اوضح الجانب الاوروبي انه بالاضافة الى ذلك هناك حوالي ٣ مليار وحدة نقد اوروبية مخصصة للعون المالي الاوروبي [illegible] الاقتصادي الاقليمي بالشرق الاوسط



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٦

مجلس الشورى

مزايا لمصر من اتفاقية المشاركة الاوروبية

ناقشت لجنة التعليم بمجلس لشورى برئاسة د. محمود محفوظ اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبى فى مجال التعليم والبحث العلمي، حيث استعرضت اللجنة الاتفاقية والتأثيرات المرتقبة على التجارة والانتاج والخدمات وأوضحت الاتفاقية المزايا التى تستفيد منها مصر والتحفظات المصرية حول بعض اثارها السلبية وتأثير ذلك على عناصر التنمية البشرية والتعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا والبحث العلمى والثقافة وقد ثبت ان المخطط والمنفذ والمستفيد لابد ان يكون بينهم رؤية مشتركة حول اهداف الاتفاقية وروحها لأنه بدون ان يتفهم الانسان المصرى الاثار الايجابية والسلبية لهذه الاتفاقية لن يستطيع ان يعظم العائد على التنمية من هذه الاتفاقية.

وقال د. محمود محفوظ لـ محمد ابراهيم ان المناقشات إنتهت الى ضرورة اتفاق مصر ودخولها هذه الاتفاقية لان المزايا تجب المخاوف وان الانعزال عن التحرك الدولى اخطر منه وأثره سيىء على الاقتصاد المصرى وان المزايا التنافسية والمزايا النسبية لستين مليون مصرى والموارد الطبيعية المصرية من ثروة معدنية وقدرات صناعية وزراعية تعطى مصر فرصة للحصول على نصيب اكبر من التجارة مع اوروبا ومع دول المجموعة الاقتصادية الامريكية ودول شرق أسيا بخلاف المجموعة العربية والافريقية حيث تبلغ التجارة مع الدول العربية ٤٪ مقابل ٤٠٪ من صادرات مصر لاوروبا.

وأضاف قائلا ان المرحلة القادمة تقتضى تغييرا فى سياسات الثقافة والتعليم والتدريب والبحث العلمى حتى تستطيع مصر ان تقفز بصادراتها إلى حوالي ١٥ مليارا فى العقد القادم كما انها تستطيع ان تستخدم ميزاتها النسبية فى حجمها السكانى كسوق وانسانها المصرى الذى احسن تعليمه وتدريبه سيصبح اداة فى اختراق اسواق العمالة الاوروبية والافريقية والعربية.

واشار د. محمود محفوظ الى ان اللجنة ستعقد اجتماعات مع لجان التنمية البشرية والثقافية والزراعية لمواصلة دراسة الاتفاقية حتى يمكن لهذه اللجان ان تبدأ فى دراسات الافكار الجديدة اللازمة لتغيير السياسات القطاعية فى الانتاج والخدمات. □

د. محمود محفوظ



استئناف المفاوضات المصرية الأوروبية حول اتفاقى المشاركة

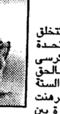
مصر تطلب التزاما أوروبيا محددا بحجم وزمن التدرج فى الملف الزراعى

كتبت ـ ايناس نور :

تجتمع اللجنة التنفيذية لمفاوضات المشاركة برئاسة السفير جمال البيومي مساعد وزير الخارجية وعضوية ممثلين من ٢٢ وزارة معنية ـ يوم السبت القادم ـ وذلك لتقييم الموقف الراهن لمفاوضات اتفاق المشاركة المصرية ـ الاوروبية والتى بدأت تأخذ شكلها النهائى. وصرح السفير جمال البيومى إنه سيجرى تقييم للموقف المصرى والأوروبى بشأن الملف الزراعى من الاتفاق وهو الملف الذى يتم التركيز عليه فى ضوء الاتصالات التى تمت مؤخرا مع الادارة الزراعية للجنة الاوروبية وعدد من الدول ذات المواقف الحاكمة فى هذا الملف والتى أسفرت عن تقريب الموقفين المصرى والأوروبى لأدراك الجانب الأوروبى لاختلاف طبيعة القطاع الزراعى المصرى وامكانياته الراهنة ومستقبلا فى الانتاج والتصدير ـ حيث يبلغ حجم الواردات المصرية من أوروبا ٦٤٥ مليون وحدة نقد اوروبية ـ بينما تبلغ صادراتنا إلى أوروبا ١١٧ مليون وحدة نقد وهو ما يمثل ١٨٪ من اجمالى وارداتنا من أوروبا وأضاف: إن الجانب المصرى اصبح أكثر تفهما للمشاكل الزراعية الأوروبية كما يدرك أنه مثلما ستفتح اوروبا اسواقها فورا للصادرات الصناعية فإن مصر ستفتح أسواقها بالتدرج على مدى ١٢ سنة أمام الصادرات الصناعية الاوروبية وأضاف السفير جمال البيومى أن الجانب المصرى يطلب من الجانب الاوروبى التزاما محددا بحجم وزمن التدرج فى الملف الزراعى مقابل ما التزمت به مصر فعلا من حيث زمن التدرج امام الصادرات الصناعية والاوروبية

أهلا.. بالاتحاد الأوروبى

■ محمد حسن الألفى ■



فى العالم الآن قطب جديد كبير ينمو وتتخلق ملامحه، وليس صحيحا أن الولايات المتحدة الامريكية ستظل وحدها جالسة على كرسى السلطة والأمر والنهى فى خلق الله بالحق وبالباطل وبإسرائيل، فإن أحداث الأشهر الستة الماضية وحتى بيان قمة ليون الفرنسية برهنت بوضوح على أن المسافة التى بدأت قصيرة بين أوروبا وأمريكا صارت شديدة الطول ويبقى أن يصير لها قاع وعمق، تسقط فيه الأنانية الأمريكية، والتحالفات العمياء مع السياسة الإسرائيلية.

ويكاد المرء يشعر بذنب «مذهبى» إثر سقوط الاتحاد السوفييتى، فرغم أننا حاربنا طويلا الشيوعية وانتصرنا لحرية الفكر والاقتصاد والسياسة، وتوهمنا أن أمريكا تقود الإنسانية إلى العدل، إلا أن خلاء العالم من قوة مناوئة متكافئة، جعل البيت الأبيض يفترى على العالم، وجعل قرارات ساكنه وسيده ملزمة فى كثير من الأحوال للعمد والمشايخ فى أية قرية عربية أو عالمية.

وكانت الصيحة والموضة أثناء حرب الخليج هى نشوء النظام العالمى، وكان المقصود به وقتها هو تاديب صدام حسين الذى احتل الكويت وأحرق الشرعية الدولية، فتحالفت عليه تلك الشرعية بقيادة أمريكا، وأيامها كان الاتحاد السوفييتى يحتضر، ولم يجرؤ جورباتشوف على المعارضة.. وبعد الحرب.. وخلال ست سنوات فقط ظهر أننا نعيش فى اللانظام العالمى.. أو نعيش بالتاكيد فى النظام الأمريكى.. وظهر أيضا أنه نظام أحول، له عين لا ترى إلا إسرائيل، ولا تعشق إلا إسرائيل، وهو نظام مستعد لنسيان مواقفه ليوافقها مع تغير المواقف الإسرائيلية.

لكن أوروبا التى لها تراث عريق فى الحضارة.. والإنسانية.. وذات الخبرة العريضة فى التعامل مع العالم العربى.. صارت تدرك أنها جديرة بشغل الفراغ، وهكذا بدأت ألمانيا وفرنسا تقود القطار الأوروبى بحياد نسبى، وبنزعة استقلالية، تتعارض وتتقاطع أحيانا مع الكاوبوى الأمريكى.

إن الاتحاد الأوروبى يحاول أن يملأ فراغ الاتحاد السوفييتى، وسيتحقق ذلك فقط حين يجعل مصالحه مع الحق ومع العدل.. وعلينا أن نستثمر هذا، وأن نوطد علاقاتنا به، دون أن نفقد لغة الحوار الهادىء مع الإدارة الأمريكية.. ويلفت النظر أن الإدارة الحالية والإدارة التى تنافسها تشبه من نواح عديدة الإدارة الإسرائيلية الراحلة «بيريز» والإدارة الحالية «نتنياهو» والتى كانت تنافسها.. وأعنى بذلك المزايدة على التطرف وعلى التنصل من الالتزامات واللف حولها بهدف دفنها فى الرمال.

الاتحاد الاوروبى قدم أوراق اعتماده الجديدة فى قمة فلورنسا التى أصدرت بيانا «عربيا» ثم قمة الدول الصناعية السبع فى ليون والتى أيدت بدورها بيان القمة العربية الأخيرة بالقاهرة، وهو ما يلقى الارتياح فى الشارع العربى الرسمى والشعبى، وعلينا أن نوسع هذه الطاقة الجديدة وأن نعمقها وأن نجعل الأمريكان يشعرون بأنهم ليسوا فى هذا العالم وحدهم، وأن مجالات الحركة ومدارات الضغط تبدأ وتنتهى فى العواصم العربية والأوروبية والعالم كله.

أهلا.. بالاتحاد الأوروبى.

السفير الفرنسي بالقاهرة لـ « العالم اليوم »

مشاكل المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبى.. ليست مقلقة

□ القاهرة ـ مجدى عبيد

قلل السفير الفرنسي فى القاهرة من أهمية المشكلات التى تعترض مفاوضات المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبى قائلا إنها انها ليست بالأهمية التى تبعث على القلق.

وأعرب باتريك لوكليريك عن أمله فى أن تخلص المفاوضات إلى نتائج باقصى سرعة ممكنة، مشيرا إلى أنه رغم كونها ليست المفاوضات الوحيدة التى يجريها الاتحاد الاوروبى، فهناك ـ على حد قوله ـ اتفاق شراكة توصل إليه الاتحاد الاوروبى بالفعل مع كل من المغرب وتونس وإسرائيل اضافة إلى وجود مفاوضات مع كل من لبنان والأردن واحتمال اتساعها لتشمل كلا من الجزائر وسوريا، إلا أن المفاوضات مع مصر تستند إلى خلفية تجعل المشاكل التفاوضية اكثر تعقيدا وذلك من زاوية أن مصر تعتبر اكبر دولة فى المنطقة فهى أكثرها مكانا ولديها خبرة عريضة فى مجال التنمية.

واستعرض المسئول الفرنسي المشكلات التى تعترض المفاوضات بين مصر والاتحاد الاوروبى قائلا إن المشكلة الأولى تتعلق بمنطقة تجار حرة ستكون فترة انتقالية تصل إلى 12 عاما، يتم خلالها رفع الحماية عن المنتجات الصناعية المصرية، وتلك المشكلة تتعلق بالجانب المصرى، أما المشكلة الثانية فهى تتمثل فى الزراعة، ورغم أن امكانات التصدير المعروضة لا تختلف كثيرا عن خبرة المنتجات الزراعية المصرية فى التصدير إلى الأسواق الاوروبية إلى أن مصر تقوم بتطوير قطاعها الزراعى بما يتطلب من الجانب الاوروبى أن يقوم باعادة تعديل موقفه.

ومضى السفير الفرنسي فى تعليقه على مشكلة الزراعة قائلا إن هذه المشكلة تخص الجانب الاوروبى، ومن المستوجب تعديل التفويض الذى يتفاوض على أساسه فريق التفاوض الاوروبى، بخصوص بعض المواد التى هى موضع اهتمام من الجانب المصرى.

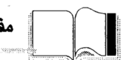
وأتى باتريك لوكليريك على ذكر المشكلة الثالثة وهى تتعلق بحجم الدعم المالى الذى سوف تحصل عليه مصر من خلال البرنامج الجديد للمساعدات الذى يبلغ 4.6 مليار ايكو «عملة اوروبية» وفى هذا الإطار قال المسئول الفرنسي إن هذه المشكلة لا يمكن الحكم عليها مسبقا.

وعلينا الانتظار فالصيغة المطروحة بالنسبة لبرنامج المساعدات مؤداها ان تتقدم كل دولة بمشروعات ثم ينظر فى هذه المشروعات وعلى ذلك الأساس يتم توزيع المساعدات واعرب السفير الفرنسي عن ثقته بأن لدى مصر الخبرة الكافية التى تمكنها من التقدم بمشروعات جيدة.

وأعرب السفير الفرنسي عن اعتقاده بأن هذه المشاكل تعتبر طبيعية فى أية مفاوضات مؤكدا ان مصر على دراية بالموقف الفرنسي الداعم لها، معربا عن أمله فى أن تتمخض المفاوضات عن نتائج مفيدة للجانب المصرى.



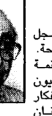
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٦
للبحوث و التدريب و المعلومات



مفكرة العالم اليوم

العرب .. والكبار

■ د. فتحى عبدالفتاح ■



فى بيان واحد استطاعت اوروبا ان تسجل هدفين ثمينين فى الشباك الامريكية المفتوحة.

فالبيان المشترك الذى صدر عن قمة السبعة الكبار ومعهم روسيا فى مدينة ليون الفرنسية قد عكس بوضوح انتصار الافكار الاوروبية فى قضيتين اساسيتين تتعلقان بالسلام فى الشرق الاوسط وبقضية السكرتير العام للامم المتحدة.

فلقد اكد بيان ليون على ضرورة المضى فى مسيرة السلام على اساس مبدأ الارض مقابل السلام والعمل على تحقيق السلام العادل والدائم وفقاً للاسس التى وضعت فى مدريد والالتزام بالمقررات الدولية فى هذا الشأن.

وهذا البيان الصادر عن السبعة الكبار، بما فيهم امريكا، يأتى تكرارا يكاد يكون حرفيا لما جاء فى بيان قمة دول الاتحاد الاوروبى التى عقدت فى فلورنسا فى الاسبوع الماضى.

ولكنه وفى نفس الوقت يأتى مخالفا ومختلفا مع التصريحات والمواقف التى اعلنتها الولايات المتحدة بعد انتخاب نتنياهو وصعود الليكود إلى السلطة فى اسرائيل تلك المواقف التى كانت تتجه إلى اعطاء التبريرات المكشوفة للتحول الذى جرى فى اسرائيل وتعلن تفهمها لمواقفه.

ولعل ذلك قد وضح بشكل واضح وفاضح وبشكل فج فى محاولات وارين كريستوفر وزير الخارجية الامريكى قبل واثناء زيارته الاخيرة للشرق الاوسط والتى حاول فيها تبرير التراجع عن مبدأ الارض مقابل السلام حين قال ان كل شىء قابل للحوار والمفاوضات وانه ينبغى تكييف استراتيجية السلام وفقا للمتغيرات الجارية فى المنطقة ومنها وجود حكومة اسرائيلية جديدة الامر الذى يعنى بوضوح تراجعا امريكيا عن المبدأ الاساسى التى قامت عليه عملية السلام.

وقد تأكد ذلك بشكل واضح فى القضية الثانية المتعلقة باعادة انتخاب د. بطرس غالى سكرتيراً عاما للامم المتحدة ولفترة ثانية.

ان ما جاء فى بيان ليون يعتبر وبكل الحسابات تجديدا للثقة فى الدكتور بطرس غالى ومؤشراً لاعادة انتخابه فى ديسمبر القادم.



المصدر: الـــوفـــد

التاريـــخ: ٥ يوليو ١٩٩٦

أزمة امام اتفاق المشاركة المصرية - الاوروبية

الاتحاد الاوروبى يشترط استيراد الحاصلات المصرية بدون جمارك

كتبت - سحر ضياء الدين:

يواجه اتفاق المشاركة المصرية - الاوروبية ازمة خطيرة.. طلب الاتحاد الاوروبى عدم فرض جمارك على الحاصلات الزراعية المصدرة لاوروبا كما طالب الالتزام بالتصدير فى مواعيد ومواسم محدودة وفتح الاسواق المصرية لمنتجاته الصناعية دون قيد او شرط ومنح الاتحاد الاوروبى مهلة ١٢ عاما لخفض الجمارك المصرية على السلع الاوروبية، للوصول الى حد الاعفاء الجمركى الكامل. تبين ان الاتحاد يرغب فى تحديد مواعيد استيراد المحاصيل المصرية نظرا لتأخر مواسم الزراعة عن المحاصيل المصرية، لعدم منافسة الزراعات المصرية للزراعات الاوروبية.



المصدر: الـــوفـــد

التاريــخ: ٥ يوليو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

بنود مشروع اتفاق المشاركة المصرية ـ الأوروبية

منطقة حرة للمنتجات الصناعية ودور للقطاع الخاص فى المشروع

كتبت ـ سحر ضياء الدين :

طالبت مصر بانضمام ليبيا وموريتانيا الى التجمع الاقتصادي الذى يربط دول المجموعة الاوروبية بالدول الواقعة جنوب حوض البحر المتوسط. يشكل التجمع الجديد قوة اقتصادية متميزة تضم ١٥ دولة اوروبية و١٢ دولة جنوب المتوسط. صرح السفير جمال البيومي مساعد وزير الخارجية للمشاركة المصرية الاوروبية ان مشروع اتفاق المشاركة المصرية ـ الاوروبية يتضمن جوانب تعاون سياسية واقتصادية. ينص مشروع الاتفاق على اقامة منطقةحرة بين مصر والاتحاد الاوروبى فى المنتجات الصناعية. يفتح الاتحاد الاوروبى اسواقه للمنجات المصرية فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وتقوم مصر بفتح اسواقها تدريجيا على مدى ١٢ عاما. يسمح مشروع الاتفاق لمصر بتصدير حصص من المنتجات الزراعية فى مواسم محددة معفاة من الرسوم الجمركية حتى عام ٢٠٠٠. يدعو مشروع الاتفاق لتحديد انتقال رؤوس الاموال بين الجانبين ومساندة الجهود المصرية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بتحديد التجارة مع الاتحاد الأوروبى. يركز مشروع الاتفاق على تشجيع القطاع الخاص وانشاء مجلس وزارى مشترك يتولى الاشراف على تنفيذ الاتفاق. كما ينص مشروع الاتفاق على مكافحة التهرب الضريبى وتبادل منح المزايا الضريبية. والاستفادة من الاعفاء الجمركي للمنتجات التى لها صفة المنشا فى الطرفين. اشار السفير جمال بيومى الى ان هناك ١١ دولة جنوب المتوسط بصدد عقد اتفاقيات مماثلة مع المجموعة الاوروبية. وتشمل تركيا وقبرص ومالطا وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين واسرائيل وتونس والمغرب والجزائر.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٦



المشاركة الأوروبية :

قليل من الهرولة كثير من المفاوضة !

على ساحة المتغيرات الجديدة أو وفق مايقوله البعض (المستجدات) ظهرت المشاركة الاوروبية كواحدة من تلك المتغيرات التى تحتاج مهارة فى التعامل معها.. ونقول التعامل وليس الرفض وذلك لوضع أسس عادلة لهذا التعامل والذى على أساسه سوف تتم صياغة مستقبل منطقة الشرق الأوسط فى علاقتها مع الاتحاد الاوروبى.

والمسألة ليست سهلة أو بسيطة ولكنها عميقة خاصة بعد الروح الاصلاحية الجديدة التى ظهرت فى الشرق الأوسط مما سيجعل. كما يرى الأوربيون. ان كل الدول ستكون أعضاء فى المشاركة.

على أية حال فان لموضوع المشاركة جوانب عديدة استطعت التعرف عليها من خلال حضورى جلسة استماع علنية بدعوة من مؤسسة فريدرش ناومان. بروكسل كان عنوانها. التحديات التى تواجه العلاقات الاوروبية. المتوسطية الاقتصادية والتجارة بينهما. وقد قامت بتنظيم هذه الجلسة والدعوة اليها لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية بالبرلمان الاوروبى.

وعلى مدى يومين تم الاستماع الى عشرين متحدثا من دول شرق اوسطية مختلفة ودول اوروبية لعرض وجهات النظر حول قضايا رئيسية فى العلاقات الاوروبية - المتوسطية بدات بعدما قدم دى كليرك رئيس اللجنة عرضا لمتابعة العلاقات بعد مؤتمر برشلونة حيث تناولت جلسة الاستماع



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للبحوث و التدريب و المعلومات التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٦

ثمانية موضوعات هي : التحديات التي تواجه التحرير التجاري للعلاقات الاوروبية - المتوسطية - التحديات التي تواجه المشروعات - مشاكل التمويل والديون الخارجية - دور المشروعات عبر القومية كوسيلة للتكامل الاقليمي في الدول المتوسطية - الاستثمار الاوروبي المباشر في حوض المتوسط - ادارة المياه والحفاظ على البيئة في المتوسطية - التعاون الصناعي والطاقة ونقل التكنولوجيا - دعم التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط (السلام وتحدياته).

في البداية عرض دي كليرك الهدف من عقد هذه الجلسة وهو متابعة للحصيلة بعد ٧ شهور من مؤتمر برشلونة الذي يعتبر تاريخيا بالنسبة للاوروبيين والمتوسطين على حد سواء حيث انبثق عنه اعلان مبادىء «بربطناء وبرنامج عمل مشترك كخطة عمل مشتركة وليس برنامجا اوروبيا. وقال اننا على الطريق الصحيح بالنسبة للمحاور السياسية

والأمنية والاقتصادية والثقافية وتم توقيع اتفاقيات مع ثلاث دول وهناك مفاوضات مع الأردن ولبنان ومصر فضلا عن ان هناك ثلاث اتفاقيات تحت الاعداد وهي مع الجزائر والسلطة الفلسطينية وسوريا وان علينا الا نكتفي بكل هذا بل نواصل المبادرات حتى يمكن الانتقال الى المرحلة العملية وهي تبلور هذه الحوارات حتى تصبح عملية ولهذا سوف تترجم الى مشروعات اقليمية للتعاون.

ثم بدات جلسات الاستماع المتخصصة بالتحديات التي تواجه التحريرالتجاري في العلاقات الاوروبية - المتوسطية حيث اشار شارل اومان من مركز التنميةالتابع لمنظمة التعاون والتنمية الاوروبي الى ان التحدي الأساسي هو ان تفتح اوروبا اسواقها للصادرات الزراعية من البلدان المتوسطية وهذه قضية حساسة ومعقدة وان من الخطأ الحديث عن عولمة الانتاج ولكن يمكن ان نتحدث عن عولمة الاستثمار والتمويل والمنافسة ولكن الانتاج يعد دوليا اكثر في نطاق الاقاليم والتجمعات الكبرى وحتى يصبح دوليا بالمعنى المطلق فهو عبارة عن تبادل بين هذه الاقاليم. والعولمة هي عبارة عن النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الذي يتجاوز الحدود السياسية والاقليمية وهي ليست ظاهرة جديدة ولكنها جاءت كموجات متتالية في اشكال مختلفة ولكنها الآن تاخذ شكلا جديدا نتيجة للاتجاه نحو التحرر الاقتصادي في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الاوروبي وايضا لأهمية الحفاظ على سياسات تحرير الاقتصاد في بلدان اخرى كالمكسيك واتجاه كبير في منطقة الشرق الأوسط التي تضم عددا ضخما من السكان نحو تحرير اقتصادها والدخول الى الأسواق العالمية وان كان انفتاحها على العالم لا يرافقه

تسريع للامحلية.

مبادىء الشراكة

وفى ناس الجلسة تحدث عبد القادر حميتو وزير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرى فقال ان الشراكة يجب ان تقوم على التوازن بين المبادلات واستعادة الثقة والعدالة. حتى لاتزيد الهوة خاصة وان غالبية بلدان المتوسط والتى تعيش برامج الاصلاح تعانى من اثار سلبية لهذه البرامج وتعانى من مشاكل فى سيولتها والتباطؤ الاقتصادى وعجز الميزانية والدين الخارجى مما حد من حشد الموارد لمواصلة التنمية. وان هذه البلاد تحتاج الى اتخاذ تدابير كثيرة لتجاوز مشاكلها والدخول فى المشاركة ولابد من وضع سياسة لدعم هذه البلدان حتى تصل الى مستوى دول الشمال ويتم تنويع اقتصادها وتحقيق التوازن. ويجب ان نزيل التفاوت فى التنمية بين ضفتى المتوسط وان نجعلها تشترك فى

تبادل السلع ويجب نقل التكنولوجيا بشكل سليم وان نشجع تدفق الاستثمارات الى بلدان المتوسط وانشاء بنك مشترك للتنمية بين شمال وجنوب المتوسط مثل بنك اوروبا لوسط وشرق اوروبا فضلا عن تعزيز التدريب وفى الزراعة مطلوب تشجيع الانتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتعزيز القطاع الصناعى على اساس الشراكة. اما فى قطاع الخدمات فالمطلوب تعزيز التعاون فى الاتصالات والمصارف واعادة جدولة ديون المتوسط لتحسين العلاقات بين هذه الدول وانشاء مجال يشجع الاستثمار.

تحديات المشروعات

وفى جلسة التحديات التى تواجه المشروعات تحدث ممثل اتحاد الصناعات الهولندية فقال انه يمكن للجهات الأوروبية ان تقدم تعاونا مفيدا ويجب تنظيم اجتماعات لتبادل وجهات النظر ولكن التطورات التى

تحدث فى بلدان المتوسطية تمثل تحديات لأوروبا وان علينا كرجال اعمال بناء منطقة تجارة حرة وان نزيد من نقل التكنولوجيا والنهوض بالمشروعات فى بعض القطاعات مثل الطاقة والمياه وان يقوم بها رجال الاعمال. ويجب عدم الاكتفاء بمنطقة تجارة حرة وان تعمل المؤسسات والمنظمات على انشاء مشروعات مشتركة والمشاركة فى مشروعات البنى التحتية. وتناول بعض المشاكل التى تواجه دول المتوسط فقال ان العائق الأول حول الاستثمار ان بلدان المتوسط تتنافس مع مناطق اخرى على الاستثمار وعلى الحكومات ان توفر الظروف الملائمة فالعائق الاول هو السياسات التى تتبعها حكومات المتوسطية ويتطلب هذا من الحكومات تحقيق استقرار سياسى وتوفير بيئة اقتصادية مناسبة ووضع سياسات مالية وضريبية ملائمة وان تكون الأسواق المحلية فعالة فى العمالة والاستثمار وتوفير فرص التنمية البشرية والاستثمار فى المرافق وتحسين انتاجية الزراعة.

وعلى الاتحاد الاوروبى منح معونات لهذه البلدان لتوفير ظروف افضل للتنمية وان توجه هذه الأموال الى القطاع الخاص وان تستثمر فى المشروعات والبنية الاساسية ويجب ان نفكر فى المتوسط باعتباره اكبر الاسواق فى القرن القادم وعلى الأوساط التجارية الاوروبية القيام بدورها الكامل فى هذا المجال.

وفى نفس الجلسة تحدث عبد الرحمن الحجوجى من المغرب فأشار الى التحديات التى تواجه المغرب وابرزها الضغط الديموجرافى الذى لم يمكن السيطرة عليه وكذلك ارتفاع نسبة الامية كما أن الفرق بين معدلات الدخل فى المتوسط واوروبا يضعف من قوتنا الشرائية . كذلك فان البنية الاساسية لاتزال متخلفة مما يرفع تكلفة الانتاج فضلا عن ضعف مصادر التمويل وتخلف الهيكل الادارى والتشريعى الذى لا يعرف المبادلات الحرة وظروف العولمة.

وقال الحجوجى ان مفهوم المشاركة تحول من علاقات محدودة الى علاقات دائمة ومستديمة. وان هناك ضعفا فى تدفق الاستثمارات المباشرة من الشمال الى الجنوب مع غياب استراتيجية لتحويل التكنولوجيا من الشمال الي الجنوب واستمرار بعض الهواجس الحمائية تجاه منتجاتنا خاصة الزراعية واستمرار فرض قيود على انتقال الأفراد بين ضفتى المتوسط وان الاتحاد الاوروبى لم يعطنا بعد الامكانيات المادية والبشرية والتكنولوجيا لانجاح خطط برشلونة وان هناك مماطلة من الجانب الاوروبى فى تنفيذ برنامج برشلونة.

وحول التمويل والديون الخارجية تحدث محمد الغنوشى وزير التعاون الاقتصادى التونسى فقال انه لايزال امامنا الكثير حيث توجد حماية تصل الى ٤٠٪ وعلينا ان نلغيها خلال ١٢ سنة وهذا امر صعب فبلادنا مشة دوليا وتعانى من بطالة ونبذل جهودا لاصلاح الادارة والمصارف



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: [illegible] يوليو ١٩٩٦

لتكون اكثر فعالية ونسرع التحول نحو الخصخصة ونحتاج الى تعزيز العلاقات بين القطاعين العام والخاص وبذل الجهود فى التدريب والتعليم وعلينا مطالبة الشركات بالتحديث ورفع مستواها وزيادة الانتاج.

ولكن يجب علينا ان نحصل على دعم من الاتحاد الاوروبى الذى بذل جهدا ولكنه ليس الحل الأمثل ولكنه خطوة الى الأمام ويجب ان تتم تعبئة الموارد فى المستقبل القريب وتوظيف جزء من الديون الخارجية لتنفيذ المشروعات لان تدفق رؤوس الاموال اصبح سلبيا ولهذا نحن لا نتحدث عن إلغاء الدين ولكن بدلا من نقل الأموال الى اوروبا فاننا نطلب تخصيص جزء منها لاعادة ضخه فى مشروعات تدريب ومشروعات حماية البيئة وتوفير مناطق صناعية لاستقبال مستثمرين اوروبيين للاستثمار بشكل ناجح.

وفى النهاية يمكن القول ان اهم ماأسفرت عنه جلسة الاستماع هو تبادل وجهات النظر بين دول ضفتى المتوسط.. الاولى تحدثت عن المشاركة كجزء من خطة مستقبلية اوروبية.. اما الثانية فتحدثت فيها بعض دول منطقة الشرق الاوسط المعنية بالمشاركة وعرضت همومها ومشاكلها والتى سوف تحد من تعميق المشاركة او تقلل من نتائجها الايجابية فضلا عن الحاجة الى تضييق الهوة بين شمال وجنوب المتوسط وبدون ذلك سوف تصبح المشاركة من طرف واحد ومهددة باستمرار بأن يتم تقويضها.. فالمشاركة يجب ان تقوم على اساس من العدل والتوازن والمصالح المشتركة والتكافؤ .. ولهذا فالمشاركة تحتاج منا الى قليل من الهرولة وكثير من التفاوض.

عصام رفعت



الجولة السابعة من مفاوضات الشراكة المصرية - الاوروبية الاسبوع المقبل

□ القاهرة - من حسين عبدالهادي:

■ يغادر القاهرة الى بروكسيل يوم ١٨ تموز (يوليو) الجاري وفد مصري برئاسة السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية المصري لحضور الجولة السابعة من مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي. وقال بيومي ان الجولة التي تستمر يومين ستجري للمرة الاولى على مستوى مندوبي الـ ١٥ دولة اوروبية الدائمين في الاتحاد ما يتيح تفهم كل دولة لمصلحتها من الشاركة مع مصر خصوصا ما يخص الملف الزراعي وذلك بغية الوصول الى حلول توفيقية تحقق مصلحة جميع الاطراف. ولفت بيومي الى انه تم الانتهاء من ٩٩ في المئة من بنود اتفاق المشاركة وتسعى مصر الى الانتهاء من الملف الزراعي قبل تشرين الاول (اكتوبر) المقبل. ودعا بيومي الاتحاد الاوروبي الى ابداء مرونة تجاه تحرير القطاع الزراعي اسوة بالصناعي خصوصا ان مصر لا تشكل تحديا لاوروبا، اذ تستورد سلعا اساسية زراعية لا يمكن الاستغناء عنها. وذكر ان تحرير التجارة في القطاع الصناعي مع الاتحاد الاوروبي يحمل خزانة الدولة المصرية خسائر نتيجة فقدان عوائد الجمارك والضرائب بنحو بليوني جنيه (٥٩٠ مليون دولار).

ويذكر ان اتفاق المشاركة ينتهي باقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الاوروبي ودول جنوب حوض البحر المتوسط بحلول سنة ٢٠١٠. ويقدم الاتحاد مساعدات مالية مقدارها نحو ٦,٠٩ بليون دولار على شكل منح لمدة ٥ سنوات فضلا عن قروض بشروط ميسرة من بنك الاستثمار الاوروبي.

ويذكر ان حجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الاوروبي بلغ ٥,٣ بليون دولار عام ١٩٩٤ بينها ٢,٢ بليون دولار صادرات شملت منتجات معدنية خصوصا البترول ومنتجاته والمنتجات النسيجية والمعادن والالومنيوم والمنتجات الزراعية من خضار وفاكهة، فيما بلغت الواردات ٣,١ بليون دولار وشملت الالات والمعدات والنفط والحيوانات الحية والسلع الغذائية والمواد الكيماوية والمعادن واللدائن والراتنجات الصناعية فضلا عن حصول مصر على تسهيلات مالية عبر بروتوكولات من ١٩٧٨ الى ١٩٩٦ بلغت ١,٤٦٣ بليون وحدة نقد اوروبية (١,٨٤ بليون دولار).



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: مصر الفتاة

التاريخ: ١٥ يوليو ١٩٩٦

عصام فراج رئيس جهاز التمثيل التجارى الجديد لـ « مصر »

منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية فرصة لتوسيع سوق الصادرات المصرية

تسوية عدد كبير من عقبات اتفاق الشراكة مع أوروبا والتوقيع قبل نهاية ٩٦

الاتفاقيات الثنائية محكومة بقواعد منظمة التجارة العالمية ووجودها ضرورى

كتب ـ اشرف زكى :

اكد عصام فراج الرئيس الجديد لجهاز التمثيل التجارى بوزارة التجارة والتموين ان اقامة منطقة تجارة حرة عربية ستفتح الطريق أمام الاقتصاد المصرى من خلال توسيع رقعة السوق أمام الصادرات المصرية وطلب ان تتضمن الاتفاقية قائمة بالسلع المطلوب تأجيل تحرير استيرادها ورفع الرسوم الجمركية عليها .

وقال أنه يتم حاليا تنفيذ خطة لتطوير اداء حوالى ٦٥ مكتب تجارى على مستوى العالم مع زيادة الموارد المالية والبشرية لها وادخال أحدث الوسائل التكنولوجية لتسهيل تبادل المعلومات مع هذه المكاتب بما يضمن توفير خدمة مميزة للقطاع الاقتصادى فى مصر .

واضاف انه تم تكليف مكاتب التمثيل التجارى بالخارج لاجراء اتصالات مع الاجهزة الرسمية وغير الرسمية بالدول التى لدينا مكاتب لديها للترويج للمؤتمر الاقتصادى سنعقد بالقاهرة خلال نوفمبر القادم مع حث رجال الاعمال للمشاركة بالمؤتمر مع اتاحة كافة البيانات والمعلومات اللازمة حول نظم تجارتنا الخارجية والتسهيلات المتاحة حاليا والتطور الذى يشهدة الاقتصاد المصرى فى ظل عمليات الاصلاح الاقتصادى .

وأكد أن موقف مصر واضح حيث تؤكد التعاون الاقتصادى فى المنطقة على ان يكون هذا التعاون الاقليمى قائم فى ظل سلام عادل ودائم وشامل وأقرار جميع اطراف المنطقة بانشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل .

واوضح أن البيانات الواردة من مكاتب التمثيل التجارى بالخارج تظهر رغبة الدول للاشتراك فى قمة القاهرة الاقتصادية كما أن ردود الافعال من جانب السلطات الحكومية فى معظم الدول ايجابية من حيث رغبتها فى أن تمثل بوفود على مستوى عال بمشاركة مجموعة من رجال الاعمال المهتمين بالتعامل مع دول المنطقة .

وبالنسبة لمفاوضات الشراكة مع الاتحاد الاوربى أنه تم التغلب على بعض المشاكل المتعلقة بتصدير المنتجات الزراعية المصرية للاسواق الاوروبية وينتظر التوقيع النهائى على الاتفاقية قبل نهاية العام الحالى .

وأوضح ان الاتفاقية ستحقق اضافة للاقتصاد المصرى من جانب أنهاستساعد فى تأهيل الصناعة المصرية ورفع كفاءتها الانتاجية وتحسين الجودة من خلال المعونة الفنية والبرامج التدريبية التى يمولها المجلس الاوربى بالاضافة للقروض البنك الاوربى والمساعدات الثنائية التى تقدمها دول الاتحاد الا ان هناك سلبيات متوقعة نتيجة منافسة الواردات الاوربية للانتاج الوطنى وهذا يتطلب من الحكومة والقطاع الخاص الحد من السلبيات والعمل على تطوير الصناعة المصرية .

وبالنسبة للشراكة مع الولايات المتحدة الامريكية فانها تهدف لزيادة جهود التنمية حيث تم انشاء لجنة مشتركة للنمو الاقتصادى وأبرام اتفاق للتعاون العلمى والتكنولوجى وانشاء مجلس أستشارى لرؤساء التنظمات الاقتصادية ويجرى مناقشة امكانية انشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين .

واوضح انه بالنسبة لمستقبل الاتفاقيات التجارية مع الدول الاخرى فى ظل المتغيرات الجديدة أنها محكومة بالاطار العام لمنظمة التجارة العالمية والتى تتضمن قواعد عامة ولا تمثل سوى أنصاف حلول حيث انه من المهم وجود عدد من الاتفاقيات مع الدول التى تزيد حاليا على ٦٠ اتفاقية لخدمة مصالح مصر على اساس ثنائى وهى تمثل اتفاقيات اطار عام دون الدخول فى تفاصيل

لتشجيع رجال الاعمال لدى الطرفين لدخول
الاسواق والقيام بعمليات للاستثمار المباشر
دون خوف؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٢

للبحوث و التدريب و المعلومات

متابعات

تبدأ بعد غد في بروكسل جولة جديدة من المفاوضات المصرية الاوروبية حول اتفاقية المشاركة الاوروبية- المتوسطية ومن المعروف ان الجولات السابقة والتى استمرت مايقرب من عام ونصف اسفرت عن اتفاق الجانبين على غالبية بنود الاتفاقية ولم يبق الا الصادرات الزراعية المصرية التى كانت ومازالت تشكل نقطة خلاف بين الطرفين المصرى والاوروبى. وان كانت هناك بوادر لتفهم الجانب الاوروبى لرؤية مصر بالنسبة للصادرات الزراعية الأمر الذى قد يفتح الباب لامكانية التوصل الى حل وسط يحفظ للسلع الزراعية الأوروبية مكانتها المتميزة داخل السوق الأوروبية ويحمى الميزة النسبية التى تتمع بها الصادرات الزراعية المصرية. وعلى حد قول احد المصادر المصرية وثيقة الصلة بالمفاوضات الاوروبية فان المفاوض المصرى استطاع ان ينفذ الى عقل المفاوض الاوروبى واقنعه بوجهة نظره وتم اختيار الحاجز الاول ولم يبق الا حاجز آخر اكثر صعوبة وهو كيفية ترجمة اقتناع المفاوض الاوروبى بوجهة النظر المصرية الى صيغة يستطيع بها مواجهة المزارعين الاوروبيين الذين يشكلون جماعة ضغط كبيرة داخل الاتحاد الاوروبى واقناعهم بفتح السوق الاوروبية للمنتجات الزراعية من خارجه والمعروف ان الزراعة فى غالبية دول أوروبا تلقى دعما كبيرا من حكوماتها وكانت اتفاقية المشاركة المعروضة من الاتحاد الاوروبى على مصر وعلى دول البحر المتوسط تقضى بانشاء منطقة تجارة حرة بين دول جنوب البحر المتوسط والاتحاد الاوروبى. ممايعنى فتح اسواق كل جانب امام منتجات الجانب الاخر دون اية عوائق جمركية. ونظرا لحساسية وضع الزراعة فى دول الاتحاد الاوروبى فقد نص مشروع الاتفاقية على حصر حرية انتقال السلع فى منطقة التجارة الحرة على السلع الصناعية دون الزراعية وهو مايشكل بالنسبة لمصر.على الاقل.إهدارا لفرص تصديرية كبيرة فى المجال الزراعى. ماذا يحمل المفاوض المصرى فى حقيبته فى طريقه إلى بروكسل؟ وماهى الاسس التى سيتم على اساسها التفاوض؟

مع بدء جولة جديدة من مفاوضات المشاركة الاوروبية





المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩٦

كانت هذه هي اهم الاسئلة التى دارت فى ذهنى وانا فى طريقى الى السفير جمال الدين البيومي - مساعد وزير الخارجية ورئيس ادارة وحدة المشاركة الاوروبية وسألته عنها.

فقال انه بالرجوع الى بداية التعاون الاقتصادى بين مصر والمجموعة الاوروبية - أنذاك - نجد أن مفهوم إتفاق المشاركة المصرية الأوروبية الجديد يختلف عن المفاهيم التى قام عليها اتفاق التعاون الشامل الذى وقع فى سنة ١٩٧٧ لتنظيم العلاقة بين مانح ومتلق. وبالتالى تضمن ترتيبات محدودة للتجارة فى المنتجات الزراعية لأن مصر لم تكن مطالبة بتقديم مقابل للتسهيلات التى قدمها الاتحاد الاوروبى فى ذلك الاتفاق ومن ناحية اخرى فان حجم صادرات مصر الزراعية الحالية للاتحاد الاوربى لايعتبر مؤشرا لقدرات مصر التصديرية حيث ان انظمة الاستيراد الاوروبى السارية حاليا تعتبر ذات طبيعة حمائية عالية ومانعة من حيث الرسوم المفروضة او المواسم المتواضعة التى تتيحها والتى تخرج تماما عن ظروف الانتاج فى مصر، مثل العنب والطماطم والبطيخ. كما ان سياسة مصر الزراعية لم تتجه نحو التصدير الا خلال السنوات الأخيرة، وبالتالى كان هيكلها المحصولى موجها للإكتفاء الذاتى، فى غيبة الاهتمام بخلق البنية الأساسية الخاصة بالتصدير.

وعلى جانب اخر فان التيسيرات التى اتاحها اتفاق ١٩٧٧ لم تشتمل على منتجات تتمتع بها مصر بمزايا نسبية عالية مثل الزهور والخضر والفواكة المجمدة والمعلبة والعصائر والفراولة والعديد من الخضر والفواكه.

واشار السفير جمال الدين البيومى انه بالاضافة إلى ذلك فقد امكن لفريق التفاوض المصرى ان يعرض على الجانب الأوروبى ماواجهته بعض الصادرات المصرية الزراعية من قيود غير جمركية - فى صورة إجراءات خاصة بالمواصفات والصحة النباتية - عند حدوث تطور ملموس فى حجم الصادرات، مما اثر على إستعداد المصدرين المصريين على مداومة التعامل مع السوق الأوروبية - تفاديا للخسائر الناجمة عن مثل هذه الإجراءات، فضلا عما تتركه هذه الإجراءات من اثر سلبى على إستعداد المستوردين الأوروبيين للإستيراد من مصر.

واسال السفير جمال الدين البيومى عن موقف مصر فى المفاوضات الزراعية واسلوب طرحها لذلك المجال شديد الحساسية فى الاتحاد الاوروبى فيقول لقد عرضت مصر من البداية ان يتضمن الإتفاق إقامة منطقة حرة تشمل كل السلع، بحيث تعامل السلع الزراعية معاملة مماثلة لما تلقاه السلع الصناعية، تحقيقا للتوازن حيث يتمتع الجانب الاوروبى بمزايا نسبية واضحة فى الإنتاج الصناعى، وهومايقابله من تمتع مصر بقدر من المزايا النسبية فى الانتاج الزراعى.

ويستطرد السفير البيومى فيقول ان الموقف المصرى يتفهم ويراعى الحساسية الأوروبية فى المجال الزراعى ومع ذلك فان مصر لاتهدف الى الإضرار بمصالح المزارعين الأوروبيين، كما انها لاتتوقع ان يترتب على تلبية طلباتها الزراعية مثل هذا الاضرار، حيث ان الصادرات الزراعية المصرية موجودة فعلا فى السوق الأوروبية، بحجم متزايد، لكنه لم يسبب اية مشاكل بالاسواق. وبالتالى فان هدفنا هو رفع الجمارك عن تلك الصادرات فى اطار منطقة التجارة الحرة المصرية الأوروبية.

ومن ناحية اخرى فانه ينتج عن زيادة الصادرات الزراعية المصرية زيادة مقابلة فى واردات مصر من المدخلات الخاصة بالانتاج الزراعى، مثل التقاوى والشتلات والأسمدة والآلات.

السفير جمال الدين البيومى

كما ان النمو السكانى فى مصر من شأنه زيادة الطلب على الحاصلات الزراعية، وهو مامن شأنه زيادة الطلب على إستيراد المنتجات الزراعية من اوروبا من ناحية اخرى

ويلخص مساعد وزير الخارجية اسلوب مصر الجديد فى طرح الملف الزراعى فى عدة نقاط

اولها: تقديم السوق المصرية كفرصة متاحة للقطاع الزراعى الأوروبى لكى يستمر فى التصدير اليها



حيث تستورد مصر من دول الاتحاد الاوروبى ستة اضعاف ماتصدره اليها. مع وضوح إمكانية تخطى مشاكل المنافسة بالتركيز على التكامل بين الصادرات الزراعية بين مصر والدول الاوروبية ذات الثقل الزراعى.

وثانيها انه فى المقابل طلبت مصر ضمان حرية نفاذ صادراتها الى السوق الاوروبية على اساس قدراتها الزراعية الانتاجية والتصديرية. وذلك بهدف الاقتراب من تحقيق التوازن أيضا بين تحرير التجارة فى المنتجات الصناعية والزراعية، بما يؤدى الى استفادة كلا الجانبين من مزاياه النسبية. وقد تقدم الجانب المصرى بملف احصائى دقيق وشامل يوضح أن ميزان التجارة فى القطاع الزراعى يميل حاليا بشدة لصالح الاتحاد الأوروبى، بنسبة تصل بين الصادرات والواردات الى مابين اربعة وستة اضعاف. بل وتتعدى النسبة ذلك بكثير مع بعض دول الاتحاد الاوروبى حيث تصل على سبيل المثال الى ٤٠ ضعفا فى حالة ايرلندا.

واخيرا فان مصر تستورد مدخلات ومعدات زراعية من الاتحاد الأوروبى تغطى ٨٠٪ من صادرات مصر الزراعية اليه. وقد ازداد الاقتناع بالتعامل باسلوب مختلف مع مصر عن غيرها من دول المتوسط، وذلك بإعتبارها اكبر دول المتوسط فى الرقعة الزراعية وتعدادا للسكان ونسبة المعتمدين على الزراعية.

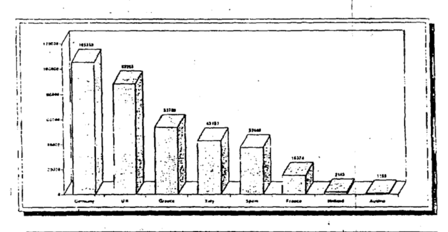


المصدر : الأهرام الاقتصادي

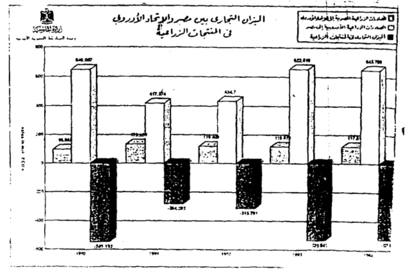
للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٦

صادرات مصر من البطاطس إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (٩٥/٧/١ - ١٩٩٦/٥/٤)



الإجمالي	النمسا	هولندا	فرنسا	اسبانيا	إيطاليا	اليونان	المملكة المتحدة	ألمانيا	
٣٤٦٨٠٩	١١٥٥	٢١٤٣	١٥٣٧٤	٢٧٦٠٨	٤٣١٣٢	٥٣٧٨٩	٨٨٢٦٥	١٠٥٢٥٠	الكمية بالطن



إقتراح جاد جدا..
قدمه السفير جمال بيومى الى مؤتمر المشاركة الاوروبية الذى نظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية
قال: إننا فى حاجة الى مؤسسة تتولى الإشراف على تنفيذ ومتابعة اتفاق المشار. آلية تتفهم النصوص وتحولها الى إجراءات تراجع وتدقق الممارسات ويحتكم الأطراف الى فتواها. وفهمها لروح الاتفاق وشكلياته
وأضاف: إن الاتفاق مجرد نصوص. وهو مثل كل النصوص ، بما فى ذلك النصوص البينية، تقبل الفهم بحرفية الكلمات وشكلياتها وتغلق باب الاجتهاد عند كل جديد.
وهناك من يفسر النصوص بمرونة فى الفهم.. ورحابة فى التفسير.. وذكاء فى التنفيذ ويدرك بمنطق برجماتى أن الهدف فى كل الأحوال هو نجاح المشاركة.. وتعاظم الإنجازات على كل الجبهات...
إن السفير يدعو باختصار الى إقامة دار للإفتاء يتولاها مفتى متخصص فى المشاركة الأوروبية نواة لدار قائمة بالفعل فى شكل اللجنة القومية التى تتولى المفاوضات مع الإتحاد الاوروبى وتضم فى عضويتها ممثلين عن ٢٢ وزارة.
نعم وزارة هى: الخارجية. الداخلية المالية التعاون الدولى. الثقافة. الإعلام. الزراعة الصناعة التجارة. الخارجية التجارة الداخلية . الاقتصاد. التنمية الإدارية. قطاع الأعمال العام. التعليم الصحة. التخطيط شئون مجلس الوزراء. العدل والمجتمعات الجديدة وغيرها

مفتى للديار المصرية للمشاركة الأوروبية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٦

كل هذه الوزارات لها علاقة بما يتم الاتفاق عليه. ولها مصلحة في تنفيذ ونجاح برامج المشاركة لكن باخسارة. هذه اللجنة مهددة « بالفركشة»..!

لماذا؟ لأن ميزانية الدولة لعام ٩٧/٩٦ لم تخصص لها شيئا تغافلت عنها قبل توقيع الاتفاق بشهور وكأن الدولة تقول « كفاية بقى عام كامل من الإنفاق على ناس وظيفتهم الاجتماعات».

أضاف السفير بيومي نحن بالفعل على المشارف النهائية للإتفاق توصلنا الى ٩٦٪ من النصوص لم يبق غير الإجراءات التنفيذية ومن المرجح بقوة ان نحتفل بالتوقيع في اكتوبر ومن ثم تبدأ اجراءات التصديق والتنفيذ..

ربما تجاهلتنا الميزانية لأن المهمة انتهت وهذا تصور معقول لكن من المعقول ايضا ان نتساءل: من يتولى التنفيذ؟

ان الاتفاق الذي نتحدث عنه ليس مجرد بروتوكول يضمن لمصر بعض المساعدات المالية. وبعض الميزات التصديرية مثله في ذلك

مثل البروتوكولات الأربعة التي وقعناها مع الإتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٧٧

الإتفاق الجديد مختلف نصا روحا لإنه يتداخل ويتقاطع مع كل تفاصيل الحياة المصرية: من التجارة الى الصناعة. ومن الثقافة الى التعليم ومن الصحة اعلى البيئة ومن الجمارك الى الضرائب ولا ابالغ عندما اقول إنه سيفرض علينا تغيير الكثير من سلوكياتنا الاقتصادية والمالية والإدارية

ومثل هذه الاتفاقيات الشاملة تلد عشرات المنازعات خاصة اذا كانت مسكونة بالأشباح واتفاق المشاركة مسكون بالفعل باربعة اشباح تحميها الشياطين

الشبح الأول: هو قاعدة المنشأ وهي شديدة الإغراء والغواية للمصدرين والمستوردين والصناعيين معا.

المستورد يريد أن يستورد سلعا تتمتع برسوم جمركية مخفضة في المراحل الأولى من الاتفاق وبلا رسوم على الإطلاق إعتبارا من عام ٢٠١٠ ولا يهمه في ذلك أن تكون السلع ذات منشأ اوروبي اصيل أو مزيف

كذلك المصدر يريد ان يصدر سلعا تحمل شهادة منشأ مصري لتتمتع بذات الإعفاءات في أوروبا ولا يكترث كثيرا بنسبة المكون الأجنبي في إنتاج السلعة المهم أن تحصل على الميزات الجمركية المقررة وأن تدخل الأسواق حتى لو كانت نسبة المكون الأجنبي ٧٠٪ والمصري ٣٠٪

سوف نخطأ كثيرا لو إستسلمنا لهذه الغواية. لأن الطرف الأوروبي سوف يتعامل معنا بنفس المنطق اي سوف يرسل لنا سلعا بنسبة ٧٠٪ مكون اجنبي و ٣٠٪ مكون اوروبي وهو يستطيع أن يحصل على المكون الأجنبي من أرخص المواقع في العالم.. ويستطيع أن يقدم للسوق المصري سلعا رخيصة وجميلة تغرق الأسواق وتدمر الصناعة الوطنية.

الافضل والمعقول بالنسبة لقاعدة المنشأ ان نتفق على حد اعلى للمكون الأجنبي لايزيد مثلا على ٤٠٪ وان يكون هناك استثناءات محدودة للصناعات الجديدة مثل السيارات والاليكترونيات عدا ذلك علينا ان نجتهد في زيادة نسبة المكون المصري لأن في ذلك إضافة جيدة للدخل الوطني وحماية مؤكدة للصناعة الوطنية

وفي كل الأحوال يحتاج التعامل مع شبح قاعدة المنشأ الى الية تفهم اللعبة جيدا لتتعامل معها بما يناسب المقام

الشبح الثاني: المواصفات التي تتولى حمايتها كل الأشباح القديمة والجديدة معا. إن اوروبا تستطيع رفض كل المنتجات المصرية بدعوى إنها غير مطابقة للمواصفات الأوروبية حتى لو تسابقت المصانع

اجاب السفير: إننا حققنا مكاسب رائعة في مجال الإنتاج الصناعي فالمنتجات الصناعية المصرية تتمتع باعفاءات جمركية مختلفة عند دخولها الى دول الإتحاد هذه الميزة حصلنا عليها منذ توقيع البروتوكول الاول عام ١٩٧٧ وحافظنا عليها حتى الآن.. وتمسكنا بها في الإتفاق الجديد.

رغم إن قدراتنا الصناعية تعاظمت ومازالت على التعاظم..

كنا في عام ١٩٧٧ عند نقطة الصفر الصناعية تقريبات نعم كان لدينا إنتاج صناعي لكنه لا يغطي احتياجات المواطنين كما انه غير صالح للتصدير والمنافسة

واذكر انني تعرضت لاحراج بالغ على شاشة التليفزيون فقد سألني مقدم البرامج: وماهي السلع التي نستطيع تصديرها الى أوروبا



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٦

للاستفادة من الإعفاءات الشاملة التى حصلنا عليها.
ولم اجد شيئا اجيب به على السؤال
لأن الوضع مختلف تماما. لدينا إنتاج جيد ومتعاظم وصالح للتصدير والمنافسة.
لكن من المؤكد إن إنتاجنا صناعى سوف يتعرض لإختبارات قاسية فى مواجهة أشباح قواعد المنشأ والمواصفات والملكية الفكرية وغيرها.
وتظل المنتجات الزراعية مشكلة المشاكل
نعم لقد تم تحريرها طبقا لاتفاقية الجات على أن تستغرق مراحل التحرير نحو ١٠ سنوات لكننى اعتقد ان لا امريكا ولا اوروبا جادتين فى سياسة تحرير المنتجات الزراعية
اذا اخذنا هذا فى الإعتبار فإن المفاوض المصرى لم يعمل على تأكيد مبدأ التحرير بل ركز جهده فى الحصول حصص تصديرية عالية لمجموعة مختارة من المحاصيل الزراعيةمثل البطاطس الارز الفواكة الخضروات العنب

المصرية فى الحصول على «الأيزو ٩٠٠٠ وأخواتها»

«الأيزو» لم تعد علامة الجودة الوحيدة هناك علامات الجودة التى ترتبط بشروط العمل الإنسانى بعض الدول ترفض على سبيل المثال استقبال سلع يعمل فى إنتاجها الأطفال دون سن العمل ولا تقبل سلعا تعرض النساء للأعمال الشاقة ولا تقبل وحدات صناعية ينتجها مصنع ضار بالبيئة

وعلينا فى كل مرة ان نقاتل من اجل تأكيد مطابقة المنتجات المصرية للمواصفات الأوروبية وفى كل الأحوال يمكن ان تتحول المواصفات الى اداة شديدة التأثير فى الحروب التجارية وهذا ما حدث للمصريين فى معركة البطاطس. رفضتها فرنسا بدعوى إنها غير مطابقة للمواصفات وحقيقة الأمر إن الأنتاج المصرى كان يتعرض للحرب التجارية
الشبح الثالث : حقوق الملكية الفكرية وهو ايضا كيان يحرسه الشياطين اذا لم نتعامل معه بذكاء إن لنا مصلحة حقيقية فى تأكيد مبادىء الملكية الفكرية لإننا منتجين ومبدعين وظلت اعمالنا الفكرية والفنية تسرق بانتظام على مدى نصف قرن بسبب غياب الإتفاق.

لكن هناك من يتخوف من تطبيق هذه المبادىء خاصة فى قطاع الدواء. وبعض المنتجات الصناعية الأخرى
وفى تقديرى أن الاتفاقيات المعمول بها فى هذا المجال عادلة جدا بشرط أن نتفهمها جيدا. وفى كل الأحوال يحتاج الأمر الى اليه تفهم مشاكل وقضايا الملكية الفكرية
اخيرا شبح المنافسة والإحتكار. وهو امر يحتاج ان نتهيأ له جيدا بالقانون والتشريع أولا. وبالقدرة على التعامل بالمثل ثانيا...
كما يؤكد على اهمية وجود الية متخصصة فى شئون المشاركة الأوروبية..
طيب اين نحن الأن من الإتفاق مع الأتحاد الأوروبى؟
وتوصلنا بالفعل الى الإتفاق على تصدير ٧٠٠ الف طن بطاطس. و٥٠٠ طن فراولة. و٢٠٠ الف طن برتقال. و٥٠ طن زهور. ومازالت المفاوضات مستمرة للإتفاق على حصص الأرز والخضروات والبطيخ.
لكن افضل مافى الإتفاق هو البرنامج المالى. إن ماسنحصل عليه فى سنة واحدة من سنوات المشاركة يساوى بالضبط ما كنا نحصل عليه خلال خمس سنوات طبقا لنظام البروتوكولات ...
اليس هذا مفيدا..!!
بالتأكيد. لكن الأمر يحتاج الى الية للتنفيذ. أو باختصار الى دار للإفتاء فى شئون المشاركة الأوروبية.



المصدر: الأخبار

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ١٦ يوليو ١٩٩٦

رئيس المفاوضين المصريين في الشراكة الاوربية:

الملف الزراعي على مائدة المفاوضات

نقاط الاتفاق والاختلاف في قضايا الصناعة والملكية الفكرية وغسيل الاموال

لأول مرة: ألمانيا تتقدم بريطانيا في استيراد البطاطس المصرية

أدلي السفير جمال البيومي مساعد وزير الخارجية، رئيس وحدة المشاركة مع أوربا بحديث شامل إلي «الأخبار» أجاب فيه عن كل التساؤلات.. إلي أين وصلت المفاوضات؟ وهل من المصلحة الاسراع بها للوصول إلي خط النهاية ام من المصلحة التروي للحصول علي افضل المكاسب.. ما نقاط الاتفاق والاختلاف؟ ما المكاسب والمغانم والثمن الذي سيتحمله الاقتصاد المصري لهذا الاتفاق؟ وهل تستطيع دولة نامية مشاركة اتحاد أوربي يضم ١٨دولةغنية؟

حديث يكتبه:

جميل جورج

يصفون رجال الدبلوماسية بالزنبق الذي لا تستطيع الامساك به.. اجاباتهم تحتمل أكثر من معني.. وجميعها صحيحة.. دائما متفائلون.. يتميزون بالنفس الطويل في التفاوض.. وكل مرة يخرجون باجابة واحدة تقول: ان المباحثات مثمرة وبناءة.. رغم كل هذا لا سبيل للحصول علي نتائج المفاوضات الا بالحوار ومن هذا المنطلق كان اللقاء مع السفير جمال البيومي كبير المفاوضين المصريين في مباحثات «الشراكة» مع الاتحاد الاوربي.

- اتصلت به تليفونيا طالبا موعدا لتناول فنجان قهوة معه.
- قال: الساعة الثالثة بعد الظهر!!
- قلت: لن تكون قهوة.. ولكنه غداء ولكن بدون لحم بقري انجليزي..
- قال: اتفقنا..

وفي الموعد المحدد بوزارة الخارجية.. استقبلتني المضيفة واصطحبتني إلي مكتبه بالطابق الرابع..

- ولم اكد اصافحه حتي دق جرس التليفون..
- ورفع السماعة ليرد علي الطالب.. ثم دخل في حوار معه

- قلت له: وأين السكرتيرة؟

● قال: انصرفت.. وهل تصدق انني لم استطع الحصول علي سكرتير او موظف يريد البقاء في المكتب من الثالثة بعد الظهر حتي المساء؟

أين نحن؟

قلت: الدول في سباق اليوم من اجل الحصول علي مكان متميز علي خريطة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.. وباعتبارك مسئولاً عن المفاوضات مع الجانب الاوربي نريد التعرف علي نقاط الاتفاق والاختلاف حتي الآن؟

● قال: كما تعلم اننا عقدنا ست جولات مع الجانب الاوربي.. ويجري الاعداد للجولة القادمة في بروكسل في النصف الثاني من الشهر الحالي.

واحب ان اوضح ان الجانبين اتفقا علي اكثر من ٩٠٪ من القضايا المطروحة وهي الخاصة بالصناعة وحركة رؤوس الأموال والتعاون الاقتصادي والمنافسة والتعاون الجمركي والمالي والثقافي والاجتماعي.. والملكية الفكرية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا.

ومنذ الجولة الاخيرة في مارس الماضي وحتي الآن وهناك تحرك مستمر لانجاز ما تبقي.. مثلا عقدنا لقاءين مع ابرهارد راين مدير ادارة الشرق الأوسط والبحر المتوسط باللجنة الاوربية.. وزار القاهرة.. وتركزت المباحثات حول الملف الاخير المفتوح حاليا وهو الملف الزراعي والذي يحتاج إلي قرار سياسي واقتصادي من الاتحاد الأوربي، والآن الكرة في ملعبهم بعد أن قدمت مصر كل البيانات التي تؤكد للاوربيين انه لا خوف عليهم من الصادرات الزراعية المصرية، لأن مصر تتمتع بعدة مزايا في هذا المجال أهمها:

● وجود محاصيل مبكرة تختلف عن مواسم المحاصيل الأوربية من حيث موعد الانتاج، مثال علي ذلك الطماطم والبطيخ والعنب والزهور وغيرها.. وهي منتجات تجد «هوي» وقبولا لدي المستهلك الأوربي.. والجديد الآن ان واردات المانيا من الطماطم زادت علي واردات انجلترا.

● وتخفيض التعريفات الجمركية علي الكميات المصدرة خارج المواسم وتخفيف قيود الحجر الزراعي والمواصفات ومقاييس الجودة المطبقة في الاتحاد الاوربي.

● مازال الجانب المصري متمسكا بموقفه في أن تشمل منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الاوربي السلع الزراعية اسوة بما سيتبع مع السلع الصناعية حتي يكون هناك توازن في الاتفاق مع الجانبين، لانه لا توجد تجارة ذات «اتجاه واحد».

ومن طموحاتنا أن تزداد صادراتنا الزراعية للدول الاوربية إلي اكثر من ١.٥ مليار دولار.. وكمصري أتمني أن ترتفع صادراتنا في المستقبل اضعاف هذه الارقام لأن مصر قدمت إلي الجانب الأوربي برنامج الاصلاح والتحرير الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص الذي بدأه قطاع الزراعة مبكرا منذ أوائل الثمانينات، واستجابة المزارعين الايجابية لحوافز الأسعار، ونقل التكنولوجيا الحديثة.. كما قدمت مصر القوائم التفصيلية المقترحة للصادرات المصرية التي تتمتع بمزايا مناسبة وهي علي سبيل المثال ٧٥٠ الف طن بطاطس و٤٧٥ الف طن أرز و٣٠٠ الف طن برتقال سنويا بدون رسوم جمركية.. علي أن تزداد هذه الحصص بمعدل ١٠٪ سنويا ويعاد النظر فيها عام ٢٠٠٠، وتطبيق ما يتم الاتفاق عليه اعتبارا من أوائل عام ٢٠٠١.

لكن وجهة النظر الأوربية تري أن هذه الكميات كبيرة. واقترح السماح بحصص ومواسم للصادرات الزراعية المصرية في ضوء الارقام التاريخية التقليدية السابقة وبطريقة تقارب ما هو منصوص عليه في اتفاق عام ١٩٧٧!!

بدائل جديدة

وقال ان الجانب المصري عرض بدائل جديدة وهي:

● التحرير التام لتجارة السلع الزراعية اسوة بما هو جاري التفاوض بشأنه في تحرير تجارة السلع الصناعية.

● الغاء الكميات والمواسم الواردة بالقوائم السلعية الزراعية المصرية المقترحة وتحرير السلع الواردة بهذه القوائم تماما.

● السماح بصادرات زراعية مصرية إلي أوربا تعادل واردات مصر الزراعية من أوربا بما يحقق التوازن في الميزان التجاري الزراعي المصري الاوربي.

وفي الوقت نفسه تقدم الجانب المصري بطلب رسمي لالغاء النص في البروتوكول الحالي والخاص بفرض ضريبة تصدير علي الأرز المصري الذي يتم تصديره إلي دول الاتحاد الاوربي، لأنه يخالف قواعد اتفاقية الجات.

البيانات المصرية

قلت: قضية البيانات لا شك ستكون السلاح الفعال في الجولة القادمة من المباحثات.. متي ستكون.. وأين.. وماذا اعددنا لها؟

قال: الجولة القادمة من المباحثات ستكون في النصف الثاني من الشهر الحالي في بروكسل.. وهذه المرة استطيع أن اؤكد أنني فخور بالبيانات المصرية التي لم يكلفني الحصول عليها سوي مكالمة تليفونية مع أهاب علوي رئيس جهاز التعبئة والاحصاء، ولم تكلفه سوي فنجان قهوة. ثم خرجت من عنده مدعما بأسلحة جديدة، لأنني سأقدم للجانب الأوربي أحدث البيانات عن الانتاج والصادرات الزراعية المصرية حتي العام الماضي. بينما بيانات الجانب الأوربي متأخرة عامين.

وفي الوقت نفسه وجهت مصر الدعوة للمستر شتادلر الخبير الزراعي باللجنة الأوربية وشاهد جوانب النهضة الزراعية وجهود مصر في التنمية الزراعية وتشجيع القطاع الخاص وزار محطات التعبئة للخضر والفاكهة ومعامل مراقبة الجودة.

قال بعدها: «لقد انبهرت مما شاهدته من انجازات».. ثم دعونا مستر مولر وهو أيضا من كبار المسئولين بالاتحاد الأوربي لزيارة مصر أيضا.. وعرضت عليه البيانات الجديدة والرسوم البيانية. وتنقلت بعد ذلك في ٥ عواصم أوربية.. وأكدت لهم أن اوربا تصدر لمصر ٦ أضعاف ما تصدره اليها.. ووجدت هذه البيانات صداها في اسبانيا والمانيا.. ونيوزيلنده «الرئيس الجديد للاتحاد».. واوضحت لهم ان السوق الاوربي ٨٥٠ مليون نسمة.. ودخل الفرد ٢٠ الف دولار سنويا أي ٣٠ ضعف مصر.. وليس من المعقول أن صادرات مصر الزراعية ستؤثر بالسالب علي الانتاج الزراعي الاوربي.

مستقبل الصناعة

قلت: ننتقل بعد ذلك للحديث عن الصناعة..

● قال السفير جمال البيومي: الفكرة العامة من الشراكة ان تفتح مصر أسواق أكبر لمنتجاتها.. وجاءت «الجات» التي لا تمنح مزايا لطرف علي حساب اخر.. ومصر بعد ان كانت تصدر منتجاتها بدون جمارك أصبح الامر الآن مختلفا.. أي أن علي الجانبين يجب أن يكون التحرر والغاء الرسوم الجمركية.. ووافقت الدول الكبري علي الغاء الرسوم إلي «الصفر» خلال ٥ سنوات.. وحصلت الدول النامية علي فترة انتقالية لترتيب اوضاعها مدتها ١٢ سنة.

ومعني ذلك ببساطة أن اوربا ستفتح لك اسواقها.. وسيجيء عليك الدور لتفتح اسواقك.. ولما كانت مصر متقدمة في الكثير من المنتجات الصناعية ومنها الملابس الجاهزة والقمصان والمنتجات الجلدية والسيراميك والصناعات الهندسية والاليكترونية والبلاستيك.. بالتالي تستطيع ان تجد رواجا كبيرا في اسواق دول الاتحاد الاوربي.

واذا استعرضنا فلسفة قوائم تحرير المنتجات الصناعية كما اعدها الجانب المصري نجد انها تنصب علي اعفاء واردات مصر من الاتحاد الاوربي

من التعريفات الجمركية خلال الفترة الانتقالية.. وتقضي هذه الفلسفة بالبدء بتحرير الخامات والسلع الرأسمالية في المرحلة الاولي.. يليها تحرير السلع الوسيطة.. ثم السلع الصناعية الاستهلاكية مع الاحتفاظ بقائمة سلبية تتضمن السلع التي لا يتم تحرير تجارتها ومنها الكحوليات والدخان والسيارات.

ولم يعترض الوفد الاوربي علي هذه السياسة وان كان قد اقترح البدء بتخفيض التعريفات الجمركية من واردات السلع الصناعية الاستهلاكية منذ السنوات الاولي ولو بمعدلات رمزية حتي يشعر مجتمع الاعمال بأن الاتفاق يتم تنفيذه فعلا.. كما ابدي الاتحاد الاوربي استعداده لاعادة وتأهيل جميع مراكز التدريب في مصر، ودعم برنامج تدريب الادارة العليا والوسطي ٢٠ الف مدير سنويا.. وتحويل مراكز الانتاجية للصناعة المصرية إلي مراكز حديثة علي النمط الالماني وتحويلها إلي قطاع خاص.

الملكية الفكرية

قلت: الملكية الفكرية من اهم بنود اتفاقية المشاركة.. وعلمت أن هناك خلافا حول نص المادة ٢٨ من مشروع الاتفاق الذي تنص علي ضرورة انضمام مصر إلي خمس اتفاقيات دولية لحماية الملكية الفكرية والتزامها بتطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية خلال ٤ سنوات من بدء سريان اتفاق المشاركة.. إلي أين وصلت المفاوضات حول هذه القضية؟

● قال: ان مصر عضو في اتفاقية الجات وملتزمة بحماية منتج أدبي أو فكري أو ثقافي مصري خلال ١٠ سنوات.. كما انه يشجع علي حماية المنتج الأجنبي الذي يأتي للاستثمار في مصر.. ومنذ الأزل والقضاء المصري يحمي الملكية الفكرية.. والجديد في اتفاق المشاركة هو خلق الية جديدة وسريعة لتحقيق هذه الحماية

قلت: ننتقل بعد ذلك لمناقشة دور الاتفاقية في حماية العمالة المصرية.

قال: إن مصر لا تبحث عن فرص عمل لأبنائها في أوربا التي تعاني من البطالة.. لأننا لا نستطيع ان نعيش علي الاوهام.. كما أننا لا نستطيع أن نفتح أبواب مصر ايضا للعمالة الاوربية ونحن نعاني البطالة.. لكن هدف الاتفاق هو حماية حقوق العمالة المصرية الموجودة حاليا في اوربا في مزايا التأمينات والمعاشات.. وتقنين أوضاعهم.. وهي كلها عمالة محترمة.. كما حصلت مصر علي حق حصول رجال الاعمال علي التأشيرات لهذه الدول لسرعة انجاز المشروعات.

شهادة المنشأ

فقلت: من القضايا الساخنة ايضا.. شهادة المنشأ.. إلي أين وصلت المفاوضات بشأنها؟

● قال: شهادة المنشأ هي شهادة ميلاد السلعة.. وهي التي تحدد نسبة المكون المحلي في انتاجها.. ومصر لا تقبل دخول أي منتج أجنبي اليها يحصل علي اعفاء جمركي ثم يعاد تصديره وبذلك تصبح قاعدة للتهريب بدلا من أن تصبح قاعدة للانتاج.. نحن ندعو الاجانب للانتاج في مصر ليستفيد العامل المصري ويستفيد الاقتصاد المصري.. لذلك يجب الا تقل نسبة المكون المحلي في المنتج المصري عن ٥٠٪.. ومن المزايا التي حصلت عليها مصر تمتع بعض منتجاتها ذات المكون الاجنبي الكبير بنفس المزايا عند التصدير لأسواق اوربا بمجرد تغيير البند الجمركي عليها وتحويلها من مواد خام إلي منتج نهائي مثل الكاوتشوك والاثاث.

قلت: ما البرنامج الزمني لتعديل التعريفة الجمركية طبقا للاتفاق.

● قال: المفروض تخفيض الجمارك بالتدريج وهو قرار مصري.. وللعلم فإن اسرائيل الغت جماركها بنسبة ١٠٠٪ في اليوم التالي للاتفاق مع الاتحاد الاوربي.. ولو شئنا مثلا تخفيضها في السنة الاولي ٢٪ ثم تتصاعد ٢٪ اخري.

غسيل الأموال

قلت: مكافحة غسيل الأموال من القضايا المستحدثة في الاتفاق؟

● قال: ان الجانب الاوربي يطالب بتطبيق المادة ٥٩ الخاصة بمكافحة غسيل الاموال.. وهناك منظمات دولية اخري معنية بهذا الموضوع.. ومصر تطالب بدعم فني ومالي أوربي من اجل المساعدة علي اقامة نظام فعال لمكافحة غسيل الاموال.

كل النوافذ

قلت: اصبح علي الساحة الأن الكثير من الاتفاقات الثنائية والمشاركة مع الدول الاجنبية.. وأخيرا قرارات قمة القاهرة.. كيف يتم التنسيق فيما بينها؟

● قال: انها كلها محطات هدفها واحد وهو خلق الوظائف من خلال تنشيط القطاع الخاص وتشجيعه لاقامة المشروعات الجديدة.. وهذا هو محور القيادة السياسية وحكومة الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزارة كما هو واضح من القرارات التي تمت وسيتم اتخاذها.. لذلك لن يكون هناك تعارض.. وهدفنا فتح كل نوافذ الغرفة

قلت: أريد أن أتعرف بالتحديد علي موعد الجولة القادمة وهل ستكون الاخيرة.. وما تشكيل الوفد المصري؟

● قال السفير جمال البيومي: كل ما استطيع أن اؤكده انها في النصف الثاني من الشهر الحالي.. وهناك أكثر من موعد مقترح قد يكون ١٦ يوليو أو ٢٤ يوليو.. أما الوفد فهو يضم الدكتور سعد نصار ،الزراعة، والسفير شعبان محمد محمود شعبان سفير مصر في بروكسل وممثلين من مختلف الوزارات المعنية والعدل.

ندوة حول المشاركة المصرية ـ الأوروبية

تقيم الجمعية العربية للإدارة ندوة في ٣١ يوليو الحالي حول الشراكة الأوروبية وتأثيرها على الصناعة المصرية ويتحدث فيها السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية ـ الأوروبية ود عادل جزارين وزير الصناعة الأسبق وذلك بمدينة الإسكندرية حيث تستضيف الندوة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا. صرح د. علي السلمي رئيس الجمعية العربية للإدارة بأن الندوة تأتي استجابة للتطورات العالمية من فتح الأسواق على العالم وخاصة أوروبا في إطار الاتفاقيات المبرمة بين مصر والدول الأوروبية والتوصل إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بالرؤية المستقبلية وخاصة فيما يتعلق بما ورد في بروتوكول المنشأ الموحد المقترح في ظل اتفاقية المشاركة الأوروبية وكيفية تطويع قواعد البروتوكول بما يتناسب مع البنية الصناعية المصرية ومستوى التقدم الاقتصادي والنمو.

د . علي السلمي

وأشار د. علي السلمي إلى أن دور الجمعية يأتي انطلاقا من رغبة صادقة في تطوير الإدارة العربية كمهنة ذات قيم وأصول علمية وآداب مهنية عالية، حيث تم الاتفاق مع مجموعة من المهتمين بالإدارة علما وعملا لإنشاء الجمعية لتكون إطارا لتجميع الطاقات وتبادل الآراء والفكر بين الممارسين والمهتمين بعلوم الإدارة العرب ولتحقيق انجازات ترتفع بالإدارة العربية لما هي جديرة به في مواجهة التطورات العالمية وثورة التكنولوجيا وتهدف إلى توثيق الروابط المهنية والأكاديمية بين رجال الإدارة في الوطن العربي وتطوير الفكر الإداري العربي والانفتاح على العالم مع المحافظة على الهوية العربية مع نشر المعرفة الإدارية المتجددة. وقال إن الجمعية تهتم برصد ملامح القرن الحادي والعشرين للإدارة العربية وتدرس سبل وآليات احداث نهضة إدارية عربية لتواكب وتماشي متطلبات القرن القادم

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١١ يوليو ١٩٩٦

حجمها 2 مليار جنيه

مصر تبحث آلية لتعويض خسائر الشراكة مع أوروبا

□ القاهرة ـ عبدالناصر محمد:

علمت «العالم اليوم» ان جهات مصرية مسئولة تكلف حاليا على دراسة الاثار السلبية لاتفاقية الشراكة الأوروبية على الاقتصاد المصرى وتحديد الموارد المالية الضائعة نتيجة للعمل بهذه الاتفاقية والتى تقدر بنحو 2 مليار جنيه نتيجة لتحرير الأسواق المصرية امام المنتجات الأوروبية وإلغاء الرسوم الجمركية عليها والوصول بها إلى الصفر بعد 12 عاما من توقيع الاتفاقية.

كما علمت «العالم اليوم» انه يرى بحث الاتفاق على وجود آلية لتعويض مصر عن هذه الخسائر.

وفى ضوء ذلك.. صرح السفير جمال بيومى ان مصر تسعى لتوقيع اتفاقية الشراكة الاوروبية خلال اكتوبر القادم بحيث تسبق مؤتمر القاهرة الاقتصادى فى نوفمبر. وهو ما يهم الاتحاد الاوروبى ايضا.

وحذر جمال بيومى الاتحاد الاوروبى من البطء فى سير المفاوضات مشيرا الى انه اذا كانت اوروبا غير مستعدة حاليا لاتخاذ القرار الصعب فى تحقيق مزيد من التحرر فى المجال الزراعى يجب عليها الا تلجأ الى التهدئة والتأجيل ولكن مناقشة المشاكل القائمة والسعى الى حلها. وان مصر تتمسك بحقها فى الحصول على حصة اكبر من الصادرات الزراعية والمساعدات المالية تتناسب مع اختلاف درجة التقدم الاقتصادى لمصر بالمقارنة مع الاتحاد الاوروبى. خاصة وان الجانب الاوروبى يطالب بأن تكون الصادرات المصرية بعد توقيع الاتفاقية طبقا للتدفقات المالية وهذا يعنى عدم امكانية زيادتها عن المعدلات الحالية.

وطالب الدكتور عبدالسلام سلطان مستشار مركز تنمية الصادرات المصرية بضرورة دراسة الاثار السلبية لاتفاقية الشراكة الاوروبية على الاقتصاد المصرى وتحديد الموارد المالية الضائعة والتى قدرتها جولات المفاوضات بحوالى 2 مليار جنيه. والاتفاق على وجود آلية للتعويض كما هو موجود فى «الجات» فلا يعقل ان تخسر مصر نتيجة للدخول فى اتفاق للشراكة مع اى جانب.

واكد الدكتور عبدالسلام سلطان على ضرورة قيام الجانب الاوروبى بخفض الجمارك التى فرضها على وارداته من السلع الزراعية الى الصفر كما التزمت مصر بذلك والا يكون هناك تحديد لرقم الصادرات المصرية منها. بمعنى ان يكون السوق مفتوحا تماما ولا توجد اى عوائق لدخول السلع والحديث عن التدفقات الحالية للصادرات المصرية للاسواق الاوروبية ليكون الاساس عند توقيع اتفاق الشراكة. يعد ظلما للجانب المصرى لانه يضع سقف للصادرات المصرية لا يمكن تجاوزه فى المستقبل فى حالة زيادة القدرات التصديرية.

واضاف الدكتور صلاح الجندى عضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى: يجب رفض الشعار الاوروبى بالحكم على اساس التدفقات التقليدية للتجارة حيث ان الصادرات المصرية الحالية للاتحاد الاوروبى لا تعكس الامكانات الحقيقية للتصدير اذ انها تعانى من معوقات مثل ارتفاع الجمارك على صادرات الارز الى 300٪ وتقديم مزايا جمركية لمصر فى تصدير



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢١ يونيو ١٩٩٦

العنب خلال الفترة من يناير الى نهاية يونية فقط وهى الفترة التى لا تنتج فيها مصر العنب وغيرها من امثلة المعوقات التى تواجهها المنتجات الزراعية المصرية فى اسواق اوروبا وآخرها البطاطس.

واكد الدكتور احمد ابوالعينين رئيس جمعية مستثمرى اكتوبر. ان قطاع الدواء يعد من اكثر القطاعات تأثرا بالاتفاقات الدولية سواء الجات او الشراكة مع اوروبا. نظرا لتطبيق مبدأ الملكية الفكرية. لذا يجب على المصانع وشركات الدواء المصرية الصغيرة الاندماج مع بعضها البعض لتقوى على المنافسة مع ضرورة الاهتمام بمراكز البحوث والتطوير بها. كما يجب البحث عن آلية للتعويض فى اتفاقية المشاركة حالة حدوث خسارة لأى جانب نتيجة لتطبيق هذه الاتفاقية.

وتوقع احمد ابوالعينين زيادة اسعار المنتجات الدوائية المصرية بمقدار الضعف بعد تطبيق الاتفاقية وعدم مقدرة الكثير منها على المنافسة وقد يتعرض بعضها للتوقف الامر الذى يهدد الاستثمارات فى هذا المجال والتى تصل الى المليارات من الجنيهات المصرية.

وتوقعت الدكتورة هدى السيد استاذة الاقتصاد بتجارة الازهر. زيادة الصادرات المصرية من النسيج للسوق الاوروبى وانخفاض الصادرات من الملابس الجاهزة نتيجة لدخول دول اخرى منافسة لمصر فى هذا المجال تتميز عن مصر بانخفاض التكلفة على منتجاتها من الملابس الجاهزة.

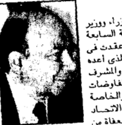
واضافت الدكتورة هدى السيد ان الجمارك الاوروبية على منتجات الغزل والملابس الجاهزة المصرية يجب الا تزيد على 13٪ فقط. اذا اردنا لصادراتنا ان تزيد لاوروبا بعد المشاركة.

وحذرت الدكتورة هدى السيد من سيطرة الشركات الاجنبية على السوق المصرى فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة بعد الدخول الفعلى فى الجات والمشاركة مع اوروبا. نظرا لارتفاع تكلفة الانتاج المصرى بالمقارنة مع الشركات العالمية. لذلك يجب اعادة النظر فى جميع انواع التكلفة الاضافية التى يتحملها المنتج المصرى خلال فترة السماح الممنوحة لمصر فى مجال اتفاقية المنسوجات قبل ان تخفض جماركها على تلك المنتجات.

■ تقرير لوالى حول مفاوضات الشراكة مع أوروبا

١.٥ مليار دولار حجم الصادرات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبى

كتب - عصام عبد الكريم:



يوسف والى

يستعرض الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى تقريرا حول الجولة السابعة في مفاوضات الشراكة الاوروبية المصرية التى عقدت فى بروكسل الأسبوع الماضى، ويتضمن التقرير - الذى أعده الدكتور سعد نصار مدير مركز البحوث الزراعية والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية وممثل الوزارة فى المفاوضات تفهم الجانب الاوروبى لمطالب مصر الزراعية والخاصة بزيادة الصادرات الزراعية المصرية الى دول الاتحاد الأوروبى الى نحو مليار و ٥٠٠ مليون دولار سنويا معفاة من الجمارك، وذلك عن طريق زيادة الحصص التصديرية والمواسم وإدخال سلع جديدة

وصرح الدكتور نصار بأن دول الاتحاد وافقت على إعادة النظر فى طلب مصر بالغاء الضريبة التصديرية على الأرز المصرى المصدر لدول أوروبا كما وافقت على منح البرتقال المصرى المصدر اليها نفس المعاملة بالنسبة لأسعار الدخول التفضيلية التى تمنح للبرتقال المصدر من بعض دول حوض البحر المتوسط الى أوروبا مثل المغرب واسرائيل

